خاص

منتديات بحور المعارف

WWW.ELMA3ARIF.BA7R.ORG

مكتبة منتديات بحور المعارف

هذا الكتاب

مقدم من طرف منتديات بحور المعارف

- كتب دينية
- علوم القرآن
- علوم السنة النبوية
- تاريخ إسلامي
- موسوعات
- روايات عالمية
- أدب عربي
- كتب الشعر
- سياسة

- تاريخ
- اقتصاد
- إدارة
- فلسفة
- علم نفس
- شخصيات ومشاهير
- معالم وأماكن
- كتب علمية
- كتب الطب

- كتب المرأة
- كتب الطبخ
- كتب انجليزية
- كتب فرنسية
- كتب تربوية
- كتب ثقافية
- كتب أطفال
- إعلام آلي
- بحوث ورسائل جاهزة

للمزيد من الكتب والموسوعات الحصرية زوروا منتديات بحور المعارف وأحصلوا عليها مجانا

جامعة الحاج لخضر – باتنة –
كليـــــة الـــحقــــــــوق
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية و الدراسات الإستراتيجية

إعـداد الطالبــة:
حبيبــة زلاقــي

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:
حسين قــادري

أعضـــاء لجنـــة المنـــاقشة:

الإسم و اللقب	الجامعة	الصفة
د. عمر بغزوز	جامعة تيزي وزو	رئيسا
د. حسين قادري	جامعة باتنة	مشرفا و مقررا
د. صالح سعود	جامعة الجزائر	عضوا مناقشا
د. عمار رزيق	جامعة باتنة	عضوا مناقشا

السنـــة الجـامعيــــة
2009-2010 م/ 1430-1431 هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع ، ثمرة تداخل جهود و عطاءات السنين إلى:

والدي الكريمين الذين لولاهما لما كنت في الوجود ،

أمّي الحبيبة رمز الحنان و الطيبة والعطاء المتدفق اللاّمتناهي أدامك الله لنا دائما.

إلى أبي الغالي رمز الحيوية و النشاط والتضحية بالنسبة لي، أطال الله في عمرك.

والداي الكريمان لو وهبتكما حياتي لما جازيتكما عن ذرّة ممّا قدّمتماه لي ، فهذا جزء يسير جدا من جهد ثمرة زرعتماها أنتما فأنتجت هذا العمل وأهدته لكما ، فأدامكما الله لنا و أطال في عمريكما و حفظكما لنا دائما و جازاكما عنا ألف خير.

كما أهدي هذا العمل إلى كل إخوتي و أخواتي الأعزّاء مصدر الدعم المعنوي بالنسبة لي طول مدة إعدادي لهذه المذكّرة، الحبّوبة نصيرة و الحنونة نورة و المزاجية سعيدة ، المشاغب فاتح و الضحوك مراد و المدلّل زكرياء كما لا أنسى أبناء أخواتي (وسام ، زهرة،محمد ،ياسر، ملاك) و الكتكوتتان الصغيرتان (آية ورهام).

إلى كل أفراد عائلتي الكبيرة أخوالي، أعمامي و أبنائهم،

*و أخص بالذكر قرّة عيني و توأم روحي (ابنة عمي ابتسام) *

كما لا أنسى كلّ جاراتي خاصة منهم (زهرة، هاجر وإلهام)، كما لا أنسى أخوي الكريمين اللذين لم يبخلا علي أبدا بالمساعدة (كمال زوج أختي نورة ، و خالد زوج أختي و جارتي إلهام).

إلى كل أحبائي و كل صديقاتي العزيزات بكل من جامعتي باتنة و قسنطينة ،إلى كل زملاء الدرب الدراسي .

و إلى كل من ساعدني في إتمام هذه المذكرة و لو بالدعم المعنوي، أهدي لكل هؤلاء هذا العمل المتواضع.

شكر و عرفان

بداية أحمد الله تعالى و أشكره شكرا عظيما يليق بمقام التعظيم و الإجلال له على أن أعانني لإتمام هذا العمل المتواضع و إخراجـه كثمرة عطاء علمي طيـلة سنـوات التحصيل الدّراسي،

كما أتقدّم للأستاذ المشرف الدكتور (حسين قادري) على قبوله الإشراف عليّ من خلال هذه المذكرة – رغم انشغالاته الكثيرة- و الذي أعانني بدعمه المعنوي و المادي ونصائحه القيمة لإتمام هذه المذكرة، فكل معاني الشكر و الاحترام و التقدير لك أستاذي الفاضل.

كما أشكر كل أساتذتي سواء على مستوى جامعة باتنة أو جامعة قسنطينة.

كما أشكر أيضا عمّال مكتبات العلوم السياسية و العلاقات الدولية الذين أعانوني و سهّلوا حصولي على المادة العلمية اللازمة (عمّال مكتبة جامعة باتنة خاصة منهم مسؤولة مكتبة الأساتذة الآنسة وسيلة خفيفة الظل و كذا سكرتيرة الأستاذ العميد و التي ابتسامتها لا تفارق شفتيها دائما – رغم التعب و القلق- المتفائلة "نادية" ،و كذا عمّال مكتبة جامعة قسنطينة للعلوم السياسية ،

و عمّال مكتبة جامعة الجزائر للعلوم السياسية و الإعلام و الاتصال،

و عمّال مكتبة المدرسة الوطنية للإدارة ، و عمّال مكتبة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة).

كما لا أنسى أن أشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الذين أهدوني نصائحهم القيمة لتصحيح هذا العمل، و جعله ثمرة من ثمار البحث العلمي بمعنى الكلمة. فشكر جزيل مفعم بالاحترام والتقدير لهم جميعا، "الدكتور بغزوز عمر"، "الدكتور سعود صالح"و "الدكتور عمار رزيق".

و إلى كل من ساعدني و لو بحرف أو كلمة سرور أدخلها على نفسي، إلى كل من ساعدني و لو بابتسامة في وجهي زادتني ثقة بنفسي، إلى كل طالب علم يبتغي به السمو والرفعة والارتقاء في الحياة و بها.

إلى كل هؤلاء أسمى معاني الشكر و الامتنان.

مقدمة

مقدمة:

يندرج موضوع الدراسة ضمن مجال السياسة الخارجية التي هي أحد فروع العلاقات الدولية ، و التي بدورها تعد حقلا واسعا من حقول العلوم السياسية ، التي هي جزء من العلوم الإنسانية و الاجتماعية التي تتميز بالنسبية و عدم الإطلاق في نتائجها.

و السياسة الخارجية تعد الإطار العام و الشامل الذي يمكننا من خلاله فهم وتفسير سلوكات مختلف الدول و توجهاتها في مختلف مراحل اتخاذ القرارات على مستواها، على الرغم من تعقد مجالات السياسة الخارجية وتشعبها و تناقض توجهات الدول المختلفة، انطلاقا من سعي كل واحدة لتحقيق مصالحها و أمنها الوطني.

أهمية الموضوع:

أصبح موضوع دراسة و تحليل السياسة الخارجية في فترة ما بعد الحرب الباردة من أصعب الدراسات من ناحية ضبطه و حصره في جانب واحد من جوانب التحليل، وذلك نظرا لتعدد الفاعلين الدوليين و تشابك القضايا المطروحة على مستوى الأجندة السياسية العالمية، نتيجة ظاهرة العولمة و تزايد الاعتماد المتبادل فيما بين الدول.

و تبرز أهمية الموضوع من خلال السعي لدراسة سياسة خارجية لدولة تعتبر من أكثر السياسات الخارجية تعقيدا و تشابكا، و هي دولة إيران الجمهورية الإسلامية التي مرت من خلال مراحلها التطورية بمحطات أثرت و لازالت تؤثر في توجهاتها الحالية (فترة ما بعد الحرب الباردة) ، و التي من بينها الثورة الإسلامية التي كانت عام 1979 .

و الدارس للسياسة الخارجية الإيرانية يلحظ أنّ هناك ثلاث مستويات للتحليل يمكن من خلالها دراستها أو دراسة أي سياسة خارجية لدولة أخرى من خلالها، و التي يعبر عنها كثير من الباحثين و المحللين في مجال السياسة الخارجية بــ"محددات السياسة الخارجية". و التي تتمثّل أساسا في البيئة النفسية التي ترتبط بصانع القرار على مستوى السياسة الخارجية ، من خلالها يتم تركيز التحليل على صانع القرار الخارجي من حيث بيئته ومعتقداته و توجهاته و كذا إدراكاته و قدراته التسييرية، و هناك من يدمج هذا المستوى في المستوى الثاني، و هو مستوى البيئة الداخلية و التي تتركّز أساسا في مؤسسات

صناعة السياسة الخارجية داخليا (الأحزاب السياسية و المؤسسات الإدارية، الرأي العام الداخلي، و جماعات الضغط...).

أما المستوى الثالث فيتمثل في البيئة الخارجية و التي ترتبط بالنظام الدولي من حيث طبيعته و هيكله و كذا التفاعلات الدولية المختلفة التي تحدث فيه.

و موضوع دراستنا الذي هو السياسة الخارجية الإيرانية يندرج ضمن هذا المستوى الثالث، بحيث تبيّن بعد سقوط الاتحاد السوفييتي بأنّ تحولات جوهرية ستمسّ مختلف قطاعات النظام الدولي و تفاعلاته، و أنّ تأثيراتها ستكون بارزة بحيث ستبين أدوار فاعلين جدد و تنتهي و تختفي أدوار فواعل أخرى كانت لها أدوار بارزة و مهمة في مراحل زمنية معينة ، لكن الغوص في حقيقة طبيعة هذه التحولات الجديدة التي ظهرت في إطار النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة، لا يتم إلاّ من خلال الالمام بها و التحليل الجيد و المنطقي لها، و الدراسة تبحث أساسا في مدى و كيفية تأثير تلك التحولات الجديدة لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية في تلك الفترة.

أسباب اختيار الموضوع:

أ- الأسباب الموضوعية: ترجع أسباب اختيار الموضوع لأهميته بحد ذاته و تداخلات مستويات التحليل فيه خاصة الدولي (والذي من ضمنه الإقليمي)، سواء من خلال تحليل السياسة الخارجية الإيرانية بصفة عامة، و ملفها النووي (برنامجها) بصفة خاصة، وذلك من خلال إبراز مواقف الدول المختلفة منه، و كذا لسبب قلة المراجع المتخصصة في دراسة السياسة الخارجية الإيرانية دراسة أكاديمية علمية، ما عدا بعض الرسائل الجامعية سواء رسائل الماجستير أو الدكتوراه، و التي يعتمد عليها كمراجع موثوقة و أكاديمية في التحليل، و كذا بعض المقالات لباحثين متخصصين في الشأن الإيراني و التي تم اعتمادها كمراجع في هذه المذكرة، (مثل كتاب العلاقات العربية الإيرانية للمؤلفة نيفين مسعد، وكتاب تاريخ إيران السياسي بين ثورتين لأمال السبكي...).

ب- الأسباب الذاتية: ترجع أسباب اختيار الموضوع من الناحية الذاتية ، للشغف و حب الاطلاع و التحليل في مجال السياسة الخارجية بصفة عامة و السياسة الخارجية الإيرانية بصفة خاصة ، نظرا لتميزها في نظامها السياسي وكذا في تعاملاتها مع مختلف دول

العالم . وكذلك محاولة إضافة مجهود علمي معتبر –إلى حد ما– لمكتبة العلوم السياسية وتحديدا تخصص العلاقات الدولية.

الإشكالية:

أبرزت التحولات الدولية و الإقليمية الجديدة التي حصلت بعد سقوط الاتحاد السوفييتي ، وانتهاء الحرب الباردة أنّ إيران أصبحت متواجدة في جيوبوليتيك معقد جدا و متأزم – خصوصا بعد حربي الخليج الثانية و الثالثة المتمثلتين في غزو العراق للكويت عام 1990، وكذا الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003– ، فقد وجدت إيران نفسها أمام دول جديدة انبثقت عن الاتحاد السوفييتي بعد سقوطه (الجمهوريات الإسلامية و كذا دول آسيا الوسطى)، و دول مخترقة أمنيا مثل أفغانستان و العراق ممّا جعل ذلك يؤثر عليها سلبا وأصبح يهدد أمنها الوطني و استقرارها الداخلي.

و قد كانت إيران في فترة الحرب الباردة تنتهج سياسة حيادية برزت من خلال شعار الخميني "لا شرقية و لا غربية" أي لا تنحاز إيران في سياستها الخارجية لا إلى الاتحاد السوفييتي السابق ولا للولايات المتحدة الأمريكية، بل تكون حيادية في إطار الحرب الباردة. غير أنّ هذا الحياد لم يدم طويلا ، فبعد الحرب الباردة انفتحت السياسة الخارجية الإيرانية على الاستثمارات الخارجية في إطار توجهها الاقتصادي الجديد ، انطلاقا من سياسة "بناء الاقتصاد الإيراني" المدمّر جراء الحرب العراقية الإيرانية التي دامت ثماني سنوات .

و بعدها جاءت أحداث كثيرة أثرت في السياسة الخارجية الإيرانية و ذلك على المستوى الإقليمي، منها احتلال الولايات المتحدة الأمريكية لأفغانستان في إطار سعي الأولى لمحاربة الإرهاب والقضاء عليه – خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001– التي قلبت السياسة الخارجية الأمريكية رأسا على عقب، و صنّفت خلالها الإدارة الأمريكية إيران بأنها دولة راعية للإرهاب و داعمة له ، و كذلك احتلال الولايات المتحدة للعراق في حربها ضده لنزع أسلحة دماره الشامل ودعوتها لدامقرطته (العراق)، و كذا العدوان الإسرائيلي على لبنان لعام 2006.

كل هذه الأحداث جعلت جو إيران مخترقا من طرف دولة تعدها السياسة الخارجية الإيرانية من أكبر أعدائها هي الولايات المتحدة الأمريكية، و في ظل هذا الواقع و هذه المعطيات المعقدة حاولنا صياغة اشكاليتنا كما يلي:

- **كيف أثرت التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية ؟ و يمكن تفكيك هذه الإشكالية إلى مجموعة من التساؤلات:**
- **هل أثرت تلك التحولات في كل مستويات السياسة الخارجية الإيرانية؟**
- **ما مدى التأثر الحقيقي و الفعلي للسياسة الخارجية الإيرانية بتلك التحولات؟**

و أمّا عن الفرضيات، فقد انطلقت الدراسة من فرضية واحدة، باعتبار الفرضيات إجابات أولية عن الإشكالية تحتمل الصدق كما قد تحتمل الخطأ، و بالتحليل يتبين ذلك (مدى صحتها من خطئها)، و الفرضية هي :

- **أثّرت التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية في جميع المجالات، و السياسة الخارجية الإيرانية تتميز بالاستمرارية، رغم تغير مؤسسات وأشخاص صنع القرار فيها.**

<u>منهج الدراسة:</u>

للإجابة على الإشكالية المطروحة و اختبار الفرضية السابقة ، اعتمدنا و حسب طبيعة الموضوع منهج التحليل النظمي أو منهج تحليل النظم System Analysis ، و الذي أشرنا إليه في الفصل الأول من مضمون هذا البحث، هذا المنهج نشأ في إطار التحليل السياسي الأمريكي، والذي يقوم أساسا على أنّ أي نظام مهما كان نوعه لابد و أن يتكوّن من مجموعة وحدات، و أن يكون بين تلك الوحدات قدر من الاعتماد المتبادل.

فهذا المنهج ينظر للظواهر الدولية على أنها أجزاء تتفاعل في إطار نظام أعم وأشمل، و وجود تأثر وتأثير بين هذه الظواهر السياسية و طبيعة هذا النظام ، و ذلك لقدرته (المنهج) على تجاوز الحدود التي تفصل بين المستوى الداخلي و المستوى الخارجي في التحليل، وإيجاد العلاقة التي تربط بين مختلف المتغيرات التي تتفاعل فيه.

كما تمّ توظيف المنهج التاريخي الذي يساعدنا في توضيح التطورات التي مرت بها السياسة الخارجية الإيرانية، و ربطها بالتحولات التي حصلت على المستويين الدولي والإقليمي في فترة ما بعد الحرب الباردة.

الصعوبات:

اعترضت الدراسة عدّة صعوبات، كان أبرزها على الإطلاق الطبيعة المعقدة للسياسة الخارجية الإيرانية و آليات صنع القرار الخارجي فيها، و كذا قلة المراجع المتخصصة في هذا الموضوع خصوصا الدراسات الأكاديمية العلمية، إذ نجد كثيرا من المراجع ذات طابع صحفي محض، خصوصا الموجودة على مواقع الإنترنيت، كما أنّ صعوبة الدراسة كانت من خلال محاولة إضفاء الحيادية العلمية و الموضوعية الأكاديمية على الدراسة، انطلاقا من التحليلات التي كثيرا ما كانت متضاربة و أحيانا متناقضة تماما في تحليلها لنفس الظاهرة الدولية (السياسة الخارجية الإيرانية)، في ظل وجود كتابات لدارسين إيرانيين و آخرين عرب و كتابات باحثين أجانب، إلاّ أنّنا بذلنا جهدنا و سعينا لأن تكون الدراسة موضوعية قدر المستطاع.

خطة الدراسة :

يقع هذا البحث في ثلاثة فصول مع مقدمة و خاتمة، تطرقنا في الفصل الأول إلى مفهوم السياسة الخارجية بصفة عامة، و ذكرنا محدداتها (مستويات التحليل فيها)، وكان تركيزنا على المستوى الداخلي و الخارجي دون التطرق للمستوى الفردي، (والذي يأتي ضمنيا في المستوى الداخلي) ، بعدها تطرقنا للتحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة من خلال التركيز على هيكل النظام الدولي الراهن و التفاعلات الدولية الحاصلة فيه .

أما في الفصل الثاني فقد تطرّقنا لمحدّدات السياسة الخارجية الإيرانية، و قبلها أعطينا لمحة تاريخية عن تطورها (خلال فترة الحرب الباردة، وصولا للفترة المعنية بالدراسة مرحلة ما بعد الحرب الباردة)، و حللنا تأثير تلك التحولات الدولية الجديدة –التي جاءت في الفصل الأول– على السياسة الخارجية الإيرانية من خلال علاقات إيران ببعض دول العالم على المستويين الدولي و الإقليمي.

أمّا الفصل الثالث فقد كان الحديث فيه عن البرنامج النووي الإيراني كأبرز نموذج من خلال تأثير التحولات الدولية على سياسة إيران الخارجية، فتعرضنا للبدايات الأولى لهذا البرنامج و مواقف مختلف الدول منه و صولا إلى النتائج المحتملة له.

و أنهينا الدراسة بخاتمة جاءت فيها أهم النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة ككل.

الفصل الأول

مفهوم ومحددات السياسة الخارجية

والتحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة

يقرّ معظم الباحثين و المتخصّصين في العلاقات الدولية بصعوبة و تعقّد التحليل و الدراسة في مجال السياسة الخارجية، إذ أنّها أي السياسة الخارجية ظاهرة معقدة تستوجب الوقوف عند كل مرحلة من مراحل صنع القرار على مستواها . فالدولة لابد لها من أن تفهم جيدا البيئة التي تتعامل فيها و سلوكيات الدول المشكّلة لتلك البيئة كي تضع أهدافا مقبولة و عقلانية تسعى لتحقيقها انطلاقا من الوسائل المتاحة لديها.

و قبل التطرق للمحددات التي تحكم السياسة الخارجية للدول على اختلاف تأثيراتها، سيتم إعطاء بعض التعريفات التي استخدمت للسياسة الخارجية.

و عليه ففي هذا الفصل من البحث سيتمّ التطرق إلى:

المحددات المختلفة التي تحكم السياسة الخارجية بصفة عامة، و قبل ذلك نتطرق لبعض تعريفات السياسة الخارجية من خلال بعض المفكرين المختصين في المجال، لنصل في الأخير إلى تعريف إجرائي لها يتلاءم مع باقي محتويات البحث؛ وهذا في المبحث الأول.

أمّا المبحث الثاني فسوف يتمّ تخصيصه للمحددات الخارجية التي تحكم السياسة الخارجية لمختلف الدول بما فيها إيران، بحيث سيتم التطرّق لمختلف التّحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، على اعتبار أنّها أي التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، هي المتغير المستقل و السياسة الخارجية الإيرانية هي المتغير التّابع في بحثنا وتحليلنا هذا.

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية ومحدداتها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية و طبيعتها:

1- تعريف السياسة الخارجية:

يعد موضوع السياسة الخارجية من بين المواضيع الحديثة المنبثقة عن العلاقات الدولية، و التي خضعت للتحليل المنهجي المنظم من قبل المختصين و على الرغم من عدم اتفاق الاتفاق و الإجماع على وضع تعريف جامع مانع و شامل للسياسة الخارجية ، ألاّ أنه توجد بعض التعريفات حاولت وضع إطار مفاهيمي للسياسة الخارجية. إذ قدمت تعريفات عديدة من قبل مفكرين مختصين في المجال.

فعرّفها الأستاذ كالفي جاكو هولستي KALVI JAAKO HOLSTI على أنّها" أفعال الدولة اتجاه المحيط الخارجي ، و الظروف المحيطة بعملية صنع القرارات التي تؤدّي لاتخاذ هذه الأفعال من جانب الدولة".

كما نجد أنّها تعرّف بمجموعة من المخطّطات و ترتيبات التزامات الفعل الدولي، وهذه المخطّطات و الالتزامات تتطوّر في الجهة المقابلة لاتجاهات السياسة الخارجية ، ولن تتحقق الاتجاهات إلاّ من خلال القدرة على الوفاء بالالتزامات الدولية ، و تحمّل مسؤوليات التّورط في العلاقات مع الفواعل الأخرى[1].

كذلك فالسياسة الخارجية هي بالأساس عملية واعية تنطوي على محاولة التأثير على البيئة الخارجية أو على الأقل التأقلم مع تلك البيئة لتحقيق مجموعة من الأهداف، و من ثمة فإنه من العسير تصور وجود سياسة خارجية لا تتضمن مجموعة من الأهداف أو التطلع لوظيفة محددة في إطار السياسة العامة للوحدة الدولية [2].

و نجد الدّكتور ناصيف يوسف حتي يعرّفها على أنّها "سلوكية الدولة تجاه محيطها الخارجي، و قد تكون هذه السلوكية التي قد تأخذ أشكالا مختلفة موجّهة نحو

---

[1]James, N, Rosenau, And all , **World politics, an introdaction** .New-York, the free press,1976.p 16.

[2] محمد، السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1989. ص 123.

دولـــة أخرى أو نـــحو وحدات فـــي المحيط الخارجي من غير الدول كالمنظمات الدولية»[1]، فالسيـــاسة الخارجية للدول إذن توجــــه نحو الخارج مهمـــا كانت الوحـــــدة الموجّـــهة نحوها دولة أو منظـــمة دوليـــة أو غيرها: بمعـــنى أنّ السياســـــة الخارجيـــة هي نـــتاج تفاعلات وحدات دولية مختلفة في بيئتها الخارجية.

كمـــا تعرّف السياسة الخارجية في شقّها العملي على أنّها شكل للسلوك أو التّصرف Form of behavior، أي بالخطوات العملية للرســميين فـــي التعامـــل مـــع الأحـــداث والوقائـــع الدولية.

كذلك يعرف الأستاذ تشارلز هرمان السياسة الخارجية بأنها" تلك السلوكيات الرسمية التي يتّبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم، و التي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية [2].

و تعرّف السياسة الخارجية كذلك على أنها كل تجميعي لمجموعة التوجهات و الأهداف والمخططات و الالتزامات التي تحركها وسائل لتمويلها و تحويلها إلى ســـلوك أو فعـــــل خارجي[3]. فالسياسة الخارجية ترتبط بالسلوك الخارجي للدولة، إذ يصـــدر القرار مـــــن داخل مؤسساتها ليوجّه في إطاره الخارجي، سواء اتجاه دولـــــة أو وحــــدات دوليـــــة أخرى كالمنظمات الدولية (الحكومية و غير الحكومية) و الشركات متعددة الجنسيات.

و كتعريف إجرائي للسياسة الخارجية ، فهي مجموعة من السلوكات و التوجــــهات التي تعتمدها دولة معينة اتجاه محيطها الخـــارجي بغيـــة تحقيـــق أهـــدافها (قـــصيرة ، متوسطــــة أو بعيـــدة المـــدى) ، مـــن خـــلال الوســـائل المعتمـــدة (دبلوماســـية، اقتصادية،عسكرية، دعائية...) و ذلك حسب طبيعة الهدف [4] ، إذ كل دولة تسعى لتحقيـــق

---

[1] ناصيف، يوسف حتي ،**النظرية في العلاقات الدولية** ، ط1 دار الكتاب العربي،لبنان،1985، ص 157.

[2] محمد السيد، سليم، مرجع سابق.ص 123.

[3] حسين، بوقارة ، **محاضرات السياسة الخارجية المقارنة** ، قدّمت لطلبة العلوم السياسية قسم الماجـستير، جامعـــة قسنطينة. 2003-2004 .

[4] عبد الناصر، جندلي ،**الإطار المفهوماتي و النظري للسياسة الخارجية**، محاضرات مقدّمة لطلبة العلوم السياسية قسم الماجستير، جامعة باتنة. 2005-2006.

أهدافها انطلاقا من الوسائل و الإمكانيات و الموارد المتاحة لها ، لتوجهها لمحيطها الخارجي.

2- طبيعة السياسة الخارجية :

يحدد لنا الأستاذ "بلومفيلد" نموذجا يبين فيه الطبيعة التركيبية للسياسة الخارجية، يقوم على تصور أن عملية صنع السياسة الخارجية في نسق –System– يتألف من ثلاث أبعاد: بعد أول هو المدخلات ، بعد ثاني هو القرارات و بعد ثالث هو المخرجات [1] . ومن خلال هذه الأبعاد نصل إلى برنامج عمل يحقق أهداف الدولة خارجيا، و يقيّم أداءها من خلال مقارنتها بمدى قدرتها على تحقيق الأهداف المحددة مسبقا لها – ما يعبر عنه بفعالية سياستها الخارجية– ، و بأقل قدر ممكن من الموارد –الكفاءة– و ذلك للوصول للعقلانية في اتخاذ القرار الخارجي.

و هناك معايير أخرى لتقييم أداء برنامج السياسة الخارجية، و هي[2]:

– الوضوح: وضوح التوجه العام للسياسة الخارجية للدولة في خضم الأحداث الدولية المعقدة.

– الاتساق: أي انسجام و تكامل كل أبعاد برنامج السياسة الخارجية (التوجهات، الأهداف، و الأدوار).

– الاستمرارية: أي وجود منظور استراتيجي بعيد المدى للسياسة الخارجية ، على مستوى الصياغة و التنفيذ.

– التوافق: توافق السياسة الخارجية مع الظروف الدولية و الداخلية و مع قدرات الدولة بشكل عام.

– التكيف: و معناه القدرة على التأقلم و تعديل السياسة طبقا لتغير الظروف*.

---

[1] محمد، السيد سليم، مرجع سبق ذكره. ص 466.

1 نفس المرجع. ص 467.

* لكن هذه المعايير تبقى مثالية، و ذلك لصعوبة تحقيقها كلها في أي دولة مهما كانت طبيعتها و توجهاتها.

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية:

رغم الاختلاف بين المفكرين في تحديد طبيعة المتغيرات أو المحددات التي تحرك صناعة القرار في السياسة الخارجية و تتحكم في طبيعتها و توجيهها، إلّا أنّ هناك إجماعا حول أهمية متغيرات الثالوث البيئي كمحددات رئيسية في السياسة الخارجية لأي دولة. و على اعتبار أن النموذج الذي جاء به "جيمس روزنو" قد أعطى نوعا من التفصيل في محاولة تصنيف الدول إلى دول كبرى و أخرى صغرى من جهة و إلى دول منفتحة و أخرى مغلقة من حيث شكل و طبيعة النظام السياسي ، فقد أعطى المعايير التي ترسم طبيعة السياسة الخارجية و صناعة القرار فيها في كل شكل من الأشكال [1]. و تتمثل هده المحددات أساسا في المحددات الداخلية والسيكولوجية و كذا المحددات الخارجية.

1- **المحددات الداخلية:** و تكمن عموما في الموقع الجغرافي الذي تحتله الدولة ضمن الخارطة الطبيعية، و جوارها الذي تدخل فيه دول مختلفة، قد تتشابه معها في نظامها السياسي و أوضاعها الداخلية و قد تختلف عنها في ذلك. كما تؤثر الإمكانات و المؤهلات التي تمتلكها الدولة (الموارد المتاحة لها) في صنع سياستها الخارجية ، فحيازتها على ثروات إستراتيجية يجعلها في موقع التأثير و التأثر بالنسبة لمختلف التفاعلات الدولية التي تحصل على مستوى النظام الدولي.

كما أنّ السياسة الداخلية للدولة و كل ما يتعلق بالنظام السياسي و وحداته الجزئية و أنماط التفاعل بين هذه الوحدات ، فيما يصفه "ريتشارد سنايدر" بالمتغيرات التقليدية للبيئة (النظام السياسي، الرأي العام،الأحزاب والجماعات الضاغطة) [2]، تلعب دورا مهما في التأثير على سياسة الدولة الخارجية. و بالإضافة إلى الجهاز التنفيذي في صياغة السياسة الخارجية هناك تأثيرات متفاوتة لبعض الجهات الداخلية تأخذ موقعها بطريقة أو بأخرى في التأثير على سلوكيات السياسة الخارجية للدول نذكر منها:

---

[1] محمد، السيد سليم، مرجع سبق ذكره. ص 170.

[2] ناصيف ،يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**.مرجع سبق ذكره. ص 195-196.

– دور المؤسسة الاقتصادية: ازدادت أهمية و دور المؤسسات المالية و الاقتصادية والتجارية في توجيه و تحريك السياسة الخارجية للدول، إذ أصبحت الوزارات المختصة بالتجارة و المالية تشرف بشكل ريادي أو قيادي على مجمل الاتفاقيات التجارية الخارجية خصوصا حاليا في ظل نظام اقتصاد السوق و الحرية التجارية و الخوصصة. لذا فإن دور هذه الوزارات لا يقل أهمية عن تأثير و دور وزارة الخارجية، كما هو حاصل في إيران من خلال تأثير طبقة التجار(البازار) على السياسة العامة للدولة و حتى على سياستها الخارجية، من خلال الضغط على الرئيس للولوج في نظام اقتصاد السوق وزيادة جلب الاستثمارات الخارجية في البلاد.

– دور المؤسسات غير الرسمية: لعل درجة التعقيد و التشابك التي تشهدها العلاقات الدولية، ساعدت في إعطاء بعض الفواعل غير الرسمية أدوارا جديدة خاصة مجال التأثير في السياسة الخارجية، ونجد من بين تلك الفواعل الأحزاب السياسية و الجماعات الضاغطة. فالأحزاب السياسية يتفاوت تأثيرها في السياسة الخارجية بحسب مكانتها الهيكلية في النظام السياسي، و كذا حجم الأغلبية البرلمانية التي تحوزها.

أمّا الجماعات الضاغطة (أو ما يطلق عليها جماعات المصالح) ، فهي تمارس الضغط على الجهات الحكومية المسؤولة كوسيلة لإجبارها على اتخاذ قرارات و إتباع سلوكيات تخدم مصالحها الخاصة ، لا سيما على المستوى الخارجي في عالم يسوده نشاط اللوبيات و الجماعات ذات النشاطات العبر وطنية.

– دور المؤسسة العسكرية: و هي من بين الجماعات التي تلعب دورا مهما قي عملية صنع السياسة الخارجية، و خاصة عندما تتعلق هذه الأخيرة بمجالات الأمن و الدفاع الوطنيين، إذ يتحدد دور هذه المؤسسة بحسب طبيعة نظام الحكم السائد في الدولة. إذ أنه في حالات التوتر و الحروب فإن الأولوية تكون دائما للسلطة العسكرية[1]. كما نجد كذلك من بين العوامل الداخلية التي تؤثر في صنع السياسة الخارجية، وذلك نظرا لطبيعة

1عبد الرحمان، يوسف بن حارب، **السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999. ص 57-58.

الظروف التي تكون فيها الدولة، غير أنه في أغلب الأحيان و في معظم الدول تقريبا أصبحت المؤسسة العسكرية لها أدوار خارج إطار الحروب، خاصة في الدول التي يكون فيها رئيس الجمهورية هو بنفسه على رأس المؤسسة العسكرية.

– دور المشكلات الاجتماعية: المقصود بالمشكلات الاجتماعية تلك المشكلات اللصيقة بالبنيان الاجتماعي و الاقتصادي للدولة، و التي تتسم بالديمومة على مدى فترة زمنية طويلة، سواء كانت اجتماعية (كحدوث احتجاجات شعبية على سياسة معينة رفضها الرأي العام داخل دولة ما) أو اقتصادية (كالتضخم والبطالة) [1]. وقد أجمع الكثير من الباحثين على أهميتها و تأثيرها البالغ في السياسة الخارجية، كون المشاكل الداخلية تعكس في الوجه الخارجي للدولة، وبالتالي فالنشاط الخارجي للدولة يتأثر من خلال حجم الضغوطات التي تفرضها التوترات والأزمات الداخلية، لذا فتحريك و تفعيل السياسة الخارجية قد يؤدي إلى التقليل من الضغوطات الداخلية.(إلاّ أنه هناك من ينفي كون خلق أزمة خارجية قد يخفف من الأزمة الداخلية، خاصة إذا فشلت الدولة في تحقيق أهدافها من الأزمة الخارجية أو أنّ بعض الجهات الداخلية لا ترى في هذه الأزمة ما تراه الدولة).

– دور مستوى التطور القومي: تتضمن الظاهرة القومية إحساسا عاما بالخصائص المشتركة التي تجمع أفراد الأمة بعضهم ببعض، بحيث يكون هذا الإحساس دائما دافعا لتوجيه ولائهم النهائي نحو تلك الأمة. و يظهر من خلال أنّ الدولة التي لا تزال في المراحل الأولى للتطور و التي لم تتبلور بعد هويتها القومية الموحدة ، تتجه سلوكاتها غالبا إلى التطرف و التشدد و السعي نحو تحقيق ذاتها المتميزة في مواجهة دولة أخرى، ممّا يؤدي إلى زيادة الطابع الصراعي للسياسة الخارجية (مصر، سوريا) [2].

2– **المحددات السيكولوجية:** أكّد جيمس روزنو على أهمية العامل الشخصي في صنع السياسة الخارجية و ذلك خصوصا في الدول النامية، و ذلك نظرا لتركيبة السلطة

---

[1] محمد السيد سليم، مرجع سابق.ص 178.
[2] محمد، السيد سليم، مرجع سبق ذكره. ص 184.

وشخصنتها و كذا غياب دور المؤسسات أو تغييبها مقارنة بالدول المتقدمة، خاصة منها ذات الأنظمة المفتوحة (تعدد مؤسسات صنع السياسة الخارجية على مستواها).

فالعوامل المتعلقة بصانع القرار تشمل شخصيته و خبرته و مستواه الفكري، و في هذا المجال يمكن القول أنّ الدراسات السيكولوجية أظهرت أهمية تربية الفرد و تكوينه و تأثره ببعض الأحداث التي قد تكون طبعت حياته في تحديد إدراكه للأمور و الوقائع [1].

و قد ظهر هناك نقاش كبير حول أهمية دراسة الدور الذي يقوم به القادة و الزعماء، ومدى قدرتهم على التأثير في الأحداث من حولهم. و لعلّ تساؤل "سيدني هوك" : هل يصنع الزعماء الأحداث أم أنّ الأحداث هي التي تصنعهم؟ يلخص لب هذا الجدل.

فإذا كان البعض من المهتمين بدراسة السياسة الخارجية و على رأسهم ريتشارد سنايدر يرون أنّ زعماء الدول يلعبون الدور المحوري في السياسة الخارجية لبلدانهم [2]، و يذهب الأستاذ "كريستوفر هيل" بعيدا في هذا الشأن بحيث يعتبر أنّه حتى في المجتمعات المفتوحة يمكن للشخصية القوية لرئيس الدولة ووجهات نظره أن تفسر نسبة كبيرة من السلوك الدولي للدولة، فإنّ البعض الآخر و على رأسهم "دافيد سينجر" يؤكد عكس ذلك ويقلّل من أهمّية الدور الذي يمكن أن يلعبه القادة و الزعماء في سياسات دولهم الخارجية، و يعتقد أنّ معنى السياسة الخارجية ينصرف إلى التعبير الواضح عن المصالح القومية، وبناءا عليه فإن الإطار الذي يتحرك فيه يكون قد تحدد إلى درجة كبيرة بطريقة لا تتيح لشخصيات الزعماء أن تؤثر في الموقف أو أن تتحكم في بلورته [3] .

إنّ دور العوامل الشخصية يتوقف كذلك على مدى توفر المعلومات و درجة التضارب فيها، و في مسألة قلة المعلومات و عدم دقتها و وضوحها يؤكد الأستاذ " بهجت قرني"

---

[1] ناصيف ، يوسف حتي، مرجع سبق ذكره. ص 196.

[2] نفس المرجع السابق . ص 182.

4 عديلة، محمد الطاهر ، **أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة قسنطينة 2005. ص 85.

بأن صعوبة التحليل و الدراسة للسياسة الخارجية لدول العالم الثالث تكمن في هذه الفضية بالذات أي ندرة المعلومات و عدم وضوحها و دقتها [1].

3- **المحددات الخارجية:** و تشمل عموما العوامل الموجودة خارج نطاق الدولة ، من أفعال و ردود أفعال الدول الأخرى. فالمحيط الخارجي للدولة يتألف أساسا من الجانب المادي و الجغرافي و من الدول و المجتمعات و الثقافات، و تتغير هذه العوامل بشكل دائم يؤثر على إدراكات صناع القرار [2].

يؤكد العديد من الباحثين و المختصين في العلاقات الدولية أنّ الدول تستجيب للحوافز الخارجية بنفس القدر الذي تخضع به للضغوطات الدولية المفروضة عليها.

و هذا ما أكدته كل من الواقعية الجديدة و اللبرالية الجديدة على أنّ سلوك الدول محدد أو موجه من طرف النظام الدولي، فالدول يجب أن تستجيب لمسارات الأحداث و التطورات في النظام الدولي لأجل تأمين و ضمان بقائها، فعلى غرار ما يؤكده "كينيت وولتز" فإن النظام الدولي يعمل كمقيد لسلوك الدول و بالتالي فإن سلوك القادة في السياسة الخارجية يمكن تفسيره من خارج الدولة فقط لا ضمنها أو من داخلها.

كما تمارس طبيعة النظام الدولي من حيث (طبيعة التحالفات ، توزيع القوة السائد، أنماط العلاقات ...) بما فيها الأوضاع في النظام الإقليمي، و كذلك الموقع الجيوستراتيجي و موقع الدولة العام في العلاقات الدولية تأثيرا على السلوك الخارجي للدولة، حيث أنّ المتغيرات السابقة تحدد شكل و طبيعة السياسة الخارجية للدولة [3] .

إضافة إلى ذلك فإنّ بنية النظام الدولي لها التأثير البالغ في توجيه السياسة الخارجية للدول، إذ يشكّل البنيان الدولي أحد المؤثرات البارزة الضاغطة على السياسة الخارجية للدول، و هو ما يدفع بعضها إلى تبني نمط معين من السياسة الخارجية، و بالنتيجة فإنّ السياسة الخارجية للوحدات الصغيرة و المتوسطة أكثر قابلية للتأثر بالبنيان الدولي عكس

---

[1] Bahgat, Korani, **how foreing policy decisions are made in the third world**, westview press, London, P41.

[2] عبد الرحمان، يوسف بن حارب، مرجع سبق ذكره. ص 62.

[3] ناصيف، يوسف حتي ، مرجع سبق ذكره. ص 194.

الدول الكبرى، كما أنّها أكثر قدرة و قابلية للتحرك داخل النسق الدولي . فالنظام الدولي قد يأخذ أحد الأشكال الثلاثة الرئيسية، الأحادية القطبية التي تتسم بتركيز الموارد وأنماط القوة و الهيمنة بيد طرف واحد(دولة واحدة)، أو الثنائية القطبية و التي تتميز بتركز الموارد و المقدرات بين دولتين أو قطبين(الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفييتي في فترة الحرب الباردة)، و الشكل الأخير هو النظام متعدد الأقطاب و الذي يتسم بتوزيع الموارد بين مجموعة من الدول و الأقطاب. فهذه الأشكال تؤثر بشكل لافت في عملية صنع السياسة الخارجية للدول.

كما أنّ أشكال الأحلاف و الكتل الدولية من العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية، فسياسات الحلف و توجيهاته الرئيسية قد تشكل عوائق أمام محاولات الدول الأعضاء التفرد بالمواقف، خاصة المواقف المنشقة عن الحلف [1].

كما تتأثر أيضا السياسة الخارجية للدول بالتفاعلات الدولية و التي تتضمن بدورها سلوك الدول الأخرى و هو ما يعبر عنه بالسلوكية الدولية في النظام الدولي. فالدولة تستقبل حوافز (سلوكيات) عديدة من الوحدات الدولية الفاعلة في النسق* الدولي، هذه الحوافز قد تكون ذات طابع صراعي أو تعاوني، و هي تضطر الدولة للتصرف بشكل معين يتناسب مع مفهومها لطبيعة الحافز [2].

كما نجد أنّ عنصر المعاملات الدولية من العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية، وتتضمن المبادلات الاقتصادية و الاتصالية بين الوحدات الدولية، فهي تخلق سياسة خارجية تعاونية و بالتالي غياب السلوك الذي يهدّد المصالح المشتركة ممّا يدفع لضرورة التكامل بين تلك الدول، كما أنّ المعاملات الدولية تؤدي إلى توفر المعلومات الصحيحة

---

1 محمد، السيد سليم، مرجع سابق. ص 282.

*النسق: يعبّر النسق عن وجود وحدة أكبر من تجميع الوحدات الدولية.و هو يعني الانتظام الآلي الواقعي لتجمّع معين من قوى دولية في زمن معين. لمزيد من المعلومات حول الموضوع أنظر: غضبان مبروك، **المدخل للعلاقات الدولية،** ص 51 و ما يليها

2 بدر ، عبد العاطي، **أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول** ، (مجلة السياسة الدولية) ، العدد 153. جويلية 2003). ص 8.

لدى كل الأطراف عن بعضها البعض [1]، ممّا يساعدها على التعاون و التقليل من الشك في نوايا الدول الأعضاء في حالة الوصول للتكامل الفعلي فيما بعد خصوصا بعد بروز ظاهرة الاعتماد المتبادل فيما بين الدول.

بعد تعريف السياسة الخارجية و ذكر محدداتها المختلفة، و قبل الخوض في التّحـولات الدولية لما بعد الحـرب الباردة، و نظرا للضرورة المنهجية التي تحتّم علينا التّطرّق لنظرية النظم التي هي الأساس المنهجي لبحثنا هذا، على اعتبار أنّ التحليل على مستوى النظام الدولي والإقليمي يرتبط ارتباطا وثيقا بنظرية النظم. و نظرا لأنّ التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة حدثت على مستوى النظام الدولي، و الذي بدوره يعتبـر البيئة الخارجية التي تفاعلت و تتفاعل فيها السياسة الخارجية الإيرانية ، بالتالي فتلك التحولات تعتبر محددا من محدداتها إضافة للبيئتين الداخلية و النفسية المرتبطة بمتّخذ القـرار على مستوى السياسة الخارجية الإيرانية ، فإنه تبيّن لنا أنّ أفضل تحليل لهـذا يكـون بتطبيق نظريـة النظـم.

لهذا سيتم في الصفحـات التاليـة الحديث عن هذه النظريـة و منهجها في التحليل .

أ- **<u>نظرية النظم</u>:** تعتبر نظرية النظم من أهم التطـورات التي نشأت فـي إطـار المدرسـة السلوكية ، على يد عدد من أساتذة العلاقات الدوليـة و ذلـك فـي منتـصف الستينيات ، مـثل "مورتن كابلن" M.KAPLHN "جورج مودلسكي"، " تشارلز مـاكلي لاند" و "ديفيد سنغـر" DAVID SINGER .

يقول سنغر: "إنّ النّظام الدولي هو الذي يشكّل مفتاحا تفسيريا لماذا و كيف تحـاول الأمم التأثير على سلوكات بعضها البعض" [2]. فالتحليل من خلال نظرية النظم ينطلق من مسلّمة أساسية هي أنّ جميع حقول المعرفة يمكن فحصها من خلال منظور نسقي ، فمثلا

---

[1] نفس المرجع السابق. ص 190.

2 وليد، عبد الحي، **تحوّل المسلمات في نظرية العلاقات الدولية**، طبعة1، مؤسسة الشروق للنشر و الإعلام، الجزائر.1994. ص 45.

عندما يراد تفسير سلوك وحدة دولية أو سياسية ما كمنظمة دولية أو حزب سياسي أو هيـــئة، فإنّ التفسير دائما يكون من خلال مستوى أعلى من التحليل . حيث توضع هـــذه الوحـــدة في إطـــــار نظـــام و يفترض أنّ سلوكـــها مشروط بطبيعة هذا النظام [1] .

و يؤكّـــد بدوره "جون بورتـــون" JOHN BORTON على ضرورة تحليل العلاقات الدولية فـــي إطـــار المجتمع العالمي world society و الذي يعرّفـــه علـــى أنّـــــه: وجود شبـــكة جد معقّدة من العلاقات المتقاطعة ، و يقول أنّ بعض هذه العلاقات كانت دائما موجودة، لكـــنّ عددها وانتـــشارها يتزايـــد يومـــا بعـــد يـــوم نتيجـــة التغيـــرات التكنولوجيــــــة [2] ، و التي أصبحت متسارعـــة الانتشار و السرعة في عالمنا اليوم .

كذلك يؤكد "جورج مودلسكي" JEORGE MODELSKY علـــى دراســـــة النظـــــم لأنـــّه يعتقد أنّ دراسة ماضي و حاضر النظم الدولية إضافة إلى الافتراضــــات النظريـــة المستقبليـــة تمثّل أهمية عظمى ، و من هذا فإنّ من الواجب أن تكـــون دراســـة النظـــام الدولي و التغيرات التي تجري في داخله و داخل النظم الفرعيـــة هـــي هـــدف دراســـة العلاقات الدولية [3] . و يعتبـــــر ماكليلاند منهج تحليل النظم أداة لقياس و تفحّص التفاعل داخل النظام و نظمه الفرعيـــة، و أنّ هذه النظرية تعمل لتفحّص الصلات أو الـــسلوك المتكرر الذي ينشأ في سلوك معين ، فيكون له رد فعل في نظام آخر ، فإذا تمكّنـــا مـــن عزل و تفحّص النتائج المترتبـــة علـــى بعضها ، يكون من الممكن تحقيق معرفة نظرية لطبيعة الإعتماد المتبادل و التفاعـــل بين النظم الفرعية و الدولية [4] . و يقـــول الأســـتاذ أناتول رابوبورت "إنّنا سنتناول نظـــرية النظم على أساس أنّها تعني سلسلة من البيانات

---

[1] Taylor, Trevor (ED), **Approach and theory in international relations**, New-york, the annals of American academy of political and social sciences, 1972.p 189.

2 رضا، دمدوم، **تأثير التغيرات الدولية لما بعد الحرب الباردة على النزاع الهندي–الباكستاني** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة. 2000. ص 31.

[3] جيمس ، دورتي ، و روبرت ، بالتسغراف ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، شركة كاظمة للنشر و التوزيع ،الكويت .1985. ص114.

[4] المرجع نفسه. ص 114.

المتعلقة بالعلاقات بين مختلف المتغيرات المترابطة و غير المترابطة و التي يفترض أنّ تفاعلا سيجري بينها ، بمعنى أنّ تغيرا يجري في متغير أو مجموعة من المتغيرات سيؤدي إلى تغير في عدد آخر من المتغيرات" [1] .

ب- منهج نظرية النظم: يحظى منهج تحليل النظم System Approach بتأييد واعتراف العديد من المفكرين و الباحثين، ذلك لأنّه يقدّم لنا إطارا جيدا لتنظيم المعلومات و تكامل المتغيرات و التحولات و استخدام معلومات و مواد من نظم أخرى.

فيعرّف غودمان GOODMAN منهج نظرية النظم بأنّه طريقة لتنظيم البيانات و أسلوب لوصف كل من الطريقة التي تتواصل بها الأجزاء و الطريقة التي تتغير بها أنماط التفاعل [2]. كما اعتبر "ماكلي لاند" منهج نظرية تحليل النظم كوسيلة لفهم و تطوير العلاقات بين الدول .

يقول "كابلن" أنّ سلوكيات الدول تجاه بعضها البعض تحدّدها بشكل أساسي طبيعة النظام الدولي القائم و سماته الأساسية، من عدد وحداته الرئيسية إلى توزيع القوى بينها[3].

فكابلن يقرّ بأنّ الدول في تعاملها مع بعضها البعض و في سلوكياتها التي تنشأ عبر سياساتها الخارجية ، تتحكّم فيها بشكل كبير جدا و بدرجة واضحة بنية النظام الدولي.

كما أنّ جيمس روزنو يحدّد خمس متغيرات تؤثر في السياسة الخارجية للدول و يبدأها بمتغير النظام الدولي ، و ذلك نظرا لأهميته بالنسبة له . إذ يقول:" أنّه من العوامل الهامة في هذا الإطار (أي النظام الدولي) بنية النظام التي تشمل أنماط العلاقات (وفاقية، تعاونية، نزاعية) و طبيعة التحالفات (مرنة ، جامدة ، عقائدية) و توزيع الإمكانات

---

[1] نفس المرجع .ص100.

[2] فواز، جرجس، **النظام الإقليمي العربي و القوى الكبرى، دراسة في العلاقات العربية-العربية و العربية-الدولية**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.1997.ص 22.

[3] ناصيف يوسف ،حتي،**النظرية في العلاقات الدولية**، مرجع سابق. ص 48.

والقوى في النظام الدولي ، و التي تحدّد شكل النظام ، كأن يتّسم النظـام بتبعثر القـوة أو الثنائية القطبية أو بتعدد الأقطاب [1] " .

و يؤكّد "روزنو" كذلك على أنّ الدول الصغـيرة (على اعتبار أنه قـسّم الـدول إلـى ثمانـي فئات من بينها تقسيم دول كبيرة و أخرى صغيرة)، تتـأثر بالنظـام الـدولي و بيئته أكثر ممّا تتأثر به الدول الكبرى، فيقول: « فعامـل المحيط الخارجي مثلا (النظـام الدولي والإقليمي) يلعب دورا في تحديد السياسة الخارجية للدول الصغيرة منـه للـدول الكبيرة. فمن الطبيـعي أن تتأثر تلك الدول بما يجري في محيطها أ كثـر مـن الـدول الكبيرة القادرة على استيعاب ذلك التأثير بشكل أفضل » [2].

و بذلك ترى نظرية النظم في تحليلها للسلوكات الدوليـة التي تقوم بها الدول كأفـعال أو كردود أفعال في سياساتها الخارجية ،على أنها أجزاء متفاعلة في إطار نظام أعم هـو النظام الدولي ، و هو نفس الطرح الذي يتبنّاه كينيث والتز WALTZ KENNETH إذ يعترف بأنّ بنية النظام الدولي هي التي تحدد سلوك الدول الأطراف فـ "يقول إنّ للنظام الدولي وجودا حقيقيا و يمارس تأثيرا إيجابيا على الدول الأعضاء فيـه ، غيـر أنّ هـذا التأثير يتباين طبقا للخصائص البنيوية للنظام الدولي" [3]. أي من خلال بنية النظام الدولـي و هيكله و كذا التفاعلات المختلفة فيه.

المبحث الثاني: التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة.

يعتبر التغير و التحول السّمة البارزة في العلاقات الدولية على مر السنين. إذ منذ معاهدة وستفاليا WEST PHALIA 1648 – و التي أسّست لقيام الدولة القوميـة – ، و النظـام الدولي يتغير من حيث طبيعته و هيكله وعلاقات التفاعل المختلفة على مستواه، فالنظـام الدولي لمرحلة ما بعد معاهدة وستفاليا كان مبنيا على توازن القوى بين الدول ، و النظام الذي ساد مرحلة ما بين الحربين العالميتين الأولى و الثانية كان نظاما متعدد الأقطـاب ،

---

[1] المرجع السابق. ص193.

[2] المرجع نفسه . ص 196.

[3] وليد، عبد الحي، مرجع سبق ذكره. ص 56.

و في مرحلة الحرب الباردة انتقل النظام إلى الثنائية القطبية (الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفييتي) ، وصولا إلى نظام ما بعد الحرب الباردة الذي صرّح بقيامه الرئيس الأمريكي السابق " جورج بوش الأب" واصفا إيّاه بالنظام الدولي الجديد. فالعلاقات الدولية سمتها الأساسية التغير، حيث تنتج كل حرب كبرى تحولات و تغيرات تمسّ هيكل توزيع القوة و القواعد التي تحكم العلاقات الدولية. فسقوط الاتحاد السوفييتي كان إيذانا بانتهاء الحرب الباردة، و حرب الخليج الثانية و ما نتج عنها من تغيرات كانت كمرحلة بارزة في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة ، ما أنتج فيما بعد العديد من التحولات مسّت أبعادا مختلفة في النظام الدولي ، وغيّرت شبكة التفاعلات و قوى التأثير و موازين القوى على مستواه، ما جعله يمر بمرحلة انتقالية. إذ لم تستقر بعد معالم هذا النظام و أثار جدلا كبيرا حول طبيعته و هل هو نظام دولي جديد أو متجدد. لكن ما يهمّنا في تحليلنا أنّنا نقر بأن النظام الدولي الذي بني على أنقاض سقوط الاتحاد السوفييتي مازال في طور التشكّل و التهيكل ، و لم يستقر بعد ، ما يجعل التحولات الدولية على مستواه أيضا مستمرة و غير ثابتة و أنّها لم تؤد بعد لنتائج حاسمة، على اعتبار أنّها تابعة له و منبثقة من حركية النظام الدولي نفسه و تفاعل العلاقات الدولية في إطاره.

أمّا فيما يخص التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة فهي تتمثل أساسا في:

المطلب الأول: التحول في هيكل النظام الدولي:

من خلال حديثنا عن نظرية النظم سابقا بيّنا أنّ أصحاب نظرية النظم يقرون بأن الخصائص البنيوية(الهيكلية) للنظام الدولي تؤثر على سلوك الوحدات الدولية المكونة لهذا النظام.

و بالعودة لآراء الباحثين و المختصين بدراسة هيكل النظام الدولي، يمكن أن نميز اتجاهين:

– اتجاه أول يعطي دورا رئيسيا لهيكل النظام الدولي في توجيه تفاعلاته و سلوكات أطرافه، و ما إذا كان هذا النظام يوصف بأنه نظام القطب الواحد أو نظام متعدد

الأقطاب. فاهتم أنصار هذا الاتجاه بتحديد عناصر القوة التي تملكها الوحدات الفاعلة في النظام الدولي.

– اتجاه ثاني عمل على التقليل من دور هيكل النظام الدولي و بنيته في توجيه السلوكات و السياسات الخارجية للوحدات الدولية ،و يشير أنصار هذا الاتجاه إلى أنّ أنصار البعد الهيكلي يهملون عاملين رئيسيين هما دور القيادة و العوامل الداخلية في توجيه سياسات الدول الخارجية[1].

و من خلال موضوع بحثنا (تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية)، يبرز جليا بأنّ التحليل ينطلق من مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أي بتحديد أدق النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة ، ممّا يحتّم علينا اعتماد بعد هيكل النظام الدولي و تأثيره على السياسة الخارجية الإيرانية ، سواء بالإيجاب أو بالسلب، مع عدم إهمال البيئتين (الداخلية و النفسية) في التحليل و ذلك لأنّ السياسة الخارجية تصنع داخليا و توجه نحو الخارج.

يقصد بـ**هيكل النظام الدولي** توزيع القدرات في هذا النظام و بالتالي ترتيب الوحدات المكونة له بالنسبة لبعضها البعض [2].

هذا النظام الذي يتحدد بنمط توزيع القوة فيما بين الدول الكبرى عند قمة ذلك النظام ، و هو بدوره يحدد نمط القطبية في النظام الدولي ذاته [3]. فطبيعة قوة الدول هي التي تحدد نمط هيكل النظام الدولي. و قد ارتبط مفهوم القوة في العلاقات الدولية بمفهومين، حيث استخدمه البعض بمعنى عناصر القوة (عسكرية، اقتصادية) بينما استخدمه البعض الآخر بمعنى القدرة على تغيير سلوك الآخرين. و في هذا الصدد عرّف هانز مورغنثاو HANS

---

[1] ودودة ، بدران، **مفهوم النظام الدولي الجديد في الأدبيات الأمريكية** ، مجلة عالم الفكر ، العدد 3-4 ، جانفي/ مارس/ أفريل/ جوان ، 1995.ص ص 26- 29..

[2] محمد السيد، سليم مرجع سبق ذكره. ص 25.

[3] مصطفى ، علوي ، **السياسة الخارجية الأمريكية و هيكل النظام الدولي** ،(مجلة السياسة الدولية ، العدد 153 ، جويلية 2003). ص 66.

MORGENTHAW القوة بأنّها" قدرة الإنسان على التحكم في تفكير و أفعال الآخرين" [1].
بالتركيز على متغير القوة فإنه هناك فريقان يحلّل كل واحد منهما النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة حسب معطياته. فريق يعطي الأولوية للقوة العسكرية، و فريق يركز على عناصر القوة الاقتصادية و السياسية.

يرجّح الفريق الأول أنّه بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية أن تلعب دور القطب الواحد المسيطر على العلاقات الدولية ، نظرا لتمتعها بقوة عسكرية هائلة. أمّا الفريق الثاني فهو يقرّ أنّه تنتفي إمكانية سيطرة أي قوة منفردة على مختلف التفاعلات الدولية [2]، كما أنّ هناك من يطلق على النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة تسمية (**الوفاق الدولي الجديد**)، و ذلك انسجاما مع السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي (روسيا حاليا) الذي سعى للاندماج في المجتمع الدولي ، هذا الوفاق الذي سمح بقيام العديد من التسويات السلمية للنزاعات الإقليمية (إعلان الرئيسين غورباتشوف و بوريس يلتسن عن انسحاب الجنود السوفييت من جزيرة كوبا و أنّهما سيعتمدان أسلوب التجارة الحرّة مع الجزيرة ،اتفاق الولايات المتحدة و الاتحاد السوفييتي (سابقا) في جويلية 1991 على وقف مساعدتهما للأطراف المتنازعة في أفغانستان ابتداء من 1992).

كما أنّ هناك من يعتبر النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة نظاما أحادي القطبية، بينما يذهب تحليل آخر إلى أنّ النظام الدولي الجديد سوف يكون في المستقبل متعدد الأقطاب [3]، ويبقى الجدل مستمرا بين المحللين في هذا الشأن.

– الفريق الأول: أنصار النظام الدولي الأحادي:

---

[1] Hans, Morgenthaw, Politics **among nations**, 5 th ed, New-York, knoph, 1975.PP 26- 27.

[2] علي ، الحاج ، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة** ، ط1 ، سلسلة أطروحات الدكتوراه ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان. 2005.ص **52**.

[3] أحمد ، بيضون، **الاقتصاد السياسي و قضايا العالم الثالث في ظل النظام العالمي الجديد** ، ط1 ،دار بيسان للطبع ، بيروت ،1997. ص ص 188–189.

ينطلق الدارسون الذين يقرون بأن النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة هو نظام أحادي القطب من فرضية أساسية مفادها أنّ الولايات المتحدة بعد خروجها منتصرة من المواجهة الحادة مع الاتحاد السوفييتي طيلة أربعة عشريات، وجدت نفسها متربعة على قمة هيكل النظام الدولي من دون منازع [1].

و ممّن يؤكّدون على أنّ النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة هو نظام أحادي القطب الباحث الأمريكي كروثمر KROUTHAMMER حيث يقول : " إنّ عالم ما بعد الحرب الباردة ليس عالما متعدد الأقطاب بل عالم القطب الواحد ، فإن مركز القوة العالمية هي القوة العظمى التي لا تواجه أي تحدي فهي الولايات المتحدة التي يؤيدها حلفاؤها الغربيون" ، و يضيف قائلا " إنّ دور القوى الغربية بما في ذلك القوى الاقتصادية مثل اليابان و ألمانيا لا يتعدّى قيامها بتنفيذ التوجهات الأمريكية" [2]. و هذا الفريق هو الذي يركّز على القوة العسكرية، و هو ما يؤكده الدكتور "عبد الكريم كيبش" في قوله: " إنّ الملاحظ أنّ النظام الدولي يتجه نحو الأحادية القطبية" [3]. و هذا ما يؤكّده أيضا المفكر برادلي ثاير BRADELLY THAYER في قوله :" بالنسبة للمستقبل المنظور، العشرين سنة القادمة، سوف تسود الولايات المتحدة الأمريكية النظام الدولي في غياب كامل لنظير أو شبه نظير يواجه هيمنتها" [4].و يعدّ جوزيف ناي JOSEPH NYE من أبرز المدافعين عن فكرة الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة، و لكن ليس بامتلاك الولايات المتحدة للقوة العسكرية فقط، لكن بامتلاكها لمصادر أخرى للقوة هي القوة اللينة (الثقافية)، فيرى "ناي" بأنّه لفهم دور الولايات المتحدة في عالم ما بعد الحرب الباردة يجب فهم أهمية المصادر الماديّة والمعنوية للقوة الوطنية ، إذ يرى أنّ القوة الصلبة Hard Power هي

---

[1] ناصيف يوسف ، حتي ، **أي هيكل للنظام الدولي الجديد؟** ، مجلة عالم الفكر ،المجلد 23 ، العددان 3و 4 ،1995. ص 107.

[2] ودودة ، بدران ، مرجع سبق ذكره .ص 27.

[3] عبد الكريم ،كيبش ، **نحو نظام عالمي جديد** ، مجلة العلوم الإنسانية ،العدد 17، جوان 2002.ص 218.

[4] هادي ، قبسي ، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة و الواقعية**، ط1 ،الدار العربية للعلوم ، بيروت ،2008 ،ص 25.

"القدرة على التحكم في الآخرين و عادة ما يتم ذلك من خلال المصادر المادية مثل القـوة العسكرية والاقتصادية" أمّا القوة اللينة Soft Power فهي " جاذبية أفكار الدولة و القدرة على وضع برنامج سياسي و تحديد إطار عمل يأخذ بعين الاعتبار الأهداف الآخرى[1].

ويقر ناي كذلك بأنّ الولايات المتحدة تملك معايير الاستقطاب و لكن ليس بصورة منسجمة ومستقرة، و مع ذلك يمكن معالجة المشاكل التـي تعاني منـها، و بالتالي فالولايات المتحدة في رأيه ستبقى القوة القيادية الوحيدة [2] .

و يرى ناي أنّ حرب الخليج الثانية 1991 بينت بشكل حاسم تفرّد الولايات المتحدة بامتلاك جميع هذه المصادر (الصلبة واللينة)،و نجاحها في تجنيد تحالف دولي ضد العراق. كما في رأيه أنّ حرب الخليج بيّنت الطبيعة الأحادية للقوة الأوروبية ، اليابانية و الألمانية من ناحية كونها قوة اقتصادية فقط و تنقصها المصادر الأخرى للقوة ، و حتى قوتها الاقتصادية هي أصغر بكثير من القوة الاقتصادية الأمريكية [3] . و بهذا الصدد يقول سمير أمين بأنّه " لا بد من الإقرار بأن أوروبا تبقى قزما سياسيا جماعيا بسبب موقعها تحت المظلة النووية الأمريكية، و بسبب تمزقها بين التباينات السياسية المختلفة لدولها لم تجرئ أوروبا حتى الآن أن تأخذ مسافة فعلية إزاء الولايات المتحدة ، إنّها تلغي ذاتها بسبب ضعف مشاركتها في إيجاد حلول للمشاكل الكبرى بين الشمال و الجنوب (كالقضية الفلسطينية مثلا)، وتنتهي دائما بالانضواء تحت سقف القرارات الأمريكية كما بدا ذلك في حرب الخليج [4]. و بذلك فسياسات الدول الأخرى تبقى مرتبطة بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية دائما، ولا تخرج عن نطاقها بل تؤيدها و حسب.

– الفريق الثاني: أنصار نظام المشاركة: غير أنّ هناك من يرى عكس الفريق الأول ذلك و يقرّ بأنّ عالم ما بعد الحرب الباردة ليس عالما للهيمنة الأمريكية، و لا لأي دولة أخرى

---

[1] Nye , Joseph ,S, **Challenges for american policy**, Dialogue : N° 94. 4/91. p 33.

[2] Ibid. p 34.

[3] Nye, Joseph,S , Op. Cit. P34.

[4] سمير ، أمين ، **إمبراطورية الفوضى** ، ترجمة سناء أبو شقرا، ط 1 ،دار الفارابي ، بيروت ، 1991. ص 41.

و يقول بأن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على نظام ما بعد الحرب الباردة خطأ كبير. فعالم ما بعد الحرب الباردة يشهد ضعف التحالفات الدولية و يفتقر لمركز قيادي قوي على الرغم من النفوذ الدولي الذي تريد فرضه الإدارة الأمريكيـــة من خلال قوتها العسكريـــة المتطورة (التفوق التكنـــولوجـــي و القدرة على نشر القوات عبر العالم) ، فالولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تعاني أعباء مادية كبيرة نتيجة تدخلها في إدارة النظام الدولي ، حيث أدّى تدخلها في مناطق مختلفة من العالم و نشر عدد كبير من جنودها، إلى أعباء مادية و اجتماعية و اقتصادية انعكست عليها بالسلب داخليا و على أدائها خارجيا.

و هذا تحليل وسطي بين أنصار هيمنة القطب الواحد و بين أنصار النظام الدولي التعددي. و يمكن أنّ نطلق عليهم لفظ أنصار نظام المشاركة الدولية (نظام دولي هرمي Hierachical Systeme) و ينطلقون من فرضية أساسية هي أنّ وجود مجموعة من القوى الأساسية تشترك جميعها في تسيير و توجيه النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة، مع وجود طرف يقوم بدور الموازن لهذه العملية التفاعلية. و ليس من الضروري أن تكون كل المعايير متوفرة عند المشارك أو أن تكون انسجاميتها أو توزيعها النسبي متعادلا أو متكافئا ، فالمشاركة في المصالح أو الأدوار أو الكلفة مع وجود طرف يتولى دورا قياديا بصفة عامة، فهناك حالات تتيح تولي أدوار قيادية من طرف مشاركين آخرين[1]. و بذلك لا تكون قيادة العالم في يد أي دولة، بل في يد مجموعة دول مع وجود دولة تقوم بدور الموازن على مستوى تفاعلات النظام الدولي فحسب. و يقترب هذا التحليل من نموذج الوضع الدولي الذي ساد العلاقات الدولية في العشرية الأخيرة من الحرب الباردة ، عندما اتسم نظام الثنائية القطبية –الذي كان قائما بين كل من الاتحاد السوفييتي و الولايات المتحدة الأمريكية– بنوع من المرونة و الليونة ، و شهد صعود القوة الاقتصادية لليابان و بداية تبلور الوزن الأوروبي و قيام مسافة سياسية بين الحلفاء

[1] هاشم كاضم ، نعمة ، **عالم أحادي القطبية أم متعدد الأقطاب** ، آفاق عربية ، السنة 18 ،العدد 02 ، فيفـــري 1993. ص 40.

الغربيين ، و انفتاح الاتحاد السوفييتي سابقا و تجاوبه مع الضغوطات و الإغراءات الغربية نظرا لاحتياجاته و ضعفه الاقتصادي و تصاعد قوة الصين الشعبية [1].

– الفريق الثالث: أنصار تعدد الأقطاب:

أمّا أنصار فكرة تعدد الأقطاب Multipolar في هيكل النظام الدولي فيشيرون إلى أنّ مراجعة توزيع عناصر القوة بين الوحدات الرئيسية في هذا النظام (الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، و دول الاتحاد الأوروبي، الصين) لا توجد بينهم أي دولة لوحدها تتمتع بتفوق في جميع عناصر القوة ،الأمر الذي يؤدي إلى غياب القوة العظمى في هذا النظام [2]. فالعناصر المختلفة للقوة غير مجتمعة في أي دولة من هذه الدول، كما أنّ أنصار هذا الاتجاه يؤكدون أنّ التغيرات و التحولات التي يشهدها النظام الدولي في هذه المرحلة و في ظل زيادة ظاهرة الاعتماد المتبادل، تشير إلى أنّ احتمال استخدام القوة العسكرية أصبح محدودا للغاية و في نطاق محدود من القضايا، و هناك أنواع أخرى من القدرات التي يجب أن تتمتع بها الدول إذا كانت تريد أن تسيطر على مجريات الأحداث.

إذ الولايات المتحدة الأمريكية التي يعتبرها الاتجاه الأول مركز النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة القوة الوحيدة على مستواه ، تملك القوة العسكرية و التكنولوجية لكنها بدأت تفقد قوتها الاقتصادية تدريجيا و كذا تماسكها الداخلي. إذ أصبح عدد كبير من المواطنين الأمريكيين يعارضون سياسة بلادهم سواء على المستوى الداخلي أو المستوى الخارجي.

و يقر الأستاذ بدران ودودة بأن الولايات المتحدة الأمريكية و إن كانت تتمتع بتفوق كبير في بعض عناصر القوة العسكرية (التفوق التكنولوجي و القدرة على نشر القوات)، و السياسية(جاذبية الأفكار السياسية)، و الدبلوماسية (علاقات صداقة و تحالف مع العديد من الوحدات الدولية) ، و الثقافية (انتشار الثقافة الأمريكية عبر العالم) إلاّ أنّها من ناحية القوة الاقتصادية تعاني من مشاكل عديدة فلأول مرة تواجه الولايات المتحدة

[1] ناصيف يوسف ، حتي ، **أي هيكل للنظام الدولي الجديد ؟** ، مرجع سابق. ص 110.

[2] المرجع السابق ، ص 53.

تهديدا اقتصاديا في إطار تدهور أدائها في هذا المجال ، و هو ما يتضح بمقارنة أدائها بالأداء الأوروبي و الياباني حول عدد من المؤشرات [1] .

و حسب الأستاذ "وليد عبد الحي" فإنّ مؤشرات هبوط الولايات المتحدة و تراجعها أساسا تتمثل في:

- تزايد عمليات الانسحاب العسكري من العالم.
- تراجع فائض الإنتاج الصناعي و وصوله مرحلة العجز .
- ارتفاع نسبة المديونية بشكل مذهل.
- ارتفاع الفرق بين دخول الطبقات بشكل جعلها الأعلى بين الدول الصناعية .
- تراجعها إلى المرتبة 29 بين الدول المتطورة من حيث نوعية الحياة.
- تراجع نصيبها في إجمالي ناتج البحث العلمي العالمي.
- تزايد الاعتماد على المستثمرين الأجانب لتمويل العجز التجاري [2].

فهذه مؤشرات تبرز التراجع الملحوظ في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، و أنّها لم توفق في قيادة العالم لفترة ما بعد الحرب الباردة. كما أنّ الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تعاني منذ سنوات التسعينيات من القرن العشرين عجزا في الموازنة بحيث بلغ 159 مليار دولار عام 2002، و هناك توقعات بارتفاع نسبة العجز في السنوات القادمة[3].

و يعتقد سيميناتور SEMINATORE أن النظام الدولي الحالي يتجه نحو تعدد الأقطاب ، و يظهر ذلك حسب رأيه من خلال النقاط التالية:

- غياب قيادة معترف بها و غياب قوة لإضفاء الشرعية على مشروع حضاري أو فكرة تاريخية.
- اتجاه الولايات المتحدة نحو العزلة و تزايد الشكوك حول قدرتها على الوفاء بالتزاماتها و مسؤولياتها العالمية.

---

[1] ودودة، بدران ن مرجع سبق ذكره. ص 28.

[2] وليد، عبد الحي. مرجع سبق ذكره.ص 113.

[3] علي، الحاج، مرجع سبق ذكره. ص 54.

– الممارسة الجماعية في تسيير النظام من خلال شكل من " الحكم المتعدد الأطراف "[1].

لذلك فإن هيكل النظام الدولي بعد الحرب الباردة لا يمكن وصفه بنظام القطب الواحد الذي عكس وجهة نظر بعض المسؤولين الأمريكيين* في أوائل القرن العشرين [2] .

و من ناحية أخرى فإنّ مراكز القوى الأخرى في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة هي كذلك لا تتمتع منفردة بعناصر القوة اللازمة لقيادة العالم. فالإتحاد الأوروبي و رغم أنّه يشكل تجمعا اقتصاديا هاما إلّا أنّه لم يصبح فاعلا مستقلا و مؤثرا بعد في تفاعلات العلاقات الدولية، و ذلك يعود بالأساس لفقدانه سياسة خارجية موحدة تصدر عن الإتحاد الأوروبي كمؤسسة فوق قومية. و يرى سمير أمين أنه كي تصبح أوروبا قطبا عالميا عليها أن توجه جهودها في إطار الشعار الدوغولي القديم « من الأطلس إلى الأورال » و ذلك بأن تظم روسيا إليها [3].

كما أنّ اليابان قوة اقتصادية ، لكن لا يمكنها قيادة العالم ، إذ أنّها قزم من الناحية السياسية و ضعيفة عسكريا ، و كذا لعدم سيادة ثقافتها و حضارتها في العالم.

و يقول الأستاذ ناصيف يوسف حتي أنه لترسيخ نظام متعدد الأقطاب يلزم:

– مزيدا من تراجع القوة العسكرية الأمريكية، مع سياسة تخفيض التسلح الأمريكي ليصبح حجم قدرتها أكثر انسجاما مع قدرات الأطراف الأخرى و لو بقيت في المقدمة.

– تثبيت المسافة السياسية إلى حد معين بين الأطراف الغربية، بحيث يعمل كل منها كقطب و كمرجعية، ولا يعني ذلك احتمال التحالف فيما بينها، و يكون ذلك مرتبطا بنسق

---

[1] Seminatore, Irnerio, **Les relations internationales de l’après-guerre froide : une mutation globale**, Etudes internationales : volume XXVII, N° 03, Septembre 1996. p 605.

* حيث نادى الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب بقيام نظام دولي جديد بعد بدء هجوم دول الحلف الأطلسي و حلفائها على العراق بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، و ذلك في النصف الثاني من شهر جانفي 1991، و أن هذا النظام تتزعّمه الولايات المتحدة الأمريكية.

[2] نفس المرجع السابق . ص 52.

[3] سمير، أمين، مرجع سبق ذكره. ص 41.

معين و متغير لا يكون التحالف هو الأساس و الاختلاف هو الاستثناء، بحيث تقوم العلاقات بين الأقطاب الرئيسية على دينامية التعاون و التنافس.

– تعافي روسيا و تطبيع دورها و عودتها إلى لعب دور مناسب مع قدراتها الكامنة، كامتداد حدود المجموعة الأوروبية نحو الشرق، وحلف الشمال الأطلسي نحو الأراضي الروسية يحتم عليهم التعاون الاقتصادي مع روسيا، و التعاون في مجال السياسة النووية و قضايا الأمن .

– استقرار الدور الصيني في التحول الذي يجري، بحيث لا تحدث هزات قد تربك الصين و تشغلها داخليا.

– يعتمد عدد الأقطاب على المسار التكاملي للجماعة الأوروبية، ففيما لو تعطل ذلك و هو مستبعد في المدى المنظور، قد تظهر أقطاب أوروبية عندئذ (فرنسا، بريطانيا، ألمانيا) كل منها يعمل في إطار مجال إقليمي محدد [1] .

عليه و من خلال ما سبق و أمام عدم إمكانية إسباغ صفة القطب الواحد على النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة نتيجة عدم قدرة دولة واحدة بمفردها التأثير في كل التفاعلات الدولية أو حتى في البعض منها. و بسبب عجز الولايات المتحدة عن القيام بهذا الدور نظرا لعدم تمتعها بالقوة، بمعنى القدرة على التأثير في جميع التفاعلات الدولية، فإنّ طبيعة النظام الدولي لنفس الفترة هي أقرب بكثير إلى هيكل تعدد القوى الدولية منه إلى هيمنة القطب الواحد.لكن و رغم إقرارنا بنظام متعدد الأقطاب في نهاية تحليلنا لهذا العنصر من البحث ، إلّا أنّه تظل الولايات المتحدة الأمريكية على رأس هذا النظام التعددي بكثرة تدخلاتها في مناطق مختلفة من العالم، أفغانستان – التي أعلنت حربا ضدها باسم محاربة الإرهاب – و العراق – الذي خاضت حربا ضدّه باسم القضاء على أسلحة دماره الشامل على الرغم من إقرار مجلس الأمن من أنّ برنامجه النووي كان لأغراض سلمية،– و تدخلات أخرى قامت بها و كان موقف القوى الأخرى – بعد المعارضة – الانضواء تحت مضلتها و السّير على طريقها هذا إنّ لم تتحالف معها في نهاية المطاف ،

[1] ناصيف يوسف ، حتي ، **أي هيكل للنظام الدولي الجديد ؟** ، مرجع سابق. ص 110.

ممّا يجعل النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة نظاما تعدديا ، لكنه يختلف في بنيته و تفاعلاته عن النظام التعددي السابق له تاريخيا،و الذي ساد فترة القرن التاسع عشر، حيث أنّ مراكز القوى الناتجة من التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة تمثّل المجتمع الأمني المتعدد ، أي أنّ هذه المراكز المتعددة ذات التوجه الرأسمالي ، تمثل مجموعة ينتفي فيها توقع أو استعداد أي منهم لاستخدام القوة العسكرية في علاقتها المتبادلة . و إنّ المخاطر التي كانت تواجه نظام تعدد القوى في الماضي ، كانت تتضمن احتمال تغيّر توازن القوى بسبب النزاعات العدائية أو المشاكل الأمنية التي قد يترتب عليها ظهور أنماط غير مستقرة في التحالفات ، و اندلاع الحروب بين القوى الكبرى.

إلاّ أنّه في ظل تعدد القوى الذي تشهده العلاقات الدولة بعد الحرب الباردة ، و الذي تكون فيها القوى الثلاث الرئيسية (الولايات المتحدة ، دول الاتحاد الأوروبي ، اليابان) مجتمعا أمنيا ، فإنّ هذا يمثّل وضعا مختلفا تماما عن نظام تعدد القوى السابق[1] .

-كما يبرز كذلك تحول دولي بعد الحرب الباردة تمثّل في الضعف الواضح لمنظمة الأمم المتحدة (O.N.U) بأجهزتها المختلفة ، بما فيها مجلس الأمن الذي أصبح شبه سلطة تنفيذية عالمية، تستخدمه الولايات المتحدة و حلفاؤها لتحقيق ما يريدون من أهدافهم ومصالحهم ، في غياب معارضة باقي الدول التي تملك حق الفيتو في مجلس الأمن (Conseil de security) روسيا و الصين. و قد أعطت حرب الخليج الثانية الانطباع بأنّ الأمم المتحدة أصبحت هيئة الأمم الأمريكية، و ذلك لكثرة القرارات والسرعة الفائقة التي تمّ بها إصدارها و المصادقة عليها و كذا سرعة تطبيقها. حيث نجد اللوائح التي استصدرها مجلس الأمن ضدّ العراق بعد غزوه للكويت 13 قرارا ، و ذلك ناتج عن قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتطبيق الشرعية الدولية بصورة انتقائية ، بحيث أصبحت الأمم المتحدة رهينة المصالح الأمريكية ، فدور الأمم المتحدة خلال فترة الحرب الباردة كان منوطا بموافقة الدولتين العظمتين (الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفييتي)

[1] علي، الحاج، مرجع سبق ذكره. ص57.

نظرا لمناطق النفوذ لكلا المعسكرين ، وبانتهاء الحرب الباردة تفاقم دور الأمم المتحدة بشكل ملحوظ و إنّ كان ذلك سبق سقوط الاتحاد السوفييتي و ذلك ابتداءا من سنة 1986 ، وهذا نتيجة التغير في سياسة الاتحاد السوفييتي (سابقا) بعد وصول غورباتشوف للحكم.فالاتحاد السوفييتي الذي هو أكثر الدول استخداما لحق الفيتو منذ نشأة الأمم المتحدة و حتى نهاية السبعينات، لم يستخدم هذا الحق مطلقا في الفترة من 1986 – 1990، بينما استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الحق خلال تلك الفترة نفسها 24 مرة وبريطانيا 07 مرات، و فرنسا 03 مرات كذلك فإن الصين لم تستخدم هذا الحق خلال تلك الفترة [1].

بذلك يبرز جليا بأنّ الولايات المتحدة أصبحت الدولة الأكثر استخداما للأمم المتحدة، وذلك لتمرير سياساتها المختلفة في النظام الدولي. و يقرّ الخبير الألماني برينر BRENER بذلك إذ يقول " تعرف قرارات الأمم المتحدة نجاحا حيثما تتماشى مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ، و تفشل عندما تهدّد مصالحها "[2]

لذلك أصبح بإمكان الدول الغربية الأكثر تأثيرا في العلاقات الدولية ، أن تعمد إلى استخدام الأمم المتحدة كمخرج قانوني – أو حتى غير قانوني- مثلا الولايات المتحدة رغم رفع كل من ألمانيا و فرنسا لحق النقض (الفيتو) معارضين الحرب على العراق، إلّا أنّ الولايات المتحدة قامت بحربها من دون شرعية دولية.

المطلب الثاني: التحول من الأنماط العسكرية إلى الاقتصادية:

1- تراجع دور القوة العسكرية في التفاعلات الدولية: و قد ظهر ذلك جليا بعد سقوط الاتحاد السوفييتي الذي كان يمثّل منافسا عسكريا للولايات المتحدة الأمريكية (امتلاكه السلاح النووي إضافة إلى ترسانته العسكرية التقليدية). إذ أنّ الذي كان قائما بين

1حسن ، نافعة ، **ردود الفعل الدولية إزاء الغزو** ، **ندوة بحثية " الغزو العراقي للكويت** ، **المقدمات** ، **الوقائع و ردود الفعل** ، **التداعيات"** ، مجلة عالم الفكر ، عدد خاص ، 195 ، مارس 1995 ، ص 447.

2 نعيمة ، خلفون ، **منظمة الأمم المتحدة و الحق في التدخل** ، ترجمة ك سامية ، مجلة الجيش ، العدد 406 ، ماي 1996 .ص 28.

المعسكرين الشرقي (برعاية الاتحاد السوفييتي) و الغربي (برعاية الولايات المتحدة)، هو الأساس الاستراتيجي و البحث عن مناطق النفوذ و مضاعفة الترسانة العسكرية تحسّبا لأي هجوم مفاجئ من أحدهما على الآخر، من خلال سباقهما نحو التسلح، لكن انهيار الاتحاد السوفييتي و انتهاء الحرب الباردة بينهما أدّى إلى تراجع القوة العسكرية و تناقص دورها لعدم ضرورة اللجوء إليها بعد انهزام العدو الذي كانت موجهة بالأساس إليه. و قد عبّر المحافظون الجدد في الولايات المتحدة عن الفترة التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفييتي، بفترة **الجمود الاستراتيجي** نظرا لإهمال السلطة في أمريكا الدفاع إهمالا شاملا.

و ما يؤكد هذا التراجع هو :

- الانتقال من فكرة سباق التسلّح، إلى فكرة تنظيم التسلّح [1].
- انخفاض حدّة السباق نحو التسلّح ، و تقليص الدول لإنفاقها العسكري. فحسب صندوق النقد الدولي F.M.I انخفض الإنفاق العسكري العالمي بنسبة الربع من حوالي 4% من الناتج الوطني الخام سنة 1986 إلى 3% خلال 1992 [2].
- على مستوى الميزانيات أقرّت دراسة قام بها فوج من المحافظين الجدد في فترة ما بعد الحرب الباردة أقرّت أنّ أمريكا تنفق اليوم أقل من 3% من ناتجها المحلي المتنامي في الدفاع الوطني ، و هي الميزانية الأقل منذ الحرب العالمية الثانية [3].
- اختفاء حلف وارسو الذي كان مصدر تهديد عسكري بالنسبة للمعسكر الغربي.
- انتهاء كثير من النزاعات الدولية في مختلف أنحاء العالم.

هذا التراجع سببه التهديد و الدمار الذي أصبح يسببهما السلاح، خاصة بعد امتلاك بعض دول العالم السلاح النووي (الهند و باكستان) و التلويح باستخدامه في كل مرة، ممّا يهدّد

---

[1] وليد ، عبد الحي و آخرون ، **آفاق التحولات الدولية المعاصرة** ، ط1، دار الشروق للنشر و التوزيع و مؤسسة عبد الحميد شومان ، عمّان،2002.ص 21.

[2] Arora, Vivek B and Bayoumi, Tamim A. ″ **reductions in world militery expenditures who stands to gain?″,** Finance and development :vol 31,N° 2, March 1994. p 24.

[3] هادي، قبسي، مرجع سبق ذكره. ص 28.

السلم و الاستقرار الدوليين.(الخوف من قيام حرب نووية نتيجة الاستخدام غير العقلاني للسلاح النووي)، كما أنّ الحصول على هذا النوع من السلاح أصبح يكلّف الدول مبالغ باهضة، إذ يقول ريمون أرون RYMON ARON " إذا كانت العلاقات الدولية بين الدول ظلّت تستند إلى القوة، فإنّ أسلحة الدمار الشامل قد بدّلت شروط التعامل مع القوة [1] "،حيث قللت الأسلحة النووية و التطور التكنولوجي العسكري من احتمال حدوث حرب بين الدول التي تمتلكها [2].

2- بروز دور الأنماط الاقتصادية في التفاعلات الدولية:

يقول جون سبانس JOHN SPENCE " ... يبدو أنّنا ننتقل من عالم جيوسياسي إلى عالم جيواقتصادي ... " [3]. فالتحول الأساسي الذي أصاب المنظومة الاقتصادية بعد نهاية الحرب الباردة و سقوط الاتحاد السوفييتي سابقا (روسيا حاليا) ،هو فشل النظام الاقتصادي الاشتراكي المبني على الملكية العامة لوسائل الإنتاج في كل الدول التي كانت تتبنّاه تقريبا،طبعا ما عدا الصين التي أدخلت على اقتصادها الكثير من الانفتاح (الصين الدولة التي تسير على قدمين ، الاشتراكية و الرأسمالية، بحيث أصبح يطلق عليها لفظ دولة بوجهين (la chine en deux visage) و كذا كوبا. و انتصار النظام الاقتصادي الرأسمالي المبني على تحرير اقتصاد السوق و الخوصصة ، و أهم المتغيرات التي تدلّ على انتقال السياسات و التفاعلات الدولية من الأساس الجيواستراتيجي إلى الأساس الجيواقتصادي مايلي :

- أدّى تراجع دور القوة العسكرية إلى تبلور دور القوة الاقتصادية ، فمكانة الدول حاليا لم تعد تقاس بعدد جيوشها بقدر ما تتحدّد برقم مشاركتها في التجارة العالمية[4]،

---

[1] ريمون ، أرون، **الجدل الكبير حول الإستراتيجية الذرية** ، ترجمة محمد ، سميح السيد ، ط1 ، دار طلاس للدراسات و الترجمة ، بيروت .1984.ص 79.

[2] هادي، قبسي، مرجع سابق. ص 64.

[3] John, Spense , E, **"Entering futur back words , some reflectionson the curent international scence"** , review of international stadies. Vol 20, N° 01 , January 1997.p 6.

[4] هاشم كاظم، نعمة، مرجع سبق ذكره.ص 35.

يؤكّد على هذه الفكرة كذلك المفكّر آدم روبــرتس ADAM ROBERTS إذ يــرى أنّ "التغيرات التي يشهدها العالم في ظل زيادة ظاهرة الاعتماد المتبادل ، تشير إلــى أنّ احتمال استخدام القدرات العسكرية لتوجيه التفاعلات الدولية أصبح احتمالا محــدودا و في نطاق عدد من القضايا ، فهناك أنواع أخرى من القدرات التي يجب أن تتمتّع بهــا الدول "[1] . كما أنّ إعطاء أولوية متقدمة للاعتبارات الاقتصادية و الاجتماعيــة علــى الاعتبارات السياسية و العسكرية في نطاق التفاعلات الدوليــة و الإقليميــة أدّى إلــى تنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل. و بروز صور جديدة مــن صــور التقــسيم الــدولي للعمل[2].

لكن و على الرغم من صحّة هذا الطّرح، إلّا أنّ دور القوة العسكرية لا يمكــن أن ننفيه تماما لأنّ القوة العسكرية مازال لها دور و دور فعّال أيضا، إذ يقول هادي قبسي في هذا الصّدد : " على الرغم من أنّ هذه المقولة لن تــصمد إذا اســتمرت الأســلحة النووية في الانتشار في الدول ذات المواقف المختلفة كما هو الحــال بــين الهنــد و باكستان وإيران " [3]، بدليل النزاعات التي مازالت قائمة فــي العــالم (النــزاع فــي السودان، في إقليم الكيبيك الاسباني وقضية الصحراء الغربيــة)، و كــذا أحــداث 11 سبتمبر2001 و ضرب برجي التجارة العالميين في واشنطن فهذه الأحــداث غيّــرت مجرى العلاقات الدولية. إذ أنّ الولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر أعلنت حربــا على الإرهاب (في أفغانستان)، و قامت بحرب ضدّ العراق (ادّعاء امتلاكه أســلحة دمار شامل)، ممّا جعل إدارة جورج دبليو بوش GEORGE.W.BOUSH تزيد الإنفاق

[1] Adam , Roberts ,″ **A new age in international relations?**″, international affairs , vol 67, N° 3 July 1991., PP60.

[2] هيثم ، الكيلاني ، **مفهوم الأمن القومي العربي: دراسة في جانبيه السياسي و العسكري** ، ندوة " الأمن العربي التحديات الراهنة و التطورات المستقبلية"، ط1 ، مركز الدراسات العربي- الأوروبي ، باريس ،1996.ص 61.

[3] مصطفى، علوي، مرجع سبق ذكره. ص 68.

العسكري من 232 مليار دولار عند أواخر عهد كلينتون إلى 352 مليار دولار، ثـمّ إلى 400 مليار دولار تباعا في عامي 2002 و 2003[1].

– كما تشهد مرحلة ما بعد الحرب الباردة تراجع دور الدولة الأمة وبذلك تراجع مبدأ السيادة المرتبط بكيان الدولة القومية. إذ يتحدّث كثير مـن البـاحثين و المفكّـرين أن التفاعلات الدولية تشهد في مجملها ميلا متزايدا إلى تقليص مكانة الدولة كفاعل وحيـد يدير شؤون المجتمع الدولي كما كان في السابق [2].

– فبول كينيدي يقول PAUL KENNEDY «... و هذه التغيرات العالمية تضع موضع التساؤل فائدة الدولة – الأمة نفسها ، فالفاعل المستقل المفتاحي في الـشؤون الـسياسية و الدولية خلال القرون القليلة الماضية لا يبدو فقط أنّه مجرد يفقد سيطرته و تكامله ، لكـن يبدو أنّه من النوعية الخطأ للتعامل مع الظروف فبالنسبة، لبعض المشاكل فإنّ الدولـة – الأمّة أكبر من أن تعمل بكفاءة ، و بالنسبة لمشاكل أخرى فإنها أصـغر مـن الـلاّزم ، و نتيجة لذلك فإنّ هناك ضغوطا من أجل إعادة موقع السلطة لأعلى و لأسفل لخلق هياكل قد تستجيب استجابة أحسن لقوى التغيير في يومنا و في غدنا» [3] .

فالدولة أصبحت مجرّد وحدة ضمن شبكة من العلاقات و الوحدات الكثيرة في عـالم يزداد انكماشا و ترابطا، و فتح مجال واسع لوحدات دولية أخـرى، منظمـات دوليـة و شركات متعددة الجنسيات و المنظمات غير الحكومية (O.N.Gs) أصبحت تزاحم الدول و تنافسها حتى في المجال السياسي. و يقرّ ناصيف يوسف حتي باختراق سيادة الدول مـن خلال قوله: « إنّ اختراق المفهوم التقليدي لسيادة الدولة ، كان نتيجة ثورة الاتصالات من جهة ، و تدخّل المؤسسات المالية الدولية في سياسات الدول الداخلية» [4]. حتّى أنّ بعـض

---

[1] المرجع نفسه .ص69.

[2] غازي بن عبد الرحمان ،القصبي ، **العولمة والهوية الوطنية** ، ط1 ، مكتبة العبيكان ، الرياض ،2002 . ص 53.

[3] بول ، كينيدي ، الاستعداد للقرن الواحد و العش رين ، ترجمة مجدي ، ناصيف ، ط1 مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1994. ص 183.

[4] ناصيف ، يوسف حتي،**أي هيكل للنظام الدولي الجديد؟** ، مرجع سبق ذكره .ص 34.

المفكرين يذهب أبعد من هذا الحد في تحليله لهذه النقطة ، إذ يقول الأستاذ ثناء فؤاد عبد الله: « الدولة صارت تستمد شرعيتها من قبول و رضا المؤسسات و المنظمات العالمية ، فبين 180 دولة يوجد 100 دولة أقل ثراء من أي واحدة من 40 شركة عالمية» [1]. كما أنّ دور الشركات المتعددة الجنسيات أصبح عابرا للقارات و ليس عابرا للدول فحسب، إذ يقول بول كينيدي :« ... إنّ المتكبرين المسيطرين على التقنية ، قد أصبحوا الشركات الضخمة المتعددة الجنسيات و التي لها يد عالمية أطول من مسؤولياتها العالمية»[2].

و بذلك أثبت النشطاء الجدد على المستوى الدولي أنّ الدولة القومية ليست هي الأداة أو الوسيلة الوحيدة لإدارة السياسات العالمية.

غير أنّ هذا لا يعني أنّ الدولة قد فقدت مركزها الريادي ضمن الفواعل الأكثر تأثيرا في سير العلاقات الدولية، و إنّما يعني تحجيم الهوة التي كانت موجودة سابقا بين الأدوار التي تلعبها الدولة و الوحدات الدولية الأخرى. إذ أنّ الدولة لا يمكن أن تتخلى عن سلطاتها المعهودة (الأمن الداخلي ، حماية اقتصادها الوطني و عملتها)، فهذه سلطات تبقى منوطة بالدولة فحسب. كما أنّه و من جهة أخرى بعد نهاية الحرب الباردة و سقوط الاتحاد السوفييتي ككتلة اشتراكية بما كانت تضمّه من دول تحت رايتها ، جعل دولا أخرى تظهر على الساحة السياسية الدولية، هذه الدول ذات إثنيات مختلفة ما جعل الإثنيات المتجانسة عل مستوى هذه الدول الجديدة تطالب باستقلالها، و نظرا لقرب هذه الجمهوريات السوفياتية السابقة من إيران إنّها تؤثر على أمنها الوطني بطريقة سلبية أكثر منها إيجابية (سيتم معالجة هذه النقطة في الفصل الثاني).

– مع انتهاء الحرب الباردة يعترف كثير من المحلّلين أنّ الأحلاف العسكرية و سباقات التسلّح حلّ محلها في الوقت الحالي تكتلات اقتصادية و تنافسات تجارية، نتيجة تراجع دور القوة العسكرية و شعور الدول بعدم جدوى الأحلاف العسكرية. فـ "وولت

[1] ثناء، فؤاد عبد الله، **قضايا العولمة بين القبول و الرفض** ،مجلة المستقبل العربي ، العدد 256 ، جوان 2000، ص 103.

[2] بول ، كينيدي ، مرجع سبق ذكره .ص 71.

روستو WALT ROSTOW" مثلا يعتبر أنّ ظهور التكتلات الاقتصادية هي إحدى الخصائص التي تميّز مرحلة ما بعد الحرب الباردة، كما أنّ انتهاء الحرب الباردة ساهم في نهاية التحالفات التي كانت تؤدّي إلى تقسيم الأقاليم إلى مناطق تابعة لإحدى المعسكرين . و أهم هذه التكتلات منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا NAFTA، منظمة التجارة الحرة لجنوب شرق آسيا ASEAN و الإتحاد الأوروبي UE الذي يعتبر أكبر تجربة تكاملية ناجحة على المستوى الدولي ، و منظمة التعاون الاقتصادي ECO (و التي تعتبر إيران طرفا فيها) .

و يعتقد كلينتون شيلز CLINTON SHIELLS:«أنّه مع نهاية العشرية الحالية –التسعينات– ستكون جميع الدول في مختلف أنحاء العالم ، قد أقامت ترتيبات اقتصادية إقليمية ، هذه الترتيبات ستسمح بظهور المزيد من التكتلات الإقتصادية التي ستكون المظهر الأساسي للتجمعات الدولية في المرحلة القادمة»[1]. كما يضيف "علي الحاج" في هذا الشأن قائلا:«إنّ تزايد عدد التكتلات الإقليمية في جميع أنحاء العالم : في أفريقيا وآسيا و أمريكا اللاتينية و غيرها ، و انضمام دول إلى التكتل الواحد نفسه ، في حين لم يكن متوقّعا انضمامها في فترات سابقة (كانضمام روسيا إلى مجموعة الدول الصناعية السبع ، و انضمام المكسيك إلى تكتل اقتصادي مع الولايات المتحدة و كندا)، يدل على مدى التوسع الذي تشكّله هذه الظاهرة في واقع العلاقات الدولية»[2] . و هذا ما يمثّله المنظور الوظيفي في العلاقات الدولية الذي يعتبر التكتلات الدولية و الإقليمية سمة بارزة في العلاقات الدولية حاليا، لأنّ مثل هذه التكتلات تساهم في الحفاظ على الاستقرار العالمي بين وحدات النظام الدولي في العلاقات الدولية. كما برزت كل من ظاهرتي الاعتماد المتبادل و العولمة على مستوى النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة، إذ بالإضافة إلى أهمية التكتلات الإقليمية و الدولية التي اهتمّ الباحثون بها ، كان اهتمامهم

---

[1] Shiells, Clinton, ″**Regional trade blocs: Trade creating or diverting?** ″, Finance and development: vol 32, N° 1, March 1995. p 30.

[2] علي، الحاج، مرجع سبق ذكره. ص 61.

أيضا بظاهرتي العولمة و الاعتماد المتبادل ، و مدى اتساعهما خاصة في مرحلة مابعد الحرب الباردة.

فالعولمة كمصطلح ظهر في السنوات الأخيرة من القرن العشرين عندما سارع علماء الاقتصاد و الإعلام و الثقافة و السياسيين و غيرهم لاستخدامه. و بصرف النظر عن هل العولمة كظاهرة جديدة أو متجددة ؟ و هل هي ظاهرة إيجابية أو سلبية؟ – على اعتبار الجدل القائم بين المفكرين و الذي لم يفصل فيه بعد– ، و لأنّه ليس موضوع تحليلنا هذا ، سنكتفي بإعطاء تعريف للعولمة رأيناه مناسبا للتحليل. إذ يعتبرها كل من "ستيف سميث " STEVE SMITH و "جون بيليز" JOHN BAYLIS «عملية زيادة الروابط المختلفة بين المجتمعات» [1] . أي أنّ العولمة بالإضافة إلى جوانبها الأخرى لها جانب اقتصادي مهم جدا و مؤثر .

و يقول "ضياء قريشي" – و هو خبير اقتصادي باكستاني كان يعمل بالبنك العالمي للإنشاء و التعمير– عن العولمة :« و تقوم العولمة الآن بتغيير المسرح الاقتصادي العالمي بطرق جوهرية ، و يحرّكها في ذلك اندفاع واسع النطاق صوب تحرير التجارة وأسواق رأس المال و إنتاج الشركات، و استراتيجيات التوزيع و التغيير التكنولوجي الذي يزيل بسرعة الحواجز التي تعترض إمكانيات التجارة الدولية في السلع و الخدمات وحركة رأس المال» [2]. فقد تضاعفت الصادرات العالمية من السلع خلال العقدين الماضيين مرّتين تقريبا كنسبة من الناتج العالمي من 10% إلى 20 % ، كما أنّ زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول أصبحت تدفع مناطق مختلفة من العالم على تنظيم تعاونها الاقتصادي و الاجتماعي في ظل تعاظم العولمة الاقتصادية [3]. و لولا ثورة المعلومات والتقنية الجديدة والتكنولوجيا المتطوّرة لما تطوّرت كل من ظاهرتي الاعتماد المتبادل

---

[1] غضبان ، مبروك ، **المدخل للعلاقات الدولية** ، ط1 ، باتنة ، الجزائر. 2005. ص 322.

[2] ضياء ، قريشي ، **العولمة : فرص جديدة و تحديات صعبة** ، التمويل و التنمية ، المجلد 33 ، العدد 1 ، مارس 1996. ص 30.

[3] علي ، الحاج ، مرجع سابق .ص 60.

والعولمة بين الدول. و خاصة في مجال الاتصالات و ظاهرة الإنترنيت التي سهّلت على أصحاب رؤوس الأموال الاستثمار عبر شبكاتها (الإنترنيت)، و يقول بول كينيدي : «... أنّه بدون الزيادة الهائلة في قدرة الحواسيب و برامجها ، و الأقمار الصناعية وكابلات الألياف البصرية والتحويلات الإلكترونية البالغة السرعة، لم تكن الأسواق العالمية لتستطيع العمل كوحدة واحدة و لم يكن من الممكن التوصيل الفوري للمعلومات الاقتصادية و معلومات أخرى: السياسية ، الأفكار ، الثقافة، الثورات ، اتجاهات المستهلكين إلى أكثر من مائتي ألف مستقبل موصل بهذا النظام الاتصالي العالمي ...» [1].

كما نجد أنّ بعض القضايا على المستوى الدولي زادت من ظاهرتي الاعتماد المتبادل و العولمة، مثل قضايا البيئة (الاحتباس الحراري و نتائجه السلبية على كل دول العالم) ، الهجرة السرية و غير الشرعية ، الإيدز، زيادة الفقر و المجاعة في الدول خاصّة دول العالم الثالث، الزيادة الهائلة و غير المتوازنة في عدد السكان. فهذه القضايا ذات طبيعة ونتائج عالمية لا يمكن لأي دولة لوحدها مواجهتها، ممّا يحتّم على الدول التعاون من أجل – على الأقل– التقليل من حدتها، إذ اعتبر بعض المفكرين أنّ ظاهرة الاعتماد المتبادل لا تقتصر على زيادة حجم التجارة و السياسة و الاتصالات ، و إنّما تتعلّق هذه الظاهرة أيضا بادراك أنّ الضرورة تقتضي أن يكون هناك درجة كبيرة من التعاون العالمي في استخدام الموارد و حماية البيئة و الفقر. و أنّ مثل هذه القضايا لا يمكن أن تواجهها أي من الوحدات الدولية منفردة (خاصّة في مجال البيئة)، و أنّه يتعيّن على هذه الوحدات الدولية الملائمة للتعامل مع هذه القضايا [2] . فمن الناحية النظرية مثل هذه التحولات ، أدّت إلى بروز قضايا اقتصادية تساعد الدول على التعاون فيما بينها ، من أجل تحقيق التنمية والتطور على المستوى الدولي .

غير أنّه و من الناحية الواقعية لازالت فكرة استخدام القوة و السعي لزيادة قدرات الدولة في الجانب العسكري ، سواء الأسلحة التقليدية أو النووية ، و ذلك إمّا لحماية الدولة

---

[1] بول ، كينيدي ، مرجع سبق ذكره .ص 76.

[2] علي ، الحاج ، مرجع سبق ذكره. ص 62.

نفسها أو تحسّبا لأخطار خارجية، (و هذا ما تقوم به إيران حاليا و سنتطرّق لــذلك فــي الفصل الثالث)، ممّا يبرز أنّ المنظور الواقعي في العلاقات الدولية لازال يفــرض نفــسه ولو جزئيا. إذ يقول بول كينيدي : « رغم تزايد دور و أهمية الأبعاد الاقتصادية للقــوة ، إلّا أنّ الطريقة القديمة في التفكير تظل باقية، فالدولة الأمة مازالت منشغلة في تنـــافس لا يتوقف للحصول على تفوق ضد دول- أمم أخرى»[1] .

المطلب الثالث: تراجع دور الأيديولوجيا و تبلور دور العوامل الحضارية الثقافية:

من خلال ما كان سائدا في الحرب الباردة بين كل من المعسكرين الشرقي بزعامة الاتحاد السوفييتي، و المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، تبيّن جليا أنّ الصراع بينهما كان صراعا أيديولوجيا بالدّرجة الأولى، إذ ســعى كــل معــســكر إلــى فــرض نموذجــه الأيديولوجي على دول العالم (أيديولوجية اشتراكية شيوعية للاتحاد السوفييتي ، و أخرى رأسمالية لبرالية للولايات المتحدة الأمريكية). و ذلك بطرق مختلفة حتّى وصلت أحيانا إلى الحروب الساخنة و المواجهات العسكرية في بعض المناطق (أفغانستان وكوبا). لكن بعد الحرب الباردة و سقوط الاتحاد السوفييتي و انتهـــاء أيديولوجيتـــه الاشـــتراكية، أجمع كثير من الباحثين بأنّ العلاقات الدولية شهدت تغيّرا في هذا الجانب ، إذ بـــرز دور الثقافة و الحضارة كمتغيرين جديدين طبعا العلاقات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة.

1- <u>تراجع دور الأيديولوجيا في العلاقات الدولية:</u> أجمع الكثير من البـــاحثين أنّ دور الأيديولوجيا انتهى، أو على الأقل تراجع في فترة ما بعد الحرب البـــاردة، خاصـــة بعـــد سقوط الاتحاد السوفييتي وانتهاء أيديولوجيته الشيوعية و اختفاء حلف وارسو، و انتـــصار الولايات المتحدة الأمريكية كمعسكر يمثّل الأيديولوجية الرأسمالية. بعـــدما كـــان هنـــاك صراع حاد بين المعسكرين في فترات الحرب الباردة.

هذا الوضع جعل المختصين في العلاقات الدولية يعيدون النظر في دور الأيـــديولوجيا كمتغير و جعله كمحرّك للعلاقات الدولية و السياسات الخارجية للدول في فترة مـــا بعـــد

[1] بول ، كينيدي ، مرجع سبق ذكره . ص 177.

الباردة. إذ يقول زبيغنيو بريجنسكي (Z . BREZENSKI) : (إنّ انهيار الشيوعية يعني فعلا نهاية حقبة طوباوية في التاريخ السياسي الحديث) [1] .

كما يتفق كثير من الباحثين و المختصين أنّ المتغير الأيديولوجي لن يكون محرّكا للسياسة الخارجية للدول في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، كما كان عليه في السابق (مرحلة الحرب الباردة بين المعسكرين). لأنه بعد سقوط الاتحاد السوفييتي و انتهاء أيديولوجيته الاشتراكية كان الانتصار الساحق للولايات المتحدة الأمريكية و لأيديولوجيتها الرأسمالية، بحيث لم يعد لها أيّ منافس على الإطلاق في الجانب الأيديولوجي. و هذا ما يقرّ به المفكّر الأمريكي الياباني الأصل "فرانسيس فوكوياما" F.FUKUYAMA في قوله: " إنّ الإنسانية تشهد الآن آخر محطة في الثورة الأيديولوجية للبشر، و هي عالمية الرأسمالية و الديمقراطية اللبرالية الغربية التي تشكّل آخر أشكال الحكومات الإنسانية" [2] .

كما أضاف قائلا " إن النظام الرأسمالي هو أقصى ما يمكن أن يبلغه المجتمع الإنساني، فالديمقراطية اللبرالية انتصرت و لن ننتظر الجديد بعد الآن" [3].

و بعد انتصار الأيديولوجيا الرأسمالية اعتنقتها معظم دول العالم ، بما فيهم دول أوروبا الشرقية التي كانت في فترة الحرب الباردة موالية للأيديولوجيا الاشتراكية.(ما عدا الصين التي أصبحت نصف اشتراكية و نصف رأسمالية و كوبا). فالرأسمالية كأيديولوجيا لها ركائز من بينها الديمقراطية و حقوق الإنسان و الاقتصاد الحر، و هذه الركائز يعتبرها الدكتور غضبان مبروك من مظاهر العولمة السياسية ، هذه الظاهرة التي برزت بوضوح بعد الحرب الباردة و أصبحت بدورها ركيزة من ركائز النظام الدولي الجديد.فيحددها بـ:

- النزوع إلى الديمقراطية و التعددية السياسية.

---

[1] زبيغنيو ، بريجنسكي ، « **الحرب الباردة ، المراحل و النتائج** » ، الجيل (عن Foreign Affaires) ، العدد 10 ، فيفري 1999. ص14.

[2] فرانسيس ، فوكوياما ، **نهاية التاريخ و خاتم البشر** ، ترجمة حسين أحمد، أمين ، ط1 ، مركز الأهرام للنشر و الترجمة ، القاهرة .1993.ص 8.

[3] المرجع نفسه . ص 10.

- عقلانية العلم و حياد الثقافة.
- احترام حقوق الإنسان.
- تحرير الفرد من سلطة الدولة و من الولاء لأيديولوجيا معينة[1].

فقد أصبحت هذه القضايا كقيم للأيديولوجيا الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، و الدول الحليفة لها. لدرجة أنه قد تقام حرب من أجل إرساء هذه القضايا في دول العالم، مثلا الحرب الأمريكية على العراق لعام 2003 كانت – كما ادّعت الولايات المتحدة ذلك– من أجل القضاء على نظام صدّام حسين التسلّطي و نشر الديمقراطية و حقوق الإنسان في العراق.

لكن رغم كل هذا إلّا أنّ الأيديولوجيا الاشتراكية لازال لها دور و وجود في عالم ما بعد الحرب الباردة، إذ الصين تبنّت إستراتيجية مزدوجة أدمجت فيها النموذجين الأيديولوجيين الاشتراكي و الرأسمالي و أصبحت دولة متميزة و هي حاليا تعتبر من القوى الصاعدة خصوصا في الجانب الاقتصادي. كما أنّ الاتحاد السوفييتي انهار كدولة كانت تشتمل على عديد من العرقيات و الأجناس و لم يعد يشكّل خطرا و تهديدا على الغرب ، لكنّ الأيديولوجيا الشيوعية لا زالت تحتفظ بتأثيرها في الحياة السياسية الروسية، كما أنّ روسيا لا تزال تعارض السياسات الغربية بشدة، إذ أنه من الصعب التخلي عن إرث تاريخي دام سنوات عديدة في روسيا – منذ الثورة البلشفية اعتنقت روسيا الأيديولوجية الاشتراكية 1917–.لذلك من الصعب التخلي عنها بسهولة في سياستها الخارجية.

2– تبلور دور العوامل الحضارية و الثقافية :

لا تقتصر التفاعلات و السلوكات فيما بين الدول في سياساتها الخارجية على الأنماط المادية فحسب (العسكرية و الاقتصادية)، بل تتعدّاها إلى أنماط أخرى ذات طبيعة حضارية ثقافية، فجوزيف ناي يرى أنّ « القدرات المادية ليست القدرات الوحيدة التي

[1] غضبان، مبروك. مرجع سبق ذكره.ص 261.

يمكن أن تتمتّع بها الدول ، و أشار في هذا الصدد إلى ما أطلق عليه القوة الاختيارية أو Captive Power و التي تعتمد على جاذبية أفكار الدولة، و التي يمكنها من التأثير في الأولويات السياسية للوحدات الأخرى . و إن ممارسة مثل هذا النوع من التأثير يعتمد على مصادر غير مادية للقوة مثل الثقافة و الأيديولوجيا »[1]. و هو نفس الطرح الذي تبنّته النظرية البنائية في تحليلها للعلاقات الدولية لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة. فالبنائيون من أمثال نيكولا أونيف NICHOLAS ONUF و ألكسندر وانت ALIXENDAR WENDT يرفضون الاعتماد على العوامل المادية فقط في تحليل العلاقات الدولية ، مثلما يقوم به الواقعيون و اللبراليون من خلال نظرياتهم في العلاقات الدولية ، إنّما ضرورة التركيز على دور الأفكار و الثقافة و الهوية أيضا في تحليل العلاقات الدولية. فالثقافة والهويات و القيم هي عناصر مهمة و تلعب أدوار أساسية في السياسات الخارجية للدول ، و هو الأمر الذي يفسّر تزايد الاهتمام بالمسائل الثقافية و مسائل الهوية بعد سقوط الإتحاد السوفييتي أي في فترة ما بعد الحرب الباردة.

فبعد الحرب الباردة حدث تحوّل في معنى الصراع بحدّ ذاته ، إذ أنّه كان صراعا أيديولوجيا و تحوّل لصراع حضاري فحسب صاموئيل هنتغتتون S. HUNTINGTON " فإنّ النظام الدولي الذي كان مبنيا على الاتحاد السوفييتي سابقا و أمريكا كقوتين عظمتين و العالم الثالث كقطب ثالث ، تحوّل إلى نظام جديد يتكوّن من ثماني حضارات وهي : الحضارة الغربية، اليابانية ، الكونفوشيوسية ، الهندية ، الإسلامية ، السلافية – الأرثودوكسية ، أمريكا اللاتينية ، و يمكن أن تكون كذلك الحضارة الأفريقية. فهذه الحضارات هي التي تشكّل السمة السائدة للنظام الدولي الراهن، و من الطبيعي أن تتصارع هذه الحضارات من أجل البقاء ، التأثير و كذلك من أجل الهيمنة، فحقيقة الغرب

[1] علي الحاج، مرجع سبق ذكره. ص 53.

الآن في القمة و هو الأقوى إلّا أن هناك حضارات أخرى تحاول تنمية و تطوير اقتصادياتها و قوتها العسكرية و طاقتها الثقافية، من أجل منافسة الغرب" [1] .

و كما يقول هنتنغتون أيضا : " أظهر التاريخ أنه كلما تطورت الدول من الناحية الصناعية أصبحت أكثر قوة و نفوذا ، و أحيانا تصبح لهذه الدول أطماع توسعية إمبريالية... و يبدو من المحتمل (لي) أن ترغب الصين في تأكيد نفسها في هذا المجال. فخلال ألفي عام ظلت الصين قوة مسيطرة في شرق آسيا، و لكن منذ عام 1850 م تفوّقت عليها اليابان و دول الغرب، و لذلك يشعر الصينيون بالذل و الهوان، و من الطبيعي أنهم يريدون استئناف ما يرونه كمكانهم الطبيعي في العالم و أن الحضارات الكونفوشيوسية والإسلامية تتحدث عن الغرب باعتباره الخصم الرئيسي لها "[2].

فهنتنغتون من خلال كلامه السابق حسب عبد الله العليان يودّ أن ينبّه الغرب و مراكز النفوذ و مؤسسات صناعة القرار، إلى أنّ هناك قوى صاعدة تحمل مخزونا حضاريا وتاريخيا عريقا ، و إذا ما توطّدت أركانها اقتصاديا و استقرت سياسيا ، فإن هذا هو الخطر المحدق بالغرب و ثقافته الكونية[3].

و قد شكّلت أطروحة هنتنغتون حول الصدام المفترض بين الحضارات، أساسا نظريا والذي يشكّل الإسلام طرفا رئيسيا فيه حسبه ، في تزايد وعي الدول الغربية و خصوصا مراكز صنع القرار فيها، حول الخطر الذي يمكن أن يمثله الإسلام اتجاهها من خلال تهديده لمصالحها و استقرارها و أمنها. و من العوامل التي أدّت لتعميق هذه الصورة :

– عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي الذي تشهده دول العالم الإسلامي، و بالمقابل سعي البعض منها لامتلاك الأسلحة التقليدية و النووية كإيران " فهؤلاء الذين يخشون الإسلام يشيرون إلى الأسلحة النووية و البيولوجية و الكيميائية ، و

---

[1] Richard, E, Rubenstein and Farle Croker, "**Chanllenge Huntington**", foreing policy, number 96, 1994. PP 113-114.

[2] عبد الله العليان، **من صراع الحضارات إلى تعايشها**، مجلة العربي، العدد 532، مارس 2003. ص 20.

[3] المرجع نفسه .20.

البرامج لصنع الأسلحة الباليستية التي تملكها بعض الدول الإسلامية و خاصة إيران ، التي ورثت عن الشاه برنامجا نوويا و طورته بما قدّر بحوالي نصف مليار دولار سنويا ، رغم ضعف إيران من الناحية الاقتصادية، و باكستان التي استطاعت أن تمتلك أسلحة نووية كما قال ذو الفقار علي بوتو"[1].

– ظهور الحركات الإسلامية السياسية وما أطلق عليه لفظ "الإسلام السياسي" ومعارضتها للمفاهيم الغربية حول الديمقراطية و حقوق الإنسان و النظم الاجتماعية والاقتصادية وبروز ظاهرة الإرهاب TERRORISM أو التطرف الإسلامي ISLAMIC FUNDAMENTALISM و التي اعتبرت كعوامل تهديد للمصالح الغربية ، و قد اعتبر الأمين العام لحلف شمال الأطلسي NATO ويلي كلايس WILLY KLAES "أن الإسلام السياسي هو أخطر تهديد للأمن الغربي "[2]. فأصبح لدى التفكير الغربي أنّ الإسلام يمثل الإرهاب أو هو الإرهاب عينه من خلال فكرة الجهاد (الإرهاب).

كما أنّه من بين المواضيع المهمة التي برزت في العلاقات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة و سقوط الإتحاد السوفيتي موضوع الهوية . فقد احتلت الهويّة أهمية متزايدة ومتنامية في هذه الفترة، و كثيرا ما نرى الآن الحروب و المعارك و الصدامات والحملات التي تقام في سبيل الدفاع عن الهوية، و قلّما نرى الحروب و المعارك التي تخاض في سبيل الدفاع عن مكاسب مادية أو إستراتيجية. إذ الدّفاع عن الهوية القومية صار يحتلّ مكانا في غاية الأهمية، مثله مثل الدفاع عن المصالح القومية، بل إنه ليس من التهويل أن نقول بأنّ الهوية صارت عنصرا مهما جدا من عناصر المصالح القومية. فانظر مثلا إلى قيمة الديمقراطية و مدى أهميتها في جدول المصالح الأمريكية، إنّ الديمقراطية هي القيمة الأساسية التي يستخدمها المواطن الأمريكي لتعريف هويته وتحديدها، و من هدا المنطلق خاضت الإدارة الأمريكية حروبا عدة من أجل الحفاظ على

---

[1] Bouchat, Clarence, "**A fundamentalist Islamic threat to the west?**" Studies in conflict and terrorisme: Vol 19, N° 04 October – November 1996. p 344.

[2] Ibid .p 342.

هذه القيمة. ففي سبيل الدفاع عن تلك الهوية – الديمقراطية – أرسلت الإدارة الأمريكيـة قوّاتها المسلحة عبر البحار، و لم ترسلها مرة أو مرتين بل أرسلتها عدة مرات خاصة في العقد الأخير من القرن العشرين. و قد أكّد صاموئيل هنتنغتون هذا الكلام و أشار إلـى أنّ حروب المستقبل ستدار بين الحضارات و الهويات و لـن تـدار بـين الـدول القوميـة وستخوض الحضارات حربا ضروسا للدفاع عن هوياتها من الهيمنة العالمية [1].

و في نفس الإطار يضيف الأستاذ مقتدر خان قائلا : " و قد يتراءى لنا هذا التحـول على المسرح العالمي ، من خلال الانتقال من الجغرافيا السياسية إلى الجغرافيا الثقافيـة . و خيـر مثال على ما نراه هو استمرار الناتو. فعوامل الجغرافيا – الثقافية هي التي تبرر استمرار هذه المنظمة، أكثر ممّا تبرزه عوامل الجغرافيا – السياسية" [2].

و نفس الطرح تبنّاه الأستاذ رزيق المخادمي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 من خلال قوله : "بعد حوادث (2001/9/11)، تؤكد كل المؤشرات أنّ الـصراعات القادمـة هي صراعات بين **حضارات متناقضة** لا يمكن لها أن تلتقي ، و الحضارة تـضم قوميـة واحدة أو عدة قوميات متقاربة يسندها الدين قويا " [3].

فبعد أحداث 11 سبتمبر أصبح الحديث عن حروب صليبية ، و هو الأمر الذي أقـرّه جورج بوش الابن في خطاب له بعد أيام من الأحداث التي اسـتهدفت برجـي التجـارة العالمية و مبنى البنتاغون بالولايات المتحدة الأمريكية (أحداث 11 سبتمبر) ، وبالتـالي فهي حرب على الإسلام و البلدان الإسلامية ، على الرغم من تراجع الرئيس الأمريكـي عن أقواله بعد ذلك ، إلّا أنّ الأمر يبقى حقيقة واقعة.

---

[1] مقتدر، خان، **التحولات العالمية... من الجغرافيا السياسية إلى سياسة الهويات** ، ترجمة :شيرين فهمي. في موقع: www. islamonline.net/ oil- arabic/dowalia/ politic –April/2002.htlm.

[2] نفس المرجع السابق.

[3] عبد القادر ، رزيق المخادمي ، **النظام الدولي الثابت و المتغير** ، ديوان المطبوعـات الجامعيـة ، بـن عكنـون ، الجزائر، 2006. ص 193.

و كنتيجة لذلك ازداد الحديث عن ظاهرة الإرهاب في العلاقات الدولية ، و أصبح الحديث عن هذه الظاهرة من أبرز مواضيع العلاقات الدولية ، و من أهم اهتمامات السياسات الخارجية للدول، و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر نفسها المستهدف الأول من الإرهاب خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر. و تقوم إستراتيجية الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب على أساس منع الدعم الذي تقدّمه بعض الدول للجماعات الإرهابية، لأنه حسب هذه الإستراتيجية، بدون هذا الدعم، مصير هذه الظاهرة هو الزوال[1] . و هذه النقطة من بين أسباب العداء و التوتر بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران (و هو ما سيتم نقاشه في الفصل الثاني من هذا البحث).

و قد حدّدت الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1979 قائمة الدول المساندة للإرهاب الدولي حسبها، (و لو لاحظنا قليلا السنة لوجدناها نفس السنة التي قامت فيها الثورة الإسلامية في إيران 1979 بقيادة الخميني). تظم ست دول هي : كوبا ، إيران ، ليبيا ،العراق ، كوريا الشمالية و سوريا. إضافة إلى باكستان و السودان بسبب تزايد دعمهما للجماعات الإرهابية [2] .

[1] Pop, Laurence, "**Departement's efforts to combat international terrorism**.", Statement before the senate judiciary commette, Washington D.C.April, 1993 US department of state dispatch: Vol 17, April 1993. p 300.
[2] Ibid .p 300.

خلاصة:

من خلال ما تمّ التطرق له في هذا الفصل، نصل إلى أن السياسة الخارجية ذات طبيعة معقدة نظرا للبيئات المختلفة التي تتعامل فيها و معها الدولة في إطار توجيهها لسياساتها الخارجية.

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مقوماتها المختلفة، تعتبر الدولة الأكثر تأثيرا في تفاعلات النظام الدولي. إلى جانب بعض القوى الدولية الأخرى كاليابان والإتحاد الأوروبي ، و إلى حد ما الصين، و هي كلها تعتبر دولا مؤثرة في مختلف التفاعلات الدولية . غير أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تبقى الأكثر تأثيرا في غي النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة و مختلف تفاعلاته و سلوكيات الدول فيه. سواء باستخدام القوة اللينة أو القوة العسكرية و التدخل العسكري أو حتى التدخل لأغراض إنسانية. وذلك حسب ما تقتضيه الحاجة . و أنّ هناك تطورات جوهرية حدثت على مستوى النظام الدولي منذ سقوط الإتحاد السوفياتى إلى أن نصل لصياغة جديدة للنظام الدولي (سواء بعودة ظهور أي نوع من أنواع الأنظمة الدولية المعهودة، أو حتى بظهور نظام دولي جديد مختلف ومغاير للصياغات المعهودة و الموجودة سابقا) و أنماط التفاعلات الدولية فيه ، يبقى هذا الرأي هو الأكثر ترجيحا، أي أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تبقى على رأسه و تساهم بأكبر قدر في تسيير تفاعلاته، و كذا فرض بعض الأنماط السلوكية على فواعله.

الفصل الثاني

محددات السياسة الخارجية الإيرانية

وأثر التحولات الدولية الجديدة عليها

يعتبر موضوع السياسة الخارجية بصفة عامة من المواضيع الصعبة و المعقدة للدراسة والتحليل، وذلك نظرا للتداخل الحاصل بين مستويات التحليل فيه، غير أنّ الخوض في دراسة و تحليل السياسة الخارجية الإيرانية يعتبر أكثر تعقيدا وغموضا. وذلك نظرا للخصوصية التي تتميّز بها هذه الدولة عن باقي الدول (إتباعها للمذهب الشيعي الإثني عشر و نظرية ولاية الفقيه على المستويين الداخــلي والخارجي).

و في هذا الفصل سنتطرّق للسياسة الخارجية الإيرانية من حيث محدّداتها الداخلية بعدما تطرّقنا في الفصل الأول للمحدّدات الخارجية لها (التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة)، و في المبحث الثاني سنتطرق لمعالجة بعض القضايا على المستويين الدولي و الإقليمي ونحّلل كيف أثرت تلك التحولات الدولية التي ذكرناها في الفصل الأول على السياسة الخارجية الإيرانية، و ما هي نقاط التأثير في حالة ما إذا أثرت فعليا ؟

المبحث الأول: أوضاع إيران الداخلية و محددات سياستها الخارجية:

قبل التطرق للمحدّدات الداخلية التي تحكم سير عمل السياسة الخارجية الإيرانية، سنتطرق إلى سياسة إيران الخارجية و أوضاعها الداخلية في فترة الحرب الباردة، خاصة متغير الثورة الإيرانية الذي يعتبر أبرز الأحداث تأثيرا عليها (سياسة إيران الخارجية) في تلك الفترة و في فترات لاحقة من تاريخها السياسي.

المطلب الأول: أوضاع إيران و سياستها الخارجية أثناء الحرب الباردة:

تعتبر إيران دولة الثورات، و يبرز ذلك من خلال تطور تاريخها السياسي. فالمتتبع لتطورها التاريخي يلحظ أنّ معظم التغيرات التي حدثت على مستوى الدولة كانت قبلها ثورة مهما كانت طبيعتها أو الاسم الذي يطلق عليها، دستورية أو بيضاء، أو ثورة إسلامية.

ففي نهاية القرن التاسع العاشر و بداية القرن العشرين حدثت ثورتان هامّتان في إيران، الثورة الدستورية سنة 1906، و الثورة الإسلامية سنة 1979، و اللتين أسهمتا في إنهاء النّظام الشاهنشاهي* المستبد. فالثورة الدستورية حدثت في عهد الحكومة القاجارية والملك مضفر الدين شاه ، و بقيادة عديد من علماء الدين كـــ "محمد طباطبائي" و "الملا كاضم خرساني" و غيرهم حيث نادوا جميعهم بضرورة وجود ضابط قانوني على سلطة الشاه والبلاط ، تمثّل في الجمعية الدستورية" [1]. كما جاءت هذه الثورة للقضاء على المطامع البريطانية–الروسية والحفاظ على المصالح الإيرانية. فمنذ تغلغل النفوذ الأجنبي في إيران(الروسي والبريطاني) خاصة في عهد ناصر الدين شاه ومظفر الدين شاه في منتصف القرن العشرين وحتى انفجار الثورة الدستورية عام 1906 ، كان العداء الشعبي للدولة القاجارية سبيلا للتحالف بين الشعب الإيراني و مختلف القوى الشعبية ورجال الدين

* الشاهنشاهي: نسبة لمصطلح الشاه و هو مصطلح إيراني معناه الملك، أي النظام الملكي الذي كان سائدا في تلك الفترة.

[1] آمال ، السبكي، **تاريخ إيران السياسي بين ثورتين (1906– 1979)**، المجلس الوطني للثقافة و الفنون والآداب ،الكويت، أكتوبر 1999. ص25.

في إيران ، لحماية مصالح البلاد ضدّ الامتيازات العديدة التي كانت ممنوحة من طرف الشاه لكل من روسيا و بريطانيا على حساب الشعب الإيراني.

كما جاءت ثورة إيران لعام 1979 لتضع حدا للملكية و الاستغلال، ومهّدت الطريق لتأسيس كيان سياسي جديد في إيران هو النظام الجمهوري.

و قد كان **لـــلدين** دائما دور بارز في سياسة إيران خاصة في القرن الماضي، وهو ما ظهر بجلاء في انتفاضة التبغ عام 1890، و الثورة الدستورية في الفترة 1905-1911، و تأميم النفط في عهد مصدق 1950-1953 [1]، و كذا الثورة الإسلامية لعام 1979.

عانت إيران في فترة الحكم الشاهنشاهي أنواعا مختلفة من القمع و الحرمان والتسلط، وكانت تابعة للمعسكر الغربي و تحديدا للولايات المتحدة الأمريكية. وكان ذلك في عهد محمد رضا شاه حيث كان للولايات المتحدة دور كبير على الحياة السياسية والاقتصادية في إيران على الرغم من محاولة الشاه إقامة إصلاحات وتحديث البلاد، وهي العملية التي أطلق عليها اسم (الثورة البيضاء) بين سنتي 1961 و 1973 أي في مرحلة الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي و الغربي. إلاّ أنّ تفاقم الأزمة الاقتصادية زاد من معارضة رجال الدين لنظام الحكم و استمر الوضع كذلك حتى قيام الثورة الإسلامية في عام 1979 بقيادة "آية الله الخميني" AYATOLAH EL-KHOMEYNI، لتحدث اضطرابات عارمة في البلاد وثورة شاملة على نظام الحكم البهلوي*، ليغادر الشاه إيران في جانفي 1979 ، و يعود آية الله الخميني ليضع أسس الجمهورية الإسلامية في إيران بعدما ناضل طويلا لأجل تحقيق هذا الهدف.

---

[1] مهدي، نوربخش، **الدين و السياسة و الاتجاهات الأيديولوجية في إيران المعاصرة** في كتاب: (جمال سند، السويسي، **إيران و الخليج: البحث عن الاستقرار**)، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية .1996.ص 33.

* البهلوي: نسبة للملك رضا بهلوي الذي ينتمي للأسرة البهلوية التي حكمت إيران في مرحلة ما قبل الإسلامية.

فقد كان الخميني في إقامته بالعراق (النجف) التي أصبح لاجئا بها منذ عام 1964، ومن بعدها بفندق في فرنسا في أكتوبر 1978 يعمل جاهدا لأجل تحقيق هدفه، ليكمل عمله المعادي للشاه مع مساندة الشعب له. فقد وضعت الثورة الإيرانية عام 1979 نهاية للملكية، ومهّدت الطريق لتأسيس كيان سياسي جديد، مبني على أساس القيم الناشئة التي لعبت دورا رئيسيا في نزع غطاء الشرعية عن نظام الحكم القديم، تلك القيم الجديدة التي ترعرعت –طوال عقود– على بديهيات الدين و القومية و الأمل في إرساء الدعائم السياسية والقانونية للدولة، وانعكست في شعار الثورة الإيرانية (الاستقلال والحرية والجمهوريةالإسلامية).

ففي الفترات الأولى من الحرب الباردة كانت إيران تابعة للولايات المتحدة في سياستها الداخلية و الخارجية، لكن و بقيام الثورة الإيرانية تغيّر الأمر، فقد جاءت الثورة و بعدها قيام الجمهورية الإيرانية الإسلامية للقضاء على الحكم البهلوي وكذا القضاء على استغلال الغرب (الولايات المتحدة الأمريكية) لثروات البلاد دون الشعب الإيراني، إذ أنّه ظهرت منذ البداية نيّة الخميني في عداء أمريكا والغرب، فبدأ إجراءاته المناهضة لأمريكا مثل : قنص جواسيس أمريكا و طرد المستشارين الغربيين وكذا التجار و المستثمرين الغربيين من إيران، ممّا أكّد للغرب التغير في السياسة الإيرانية. بحيث رفع الخميني شعارا للثورة برز جليا في سياسة إيران الخارجية تمثّل في الحياد و عدم مساندة أي من المعسكرين في الحرب الباردة من خلال مقولة (لا شرقية و لا غربية) [1].

لكن الأمر لم يكن كذلك إذ بعد العام الأول للثورة قام العراق بحشد قواته العسكرية للقيام بحرب ضد إيران خوفا من انتشار الثورة الإيرانية، إذ كان من بين أهداف الخميني تصدير الثورة الإيرانية إلى الخارج بعد نجاحها، فدخلت الدولتان في حرب استنزاف دامت ثماني سنوات من عام 1980 إلى عام 1988. لتكون نتائجها سلبية على كلا الدولتين في الأخير، و كان تدعيم الولايات المتحدة الأمريكية للعراق على حساب إيران.

[1] نفس المرجع السابق .ص 35.

وبعدها كان حدث سقوط الإتحاد السوفييتي –والذي لم يكن متوقعا بالمرّة– لتتغيّر المعطيات الدولية في بيئة إيران الخارجية، بعد بروز الولايات المتحدة الأمريكية على رأس المنظومة الغربية في إطار نظام دولي تغيّرت معــظم معالمه.

بعد الحديث عن أوضاع إيران و سياستها الخارجية في فترة الحرب الباردة، سنتطرق لسياسة إيران الخارجية من خلال محدداتها الداخلية المؤثرة في صنع القرار فيها.

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الإيرانية:

1- المحددات الجيوبوليتيكية: تنسب إلى نابليون مقولة أنّ الموقع الجغرافي للدولة هو الذي يحدد سياستها الخارجية، و في حالة إيران الحال كذلك. إذ تقع إيران ضمن منظومة "شرق أوسطية"* تكتسي بعدا جيو–استراتيجيا في السياسة الدولية، لاشتمالها على أحد المصادر المهمة لاستمرارية عجلة الاقتصاد الغربي والأمريكي على وجه الخصوص– النفط–، و تندرج ضمن أولى حلقات الهيمنة الأمريكية.

فمنطقة الشرق الأوسط من بين أهم أقاليم المنظومة الدولية والأكثر تسييسا في العالم، إضافة إلى الهيكلة الضعيفة لمعظم بلدانها والنفوذ والمصالح الإستراتيجية للدول الكبرى فيها وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، بمبدأي كارتر (تأمين طريق البترول و رعاية أمن إسرائيل)، و كذلك هي المنطقة التي يتركّز فيها الصراع العربي– الإسرائيلي[1]. فإيران تتمتع بأهمية جيوسياسية كبيرة ، فهي تقع في الجنوب الغربي لآسيا، ويمتد موقعها هذا على طول الخليج العربي بأكثر من 756 ميل. تقع إيران فوق الهضبة الإيرانية

---

* مصطلح الشرق الأوسط مصطلح غربي، كثر استخدامه إبان الحرب العالمية الثانية و هو يشمل منطقة جغرافية تضم (سوريا، الأردن، العراق، الخليج العربي، مصر، تركيا، و إيران) و تتوسع لتشمل أفغانستان ، ليبيا وقبــرص أحيانــا. لمزيد من المعلومات أنظر:

- عبد الوهاب الكيالي و آخرون ، الموسوعة السياسية ص 456. و أيضا: الموسوعة العربيــة العالميــة، ط2 الجــزء 14.ص 97.

[1] محمود، سريع القلم، **العلاقات العربية–الإيرانية: الاتجاهات الراهنة و آفاق المستقبل** ، ط1، مركز دراسات الوحــدة العربية و جامعة قطر، بيروت.1996. ص 297.

وتحدها ثماني دول عبر حدودها البرية و 15 دولة مع الحدود المائية من جميع الجهات، و تبلغ مساحتها التي تترامى فيها 30 مقاطعة 1.648.000 كلم2، أي ما يعادل ثمن مساحة العالم العربي منها 12.000 كلم2 مياه، بينما تصل أطول حدودها مع الدول المحيطة بها حوالي 5440 كلم، وتتمتع إيران بموقع استراتيجي فائق الحيوية و الحساسية، في إطلالتها المباشرة على الخليج و بحر قزوين و سيطرتها على منافذ بحرية هامة من بينها مضيق هرمز[1].

كما أنّ موقعها يعتبر حيويا لأنّها توجد في تقاطع الطرق البرية و البحرية التي تصل آسيا، حيث نجد باكستان وأفغانستان من الجهة الشرقية، و العراق من جهة الغرب و تصل أوروبا مرورا بتركيا من الغرب أيضا، و أفريقيا عبر الخليج العربي و المحيط الهندي.

كما تعتبر إيران معبرا بريا بين شرق آسيا و العالم العربي، أما من الشمال فتحدها روسيا عبر بحر قزوين (الإتحاد السوفييتي سابقا) الذي نتج عنه بعد سقوطه الدول الحدودية المحاذية لإيران (تركمانستان، أرمينيا و أذربيجان). فموقع إيران الجيوسياسي بين دول الشرق الأوسط و الخليج الفارسي من الأهمية بمكان حتى أنّ الجنرال الفرنسي دوغول في سنة 1961 قال أنّ إيران تقع في مفترق العالم.

و إيران محاطة كذلك بدول كثير منها غير مستقر سياسيا و لا أمنيا، أو ضعيف أو تابع. فإيران تواجه دول مجاورة لها تتراوح بين الضعف و النمو والتبعية، و كثير من هذه الدول التي تربطها حدود برية مع إيران تعاني من الضعف أو احتمالية الزوال مثل: باكستان، أفغانستان والعراق المخترق أمنيا وسياسيا، فيما يطوي بعضها مراحل النمو، لكنه من الناحية الأمنية يتسم بتبعية شديدة مثل تركيا و الدول المطلة على الضلع الجنوبي للخليج. فيما البعض الآخر ضعيف و تابع مثل تركمانستان وأذربيجان [2]. و إيران فضلا

---

[1] باسم، الطويسي، **أسئلة التغيير من الأيديولوجيا إلى الدولة**، في موقع الإنترنيت:

http: //www.Aljazeera.net/ in depth/ iran-file/2005/5/5-19-1 htlm.

[2] محمود، سريع القلم، **الأمن القومي الإيراني**، (مجلة المستقبل العربي، ، العدد 279، ماي 2002، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، لبنان) .ص 123.

عن ذلك تتمتع بحدود بحرية ممثلة في الخليج و بحر عمان وبحر قزوين، و هو ما يجسد أحد أبعاد الجوار العربي لإيران.(مثلما يوضحه الشكل أسفله).

Redrawing the Middle East map

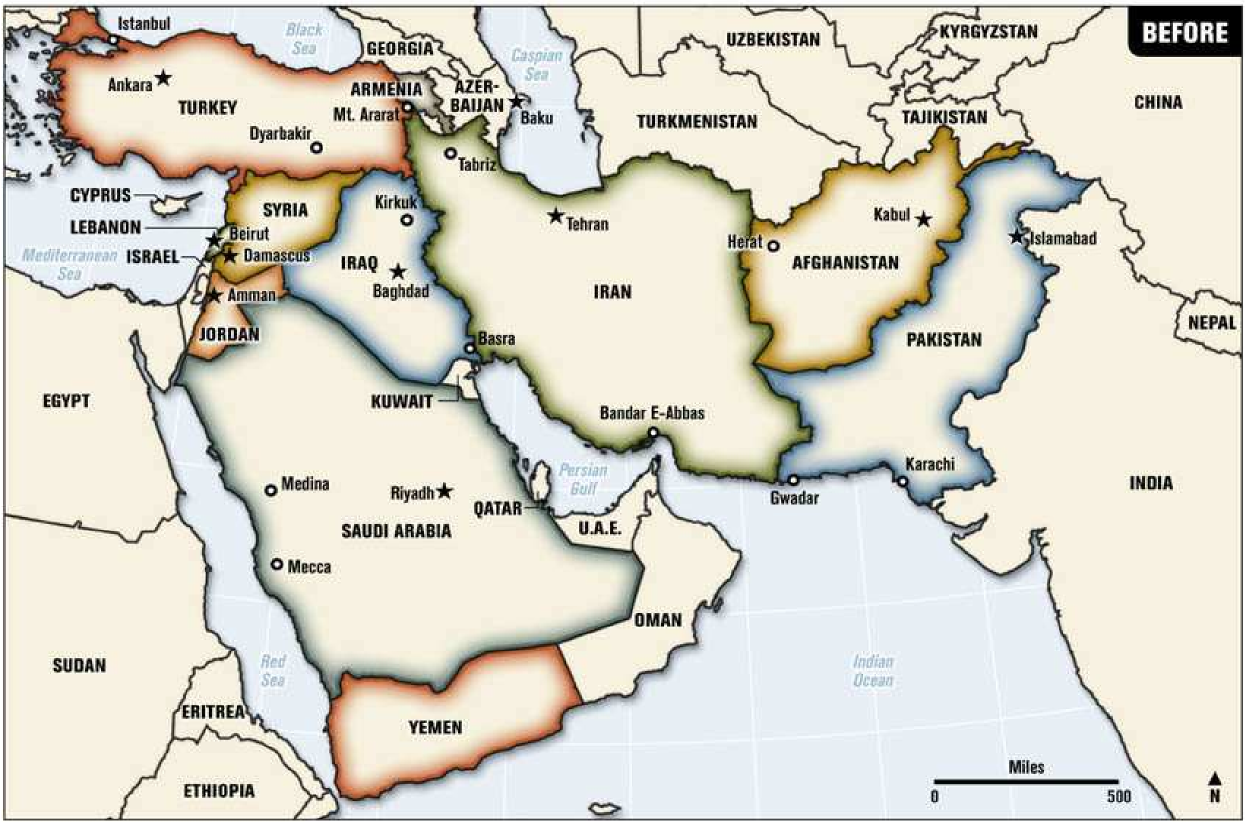

المصدر: http://img186.imageshack.us/img186/6571/newmiddleeastmapfh2.jpg

وإقليميا تمتلك إيران حوالي 5320 كلم من الحدود مع جيرانها و هي مبينة على الشكل التالي: العراق 1.520 كلم، باكستان 910 كلم، أفغانستان 860 كلم، تركيا 410 كلم، أرمينيا 35 كلم، تركمانستان 990 كلم، أذربيجان 610 كلم [1]. و قد كانت إيران قبل سقوط الإتحاد السوفييتي تملك معه ما يقارب 1740 كلم من الحدود المشتركة.

إنّ قيام الثورة الإيرانية سنة 1979، و انهيار المعسكر الشرقي سنة 1991 قد أثر على أهمية الموقع الجيوبوليتيكي لإيران و الذي أصبح يتحدد بأربعة محددات: تداخلها مع الشرق الأوسط، مكانتها في السوق النفطية الدولية، مكانتها المتميزة بالنسبة للعالم

---

[1] La coste et d'autre, **Dictionnaire de géopolitique**, France, Edition mise à jour, 2 eme édition. P 796.

الإسلامي باعتبارها أكبر بلد شيعي ووحيد في العالم الإسلامي العربي، و أخيرا كفاحها ضد الإمبريالية العالمية إلى جانب دول العالم الثالث [1]. كما تتحدد كذلك جيوإستراتيجية إيران من خلال رفضها لأية تغييرات أو تعديلات للحدود المحيطة بها وفقا للاعتبارات العرقية و الإثنية و لو نسبيا.

وعلى كل فقد كان لتفكك الإتحاد السوفييتي والحرب الأهلية في أفغانستان وثورة الأكراد أثر على إيران، بحيث جعلتها تفكر في توحيد أقلياتها تفاديا للانقسامات الداخلية [2]، لا سيما و أنّ إيران تتميز بنسيج فسيفسائي مختلف و متعدد الأعراق و الإثنيات، ويمثل الفرس أكثر من نصف السكان فيها.

فإيران بموقعها الإستراتيجي الذي يضعها على الخط الفاصل بين الإتحاد السوفييتي سابقا و العالم العربي أو بين آسيا و أوروبا، يجعل منها بلدا له أهمية جيوبوليتيكية خاصة على مستوى الخليج، إذ يعتبر الخليج العربي – ككتلة مائية- ذا أهمية بالغة بالنسبة لإيران، إذ أنه يشغل الساحل الإيراني الطويل 1500 كلم من الشاطئ الشمالي للخليج العربي بأكمله، كما يعتبر نافذة إيران بالنسبة للعالم الخارجي. فهو أي الخليج العربي يمتد من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي على مساحة 800 كلم، من مصب شط العرب إلى مضيق هرمز. وعلى هذا الأساس تعتبر إيران"دولة شبه مغلقة" تحاصرها اليابسة من الشمال و الشرق والغرب، بحيث تعتمد أساسا في اتصالها بالخارج على إطلالتها الخليجية التي تعتبر الأطول (3200 كلم) مقارنة بسواها [3].

و يعتبر الخليج المعبر الرئيسي لنفط إيران الذي يشكل أكثر من 80٪ من صادراتها إلى الخارج، هذا بالإضافة إلى الأهمية السيكولوجية للخليج في الفكر الإستراتيجي

[1] Ibid. p 790.

[2] علي، شفيق، **مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية**، دار النهضة للطباعة و النشر، بيروت. 1999.ص 18.

[3] نيفين ، عبد المنعم مسعد، **صنع القرار في إيران و العلاقات العربية-الإيرانية**، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، أفريل 2001. ص 16.

الإيراني، و الذي ينبع من اقتناع الإيرانيين بأن الخليج هو مياه فارسية خالصة، حيث جاء على لسان وزير الخارجية الأسبق "علي أكبر ولايتي" تصريح يبرز فيه الأهمية الخاصة لحدود إيران العربية يقول فيه: "أنّ ساحلنا الجنوبي، و الخليج ومضيق هرمز وعجمان، هي حدودنا الإستراتيجية الأكثر أهمية ، إنّ هذه المنطقة حيوية بالنسبة إلينا ... و لا يمكن أن نكون لا مبالين حيالها" [1].

بعيدا عن القراءات التبسيطية فإن موقع إيران في المنطقة يستمد محوريته من الضعف الذي يعانيه الموقع الجيوبوليتيكي للدول المجاورة، و من المستبعد أن يشهد الوضع العام لهذه الدول تحولا هيكليا إيجابيا خلال السنوات العشرين إلى الثلاثين القادمة [2]. كما تتسم أهمية الخليج بالنسبة لصانع القرار الخارجي الإيراني من خلال سيطرة دول الخليج على طرق الملاحة البحرية الدولية، و ذلك عبر مضيق هرمز الذي تسيطر عليه إيران و عمان. والذي تعبره ناقلات النفط إلى مختلف موانئ العالم التي تحمل يوميا حوالي 19 مليون طن و أكثر من النفط الخام وكميات أخرى من السلع والمواد التجارية المختلفة.

و يعتبر مضيق هرمز أيضا منفذا هاما لإيران ، بحيث تصدر هذه الأخيرة إنتاجها النفطي من خلاله، كما أن معظم منشآت النفط الإيرانية تقع على الخليج أو بالقرب منه. وعلى هذا الأساس بدأ إدراك صانع القرار الإيراني يتجه إلى اعتبار أن الموقع الإستراتيجي المهم، و المطل على منطقة الخليج التي تعتبر مصدر النفط إلى العالم، وعلى بحر قزوين الذي يختزن ثروات هائلة من النفط و الغاز، قد بدأ يتحول إلى عبء على طهران في ظل الواقع الدولي الجديد، خاصة بعد اكتشاف البترول عام 1908 والذي أصبح المصدر الرئيسي للطاقة في العالم.

و بعد الإحتلال الأمريكي لأفغانستان والعراق، وفي ظل السياسة الإيرانية المعارضة للولايات المتحدة الأمريكية، فالتغلغل الأمريكي في المنطقة ساهم في زيادة حدة "سوء

---

[1] نفس المرجع السابق. ص 15-16.
[2] محمود، سريع القلم، **الأمن القومي الإيراني**، مرجع سبق ذكره. ص 123.

الظن" بإيران من طرف الدول المجاورة لها، و هو ما جعل أجواء الأمن القومي الإيراني غير آمنة، وساهم في إعادة بلورة النظرة الإيرانية إلى الخارطة السياسية للمنطقة، حيث صرّح نائب الرئيس الإيراني الأسبق السيد "محمد علي أبطحي" قائلا: "إنّ علينا أن نأخذ بعين الاعتبار التغيرات الحقيقية التي طرأت على خارطة العالم... و التي جعلت جارة مثل أمريكا على جانبنا، و إذا كانت المصالح الوطنية هي الأساس، فإنّنا نستطيع أن ننظم سياستنا الاعتيادية مع الجميع بما في ذلك أمريكا" [1].

يمكن الاستنتاج من خصائص الأمن القومي الإيراني و الجغرافيا السياسية، أنّ المنهج المحوري الإيراني لتوفير الأمن الجواري يتعدى النطاق الإقليمي، وذلك لارتباط موقع إيران الجيوبوليتيكي بالعديد من الدول الإقليمية والقوى الدولية ، والذي تم اختزاله في التموقع المتحرك لإيران ضمن بؤرة جيوسياسية تشهد العديد من التفاعلات، فإيران تقع في مواجهة التطور الحثيث في علاقات التعاون و التنسيق العسكري على أعلى المستويات بين تركيا و إسرائيل غربا، و في الشرق تكمن المشكلة الأفغانية بتعقيداتها وتشعباتها المختلفة [2].

أمّا في الجنوب فهي على بعد جوار عربي مخترق أمنيا و سياسيا، جسّده الاحتلال الأمريكي للعراق، و إمكانية مجاورة نظام عراقي موالي لواشنطن، وهو ما يعني انتقال الدور الأمريكي من "الفاعل الضاغط" إلى "الفاعل المباشر". هذا ناهيك عن الخلاف مع الإمارات حول جزر طنب الكبرى و طنب الصغرى، وأبو موسى، بالإضافة إلى

---

[1] طلال ، عتريسي، **"النتائج و التداعيات إيرانيا"**، في كتاب: (أحمد ، يوسف أحمد، **احتلال العراق وتداعياته إقليميا و دوليا)**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان. أوت 2004. ص 444.

[2] نيفين ، عبد المنعم مسعد، مرجع سابق .ص 17.

تداعيات النزاع الهندي –الباكستاني حول كشمير، وهي كلها معطيات تصب في سياق عالمية الموقع الجيوبوليتيكي لإيران [1].

وبذلك فالموقع الجيو–بوليتيكي لإيران يفرض الاهتمام بالقضايا السابقة لأن إيران توجد في منطقة قلقة بطبيعتها، و تزخر بمختلف عوامل الصراعات الحدودية و الإثنية، فالبيئة الإقليمية لإيران متشابكة و بها قضايا معقدة لم تحسم لحد اليوم. ممّا يحتّم على صانع القرار الإيراني التعامل مع هذه القضايا بكل احترافية و حذر لأنها تمس الأمن القومي الإيراني بالدرجة الأولى. فالبيئة الإقليمية بذلك تضغط على صانع القرار الإيراني و تزيد من وزن المتغير الخارجي (الإقليمي و الدولي) في تشكيل خياراته و توجهاته في اتخاذه لقرارات سياسته الخارجية بطريقة سليمة وعقلانية إلى حد ما.

- **التركيبة السكانية لإيران:** لا تتمتع إيران بتماسك قوي على المستوى الداخلي، نظرا لتركيبتها السكانية، فهي عبارة عن مجموعة من الأقليات الرابط الأساسي بينها هو الدين الإسلامي، فإيران بلد متعدد الإثنيات تتكون من مجموعة سكانية مختلفة، قدر عددهم سنة 2001 بـــ 59.780.000 نسمة، وفي تقدير لسنة 2007 بلغ عدد سكانها 71مليون نسمة.

يتكون الموزييك الإثني و القومي الإيراني من الفرس 51% و الأذريين 24%، والأكراد 7% والعرب 3% و البلوش 2%، والأتراك 2% وغيرهم، و يتكلم حوالي 58% من السكان اللغة الفارسية، وتنتشر في إيران حوالي خمس لغات رئيسية [2].

فأحد الملامح الهامة للتكوين الاجتماعي في إيران هو أنّ السكان يتفرقون بين مزيج من الأقليات العرقية و المذهبية، واللغوية فهناك، الفرس، العرب، البلوش، الأتراك والأذريين و الأكراد إضافة إلى اليهود و المسيحيين. لكن النسبة الأكبر في إيران يمثلها الفرس بحيث يشكلون أكثر من نصف السكان بينما تشكل الأقليات الأخرى نسبة قليلة، و بذلك عرفت إيران ملامح فعلها الإستراتيجي من خلال تفوق القومية الفارسية على باقي الأقليات مشكلة بذلك مقوما هاما من بين أحد أهم مقومات الشخصية الإيرانية، و التي

---

[1] محمود، سريع القلم، **الأمن القومي الإيراني**، مرجع سبق ذكره. ص 123.

[2] باسم ، الطويسي ، مرجع سبق ذكره.

أخذت معظم مزاياها من العنصر الفارسي الذي دعّم موقفها و تفوقها، و ساعد على تقوية أثر فعلها السياسي الخارجي. ولا يقتصر الأمر على التفوق السكاني و العرقي فحسب، بل يتعدّاه إلى التفوق الديني كذلك فحوالي 98% من الإيرانيين هم مسلمون سواء كانوا شيعة أو سنة، و يتقاسمان بينهما النسبة فالمذهب الشيعي يعتنقه حوالي 62% والسني حوالي 36%، و إلى جانب الإسلام توجد العديد من الديانات الأخرى كالمسيحية، اليهودية، الزرادشتية و التي تملك تمثيلا لها في البرلمان وفقا للزيادة السكانية، وإذا كان نصف السكان هم من الفرس ما يعني تفوق اللغة الفارسية كلغة رسمية، و إذا كان حوالي 20.5% من السكان يتحدثون اللغة الفارسية فإن 20% يتحدثون الأذربيجانية و6.1% يتحدثون الفيلانية و 5.6% يتحدثون الكردية و2% يتحدثون العربية وهناك لغات أخرى [1].

و كما برزت مسألة الأقليات في ظل الحكم الشاهنشاهي بإيران و لعبت دورا في النزاعات العرقية والدينية، كذلك لعبت نفس الدور بعد نهاية الثورة الإيرانية وساعدت على نجاحها و قيام الجمهورية الإسلامية، كما لعب الحجم السكاني الإيراني دورا هاما في تكوين القدرة الإستراتيجية كأحد أهم الرهانات الكبرى لتحقيق الأمن القومي الإيراني الشامل اقتصاديا و عسكريا، حيث يمثل العنصر البشري كيد عاملة حوالي 27.6% من السكان.

إذ ساهم العنصر السكاني في دفع القيادات الإيرانية نحو صنع السياسة الخارجية بصفة عامة و إزاء جيرانها تحديدا، من خلال استغلال الأقليات ممّا يحقق مصالحها. وكمثال على ذلك استغلال الأقلية الكردية في صراعها مع العراق لاستنزاف قدراته، كما حاولت استغلال الانقسامات الدينية في الخليج العربي لصالحها، من خلال تجنيد الطائفة الشيعية و دعوتها لأن تكون قوة ضغط على النظم الحاكمة و زعزعة استقرارها، ويظهر ذلك جليا في استغلال الأقليات الكردية في جنوب العراق و استغلال التضارب

[1] باسم، الطويسي، مرجع سابق.

المذهبي القائم بين الشيعة و السنة لضرب استقرارها، كما يظهر أيضا من خلال مطالبة آية الله الخميني الدول الخليجية بإتباع المذهب الشيعي و التشكيك بالشرعية الإسلامية لأنظمة الحكم فيها.

و هكذا فإن الطبيعة الديموغرافية في إيران ترتبط ارتباطا وثيقا بإدارة القيادات السياسية من خلال توجيهها نحو تحقيق الأهداف الإستراتيجية، بفعل ضخامة تعدادها السكاني مقارنة بدول المنطقة.

2- المحدّدات السياسية: بعد الثورة الإسلامية نجحت إيران في معالجة مشكلتي الشرعية و الهوية إلى حد ما، إذ أنّه أصبح لديها نظام دستوري يتكون من فقيه مهيمن على الحياة السياسية و على مختلف أنشطة مؤسسات النظام السياسي الإيراني، وهو الرجل الأول في البلاد. إذ يملك الزعامة الدينية و السياسية معا و الممنوحة له من طرف الشعب و بتأييد من رجال الدين. و يتكون كذلك من رئيس منتخب لمدّة أربع سنوات ولعهدتين غير قابلتين للتجديد، و انتخابات الرئاسة تجري كل أربع سنوات يمنح فيها حق الانتخاب بموجب الدستور لجميع الإيرانيين ذكورا و إناثا ممّن بلغوا سن السادسة عشرة تماما فما فوق.

- **<u>المؤسسات الفاعلة في السياسة الخارجية الإيرانية:</u>** و فيما يلي سنتطرق للمؤسسات الفاعلة على مستوى السياسة الخارجية الإيرانية لنتعرف عن كثب كيف يصنع القرار الخارجي فيها:

* **الدستور:** يعتبر الدستور الإيراني الذي صدر عام 1979، و الذي تمّ تعديله عام 1989، المصدر الأول لسياسة إيران الخارجية، إذ خصّص الفصل العاشر منه للحديث عن السياسة الخارجية الإيرانية، فجاء مثلا في المادة 152 من الدستور الإيراني ما يلي: "تقوم السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية على أساس الامتناع عن أي نوع من أنواع التسلط أو الخضوع له، و المحافظة على الاستقلال الكامل، ووحدة أراضي البلاد، و الدفاع عن حقوق جميع المسلمين، و عدم الانحياز مقابل القوى المتسلطة، وتبادل

العلاقات السلمية مع الدول غير المحاربة" [1]. فحسب هذه المادة فإنّ السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية لا تتدخل في أمور الدول الأخرى، و لا تخضع هي أيضا للقوى العالمية، ومجال اهتمامها الأول هو العالم الإسلامي، و هي سياسة سلمية غير منحازة.

– **المرشد الأعلى(الولي الفقيه):** يتميز النظام السياسي الإيراني بما فيه السياسة الخارجية، عن سائر النظم السياسية العالمية بميزة دستورية فريدة، وهي وجود مؤسسة اسمها "الولي الفقيه" أو "المرشد الأعلى"، و الذي يتربّع على قمة هرم السلطة ويخول له الدستور الإيراني صلاحيات واسعة. فولاية الفقيه تعتبر نظرية سياسية دينية قال بها "الإمام الخميني". وقد نشأت هذه النظرية على يد الشيخ أحمد النراقي مؤلف كتاب "عوائد الأيام" في أصول الفقه، وطبقها الإمام الخميني لأول مرة عام 1979 [2]، عند إنشائه الجمهورية الإسلامية الإيرانية و إنهائه للنظام الشاهنشاهي.

والمؤهلات التي يجب أن تتوفر في المرشد هي: العلم والعدالة والمروءة والفقه الواسع بظروف العصر والشجاعة والفطنة، والذكاء والقدرة على إدارة الأمور. والمرشد يختاره مجلس الخبراء الذي ينتخب أعضاءه الشعب الإيراني بطريقة مباشرة (انتخاب مباشر). و المرشد الأعلى يختار لمدى الحياة.

و قد حدّد المبدأ العاشر بعد المائة من الدستور الصلاحيات و المهام الخاصة بالقائد، بوصفه أعلى منصب سياسي في البلاد. ويفوض الدستور للمرشد الأعلى الاضطلاع بمسؤولية القائد العام للقوات المسلحة وإعلان الحرب. و قد حددت المواد من 107 إلى 112 من الدستور الإيراني سلطات الفقيه فيما يلي:

---

[1] دستور الجمهورية الإسلامية في إيران لعام 1989.المادة 152.

[2] سيد أحمد، ولد أحمد سالم، **الولي الفقيه ... الدور و الصلاحيات**، في موقع الانترنيت:

http//www.aljazeera.net/NR/exeres/d11dbfc8-30b6-4c11-F7 91AAcf 911.htlm

– تعيين أعضاء "مجلس الخبراء" و "المجلس الأعلى للدفاع القومي" و مجلس القضاء.

– ينصب قادة القوات المسلحة و قائد الحرس الثوري.

– يوقع كل الحشد العام في حالة حدوث حرب ما.

– كما له صلاحيات مطلقة فيما يتعلق بالإدارة المدنية، و تحديد مدى صلاحية مرشحي الرئاسة.

– كما يتمتع الفقيه بصلاحية تعيين ستة (6) من أعضاء مجلس الوصاية في مجلس الشورى (البرلمان)، مهمتهم التأكد من انسجام التشريعات مع العقيدة الإسلامية [1]. بالتالي يبرز جليا أنّ المرشد الأعلى أو الولي الفقيه هو بالفعل أعلى سلطة في إيران، و يضطلع بمسؤوليات تجعله الرجل الأول في البلاد على الإطلاق.

– **مجلس الخبراء:** يعد من أهم المؤسسات السياسية في نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، و ذلك لاتصاله المباشر بالمرشد الأعلى، من حيث أنّه هو الذي يحدد صلاحيات القائد، و مدى توفر الشروط اللازمة فيه لتعيينه في هذا المنصب الحساس، و هذا حسب ما جاء في المادة 107 من الدستور الإيراني. كما نص المبدأ 111 على مهمة أخرى من مهام مجلس الخبراء، و هي أنه "في حالة عجز القائد عن أداء وظائفه القانونية أو فقدانه إحدى الشروط المذكورة في الدستور، أو علم بفقدانه لبعضها منذ البداية فإنّه يعزل من منصبه و يعود تشخيص هذا الأمر إلى مجلس الخبراء. و هكذا يعهد الدستور إلى مجلس الخبراء بوظيفتين أساسيتين هما:

أ– تحديد صلاحية القائد و ترشيحه للقيادة و متابعة قيامه بمهامه ووظائفه القانونية.

ب– عزل القائد إذا ما رأى المجلس أنه انحرف عن مساره الدستوري، أو افتقد

[1] Perrin, Jean Pierre, Tahran Ferme la Porte au aux reforme, (Le monde diplomatique, Paris, Octobre 1995). P 10.

لأي من الشروط اللازمة [1].

– **رئيس الجمهورية:** نصّ دستور إيران لعام 1989 أساسا على تشكيل هيئة تنفيذيه هزيلة يأتي على قمتها رئيس الجمهورية. هذه الهيئة ليس لها سلطة فعلية وحقيقية، إنما لها دور شكلي فقط، لأن قراراتها لا تكون ناف\ة إلا بعد موافقة المرشد الأعلى عليها.

و يتولى رئيس الجمهورية حسب الدستور الإيراني، رئاسة السلطة التنفيذية ورئاسة مجلس الوزراء، والإشراف على أداء الوزراء و التنسيق بين قرارات الوزراء و مجلس الوزراء، كما يقر السياسة العامة لأداء الحكومة ومنهجها، و عليه مسئولية التخطيط للميزانية. و يشكّل مجلس الوزراء حسب رغبته، بشرط تصويت البرلمان (مجلس الشورى) مع منح الثقة لهذه الوزارة. و يتمّ اقتراع عام لانتخاب رئيس الجمهورية لفترة رئاسية مدتها أربع سنوات، مع إمكانية إعادة انتخابه لفترة رئاسية ثانية، و لا يجوز تجديد ولايته لفترة ثالثة.

وطبقا للدستور الإيراني فإنّ الرئاسة هي أعلى سلطة في البلاد بعد المرشد الأعلى، و هي مسؤولة عن تطبيق الدستور، و يخضع رئيس الجمهورية دستوريا لمساءلة مجلس الشورى ويخضع لسلطة المرشد. لكنه يبقى هو المسؤول دستوريا أمام الأمة(الشعب) لرعاية تطبيق مواد الدستور [2].

و في النظام السياسي الإيراني يختار رئيس الجمهورية نائبه الأول، الذي يقوم بدوره باختيار الوزراء، مع ضرورة مصادقة مجلس الشورى على ذلك. و منذ تشكيل

---

[1] بيزن، إيزدي، **مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية**، ترجمة: سعيد الصباغ، ط1، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2000. ص 16.

[2] علي، عبد الصادق ، **إيران–تركيا و الحرب الأمريكية العراقية**، مركز زايد للتنسيق و المتابعة، أفريل 2003. ص19.

"المجلس الأعلى للأمن القومي" الذي يرأسه أيضا رئيس الجمهورية، زادت صلاحيات الرئيس في إدارة السياسة الاقتصادية والخارجية للبلاد [1].

فرئيس الجمهورية في إيران يلعب دورا تنفيذيا بالدرجة الأولى، فهو أقرب إلى رئيس الوزراء في النظم الجمهورية الرئاسية، باعتبار محدودية صلاحياته واختصاصاته.

- **مجلس صيانة الدستور:** يعد المجلس أعلى سلطة دستورية في البلاد، ويتألف من 12 عضوا (6 من الفقهاء يعينهم المرشد، و 6 من الحقوقيين الذين يقترع عليهم مجلس الشورى بعد ترشيح السلطة القضائية لهم)، و للمجلس الحق في المنح أو المنع لحقوق المشاركة في المنافسة السياسية [2].

و ينص دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية على أن المهمة الأساسية لمجلس صيانة الدستور هي:"مطابقة ما يصادق عليه مجلس الشورى الإسلامي مع الأحكام الإسلامية والدستور"، والمهمة الثانية لمجلس صيانة الدستور –طبقا للمبدأ الثامن و التسعين –أنّه هو المختص أو الجهة الوحيدة المؤهلة لتفسير مبادئ الدستور [3].

- **مجلس الشورى الإسلامي:** يحتل مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) مكانة بالغة الأهمّية في نظام الجمهورية الإسلامية بوصفه سلطة تشريعية له. و قد اختصه الدستور الإيراني بمجموعة صلاحيات، جعلته يضطلع بدور قوي في البلاد جنبا إلى جنب و السلطتين التنفيذية والقضائية، و اللتين تمارسان صلاحياتهما أيضا تحت إشراف المرشد الأعلى وفقا للنصوص والمبادئ الواردة في الدستور.

---

[1] Perrin, Jean Pierre.opcit. p 10

[2] نفس المرجع السابق . ص 18.

[3] بيزن، إيزدي . مرجع سبق ذكره. ص 20.

يتكون مجلس الشورى من النواب الذين يختارهم الشعب لمدّة أربع سنوات. و للمجلس 270 نائبا، و يضاف 20 نائبا بعد كل عشر سنوات طبقا لنسبة الزيادة السكانية في المجتمع الإيراني، و حاليا عدد نوابه 290 نائبا.

و قد راعى الدستور الإيراني أحقية الأقلية الدينية الموجودة في المجتمع في السير السياسي طبقا لنسبة تعدادهم ، فخصّص لليهود و الأكراد كل على حدة نائبا واحدا، في حين تمثل طائفتا الأثوريين و الكلدانيين و المسيحيين بنائب واحد عنهما، و بآخر من طائفة الأرمن المسيحيين كما أنّهم يؤدون اليمين على كتبهم المقدسة الخاصة بهم [1].

و قد خصّ الدستور مجلس الشورى الإسلامي ب 14 صلاحية أساسية من بينها: سن القوانين في كافة القضايا ضمن الحدود المقررة دستوريا، و شرح القوانين العادية و التصديق على المواثيق و العقود و المعاهدات و الاتفاقيات للدولة كما أنّ إجراء أي تعديل جزئي على حدود البلاد لا يكون إلاّ بموافقته [2].

- **وزارة الخارجية:** يطلق على وزارة الخارجية في الأنظمة الحكومية الكلاسيكية "جهاز الدبلوماسية"، و الواقع أن الفارق بين عمل وزارة الخارجية و بين كافة مصادر اتخاذ القرار بشأنها هو نفسه الفارق بين السياسي و الدبلوماسي، فالأول منفذ و الآخر مخطط [3].

فوزارة الخارجية تعتبر المنفذ لما تم الاتفاق عليه مسبقا بين السياسيين و صناع القرار. ووزارة الخارجية هي الأداة الفعلية لتجسيد السياسية الخارجية الإيرانية، و هي تعمل بالتنسيق مع وزارة الثقافة و الإرشاد الإسلامي.

---

[1] بهمان ، بختياري، " **المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية**"، في كتاب (**إيران و الخليج**: البحث عن الاستقرار)، مرجع سبق ذكره. ص87.
[2] نفس المرجع السابق. ص 89.
[3] بيزن ، إيزدي، مرجع سبق ذكره. ص 100.

تضمّن القانون المنظم لوزارة الخارجية و الذي أقرّه مجلس الشورى في عام 1985، تعديلا على الإطار السابق الذي ظل يحكم الخارجية الإيرانية طيلة 120 عاما، و تحديدا منذ عهد ناصر الدين شاه (القاجاري)، و عكس تأثرا بالجوهر الإسلامي للنظام. و على سبيل المثال أولى القانون اهتماما خاصا ل"تحولات العالم الإسلامي" و نص على ضرورة متابعتها بدقة و استمرار لاتخاذ ما يلزم بشأنها (فقرة ج مادة 2) [1]. و من حيث الهيكل شهدت الوزارة إعادة هيكلة بعد الثورة، تمّ بمقتضاها التخلص من سفراء الشاه و موظفي الوزارة، و أحلّ محلّهم مسؤولون ملتزمون بمبادئ الثورة و عهد إليهم مراجعة المعاهدات السارية و مشروعات التعاون الدولي وتبعاتها[2].

وقد شهدت وزارة الخارجية الإيرانية العديد من التغيرات في إستراتيجيتها المتبعة، خاصة بعد وصول أحمدي نجاد للحكم، فقد أصدر مرشد الثورة الإسلامية توجيها منح من خلاله، الرئيس السابق هاشمي رافسنجاني دور الإشراف الواسع على السياسة الخارجية العامة، و ذلك لضمان استمرارية السياسة الخارجية بدلا من توقيفها. كما ركّز أحمدي نجاد في توجيهه للسياسة الخارجية الإيرانية على أمور تقنية، وذلك بإلحاق بعض الأجهزة بها من باب التدقيق في المعلومات التي تصدر لوزارة الخارجية. فقد عزز دور وزارة الخارجية بإنشاء مركز جديد للتخطيط الاستراتيجي كما تم تنشيط معهد الدراسات السياسية و الدولية، و إنشاء لجنة الدبلوماسية النووية [3].

---

[1] نيفين ، عبد المنعم مسعد ، مرجع سبق ذكره .ص 103.

[2] المرجع نفسه. ص 103.

[3] يوسف ، شلبي، **إيران تكشف عن توجهات سياستها الخارجية** ، في موقع: 2-10-2006
www.Albainah.net/ index.aspx?function-16205&.

و الهدف الرئيسي من هذه التغييرات و الإصلاحات هو جعل الوزارة أكثر من ذراع تنفيذي مهمته تطبيق السياسات المقترحة، و تحويلها إلى ينبوع السياسات الإيرانية، و قد يستجاب للمطالب الأخيرة حاليا في الوسط السياسي الإيراني التي تسعى لنقل القرارات التي تمس الملف النووي الإيراني من مجلس الأمن القومي الأعلى إلى وزارة الخارجية.

و نجد أنّ مجلس الخبراء و مجلس صيانة الدستور مؤسستان تؤثران على السياسات والقرارات الداخلية، أمّا في النطاق الخارجي فيبرز مجمع تشخيص مصلحة النظام والمجلس الأعلى للأمن القومي. ذلك أنّ القضايا الخارجية المهمة والقرارات المصيرية المتعلقة بها ليست منوطة بالرئيس أو الحكومة وحدهما، فبعد قيام وزارة الخارجية بالمتابعة و التخطيط و اقتراح السياسات أو القرارات و البدائل المتاحة، ينتقل الملف أو المسألة المطروحة إلى مجلس الأمن القومي الذي يضم ممثلين عن عدة أجهزة و مؤسسات أهمها الاستخبارات و الحرس الثوري و مؤسسة الإرشاد فضلا عن رئيس الجمهورية ذاته. من هنا يتجلى التعقيد على مستوى صنع القرار الخارجي في إيران.

كما نجد أنّ من بين الفئات الإجتماعية التي لها دور بارز في السياسة الخارجية الإيرانية، كلا من الطلبة و التجار (ما يطلق عليهم في إيران البازار).

ففيما يخص **الطلبة:** و المقصود بالطلبة في إيران هم طلبة الحوزات الدينية والجامعات في شتى المدن الإيرانية. و من المعلوم أنّ تأثير الطلبة في الحياة السياسية الإيرانية، يعتبر أحد العوامل السياسية في الحسبة السياسية .

فبالإضافة إلى الحجم الكبير الذي تتمتع به هذه الشريحة، فمن المعروف عن الطلبة أنهم أكثر الفئات مشاركة في العمل السياسي. كما أنّ هذه الفئة تعتبر الدولاب الرئيسي لمحركات الثورة و السياسة في إيران. و لطلبة علوم الدين ميزان انتخابي لا يستهان

به، يجعل بعض الأحزاب والتيارات السياسية الأساسية تتمحور حول الأطروحات الطلابية سعيا وراء استمالتهم[1]. و بذلك يبرز الدور الكبير للطلبة في التأثير على السياسة الخارجية الإيرانية، و ذلك من خلال مشاركتهم الفعّالة في الثورة الإيرانية و الذي برز جليا من خلال حادثة احتجاز أمريكيين في السفارة الأمريكية بإيران مباشرة بعد قيام الثورة. فأصبحوا منذ ذلك الوقت لهم وزنهم الذي لا يستهان به في التأثير على السياسة الداخلية و الخارجية في إيران.

أمّا فيما يخص التجار (أو ما يطلق عليهم لدى الإيرانيين البازار)، فهم يعتبرون أقوى فئة اجتماعية بعد علماء الدين في الحياة السياسية الإيرانية، و يرجع تاريخ نمو التوجه السياسي للبازار إلى عام 1837 عندما تصدى التجار الإيرانيون في تلك الفترة للتجار الأوروبيين. و بعد خسارتهم للسوق المحلية توجهوا (التجار) إلى تأييد علماء الدين، الأمر الذي تمخض عنه ما يعرف ب الثورة التنباك و تبعاتها السياسية و التي خلّفت الثورة الدستورية [2]. و بذلك تعتبر فئة التجار من بين الفواعل المؤثرة في السياسة الإيرانية، نظرا للثقل الذي يتمتعون به على الساحة السياسية الإيرانية، حيث أنّهم في عام 2008 قاموا بإضراب عام اعتراضا على الضرائب الباهظة التي فرضت عليهم من قبل النظام الإيراني، نظرا لتدهور الإقتصادي في عهد الرئيس الحالي "أحمدي نجاد". و هو أول إضراب قاموا به في تاريخ الجمهورية الإيرانية، ممّا أثر فعلا فيما بعد على الاقتصاد الإيراني، و تراجع قليلا الرئيس عن تلك الضرائب.

– **دور الدين:** و ترتبط إيران من الناحية الدينية بـ**المذهب الشيعي** ارتباطا وثيقا (الشيعة الإمامية الإثني عشر، و هي من فرق الشيعة، وهي تؤمن بمجيء المهدي المنتظر، وحتى وصول ذلك الوقت فالإمام الفقيه أو المرشد الأعلى يحل محله). وهو

---

[1] عبد الله يوسف، سهر محمد ، **السياسة الخارجية الإيرانية تحليل لصناعة القرار**، (مجلة السياسة الدولية العدد 138، أكتوبر 1999) . ص 17.
[2] نفس المرجع السابق. ص 16.

المذهب الرسمي في البلاد منذ القرن السادس عشر 1501م. و قد تشيّعت إيران في عهد الشاه إسماعيل الصّفوي، بواسطة مجموعة من الدعاة العرب الذين جاءوا إلى بلاد فارس من لبنان والأردن و العراق و شبه الجزيرة العربية.

فالمذهب الشيعي هو المذهب المعبر عن القومية الفارسية التي تمثل الأغلبية في إيران، مع استمرار الإسلام إطارا و قالبا لحياة الفرس و عقيدة دينية للأغلبية منهم. فقد نصّت المادة الثانية عشر من الدستور الإيراني على أن الدين الرسمي في إيران هو الدين الإسلامي و مذهبها هو المذهب الجعفري الإثني عشري، وهذه المادة تبقى دائما و هي غير قابلة للتغيير أبدا، مهما تمّ تعديل الدستور.

- **السلطة السياسية الحاكمة:** عرفت إيران منذ التسعينيات إصلاحات دستورية هامة بدأت مباشرة بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، و وفاة الخميني في 1989، إذ تميزت الفترة التي أعقبت وفاة الخميني برئاسة رافسنجاني (1989- 1997)، و قد عرفت هذه الفترة بفترة إعادة البناء [1]. حيث توجه رافسنجاني لإعادة بناء البلاد المهدمة جرّاء حرب دامت ثماني سنوات، - وقد اعتبرت من أطول حروب القرن الحالي-، فاتجه لإصلاح الاقتصاد والقضاء على البيروقراطية التي سيطرت على البلاد.

فقد هدفت السياسة الخارجية الإيرانية في عهد رافسنجاني إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في الداخل، في محاولة لتنمية التجارة و الاستثمارات الأجنبية التي تحتاجها إيران بشدة لإعادة بناء ما دمّرته الحرب الإيرانية-العراقية. فكان شعار رافسنجاني الرئيسي "البناء"، و أصبح الانفتاح على الخارج غاية هامة لجذب استثمارات أجنبية توقف تدهور الوضع الاقتصادي و تحافظ على بقاء النظام نفسه [2].

---

[1] أنوش، احتشامي، **النظام الإيراني الجديد: التطورات المحلية و نتائج السياسة الخارجية**،(مجلة المستقبل العربي،العدد 258، أوت 2002). ص 179.

[2] علي، عبد الصادق . مرجع سبق ذكره. ص 15.

و حصل رافسنجاني على موافقة و دعم الولي الفقيه و المجلس لصالح برنامجه الإصلاحي الذي ركّز فيه على إصلاح الاقتصاد الإيراني. لكن التيار المحافظ في إيران عارض فكرة تحرير التجارة الخارجية رغم موافقتهم على البرنامج الإصلاحي لرافسنجاني ، ممّا جعل قدرة رافسنجاني على تمرير برنامجه الإصلاحي مرهونا بموافقة و تأييد المحافظين.

و بدأت فترة ثانية في عهد الجمهورية الإسلامية بعد انتهاء عهدة رافسنجاني الرئاسية، التي تميّزت بفوز محمد خاتمي في انتخابات الرئاسة لعام 1997، حيث جاء خاتمي للسلطة مفوضا بكامل الصلاحيات لإجراء إصلاح اقتصادي واجتماعي لتعزيز دولة القانون [1].

ومع انتخابات مجلس الشورى لسنة 2000 ، فازت لائحة خاتمي الإصلاحية، و هو ما يفسّر انسحاب المحافظين المتشددين وفك الحصار و العزلة على خاتمي و أنصاره سياسيا و مؤسساتيا. ممّا منح التيار الإصلاحي بقيادة الرئيس خاتمي فعالية تمرير برنامجه و ظهور موجة تحول في رسم سياسته الداخلية و الخارجية لاسيما إعادة الثقة في النظام الإيراني و في قدرته لأن يعيد بناء هياكله من جديد على أسس ديمقراطية معترف بها من طرف جميع التيارات السياسية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بعدما كانت في فترة الشاه تفتقر لها(الديمقراطية).

فقد وجّه محمد خاتمي سياسته الخارجية نحو الانفراج و بناء الثقة والتنمية الشاملة منذ عام 1997، حيث أكّد منذ اليوم الأول لتوليه السلطة أنّ إيران إذا ما أرادت أن تطور سياستها الخارجية فعليها أولا أن تدرك محيطها. و إلا فإن البلد لن يكون قادرا على التعرف على خصومه و أصدقائه على المستويين الداخلي والدولي [2]. لكن الأقلية المحافظة التي كانت في مجلس الشورى و التي يدعمها المرشد الأعلى "علي خامناي"

---

[1] روز ماري، هوليس، **إيران: العلاقات الخارجية و الدور الإقليمي المحتمل**، (مجلة المستقبل العربي، العدد 258، أوت 2002) ، ص 171.

[2] علي، عبد الصادق، مرجع سبق ذكره. ص 16.

حالت دون تمرير معظم برامج الرئيس خاتمي الإصلاحية، عل الرغم من الأغلبية البرلمانية الإصلاحية في المجلس.

أمّا أحمدي نجاد الرئيس الحالي فهو من التيار المحافظ في إيران والذي يتميز بالتشدد و التصلب في معالجة قضايا السياسة الخارجية، و قد تولّى الرئاسة منذ سنة 2005، بعد فترتي حكم الرئيس خاتمي. و منذ أن تولى أحمدي نجاد رئاسة الجمهورية و إيران تعاني من عزلة دولية، مفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية و المجتمع الدولي بسبب برنامجها النووي، و كذا القضايا الخلافية الأخرى كالتسوية السلمية للقضية الفلسطينية، و ما ساعد في تشدد نجاد هو الأغلبية البرلمانية في المجلس الشوري الإيراني، فقد ربح المتشددون أغلب المقاعد في انتخابات المجلس الشوري، و ذلك عندما قاطع الإصلاحيون بشكل كبير الانتخابات في 20 فيفري 2004 ، مما أكسب المتشددين قوة إضافية [1] .

- **الصراع بين الإصلاحيين و المحافظين:** المتتبع للشؤون الداخلية للجمهورية الإيرانية يدرك بوضوح الصراع الدائر بين التيار المحافظ و التيار الإصلاحي منذ نجاح الثورة الإيرانية عام 1979، وتولي آية الله الخميني للسلطة الروحية و تأييده للتيار المحافظ ودعمه. و حسب الدكتور "رضا موالي زادة" سفير إيران بالجزائر، من خلال لقاء صحفي أجرته معه جريدة الخبر قبل الانتخابات الرئاسية الإيرانية لعام 2001 صرّح بأنّ طبيعة التيارات الموجودة في إيران، لا تحسب بصيغة وجود تيار محافظ و تيار إصلاحي، فلكل تيار منهما وجهة نظره، آراؤه ومعتقداته، و لكنهما يشتركان في قضايا هامة على الصعيدين الداخلي و الخارجي. وكلاهما متفق للسير على طريق الإسلام ونهج ولاية الفقيه.

إنّ الصراع بين المحافظين و الإصلاحيين هو صراع بين التغيير مقابل التشدد، و قد برز هذا الصراع إلى الوجود منذ وصول محمد خاتمي لرئاسة الجمهورية في إيران منذ

[1] Kenneth, katzman, **Iran :U.S Concerns and Policy Responses**, CRS Reports of Congress,Congrassional Research service, The Library of Congress, July 31,2006.P 3.

عام 1997. و هو صراع غير متكافئ، فالمحافظون في عهد خاتمي يمثّلهم المرشد والشرطة والجيش، في حين أنّ الإصلاحيين كانت تمثلهم أقلية فقط في مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان). غير أنّ تمتع الولي الفقيه بالسلطة الفعلية كان غالبا ما يحول دون تمكّن التيار الإصلاحي من تمرير سياساته و تصوراته. و الصراع بهذه الصفة يعني صراعا بين تيارين وما يمثلانه من محصلة أيديولوجية، سياسية و ثقافية من أجل السلطة بين مختلف القوى السياسية التي تنتمي إليها.

لذلك فإنّ جدلية الصراع على السلطة في إيران تتحدد بفواعل وشخصيات لها القدرة على صناعة القرار فيها، بما في ذلك قرارات السياسة الخارجية. فالأيديولوجيا الإيرانية مزجت بعد الثورة الإسلامية الشخصية القومية والدينية لإيران في قالب واحد، إذ أصبحت السياسة الإيرانية الجديدة ترتكز على مبادئ أيديولوجية و دولية [1] .

و التغير الداخلي الذي طرأ على إيران و التحول من العزلة إلى الانفتاح، من التشدد إلى نوع من المشاركة السياسية في عهد رافسنجاني ومن بعده محمد خاتمي، لم يكن من صنعهما فحسب، بل هو ضرورة أملتها وقائع الداخل والخارج معا. بحيث لم تعد المؤسسة الدينية في إيران هي المسيطرة، و لم تعد كذلك قادرة على إقناع الشعب الإيراني بأطروحاتها الأيديولوجية. خاصة في ظل رفض الكثير من الإيرانيين لفكرة ولاية الفقيه، بعدما مرّ على الثورة الإسلامية في إيران 30 عاما، و أنّ معظم الإيرانيين، خاصة جيل ما بعد الثورة الذي لم يشهد الثورة ولا أوضاع إيران في فترة ما قبل الثورة، بل شهد نتائجها و حسب. تلك الثورة التي ارتبطت أهداف السياسة الخارجية الإيرانية في مرحلة ما بتصديرها و تحقيق الأمن القومي الإيراني.

– **تصدير الثورة:** كانت فكرة تصدير الثورة واجبا مقدّسا و مصيريا يهدف لتأسيس نموذج جديد للدولة. خاصة و أنّ إيران تحاول تأكيد زعامتها على العالم الإسلامي عموما، وعلى منطقة الخليج العربي خصوصا، في ظل رفض الدول الخليجية والعربية لهذه الزعامة.

---

[1] جمال ، سند السويسي، **المأزق الأمني في الخليج: دول الخليج العربية و الولايات المتحدة** ، في كتاب (**إيران و الخليج: البحث عن الاستقرار**) . مرجع سبق ذكره. ص 482.

لكن و بعد وصول رافسنجاني للسلطة كرئيس للبلاد، جمّد فكرة تصدير الثورة وأيديولوجيتها لصالح واقعية التعامل مع المجتمع الدولي و ما عزّزه خاتمي من بعده خصوصا فكرة حوار الحضارات مقابل صراع الحضارات التي تحدث عنها صموئيل هنتنغتون.

و منذ أن تولى أحمدي نجاد رئاسة الجمهورية في عام 2005، وهو يحاول العودة بالثورة الإسلامية إلى أيامها الأولي. فمن الواضح أنه خلال الفترة التي تولى فيها رئاسة الجمهورية في إيران، خطت إيران خطوات كبيرة في طريق المواجهة والصدام مع العالم الخارجي. وعلى المستوى الداخلي، كان من المتوقع أنّ أحمدي نجاد – الذي فاز في الانتخابات الرئاسية بأصوات العاطلين من الشباب والفقراء – سوف يقوم بتوجيه الاهتمام نحو حل المشكلات الاقتصادية وتنفيذ مزيد من المشروعات الشبابية.

ورغم هذا ومع قرب انتهاء رئاسة أحمدي نجاد يبدو أنه فشل بشكل كبير في هذا الإطار، والدليل على هذا ما قام به الطلاب في جامعة أمير كبير منذ سنوات – خلال زيارته (أحمدي نجاد) للجامعة – من حرق لصوره وترديد عبارات مناهضة له مثل الموت للديكتاتور، وهو الأمر الذي يؤكد عدم الرضا داخل إيران، خاصة بين أوساط الشباب عن سياسة نجاد، و كذا الانتقاد الحاد الذي تعرض له نجاد من قبل خاتمي حول سياسته الخارجية المتهورة التي لن تساعد إلا في زيادة عزلة إيران عن المجتمع الدولي.

3–المحدّدات الاقتصادية:

– **السياسة الإقتصادية:** عملت إيران بعد الثورة على تعزيز قدراتها الاقتصادية بما يؤمّن تعزيز قوتها و أمنها القومي. فمنذ قيام الجمهورية الإسلامية و وصول الإسلاميين إلى السلطة عملوا على إحداث تغييرات جذرية في النظام الإيراني، و ذلك إمّا عن طريق نظام اقتصادي إسلامي تأكيدا على أنّ الإسلام مثله مثل الرأسمالية و الاشتراكية له فلسفة اقتصادية خاصة به. وهو ما يعني رفض الروابط العضوية لتبعية الاقتصاد الإيراني بالنظام الاقتصادي الغربي مهما كانت صفته، و إمّا عن طريق مجموعة من الإجراءات كإلغاء النظام المصرفي في تحرير العملة الإيرانية من ارتباطها بالدولار الأمريكي. بعد

الثورة عمل النظام الإيراني الجديد على وضع برنامج اقتصادي اجتماعي مبني على مقومات أيديولوجية محددة، أدت إلى جعل المجال الاقتصادي آخر الأولويات والاهتمامات.

و بعد وفاة الخميني في عام 1989 ، و تولي رافسنجاني السلطة من بعده ، تبنى هذا الأخير إجراءات هامة في الجانب الاقتصادي أهمها دفع الاقتصاد الإيراني نحو حرية السوق .

و مع تأييد المحافظين لهذه الإجراءات داخليا ، فإنهم واصلوا رفضهم لتحرير التجارة والاستثمار الأجنبي ، كما أيدوا الحفاظ على مساعدات الدعم لأصناف معينة من المواد الغذائية و المدخلات الأولية [1]. و هو ما أدى إلى عودة النشاط إلى الاقتصاد الإيراني وعودة معدلات النمو إلى وضعها الطبيعي ، فقد ارتفع الناتج المحلي من 21.6 مليار دولار سنة 1993 إلى 25.4 مليار دولار عام 1994 [2]. كما انخفضت معدلات التضخم بشكل ملموس بعد إتباع سياسات ثابتة إزاء عملية الاستيراد، و هو ما سمح بتحقيق فائض في حسابها الجاري لعام 1994.

و تواصلت عمليات الإصلاح الاقتصادي رغم الأزمة التي يتعرض لها الاقتصاد الإيراني دوريا ، نتيجة اعتماد إيران على عائدات النفط فقط، و رغم ذلك فقد حصلت برامج إدارة رافسنجاني الإقتصادية على القبول عموما لا سيما مع دعم صندوق النقد الدولي لبرامجه الإصلاحية.

و قد أدرك رافسنجاني – حينما كان رئيسا لإيران– أن مستقبله السياسي مرهون بنجاح برنامجه الاقتصادي ، لكن خططه الاقتصادية لاقت رفضا عنيفا من قبل العناصر المحافظة داخل النظام الإيراني . إذ أصرت هذه العناصر على استمرار اضطلاع الدولة

[1] أنوش ، احتشامي، مرجع سبق ذكره. ص 170.

[2] المرجع نفسه. 176.

بإدارة الاقتصاد [1]، و رفضت أية خطط للخوصصة أو تحسين العلاقات الاقتصادية مع الغرب رغم حاجة إيران لهذا الانفتاح، و ذلك لجلب رؤوس الأموال للاستثمار في مختلف قطاعات الاقتصاد الإيراني المتدهور.

فقد كانت الجمهورية الإسلامية تواجه مشاكل خطيرة فيما يخص الاقتصاد كالتضخم و المديونية و تدهور قيمة العملة ، بحيث وصل سعر صرف الدولار إلى حوالي 3000 ريال إيراني. كما واجهت الصناعة مشاكل كبيرة بسبب العجز المالي، و هو ما تسبب في عجز إيران عن تمويل احتياجاتها من المواد الخام.

و مع رئاسة خاتمي تركزت الإصلاحات على إحداث تغييرات واسعة في قوانين السوق، الخوصصة و التعديلات الهيكلية. و قد عبر خاتمي عن ذلك بأن الإصلاح الاقتصادي قرار لا رجعة عنه. هذا النهج أكده خاتمي في عدة مناسبات خلال فترة حكمه، و خصوصا في خطاب الثقة على مجلس الوزراء في أوت عام 2001، إذ تعهد خاتمي بإعطاء المجال الاقتصادي الأولوية الأكبر خلال عهدته الثانية [2]، و قال أن الحكومة ستتكفل بحل المشاكل الاقتصادية و من أهمها مشكلة البطالة.

و حاليا في ظل حكم الرئيس أحمدي نجاد و الذي يعتبر محافظا متشددا يتبع منهج الثورة الخمينية في تعامله مع قضايا السياسة الداخلية و الخارجية. فقد أصبحت أوضاع إيران الاقتصادية سيئة جدا، و أهم مظاهرها ارتفاع نسبة البطالة و التضخم، فحسب الإحصائيات الرسمية الإيرانية فإن 75% يعيشون تحت خط الفقر، بينما تشير إحصائيات غير رسمية بأن هذه النسبة تقدر ب 40%. كما أن تجار البازار و هم من الطبقة التي لها دور فاعل في التأثير على السياسة الإيرانية قد قاموا بإضراب و ذلك اعتراضا على

[1] أنوش ، احتشامي، **إيران و دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية و دولة الإمارات العربية المتحدة: الاحتمالات و التحديات في العهد المقبل،** في كتاب(جمال ،سند السويدي ، **إيران والخليج: البحث عن الاستقرار**)،مرجع سبق ذكره. ص 208.

[2] جريدة الخبر الجزائرية، العدد 3251، 23 أوت 2001.

الضرائب المفروضة عليهم من قبل النظام، و هو ما يحدث لأول مرة في تاريخ الجمهورية الإيرانية.

و مهما يكن فإنّ السياسة الإصلاحية ساعدت إيران في فترة ما على الانفتاح أكثر على العالم الخارجي و توفير فرص كبيرة للاستثمار فيها، لا سيما بعدما تم تحرير الاقتصاد الداخلي و إلغاء العديد من القوانين التي لا تخدم عملية التنمية الاقتصادية. وبشكل عام فإن نجاح هذه الإصلاحات يتوقف و بصورة أكيدة على نجاح أو فشل الإصلاحات السياسية [1]. فالكثير من الاقتصاديين و رجال السياسة الإيرانيين يؤكدون منذ مدة طويلة تعود إلى عهد رافسنجاني على أنّ دمقرطة الاقتصاد ليست ممكنة إذا لم تصاحبها دمقرطة السياسة.

إنّ البنية الاقتصادية الإيرانية تعاني مشاكل صعبة على مختلف الأصعدة، الإنتاج، التوزيع، مصادر العائدات الوطنية و تنظيم النشاطات الاقتصادية. وحسب الرئيس خاتمي فاعتماد الاقتصاد الإيراني كلية على عائدات البترول ، دفع إيران اليوم إلى البحث عن مصادر جديدة للعملة الصعبة [2]، و التفكير في الاستثمار في المجال البتروكيماوي والصادرات غير البترولية. و الأكيد أنّ إيران تعتمد في سداد فواتير السلاح و الغذاء على عائدات النفط، رغم عدم كفايتها خاصة إذا أضيف إليها الواردات اللازمة للإقتصاد المدني.

- **الإمكانيات الإقتصادية:** إنّ إيران تمتلك إمكانيات اقتصادية هامة، ففي مجال الزراعة ثلث مساحة إيران عبارة عن أراضي زراعية، ممّا يعادل 51 مليون هكتار تزرع 28.5% منها بشكل دائم، 31.4% منها عبارة عن زراعات موسمية [3]. كما أنّها توفر حوالي 80% من احتياجات إيران الوطنية من المواد الغذائية، و يبلغ القطاع الزراعي من

---

[1] Vahe, Petrossian, des réformes trop longtemps différées, Parmi:(**L'iran en transition, problèmes politiques et sociaux)**, n° 813, Décembre 1998. p 47.

[2] Mohamed, khatami, **une économie malade**, Parmi :(**L'iran en transition**), IBID. P45.

[3] IBID. P 48.

العمالة 28% من مجموع السكان، أما نصيب الإنتاج الزراعي من الناتج الاستثماري فيمثل نسبة كبيرة تصل إلى 26.7%.

أمّا في مجال الصناعة و المعادن فإن إيران تحتلّ المرتبة الثانية في احتياطي الزنك و النحاس ، مناجم الحديد و البوكسيت، و يبلغ إنتاج إيران منها 60 مليون طن في السنة معظمه يصدر إلى الخارج كمنتجات أو مواد أولية خام. و يشغل هذا القطاع حوالي 26% من القوى العاملة و يساهم بـــ 18% من مجموع الإنتاج الاستثماري. إلاّ أنّ الإنتاج النفطي يبقى هو الركيزة الأساسية للاقتصاد الإيراني، بحيث يبلغ احتياطي إيران 90 مليار طن من النفط و 2000.000 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي [1]. و تقدر عائدات النفط الإيراني حوالي 87% من مجموع الصادرات الإجمالية، و قد تمكنت إيران من زيادة قدراتها الإنتاجية النفطية المدمرة بسبب الحرب العراقية-الإيرانية لا سيما بعد اكتشاف المزيد من الآبار النفطية الجديدة التي أضافت إلى احتياطي إيران ما مقداره 8.5 مليار طن من النفط و 1.5 مليار طن من الغاز الطبيعي. و هو ما أدى إلى توفير القدرة للبناء مع الانفتاح على العالم الخارجي خصوصا في عهد الرئيس خاتمي. لكن مع كل هذا تعاني إيران مشاكل اقتصادية كبيرة تسببت في تحرك بطيء للتطور الاقتصادي أهمها: التضخم ، قلة رؤوس الأموال الخاصة بالاستثمار و البطالة وحتى العجز في الميزانية.

وقد بلغ العجز في الميزانية سنة 1988 ما مقداره 17 مليار دولار، وكانت الحكومة الإيرانية تعتمد لتغطية هذا العجز إما بالاستدانة وإما بطبع الأوراق النقدية دون تغطية. وهو ما نتج عنه انخفاض سعر الصرف للعملة المحلية بـــ 16 مليار دولار خاصة وأن تكاليف الحرب بلغت في هذه السنة 10 مليار دولار [2]، كما بلغت كلفة مختلف قطاعات الدفاع 6 مليار و600 مليون دولار وتم صرف مبلغ 3 مليارات و240 مليون دولار للصناعات الحربية ، 10 مليار دولار منها مصدرها النشاط الضريبي و90 مليار دولار عائدات البترول.

[1] IBID. P 48.

[2] مجلة كل العرب ، العدد 365 ، 19 جوان 1989 .

وهناك عوامل أخرى كانت سببا للتحرك البطيء في التطور الاقتصادي غير الحرب العراقية – الإيرانية ، تتمثل في الحظر الاقتصادي الذي فرضته الولايات المحتدة على إيران منذ ماي 1995 والذي عززته " بقانون داماتو " في جوان 1996.

تدهور الاقتصاد الإيراني يعود كذلك إلى سوء الإدارة المالية وعدم وجود إداريين أكفاء [1]، بحيث يتم توزيع المناصب بالتركيز على الولاء الأيديولوجي بدلا من الكفاءة في شغل المناصب الاقتصادية.

كما يعود التدهور كذلك إلى تبني القادة خيارات تحديث القوات المسلحة ومواصلة تقديم الدعم لأنشطة الفصائل الشبه عسكرية الموالية لها في لبنان وغيرها من الدول، ولذلك فقد سعى النظام الإيراني إلى تحقيق أهم هدف في مرحلة إعادة البناء والإصلاح، ألا وهو زيادة صافي الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الإيراني، وبالتحديد اجتذاب رؤوس الأموال من الدول الخليجية ذات الازدهار الاقتصادي نسبيا.

ففي تلك الفترة كان أداء إيران هو الأسوأ بين الاقتصاديات المعتمدة على النفط في منطقة الخليج العربي، مما أضطرها إلى عرض إنتاجها النفطي بأسعار منخفضة [2].

وممّا لا شك فيه أن الازدهار مرهون بالاستقرار السياسي والإصلاحات السياسية، كما أنّ ازدياد الاستياء الداخلي بسبب التدهور الاقتصادي وسوء المعيشة ينعكس سلبا على عملية رسم السياسة الخارجية الإيرانية [3]. و على الرغم من ارتفاع سعر البترول و الذي راوح 100 مليار دولار للبرميل، إلاّ أنّ الدخل الفردي للمواطن الإيراني وكذا معيشته لم يتحسنا بدرجة كبيرة تعكس ذلك الارتفاع، ممّا زاد من نقمة الشعب الإيراني على النظام السياسي، و كذلك معدلات التضخم الإيراني التي لا تزال على حالها من السوء. خصوصا و أنّ المواطن الإيراني يعلم كل العلم أنّها (عائدات البترول) تذهب للملالي و الطبقة

---

[1] جمال، سند السويدي، مرجع سبق ذكره، ص 468.

[2] عبد الرحمن، احمد الداود الحمداني، **العلاقات العربية مع دول الجوار الجغرافي : تركيا و إيران**، "**دراسة تحليلية لصنع التفاعلات المقبلة**"، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة بغداد، 1997 ص 59.

[3] جمال سند السويدي ن مرجع سبق ذكره ، ص 468.

الدينية الحاكمة. و كذا برنامج التسلح الذي تنفق عليه إيران مبالغ كبيرة من أجل أن تكون قوة إقليمية في الخليج العربي و كذا الشرق الأوسط.

4- المحــــددات العسكريـــــــة:

- **السياسة التسلحية لإيران:** تملك إيران منذ عهد الشاه قوة عسكرية لها أهميتها في الشرق الأوسط ، وهو الأمر الذي ساعد على جعل إيران قوة إقليمية لا يستهان بها في الخليج العـــــربي. فلقد أدرك القادة العسكريون الإيرانيون مدى أهمية القوة العسكرية لأية دولة في العالم، باعتبارها أحد أهم العناصر المحددة لقوتها أو ضعفها تجاه التحديات الخارجية التي تمس مصالحها .

ولمّا كانت التوترات والصراعات هي المحددة الأساسية للنظام الإقليمي الخليجي والنظام الشرق أوسطي، و ذلك لارتباطها بالمصالح الحيوية للدول الغربية الصناعية، وباعتبار إيران أحد أهم محاور الإستراتيجية الغربية لا سيما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية قبل الثورة الإيرانية ، فقد اتجهت إيران نحو التسلح كمظهر من مظاهر الصراع واستخدام القوة العسكرية لحلّ خلافاتها مع دول الخليج العربي وحتّى دول الشرق الأوسط.

وعقب الثورة،أصبحت القوة العسكرية هي الحلقة المحورية في المشروع السيـــــاسي الإيراني ، لا سيما وأنّها رغبت في جعلها إستراتيجية ردع لتحقيق التفوق فـــي المنطقة ودعم سياستها الخارجية.

وإزاء هذه الرغبة، سعت إيران إلى زيادة قدراتها في تطوير قوتها المسلحة لضمان سيطرتها على " الخليج الفارسي " وتحقيق أمنها القومي. كما اتجهت كـذلك إلـــى الصناعة العسكرية والتي أصبحت منذ حرب الخليج الأولى تمثل عنصرا هاما من عناصر المجهود الحربي الإيراني[1] ، تدعمه مجموعة عوامل أساسية تتمثل في العدد

[1] يزيد، صابغ ،**الصناعة السكرية العربية**، ط 1 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001 . ص 66.

السكاني الكبيـــر، الثروة النفطية،القاعدة الاقتصادية العريضة والقدرات الصناعية المعتبرة.

- **أثر حرب الخليج الأولى على السياسة التسلحية الإيرانية:** مع نشوب الحرب العراقية -الإيرانية زادت النفقات العسكرية الإيرانية بحيث وصلت سنة 1988 إلى حوالـــي4,854 مليون دولار، ثمّ انخفضت هذه النسبة بعد نهاية الحرب لتعود إلى التسارع في عملية التسلح إبتداءا من سنة 1990 مع اندلاع حرب الخليج الثانية، وما صاحبها من عدوان ثلاثي على العراق [1].

كما يبرز جليا أنّ هناك تناسبا طرديا بين الإنفاق العسكري وعدد القوات المسلحة، بحيث أنّ عدد أفراد القوات المسلحة بلغ 260 ألفا مع بداية الحرب، لتصل إلى 654 ألفا مع نهاية الحرب. وهنا لا بد من أخذ حجم السكان ونصيب الفرد من النفقات العسكرية بعين الاعتبار، وعلى الرغم من استقرار عدد قليل من مصانع العتاد الحربي في الإنتاج خلال السنوات الأولى من قيام الجمهورية الإيرانية، إلاّ انّه لم يكن هناك نشاط منظّم في مجال الصناعة العسكرية منذ سنة 1983 [2]. وذلك راجع إلى الحرب مع العراق واحتياجات القتال، وحتّى العزلة الدولية التي كانت تعيشها إيران منذ قيام الجمهورية بها.

لكن بحلول سنة 1986، عرفت الصناعة العسكرية الإيرانية تحولا هامـــا، إذ اتجهت نحو إدخال عدد من أنظمه الأسلحة في عملية الإنتاج، وبذلك أصبحت إيران تنتج محلـــيا حوالـــي 75 % من احتياطاتها من مستهلكات القتال الأساسية .

وقد اتجهت إيران رغم قدراتها إلى استيراد شحنات هامة من الأسلحة خلال حربها مع العراق، إذ استلمت عام 1989 شحنات ضخمة كانت قد طلبتها أثناء حرب الخليـــج الأولى [3]. لكن إجمالي الشحنات المستلمة قد تراجع عام 1990 ثمّ انخفض إلى مستويات

---

[1] أنتوني، كورد زمان ، **قدرات إيران العسكرية هل هي مصدر تهديد** ، ضمن (جمال سند السويدي ، **إيران والخليج: البحث عن الاستقرار**) ، مرجع سابق ، ص 358 .

[2] يزيد ، صايغ ، مرجع سبق ذكره ، ص 67 .

[3] أنتوني ، كورد زمان ، مرجع سبق ذكره .ص 310.

متدنية إبتداءا من سنة 1992. ويرجع ذلك إلى الحضر المفروض عليها في مجال استيـــراد الأسلحة وكذا أزمتها الاقتصادية التي أثرت على ميزان مدفوعاتها، خاصة وأنّ إيران تعتمـــد في سداد فواتير الأسلحة على العائدات النفطية.

و عملت إيران في سعيها لبناء ترسانة عسكرية قوية في المنطقة على إقامة مشاريع خاصة في المجال الدفاعي داخل قطاع الصناعة الحربية بنحو 1000 مشروع [1]، خصّص الجـــزء الأكبر منها لإنتاج الأنواع المختلفة من الذخائر ومختلف الأسلحة من أسلحة المشاة الخفيفـــة و المتوسطة و صواريخ المدفعية الثقيلة، وحتى قطع الغيار اللازمة في أنظمة الدفاع الحربـــــي.

بعد الحرب العراقية–الإيرانية اتخذت إيران مجموعة من الإجراءات لزيادة قدراتها على تطوير قوتها المسلحة، تزامنت مع حرب الخليج الثانية والعدوان على العراق، والأهم من ذلك تفكك الإتحاد السوفياتى وما خلفه من فراغ في أسيا الوسطى والقوقاز. ممّا جعلها تضع هدف فرض مكانتها كقوة إقليمية مهيمنة ضمن أهم أولوياتها في فترة التسعينيات .

وتسعى إيران في الوقت الراهن إلى تشكيل ترسانة نووية وإعادة بناء قواتها المسلحة، ورغـــم امتلاكها المال لشراء أسلحة متطورة من الأسواق العالمية: روسيا، الصين وكوريا الشمـــالية إلاّ أنّها تعرف مشكلة الاعتماد على مورّدين موثوقين.

فروسيا مثلا ورغم توصّل الرئيس الإيراني السابق رافسنجاني خلال زيارته إلى موسكو في جوان 1989إلى عقد اتفاقية مقايضة مع روسيا قيمتها 1,9 مليار دولار، يتم بمقتضاها حصول روسيا على الغاز الإيراني مقابل 48 طائرة مقاتلة من طراز ميج – 29 و100 دبابة من طراز تي–72 ،علاوة على معدات وخدمات أخرى، فقد أبدت (روسيا) حذرا متزايدا من تـــــزويد إيران بمختلف التقنيات مزدوجة الاستخدام التي قد تستغلها في الحصول على أسلحة الدمار الشامل لا سيما السلاح النووي. ويرجع ذلك حسب التقارير إلى المضايقات الأمريكية لروسيا من أجل تقليص مبيعاتها مـــن الأسلحة

[1] يزيد ، صايغ ، مرجع سبق ذكره .ص 72.

لإيران، وذلك من خلال استغلال " اتفاق الأفضلية " الذي أبرمه نائب الـــرئيس الأمريكي "آل جور" سنة 1995 مع رئيس الحكومة الروسي الأسبق" تشرنوميردين" وبموافقة الرئيس" بوريس يلتسن" [1].

هذا الاتفاق تعهّد فيه "يلتسن" بعدم تزويد إيران بأسلحة متطورة وتكنولوجيا جد متقدمـــة، وإن كان ذلك لم يؤد إلى وقف المبيعات الروسية لإيران. وهذا ما دفع إلى تنويـــع مصادرها حفاظا على استمرار تدفق الصادرات من الأسلحة إليها.

وإن كان من الصعب تقدير ما أنفقته إيران على مشتريات الأسلحة في فترة التسعينات، إلاّ أنّ الإحصائيات الخاصة بوكالة الاستخبارات الأمريكية لسنة 1992 أشارت إلى أنّ إيران قد أنفقت ملياري دولار على مشترياتها من الأسلحة. وهو ما نفاه وزير الدفاع الإيراني آنذاك "أكبر تور كان"، الذي أكّد أنّ إجمالي ميزانية الدفاع لسنة 1993 لم تزد عن 850 مليون دولار .

وعموما فإنّ الإحصائيات متضاربة حول هذا الأمر بالتحديد. فحسب تقرير الدراسات الإستراتيجية والدولية بواشنطن عن التوازن العســكري في دول الخليج وإيــران لسنـــة 2000، فقد بلغ الإنفاق العسكري لإيران 5,8 مليار دولار، بما يمـــاثل 17,8% من دخلـــها القومي وهو ما يمثل 19,66٪ من إجمالي الإنفاق العسكري الخليجي [2].

ورغم الصعوبات التي تواجه إيران في تقوية جيوشها، ورغم أنّ القوات الإيرانية ما تزال بحاجة إلى إعادة التنظيم وإلى كثير من الأسلحة المتطورة، إلاّ أنّ القوات العسكرية الإيرانية تشمل حاليا حوالي 513 ألف من القوات العامة وكذا 350 ألف من قوات الاحتياط، وتتميز القوات الإيرانية بحجم القوة البشـــرية العاملة إلى نحو 545600 فردا منها قوات نظامية يصل حجمها إلى 420600 فردا و 125000 فردا من الحرس الثوري.

---

[1] عبد الملك، خليل ، **خاتمي وبوتين في مواجهة الهيمنة الأمريكية** ، (مجلة العربي ، العدد 206 ، (10 مارس 2001). ص 25.

[2] تقرير عن التوازن العسكري في الشرق الأوسط ، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ، واشنطن ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 134 ، (جانفي 2003) ، ص 26.

تسعى إيران من جانب آخر إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل المتطورة لا سيما السـلاح النووي، فهنالك اعتقاد في أوساط الاستخبارات الغربية بأن إيـران بدأت برنامجا سـريا للتسلح النووي إضافة إلى مختلف الأسلحة الأخرى الكيماوية والبيولوجية.

لقد بدأت إيران منذ الثمانينات في بذل جهود متميزة لإنتاج الأسلحة الكيمـاوية ردا على استعمال العراق لها خلال الحرب العراقية –الإيرانية، وقد وصفها رافسنجاني بقـوله: "إنّ الأسلحة الكيماوية والبيولوجية هي قنابل الفقراء النووية التي يمكن إنتاجها بسهولة، ويصعب علينا على الأقل التفكير فيها للدفاع عن أنفسنا، وبرغم أنّ استعمال مثل هـذه الأسلحة يعّد عملا غير إنساني فقد علمتنا الحرب أنّ القوانين الدولية ليست سوى قصاصـات ورق " [1].

حسب التقارير الغربية فقد نفذت إيران الكثير من الأنشطة المتعلقة بتصميم السـلاح النووي، ولكنّها تعاني صعوبات في الحصول على التكنولوجيا النووية، وقد أثـارت القدرات النووية الإيرانية اهتمام المجتمع الدولي بما تتمتع به إيران من ثقل إقليمي ومكانة سياسية في الشرق الأوسط عموما والخليج العربي خصوصا [2]، نتيجة قيامها بتقوية صلاتها في مجال البحوث النووية مع جمهورية الصين الشعبية وروسيا كذلك.(و هذا ما سيتم التطرق له في الفصل الثالث من البحث في البرنامج النووي الإيراني).

المبحث الثاني: أثر التحولات الدولية الجديدة على السياسة الخارجية الإيرانية:

بعد التطرق للسياسة الخارجية الإيرانية و كيفية اتخاذ القرار فيها، و المحددات المختلفة التي تحكم صنعها. نتطرق للمبحث الثاني و الذي من خلاله نبرز كيف تأثرت السياسة الخارجية لإيران بالتحولات الدولية التي تطرقنا لها في الفصل الأول؟ و ذلك من خلال بعض القضايا على المستويين الدولي و الإقليمي. فعلى المستوى الدولي نحلّل علاقات إيران الخارجية مع الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي وروسيا، أمّا على

[1] أنتوني،كورد زمان، مرجع سبق ذكره .ص349 .
[2] ممدوح، أنيس فتحي، **إيران قوة مضافة أم مصدر للأمن العربي**،(مجلة السياسة الدولية ، عدد 1997) ص 104.

المستوى الإقليمي فنحلل من خلال قضايا برزت حديثا على الساحة الإقليمية لإيران تمثلت في العدوان الإسرائيلي لعام 2006 و الحرب الأمريكية على العراق لعام 2003 (حرب تحرير العراق)، و قضية أمن الخليج.

المطلب الأول: المستوى الدولي:

1- العلاقات الإيرانية الأمريكية:

كثيرا ما كان يردد مهندس السياسة الخارجية الأمريكية في عهد إدارة ريتشارد نيكسون "هنري كيسنجر" "Henry Kissinger" مقولة أنّ "بلدان قليلة في العالم لها مصالح إستراتيجية مشتركة كما لإيران وأمريكا" [1]. ورغم ما يدعيه كاتب الدولة الأمريكي السابق للخارجية والمستشار في البيت الأبيض حاليا، إلاّ أنّه لم تشهد علاقة بين بلدين في العالم ما شهدته وتشهده العلاقات الإيرانية الأمريكية من تصادم وتناقض وعدم استقرار.

فقبل الثورة الإسلامية كانت أمريكا متمركزة في إيران الشاه جاعلة منها قاعدة عسكرية و"جزيرة أمان" كما وصفها الرئيس الأمريكي"جيمي كاتر"، حيث كان بدء التدخل الأمريكي في إيران جليا منذ إطاحتها بالوزير الأول الإيراني "محمد مصدق" في عام 1953 عن طريق وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA بسبب تأمينه شركة بترول إيران[2]. وبإصدار الشاه في إيران قانون (الكابيتاليسيون) "Capitalition" الذي يمنح الحصانة القضائية للمستشارين الأمريكيين سنة 1964 لم يزد الوضع إلا تأزما،قامت على إثرها مظاهرات عارمة في إيران بقيادة الخميني. بحيث أنّ الولايات المتحدة جعلت من إيران مستعمرة وقاعدة عسكرية لها.

---

[1] رياض، نجيب الريس، **مصاحف وسيوف إيران من الشاهنشاهية إلى الخاتمية**، رياض الريس للكتب والنشر، ط1، جوان 2000، ص28.

[2] Mark, Gasiorowski « **Révélation sur le coup d'Etat, en 1953, Quand la CIA complotait en Iran** (le monde diplomatique) octobre 2000, p11.

لكن وبعد قيام الثورة اتخذت الجمهورية الإسلامية الإيرانية موقفا شديد العداء اتجاه الحكومة الأمريكية لأسباب متعددة، منها استقبال الولايات المتحدة الأمريكية للشاه المخلوع واستنهاضها الدول العربية ضد إيران بحجة مخاوف "تصدير الثورة"، وكانت السفارة الأمريكية في طهران يخطط منها لقلب نظام الثورة (الجمهورية الإسلامية الإيرانية)، فاحتلت السفارة من قبل الطلبة السائرين على نهج الإمام (كما يطلقون على أنفسهم) واحتجزوا 52 أمريكيا في 04 نوفمبر 1979 كرهائن لمدة 444 يوما، وأطلق سراحهم فيما بعد من قبل وساطة جزائرية. بعدها مباشرة فرض الرئيس الأمريكي جيمي كارتر (Jimmy Carter) في 12 نوفمبر 1979، حظرا شاملا على النفط الإيراني ، وفي 14 نوفمبر 1979 أصدر قرارا بتجميد الأرصدة الإيرانية سمي بـــ (IEEPA) "International Emergency Économie Power Act" وهي تقدر بحوالي 12 مليار دولار في كل مصارف الولايات المتحدة الأمريكية واعتبار ما يحدث تهديدا للأمن القومي الأمريكي [1]. وفي 07 أفريل 1980 أصدرت إدارة كارتر قرارا بقطع العلاقات مع الجمهورية الإسلامية في إيران وبحظر كامل على الصادرات والواردات الإيرانية وكذلك الاستثمارات الأمريكية في إيران.

لكن وما بين سنتي 1985 و1986 وقع اتفاق سري بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، تقوم بموجبه إيران بالتوسط لدى الفصائل التي تحتجز رهائن أمريكيين في بيروت لإطلاق سراحهم، وفي المقابل تستلم إيران أسلحة أمريكية. وانكشفت المسألة في 03 نوفمبر 1986 وأدت إلى أزمة في الولايات المتحدة الأمريكية عرفت ب "Iran gâte" [2]. واشتدت الأزمة بين البلدين في أواخر الحرب الإيرانية العراقية علم 1987 ، عندما تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة في الحرب إلى جانب العراق ورفع أعلامها على ناقلات النفط الكويتية، وحدثت عدة مناوشات بين

---

[1] **Thinking Beyond the Stalemate un U.S Iran en Relation**, Vol II. Issues and analysis. The Atlantic counal of the United States, Washington D.C, July 2001, p 86.

[2] Water de Bock & Jean- Charles Deniau, **des armes pour l'Iran**, édition Gallimard, 1988, p 54.

زوارق حربية إيرانية صغيرة وقوات أمريكية، حتّى حدوث الكارثة بإسقاط الولايات المتحدة الأمريكية طائرة إرباص مدنية إيرانية - خط 655 للخطوط الجوية الإيرانية- في 03 جويلية 1988 من قبل باخرة أمريكية عسكرية (Vincennes 455) من داخل المياه الإقليمية الإيرانية وخلفت 289 قتيلا كلهم مدنيون- كل المسافرين وطاقم الطائرة [1].

وتواصلت الضغوط الاقتصادية والعسكرية من قبل الإدارات الأمريكية المتعاقبة على الجمهورية الإسلامية، خلال إدارة الرئيس جورج بوش الأب "George Bush"، فلقد أصدرت إدارته في 23 أكتوبر 1991، أي بعد نهاية حرب الخليج الثانية (عاصفة الصحراء) قرارا يحظر فيه كل التعاملات التجارية مع الجمهورية الإسلامية في إيران، وكذلك حظر على الأسلحة خاصة منها تكنولوجية صناعة الصواريخ والتكنولوجيا النووية، وبعدما صدر تقرير عن وكالة الاستخبارات الأمريكية "CIA" يثبت بأنّ الجمهورية الإسلامية في إيران تخصص 2 مليار دولار من أجل تطوير أسلحة الدمار الشامل [2].

كما أنّه من بين ما وافقت عليه إدارة الرئيس الأمريكي الجديد "ويليام جيفرنس كلينتون" "W. Clinton" خلال عهدته الأولى. سياسة "**الاحتواء المزدوج**" التي اقترحت من طرف "مارتن أنديك" "Martin Endyk"[*] بداية سنة 1994 والتي تعتمد أساسا على :

- احتواء الدول المارقة من خلال عزلها عن المجموعة الدولية.
- الضغط الدبلوماسي والاقتصادي باستعمال طرق كعقوبات الأمم المتحدة أو المقاطعة الدولية.
- تفكيك وتدمير ترسانتها العسكرية والتقنية.

---

[1] Jaques, Borde, **un crime de guerre American, le vol 665 Iran Air**…, éditions du alpha, paris, 2000, p98.
[2] Thinking Beyonde the Stalemate in U.S Iranian Realtions op. cit. p89.
[*] مارتك أنديك هو مدير معهد واشنطن لشؤون الشرق الأوسط ثم رئيس وحدة الشرق الأوسط في المجلس الأمن القومي الأمريكي وسفير الولايات المتحدة في إسرائيل بعد ذلك.

وفي ماي 1995 قرر الرئيس كلينتون إقامة حظر تجاري كلي على إيران، وجاء هذا التصريح أثناء مأدبة عشاء قدّمت على شرفه في نيويورك من طرف المؤتمر العالمي اليهودي AIPAC، بحيث يمنع بموجب هذا القانون كل الشركات الأمريكية وفروعها في الخارج من التجارة مع إيران أو الاستثمار فيها. ويبقى القرار الأكثر أهمية في التفاعل التجاري الأمريكي مع إيران هو الأمر التنفيذي (12959) المؤرخ في 06 ماي 1995 والتعديلات الملحقة به، والذي يمنع تقريبا كل التعاملات التجارية مع إيران والاستثمار فيها [1].

وما يلاحظ هنا هو الدخول المباشر للوبي الصهيوني في إصدار مثل هذه القرارات كما هو الحال بالنسبة لمشروع "داماتو"، حيث أصدرت الإدارة الأمريكية وبدعم من السيناتور الجمهوري عن ولاية نيويورك (ألفونسو داماتو) "Alfonse D’amato" لأجل معاقبة الشركات الأجنبية التي تستثمر في قطاع الطاقة الإيراني، وكذلك قانون عقد العقوبات على إيران وليبيا " the Iran- Libya Sanctions act. (ILSA)[2] .

ومن هنا يظهر تأثير بنية (هيكل) النظام الدولي الذي أصبحت على رأسه الولايات المتحدة الأمريكية وطريقة تعاملها مع القضايا الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة وتأثيرها على السياسة الخارجية الإيرانية، من خلال فرضها حظرا على الاستثمارات الإيرانية داخليا وخارجيا ممّا يعيق التنمية وتقوية الاقتصاد الإيراني، فهذا الحظر أثر سلبا على سياسات إيران وتنمية اقتصادياتها في مختلف المجالات.

لكن ورغم ذلك فقد استطاعت الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن تتخطى هذا الحظر بجلب استثمارات في مجال البترول مع الشركات الفرنسية (توتال Total) والايطالية والشركة البترولية الروسية "Russe Gaz Prom" والماليزية "Petromas" بقيمة 20 مليار دولار. وهذا ما يفوق بكثير 40 مليون دولار الذي كان حدده قانون داماتو. والغريب أنّ هذا القانون أضرّ بالشركات الأمريكية ذاتها أكثر ممّا أضرّ بطهران، إذ

[1] Ibid. p91.
[2] Ibid. p92.

منعت بموجبه الشركة الأمريكية كونوكو من عقد أمضته في 06 مارس 1995 عبر فرعها الهولندي مع طهران في مجال التنقيب عن النفط بقيمة ثلاثة مليارات دولار.

وبعد انتخاب الرئيس الإيراني السيد (محمد خاتمي) وانتهاجه لسياسة الحوار وإخراج إيران من العزلة التي تحاول أن تفرضها عليها الولايات المتحدة الأمريكية. بادر و في مقابلة مع محطة CNN الأمريكية في شهر جانفي 1998 بالتحدث عن **حوار الحضارات** و"مصاهرة فكرية مع جوهر الحضارة الأمريكية"، وجاءت الإشارة الأمريكية للرد على هذا الطرح في جوان 1998 في خطاب لوزيرة الخارجية الأمريكية السابقة "مادلين أولبرايت" أمام جمعية آسيا في مدينة نيويورك حيث أبدت رغبة الولايات المتحدة في الوصول إلى "خريطة طريق" تؤدي إلى إقامة علاقات طبيعية بين البلدين وتؤدي إلى بناء الثقة وتجنب سوء الفهم [1].

وكان أبرز حدث في هذا الشأن ذلك الذي حصل في مقر الأمم المتحدة تلك الكلمة التي ألقاها السيد محمد خاتمي مباشرة بعد كلمة الرئيس الأمريكي كلينتون، ليصفق بعدها هذا الأخير لخاتمي قرابة الثلاث دقائق. وجاءت المبادرة في 19 مارس 2000 حين اعترفت كاتبة الدولة للخارجية بالإدارة الأمريكية بتورط الولايات المتحدة الأمريكية في انقلاب رئيس الوزراء الإيراني مصدق ولكن دون طلب الاعتذار [2]، وللوصول للحوار بين البلدين تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بشروط، إلاّ أنّ الشروط الأمريكية لم تكن مقبولة من طرف الجمهورية الإسلامية في إيران، بحيث جاءت سياسة "**الحوار المشروط**" بين إيران والولايات المتحدة بما يلي (شروط أمريكية للحوار):

- وقف دعم الإرهاب.
- الامتناع عن عرقلة عملية التسوية في الشرق الأوسط.

---

[1] أحمد، بهي الدين، **العلاقات الإيرانية الأمريكية بين الممكن والمستحيل**، (مجلية السياسة الدولية، العدد 134، أكتوبر 1998)، ص202.

[2] Mark , Gasiorowski, op. cit. p11.

– عدم تطوير أسلحة دمار الشامل [1].

وبذلك يبرز تأثير فكرة صراع الحضارات التي قال بها "صموئيل هينتغتون" منذ 1993 على السياسة الخارجية الإيرانية، ولكن تأثيرها عليها كان إيجابيا بحيث تعامل الرئيس خاتمي مع القضية بذكاء وجعلها لصالح إيران وإعادة بناء علاقات التعاون والتحالف، من خلال طرحه في مقابل (صراع الحضارات) فكرة (حوار الحضارات)، فأثرت بذلك إيجابيا على إيران.

ومع اعتلاء رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية الرئيس جورج بوش الابن، تغيرت سياسة الانفتاح الأمريكي تغيرا جذريا بإيعاز من المحافظين الجدد، وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والتي أدانتها الجمهورية الإيرانية. وفي خطابه عن "حالة الاتحاد" في 29 جانفي 2002 وصف الرئيس الأمريكي إيران بأنها من "**محور الشر**" و قال "إن التهديدات المختلفة تتطلب استراتيجيات مختلفة، ففي إيران لازلنا نرى حكومة تقمع شعبها وتسعى إلى حيازة أسلحة الدمار الشامل وتدعم الإرهاب. ولازلنا نرى أيضا المواطنين الإيرانيين يتعرضون لتخويف والتهديد بالقتل كلما طالبوا بمزيد من الحريات واحترام الحقوق الإنسانية والديمقراطية" [2].

بحيث أنّ إيران بهذا النطق الأمريكي تعدّ دولة راعية للإرهاب في العالم و أنّها دولة غير ديمقراطية تقمع حريات شعبها و اختياراته، وبذلك يكون كل من ملفي الإرهاب وقضية حقوق الإنسان، قد أثر سلبا على إيران وسياستها الخارجية من خلال الضغط الأمريكي الدائم على إيران في هذين الملفين، بوصفها بالدولة غير الديمقراطية والمنتهكة لحقوق الإنسان، وبالمقابل فحروب الولايات المتحدة التي تشنها حاليا هي بدعوى نشر الديمقراطية، و بذلك يكون أحد أسباب الحرب التي تلوّح الولايات المتحدة الأمريكية بها ضدّ إيران إضافة إلى سعي إيران لامتلاك السلاح النووي، و كذا فكرة مساندة إيران

---

[1] نيفين، عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص41.

[2] أحمد سليم، البر صان، **إيران الولايات المتحدة ومحور الشر، الدوافع السياسية والإستراتيجية الأمريكية**، (مجلة السياسة الدولية)، العدد 148، أفريل 2002)، ص37.

للإرهاب، وبخاصة وأنّ الولايات المتحدة تسعى لإعادة رسم خارطة "شرق أوسطية" تخدم مصالحها و مصالح إسرائيل حليفتها في المنطقة. و هذا ما أكّده صقر البينتاغون "بول وولفرتيز" الذي شارك في إعدادا وثيقة الأمن القومي الأمريكي، على أنّ تغيرات جذرية يجب أن تطرأ بسرعة على نظم الحكم في دول محور الشر وخاصة إيران والعراق ، للقضاء على تهديداتها لأمن دول العالم الحر ولإقامة نظم ديمقراطية فيها.

ولا تزال العلاقات الإيرانية الأمريكية تتراوح بين التوتر والحوار لكنّها في أغلب الأحيان تميل إلى التوتّر، خاصة حاليا فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني الذي تلوح الولايات المتحدة بحرب ضد إيران إن لم توقف عمليات التخصيب الخاصة باليورانيوم من أجل اكتساب القنبلة النووية (وهذا ما سيتم تحليله في الفصل الثالث).

وبعد اعتلاء الرئيس الإيراني (محمود أحمدي نجاد) اعتبرته الولايات المتحدة الخصم اللدود لها. إذ تعتبره أخطر زعيم سياسي ظهر على الساحة السياسية في الشرق الأوسط منذ قرابة قرن مضى، ومصدر الخطورة الرئيسي هو أنه زعيم محافظ (من التيار المحافظ المتشدد) يستند في سياسته إلى أيديولوجية دينية متشددة، فضلا عن تبنيه لتوجهات عدائية ضد الغرب و إسرائيل، كما أن خطابه الثوري يشعل حماس العديد من جماعات المقاومة العربية الشيعية والسنية أيضا، ويعيد إلى الأذهان عصر القادة الثوريين من أمثال جمال عبد الناصر [1].

كما تبقى ملفات أخرى لا زالت عالقة بين إيران والولايات المتحدة وهي متمثلة في الأساس بسوء الإدراك والفهم بين البلدين، أو بالأحرى الاختلاف في تحليل والرؤية لهذه القضايا. فمثلا تقف إيران حجر عثرة في طريق مفاوضات السلام والتسوية السلمية للقضية الفلسطينية، بحيث ترى الولايات المتحدة أن حل القضية يكمن في إقامة دولتين فلسطينية وأخرى إسرائيلية، وهذا ما ترفضه إيران رفضا مطلقا. مع العلم أنّ إيران هي تقريبا الدولة الوحيدة بين الدول الإسلامية التي ترفض هذا الاقتراح. وبالنتيجة فإيران

---

[1] عبد الله ، صالح، **الضغوط الداخلية... هل تطيح بحكومة الرئيس نجا؟**، تقارير إخبارية في مجلة العصر، في موقع: http://www.alasr.WS.index/14/2/2007.200761.htm.

تدعم كلاّ من حركتي المقاومة الإسلامية - حماس - وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، والولايات المتحدة تعتبرهما حركتان إرهابياتان تهددان أمن و استقرار إسرائيل -الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية-. وكذلك الأمر بالنسبة لحزب الله الذي تدعمه إيران.

وقد صرّح الرئيس الإيراني الحالي -أحمدي نجاد- منذ توليه الرئاسة بضرورة محو إسرائيل من الخريطة". و تصريحه الأخير حول شعور الأوروبيين بمسؤوليتهم عن المحرقة النازية وبأنّ هذا الشعور يجب أن يدفع ألمانيا والنمسا لإقامة دولة اليهود على أراضيها بدلا من إقامتها على حساب الشعب الفلسطيني في فلسطين [1].

ولا يزال التواجد الأمريكي في الأراضي الأفغانية لحد الآن رغم انتهاء مهمة الولايات المتحدة فيها. وهو ما يخيف إيران ويجعل حدودها الشرقية مع أفغانستان مهدّدة بسبب التواجد الأمريكي المكثف فيها. فعلى الرغم من أنّه كان هناك تعاون إيراني أمريكي منذ ظهور حركة طالبان في أفغانستان، و هو الأمر الذي قرّب بين مصالح البلدين في فترة ما، إلاّ أنّ هذا الالتقاء سرعان ما تحول لاختلاف للمصالح بينهما وذلك على المديين المتوسط والبعيد، بل أنّ هذا التقارب أقلق إسرائيل منذ البداية. ولضمان مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان، وضعت إدارة الرئيس "بوش الابن" كل ثقلها في مؤتمر بون بفرض "حامد كارازاي" رئيسا للحكومة الانتقالية المؤقتة، لأنّه يمثل المصالح النفطية الأمريكية وليس فقط رئيسا للحكومة الانتقالية المؤقتة [2].

وقد اتهمت الولايات المتحدة إيران بأنّها تدعم الشيعة في أفغانستان وبعض قادة الحرب في منطقة الهيرات. وقد تعهدت إيران بتقديم 500 مليون دولار للمساعدة في إعمار أفغانستان، ولاشك أنّ استقرار أفغانستان من أهمّ أهداف الإستراتيجية الإيرانية، ولكن ليس من مصلحتها حكومة موالية للولايات المتحدة وتأتمر بأمرها وأن تخلق

[1] Selah, Nasrawi, « **Iranian president : Move Israel to Europe** », SF Gate Associated Press, December 2005 in : http://www.SFgate.com/cgi-bin/article,eg?File8.

[2] أحمد سليم، البر صان، مرجع سابق، ص38.

المشاكل لها [1]. وبمجرد انتهاء حرب الولايات المتحدة ضدّ طالبان حتّى ضمت واشنطن طهران إلى "**محور الشر**".

2- العلاقات الإيرانية الروسية:

بانهيار الاتحاد السوفييتي تخلصت إيران من مشكلة الجار القوي، ممّا مثّل مكسبا ماديا وأيديولوجيا حرّر النظام الإيراني من أحد هواجسه الأمنية. إلاّ أنّه بنفس الوقت تزامن مع بروز القوة الأمريكية على رأس النظام العالمي لفترة ما بعد الحرب الباردة. ممّا أثّر على حدود علاقة هذا القطب بالدول الطامحة في لعب دور أكبر في محيطها الإقليمي. فبعد سقوط الاتحاد السوفييتي وجدت إيران نفسها مع العديد من التطورات الجيوسياسية والإستراتيجية منها:

- التخلص من دولة عظمى سعت دائما للوصول إلى المياه الدافئة.
- تغيير النظرة الأوروبية لإيران.
- نشوء خمس جمهوريات إسلامية مستقلة تفتح مجالات تعاون مع إيران.

لكنّها قد تفتح في الوقت ذاته عن احتمالات تهديد لإيران قد تكون من تركيا.

من جهة أخرى وجدت روسيا في سياسة الحياد الإيرانية اتجاه أزمات البلقان كأزمة أرمينيا- أذربيجان، قضية الشيشان، ما هدأ مخاوفها من تصدير ثورتها الإسلامية. فالصراعات والاضطرابات القائمة في جورجيا وأرمينيا وأذربيجان، وطاجيكستان وأفغانستان كلّها تهدّد وتزعزع الاستقرار الروسي، وهذا ما يؤدي بروسيا إلى السعي وراء حماية حدودها الجديدة وحماية الأقليات الروسية في الجمهوريات السابقة. وتعتقد روسيا أنّ لإيران مصلحة أساسية في الاستقرار، إذا أنّ طهران ليس من مصلحتها أن تطول أزمة أذربيجان [2]. علما بأنّ ما يقارب 20 مليون أذري مقيم بإيران، ممّا يخيفها أن تنتقل عدوى الانفصال لهم، بذلك فيأمل كلا الجانبان في أن يساهم التعاون الروسي-

---

[1] المرجع نفسه، ص37.

[2] جمال، سند السويسي، **إيران والخليج البحث عن الاستقرار**، مرجع سابق، ص183.

الإيراني في احتواء هذه الأزمة. كانت تلك الخلفية التي أدت إلى توطيد علاقات التعاون فيما بين البلدين خاصة في المجال التجاري والعسكري.

ويمكن تقسيم المراحل التي مرت بها العلاقات الإيرانية الروسية إلى خمس مراحل هي:

- **المرحلة الأول:** تمتد من عام 1979 إلى 1981 وقد عرفت هذه المرحلة نوعا من الحرص في العلاقة نتيجة الحظر الاقتصادي الغربي المفروض على إيران.

- **المرحلة الثانية:** من 1981 إلى 1983 كانت تتميز بدعم روسيا العسكري لإيران، إلاّ أنّ العلاقة بين إيران وروسيا عرفت نوعا من التوتر، جراء مساندة وتدعيم روسيا للعراق في حربه ضد إيران.

- **المرحلة الثالثة:** من 1983 إلى 1988، تأزم الوضع بين كل من إيران وروسيا، وفيما بعد سحب الخبراء الروس من إيران بحجة التخوف من قصف العراق للمنشآت الإيرانية.

- **المرحلة الرابعة:** من 1988 إلى 1991 تهدئة الوضع بعد انسحاب الروس من أفغانستان.

- **المرحلة الخامسة:** وهي منذ بداية التسعينات بسقوط الاتحاد السوفيتي وجدت إيران نفسها أمام التطورات الجيوبوليتيكية و والإستراتيجية [1]، التي تمّ الحديث عنها سابقا.

وقد عرفت العلاقات بين البدلين تطورا كان له انعكاساته على السياسة الخارجية الإيرانية، وبرز التطور من خلال الاتفاق في الرؤية بين البلدين على أهمية ما يشكله (بحر قزوين) للبلدين، بدليل تأسيس "منظمة بحر قزوين"، والتي تضمّ كلاّ من إيران وروسيا وأذربيجان وتركمانستان وكازاخستان، ورغم أنّ هذا البحر من البحار المغلقة إلاّ أنّه يتميز بما يتوفر فيه من بترول، فضلا عن مخزون الغاز الطبيعي الهائل. ويهدف تكتل المنظمة إلى التنسيق والتعاون بين الدول المطلة على بحر قزوين في استغلال الموارد الطبيعية التي يزخر بها، فضلا عن تنظيم عمليات الملاحة الداخلية فيها، كما تجدر بنا الإشارة إلى إمكانية إيران لعب دور بارز في هذا التكتل، ولو على المدى القريب، لأنّ

---

[1] نيفين، عبد المنعم، **صنع القرار في إيران و العلاقات العربية الإيرانية**. مرجع سابق، ص42-43.

هذا الأخير لا يضم تركيا المنافسة لإيران في المنطقة، على أساس أن تركيا من الناحية الجغرافية ليست من الدول المطلة على البحر [1].

كما أصبح هناك تفاهم بين موسكو وطهران، بشأن اعتبار التدخل الأجنبي دافعا إلى تصعيد التوترات ونشوب واستفحال الأزمات الإقليمية بما في ذلك توسيع "حلف الناتو" شرقا هذا ما يستدعي إعادة النظر في تأسيس حلف ومحور يضم إيران روسيا وربما الهند والصين، لمواجهة هيمنة وتدخل وتغلغل الحلف الأطلسي في الجمهوريات السوفييتية السابقة وآسيا الوسطى [2].

ويبرز جليا التوجه الإيراني في أنشطته وتحركاته الجديدة نحو الجمهوريات الإسلامية الجديدة في آسيا الوسطى والتي برزت (كما سبق وقلنا) عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، فظهرت إيران بمظهر الراغب في ملء الفراغ، إذ تمثل هذه الدول سوقا استهلاكية واسعة يمكن أن تستوعب ما قيمته حوالي 10 بلايين دولار من الصادرات الإيرانية، فضلا عن الكميات الكبيرة من البترول الخام التي يمكن لإيران تصديرها لهذه الدول [3].

لكن بالمقابل الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لربط البترول القادم من منطقة آسيا الوسطى إلى السوق العالمي في سبيل تنويع مصادرها والحفاظ على المستوى المنخفض للأسعار. وكان من الطبيعي أن تتعارض هذه الإستراتيجية الأمريكية مع مصالح كل من إيران وروسيا والصين الأمر الذي أدى إلى تكوين تحالف مضاد للولايات المتحدة في المنطقة يضم الدول الثلاث [4].

كما حاولت الولايات المتحدة أن تخلق نوعا من التحالف القوي من دول ذات مصلحة في المنطقة، فأقامت شراكة مع تركيا الطامحة لدور أكبر في المنطقة وأخذت

---

[1] خالد، فياض، **العلاقات العربية الإيرانية بين الصراع والتعاون**، (مجلة السياسة الدولية، العدد 127، جانفي 1997)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة)، ص104.

[2] طالب، أحمد، **روسيا وإيران والهند والصين. ملف عسكري جديد**، (مجلة العربي، العدد 207 مارس 2001).205.

[3] نفس المرجع السباق، ص206.

[4] لطفي، السيد الشيخ، **الصراع الأمريكي الروسي على آسيا الوسطى**، ط1، دار الأحمدي للنشر، مصر، 2006، ص96.

إسرائيل تحت مظلتها وهي تتحرك في المنطقة، فساعدت التوجهات التركية لإقامة استثمارات في كل من أذربيجان وتركمانستان، ودعّمتها بقوة لمد جسور ثقافية وعلاقات اقتصادية وسياسية تحت لواء النموذج العلماني وضد المشروع الإسلامي المتنامي، أي تحمله الحركات الإسلامية في المنطقة، ولكن التحالف الأمريكي التركي أنتج تحالفا روسيا إيرانيا على الجانب الآخر، ولكل فريق انجذبت وسارت حمى الصراع على هذا المنوال[1]. وجاء هذا التوجه الإيراني الجديد في إطار طموح إيران لأن تكون قوة إقليمية بربط دول آسيا الوسطى معها.

إلى جانب ذلك فإنّ العلاقات الإيرانية الروسية بعد تحسّنها، أدى التعاون الروسي الإيراني في المجال العسكري إلى عدة صفقات ضخمة من الأسلحة، خاصة بعد عام 1989 وكانت تمثل صادرات الأسلحة هذه أهمية كبرى للاقتصاد الروسي، فقد حضيت روسيا من جانب إيران في هذا المجال باهتمام خاص، فهي أحد المصادر الأساسية للأسلحة والتكنولوجيا النووية لها، إلى جانب رفضها فرض عزلة دولية وعقوبات على إيران من جانب مجلس الأمن ولذا تحاول إيران إيجاد شبكة من المصالح وتقديم إغراءات اقتصادية لروسيا تعوّل عليها في مواجهة الضغوط الغربية، ومن ثمة اتجهت إيران إلى زيادة حجم التبادل التجاري مع روسيا الذي يبلغ حوالي 2.5 مليار دولار سنويا، من خلال إبرام اتفاقات تتعلق باستيراد التكنولوجيا النووية واستكمال بناء مفاعل بوشهر[2]. (سيتم الحديث بالتفصيل في الفصل الثالث عن الملف النووي الإيراني).

لكن ورغم هذا التعاون الذي يبدو بين إيران وروسيا إلاّ أنّ الطرفين يعرفان أنّ حدود تعاونهما لا يمكن أن تتعدى العلاقات التجارية، خصوصا في مجال مد إيران بما تحتاجه من سلاح وتكنولوجيا في مجال الطاقة النووية. وترى إيران أنّ عودة روسيا إلى مصاف الدول القوية والقادرة على مد نفوذها باتجاه جيرانها من جديد لن يخدم المصالح الإيرانية في الجيوبوليتيك الإقليمي، سواء باتجاه آسيا أو باتجاه الشرق الأوسط. لكن إيران

---

[1] نفس المرجع السابق، ص97-98.

[2] محمد، عباس ناجي، **التوجه الإيراني شرقا، الدوافع وحدود الفعالية**، مرجع سابق.

تجد نفسها من الناحية الإستراتيجية أنّ لديها مصلحة في التعاون مع روسيا من أجل احتواء النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى وأفغانستان وشبه القارة الهندية ومنطقة الخليج[1].

كما أنّ إيران من ناحية أخرى قد شاركت في منظمة "شنغهاي" في قمتها السادسة كعضو مراقب، وكان الاهتمام الإيراني بالمشاركة في هذه القمة مبعثه كون منظمة شنغهاي التي تطمح إيران العضوية الكاملة فيها، تمثّل نقطة انطلاق للتوجه نحو الشرق وتفعيل العلاقات مع القوى الإقليمية مثل الصين، روسيا والدول الإسلامية. لذا فإنّ الأبعاد والنتائج الإستراتيجية التي حققتها عضوية إيران بصفة مراقب في منظمة تعاون شنغهاي، تفوق بكثير الحسابات الخاصة بالتجارة والصفقات الاقتصادية برغم أهميتها [2].

وهذا التطور في توجّه إيران في الاهتمام نحو حدودها الشرقية يتعلق أساسا بالتحولات المهمة في بعض الأقاليم الأسيوية على المستويين الأمني والاقتصادي، كما يتعلق أيضا بالواقع الراهن في الدوائر التقليدية للسياسة الخارجية الإيرانية وآفاقها المستقبلية، بحيث جاءت سياسة التوجه شرقا كنوع من التأقلم الإيجابي والواعي مع تلك التحولات [3]. وفي هذه النقطة فقد أثرت التحولات الدولية الجديدة على إيران من جانب دخولها المنظمات الإقليمية (عضو مراقب في منظمة شنغهاي واحتمال دخولها كعضو دائم بعد طلبها ذلك، انضمامها لمنظمة بحر قزوين، وكذا منظمة التعاون الاقتصادي "الإيكو" والتي تضم إيران وباكستان وتركيا والتي أسست عام 1965 لكن اجتماع قمتها كان في ماي 1996، وبعد تجميدها (منظمة الإيكو) عند سقوط شاه إيران قررت الدول الثلاث في 15 فيفري 1992 استعادة نشاطها بمشاركة أفغانستان [4])، و كذا الدولية(سعي

---

[1] نزار، عبد القادر، **السياسة الخارجية الأمنية الإيرانية**، مجلة الدفاع الوطني في موقع:
http://www.lebarmy.gov./b/arcticle.asp.?cat=13&.ar

[2] محمد، عباس ناجي، **التوجه الإيراني شرقا ... الدوافع وحدود الفعالية**، (مختارات إيرانية، العدد 72، جويلية 2005)، في موقع: http://www.albainah.net/index.aspx?function-16205& lang.

[3] المرجع نفسه.

[4] سفير، أحمد طه محمد، **إيران بين التكتلات الإقليمية والتحولات الدولية**، (مجلة السياسة الدولية، العدد 127، جانفي 1997)، ص206.

إيران لدخول منظمة التجارة العالمية و رفض الولايات المتحدة الأمريكية لذلك)، و قد أثر ذلك من خلال التحول في السياسة الإيرانية من النمط العسكري إلى النمط الاقتصادي إلى حد ما).

3- العلاقات الإيرانية الأوروبية:

لم تضع إيران الدول الغربية كلّها في سلّة واحدة، بل كانت دوما الدول الأوربية محلا للحوار واستمرار العلاقات وعودتها بعد حدوث أي أزمة، عكس الوضع مع الولايات المتحدة، فمفهوم العداء والترقب لم يشمل الغرب ككل، بل كان هناك نوع من الانتقائية في هذه العلاقات من جانب إيران.

لم يكن للاتحاد الأوروبي أي علاقة مع الجمهورية الإسلامية في إيران بعد قيام الثورة الإيرانية سنة 1979، ماعدا اتفاقية كانت وقعت في وقت الشاه تنتهي عام 1977 ولم تجدد. ولقد حدثت أول أزمة سياسية بين الاتحاد الأوروبي والجمهورية الإيرانية سنة 1989، حين أصدر الإمام الخميني فتواه بالإعدام ضد الكاتب البريطاني من أصل هندي "سلمان رشدي" في 25 سبتمبر 1989، حيث قامت الدول الأوروبية بسحب سفرائها من طهران، وفي شهر ديسمبر 1992 قرّرت الدول الأوروبية لأول مرة فتح **(حوار نقدي)** مع طهران، حيث صادق المجلس الأوروبي التابع للاتحاد الأوروبي في مؤتمر قمته الذي عقد في "أدنبرة" في 11 و12 ديسمبر 1992 على الحوار الحاسم **(النقدي)**، باعتباره سياسة أوروبية وضعت للإبقاء على الاتصال مع إيران للتأثير على نظامها [1].

وكلمة الحوار النقدي أو الحاسم هي الترجمة الدقيقة لما يسمى في السياسة الخارجية الأوروبية بإستراتيجية Dialogue Critique ، والتي كانت تشهرها فرنسا والاتحاد الأوروبي في مواجهة السياسة الأمريكية، التي تسعى جاهدة لفرض عقوبات اقتصادية على إيران وإلزام دول الاتحاد الأوروبي بها. و قد حدث ذلك في عدّة مناسبات أهمها مؤتمر قمة الدول الصناعية السبع الكبرى الذي عقد في مدينة "ليون" بجنوب فرنسا

---

[1] ريتشارد، هاس وميغان أوسوليفان، **العسل والخل: الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية**، ترجمة إسماعيل عبد الحكم، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2002، ص33.

في نهاية شهر جوان 1996. وجاء رفض هذا السعي الأمريكي الدؤوب على لسان أكثر من دولة أوروبية [1].

وحصل ثاني أكبر توتر سنة 1997 بسبب قضية "ميكونوس" في برلين، أين قتل معارضين أكراد في 17 سبتمبر 1992، واتهم القضاء الألماني طهران في القضية في 10 أفريل 1997. فعلقت أوروبا الحوار النقدي مع إيران وسحبت سفراءها لمدة معينة وجمّدت الزيارات على المستوى الوزاري [2].

وفي شهر فيفري 1998 بدأت الهرولة الأوروبية نحو طهران، فقد أدركت أوروبا أنّ الفشل في التفاهم مع إيران ستكون هي الخاسر الأكبر فيه، خاصة مع سعي إيران لإحلال روسيا والصين في علاقاتها التجارية بدلا من أوروبا [3].

وقد فقدت في مرحلة ما سياسة الاتحاد الأوروبي للحوار النقدي قوة دفعها، باعتبارها آلية قادرة على البقاء تستطيع أوروبا عن طريقها أن تفرض التغيير في إيران. و قد تعرضت هذه السياسة لهجوم عنيف ليس فقط من الولايات المتحدة وإسرائيل وإنمّا أيضا من الرأي العام الأوروبي، وأصبحت تعتبر غطاءا غير أخلاقي للحفاظ على علاقات تجارية مريحة مع إيران، و الذي يتجاهل السلوك الإيراني فيما يتعلق بحقوق الإنسان والإرهاب وعملية السلام العربية الإسرائيلية وأسلحة الدمار الشامل [4].

(وبذلك أثرت التحولات الدولية من جانب قضية حقوق الإنسان والإرهاب في مرحلة من مراحل العلاقات الإيرانية-الأوروبية بطريقة سلبية، بحيث كادت أن تفقد إيران حليفا قويا تستند على سياساته والتجارة معه في سبيل دفع التنمية في إيران للأمام ، وتقوية الاقتصاد الإيراني. ولولا أن تراجعت الدول الأوروبية عن سياساتها تلك واستمرت في الحوار النقدي مع إيران وجعلته حوارا شاملا).

---

[1] سعيد، اللاوندي، **أمريكا- أوروبا سايكس بيكو جديد في الشرق الأوسط** ، ط1، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص197.

[2] ريتشارد هاس وميغان أوسوليفان، مرجع سبق ذكره، ص35.

[3] روز ماري، هوليس، **إيران: العلاقات الخارجية والدور الإقليمي المحتمل**، (مجلة المستقبل العربي، العدد 258، ص201)، ص173.

[4] ريتشارد هاس وميغان أوسوليفان، مرجع سابق، ص33.

وبدأت الزيارات المتبادلة بين المسؤولين من الجانبين وكانت معظم الوفود الأوروبية في طهران ذات طابع اقتصادي، إذ قرر الاتحاد الأوروبي على ضوء التحولات السياسية في إيران –وصول خاتمي محمد للرئاسة في إيران وهو من التيار الإصلاحي المعتدل الذي اتبع سياسة انفتاح على الخارج من خلال طرحه لفكرة "حوار الحضارات"– فتح طريق آخر للحوار مع إيران.

و في إطار استبدال "الحوار النقدي" بـــ"حوار شامل" مع إيران. قرّر أن تجتمع بموجبه الثلاثية الأوروبية (الرئاسة الحالية السابقة والمقبلة)، مع الوفد الإيراني دوريا كل 6 أشهر يتناول فيه الثلاث نقاط التالية:

– المباحثات العامة وتختص بـــ: الإرهاب، حقوق الإنسان وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

– المباحثات الإقليمية وتختص بـــ: أمور المنطقة: العراق، الخليج الفارسي، آسيا الوسطى ومسار عملية السلام في الشرق الأوسط.

– المباحثات المحلية وتختص بـــ: التعاون في ميدان المخدرات، اللاجئين، الطاقة، التجارة والاستثمارات [1].

وقد كانت أول زيارة لرئيس أوروبي إلى الجمهورية الإيرانية التي قام بها الرئيس اليوناني عام 1992. وفي جوان 1998 زار رئيس الوزراء الإيطالي أول مرّة إيران، وردّ الزيارة الرئيس محمد خاتمي إلى إيطاليا في مارس 1999 كأول زيارة لأوروبا، وزار كذلك البابا "جون بولس الثاني" وأهداه فيها فيلم (أهل الكهف) من إنتاج إيراني كدليل عل حوار الحضارات، وزار من بعد إيران وزير خارجية فرنسا في ذلك الوقت "أوبير فيدرين" في شهر فيفري 1999، اتفق فيها على زيارة للرئيس السيد محمد خاتمي لفرنسا في شهر أفريل 1999 ،إلاّ أنّها أجّلت لسنة كاملة بسبب رفض الوفد الإيراني وضع النبيذ (الخمر) في أي حفل يحضره الوفد الإيراني.

[1] Parlement Européen, Rapport Final A5- 0418/2001 du 26 novembre 2001, **sur les relations entre l'EU et la république islamique d'Iran**. Rapporteur : Michael Gahler (Député Allemand de la CDU au parlement Européen). P 04-13.

وطرأ تحسن على العلاقات الإيرانية البريطانية حيث أعاد البلدان علاقاتهما الدبلوماسية في عام 1999[1]، بعد وعد من الحكومة الإيرانية بعدم مساندة تنفيذ الفتوى بهدر دم سلمان رشدي.

و كان من بين أهداف سياسة الحوار الحاسم (الشامل) الإبقاء على الاتصالات مع إيران ليس فقط كوسيلة لتغيير السلوك الإيراني، وإنما أيضا كوسيلة للإبقاء على العلاقات التجارية بين الاتّحاد الأوروبي وإيران، والتي كانت مربحة بدرجة عالية وقت تشكيل الحوار. وكان من بين نتائج الحوار الاستثمارات التي ساعدت بشكل كبير إيران في رفع وتطوير اقتصادها الذي كان يعاني، إذ في سنة 1991 وصلت صادرات النفط الإيراني لأوروبا إلى ذروتها، وفي السنة الثانية وصلت الصادرات الأوروبية لإيران إلى أعلى مستوى لها في العقد 1986- 1996. و في حين كانت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا هم المستوردين الأولين للنفط، فإنّه بحلول عام 1992 أصبحت ألمانيا أكبر مستورد للصادرات غير النفطية الإيرانية بنسبة 34.4%، وفي 1993 زاد حجم العلاقات التجارية الألمانية الإيرانية على 6.8 مليار دولار، وهو أعلى مستوى منذ الثورة الإيرانية، وبلغت حصص إيران في البورصات الألمانية ما يزيد على 600 مليون مارك ألماني [2] .(قبل توحيد العملة الأوروبية). كما أنّه في سنة 1995 قدّمت إيران لشركة توتال الفرنسية عقد لتطوير حقول الغاز في الخليج بعد أن أوقفت إدارة كلينتون خطط شركة كونوكو الأمريكية.

وأبرز دليل أثبت صحة سياسة الحوار الشامل مع إيران هو نجاح ما عرف في ذلك الوقت بعملية تبادل الأسرى وجثث الجنود ،بين إسرائيل من ناحية وميليشيات حزب الله في الجنوب اللبناني والمعروفة بصلاتها القوية مع إيران، والتي لعبت فيها فرنسا وألمانيا دور الوسيط، وخصوصا ألمانيا [3].

---

[1] روز ماري، هوليس، مرجع سابق، ص174.

[2] ريتشارد هاس وميغان أوسوليفان، مرجع سابق، ص36.

[3] سعيد اللاوندي، مرجع سابق، ص198.

لكن وبعد كل هذه النجاحات فقد فشلت سياسة الحوار النقدي مع إيران، من حيث أنّها لم تستطع التأثير في سلوكية إيران فيما يخص قضية حقوق الإنسان والإرهاب، ولا يعزى هذا الفشل إلى عامل غالب واحد وإنّما إلى التقاء مجموعة من العوامل تشمل، صراع القوى المحتدم داخل إيران، وعدم استعداد أوروبا لاستخدام علاقاتها الاقتصادية لممارسة الضغط والخلاف مع الولايات المتحدة بشأن الحوار [1]. خاصة وأن الاتحاد الأوروبي قد شعر بمأزق وحرج كبيرين، حينما صنفت إدارة بوش الابن في خطابه عن (حالة الاتحاد) في 2002 كلا من العراق وإيران بأنّهما من (محور الشر). فالرئيس بوش هدّم ما قامت به الدول الأوروبية في تعاملها مع إيران.

ومع إعلان الحرب الأمريكية على العراق وسقوط بغداد بيد الجيش الأمريكي في 09 أفريل 2003 أعادت أوروبا حساباتها في هذه النقطة، وقد ترجم الرئيس الفرنسي جاك شيراك هذا التحول الأوروبي بتصريح رنان قال فيه "إنّنا نهنئ الرئيس جورج دبليو بوش فـــالديمقراطية والقيم الغربية هي التي انتصرت في العراق [2].

وبعد أيام قليلة بدأ الخطاب السياسي الأوروبي يتبدل على الساحة الإيرانية، فتنكّرت أوروبا لسياسة الحوار النقدي، وتبنّت الأجندة الأمريكية لتتولى التحدّث باسمها والدفاع عنها في جولات التفاوض التي تقوم بها الترويكا الأوروبية (فرنسا، ألمانيا وبريطانيا) [3]، وذلك فيما يخص ملف إيران النووي. ونتيجة فشل سياسة الحوار النقدي بدأت إيران تبحث بصورة مكثفة عن شركاء جدد في الشرق، وعوملت روسيا والصين كشريكين استراتيجيين واعتبرت البلدان الصناعية الأسيوية كبديل عن أوروبا.

المطلب الثاني: المستوى الإقليمي:

1- إيران والحرب الأمريكية على العراق 2003:

[1] ريتشارد هاس وميغان أوسوليفان، نفس المرجع السابق، ص37
[2] سعيد اللاوندي، مرجع سابق، ص203.
[3] نفس المرجع، ص203.

تنظر إيران بكثير من الريبة والشك للتدخل العسكري الأمريكي للإطاحة بنظام "صدّام حسينّ وغزو العراق، فهي وإن كانت تبارك كل محاولة للإطاحة بالنظام العراقي الذي تعتبره مسؤولا عن الحرب العراقية الإيرانية، التي دامت ثماني سنوات وخلفت آثار مادية وبشرية ومعنوية ما زالت أثارها لحد الآن. وإلى جانب أنّها تعتبر "صدّام" شخصا انتهازيا لا يحترم ميثاقا أو اتفاقية، فإنّها تتخوف كثيرا من الوجود الأمريكي في المنطقة ومن إقامة نظام بديل موال للإدارة الأمريكية في بغداد – بعد انسحاب الأمريكيين منها–.

أ- **العلاقات الإيرانية – العراقية:** مثّلت مسألة التباين القومي والمذهبي إلى جانب الاختلاف الأيديولوجي، وطبيعة التوجهات الخارجية إضافة إلى السعي نحو لعب دور إقليمي بارز وحتى منفرد،أهم نقاط الخلاف وحتى التباعد بين النظامين الإيراني والعراقي، وذلك منذ تأسيس الدولة العراقية مع مطلع العشرينات من القرن العشرين.

مع ذلك عرفت العلاقات الإيرانية العراقية مرحلة من التقارب بشكل واضح، وذلك منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. ودعّم هذا التقارب بانضمام الدولتين إلى حلف بغداد سنة 1955 ليشكّلا بذلك محور تحالف في صف الولايات المتحدة وبريطانيا في مواجهة المد الشيوعي مع بداية الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي.

وقد شكّلت المسألة الكردية إطارا للتوافق والتحالف بين الدولتين، فكانت محور تنسيق بينهما في إطار مواجهتها (إيران) للخطر الكردي المتصاعد والمطالب الاستقلالية للأكراد في البلدان التي تتواجد بها خاصة (إيران، تركيا، العراق). وهو ما يعني تهديدا لمصالح واستقرار الدولتين، فقد أبرم البلدان في هذا المجال معاهدة سميت (معاهدة سعد أباد) سنة 1937 [1].

وقد وقع العراق تحت الانتداب البريطاني عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى عندما قسمت الإمبراطورية العثمانية في الشرق الأوسط بين فرنسا وبريطانيا. و تولى الحكم في

[1] ويفي، خيرة، تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الإقليمي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، ص165.

الدولة الجديدة متعددة الإثنيات بعد نيلها الاستقلال، سلالة هامشية خدمت كدعامة للإستراتيجية البريطانية في الخليج.

وفي العام 1959 تمت الإطاحة بهذه السلالة في أعقاب الذّل الذي لحق ببريطانيا في عملية قناة السويس سنة 1965، تولى الحكم بعدها حزب البعث القومي الراديكالي، الذي قادته مجموعة من الضباط العسكريين الذين ظهر من بينهم "صدام حسين" كحاكم فعلي في السبعينات [1]. ومنذ ذلك الحين والعراق بلية على جيرانه.

كانت علاقات إيران مع العراق سيئة قبل قيام الجمهورية الإسلامية عام 1979، وكان شاه إيران يساعد على نقل الأسلحة الإسرائيلية والأمريكية في شمال العراق، وبالرغم من أنّ العراق قد قبل بتوقيع اتفاقية الجزائر مرغما في عهد الشاه، فإنّ الجمهورية الإيرانية قد دعمت حزب الدعوة الشيعي العراقي من أجل معارضة حكم السنة في بغداد، كما دأبت إذاعة طهران على حث الشيعة في جنوبي العراق على مقاومة حكم صدام حسين، واللجوء إلى العنف عند الحاجة [2]. وذلك في إطار توجه إيران الإقليمي من خلال فكرة تصدير الثورة للخارج، فتهيأت الأوضاع لبداية حرب بين البلدين كانت خسائرها كبيرة على الطرفين، بدأها صدّام حسين بمهاجمة الأراضي الإيرانية عام 1980 ودامت ثماني سنوات كاملة، قدر خلالها القتلى الإيرانيون بين 420 و580 قتيلا مقارنة بـــ 300 ألف عراقي، إضافة إلى الكلفة المالية للحرب والتي قدّرت 1000 بليون دولار أمريكي.

ولم تنته الحرب بين إيران والعراق بمعاهدة سلام بين الدولتين، بل حصل ذلك عن طريق قبول الطرفين لقرار مجلس الأمن الدولي 598 والذي أقرّ وقف إطلاق النار في عام 1988، لذلك بقيّت عدّة بنود جوهرية غامضة للطرفين خاصة فيما يتعلق بترسيم الحدود والسيادة على شط العرب. و بقيت العلاقات الإيرانية العراقية متوترة بمرور

---

[1] هنري، كيسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى ساسة خارجية؟ دبلوماسية القرن الحادي والعشرين، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيرون، 2003، ص189.

[2] نزار، عبد القادر، السياسة الخارجية الأمنية الإيرانية، مرجع سابق.

الوقت باعتبار أنّ كلا الدولتين لهما وزن إقليمي في المنطقة، وتسعى كل واحدة منهما لبسط نفوذها الإقليمي كي تصبح القوة الوحيدة على حساب الأخرى.

ونتيجة العداء التاريخي بين الدولتين بقيت مجموعة من الملفات عالقة بينهما على مرّ الوقت منها:

– **ملف إيواء المعارضة:** يعتبر هذا الملف من أكثر الملفات الخلافية بين الدولتين، إذ تستخدم كل دولة ورقة المعارضة لإحراز مكاسب إقليمية ودولية على حساب الأخرى. فاستضافت إيران "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية" في العراق بقيادة "محمد باقر الحكيم" عام 1984، وهو من أهمّ حركات المعارضة العراقية التي كانت تهدف لإسقاط نظام صدّام حسين. وبذلك (بإيواء إيران للمعارضة العراقية) استطاعت شن هجمات عسكرية ناجحة على مواقع عسكرية وسياسية في بغداد كما شاركت المعارضة العراقية في الحرب إلى جانب إيران وضد العراق.

أمّا في العراق فتتمركز منظمة "مجاهدي خلق" الإيرانية المعارضة لإيران وتتلقى تدريبا قتاليا قاسيا وتمتلك المنظمة دبابات ومدفعيات [1]. فهذه المنظمة منذ عام 1982 كانت ولا تزال التهديد الإرهابي الداخلي من الدرجة الأولى بالنسبة لطهران، فهذا التهديد المباشر كان يشكل الهاجس النفسي الأكبر لدى القيادة الإيرانية، وهي تشكّل عبئا على قوات الأمن الإيرانية [2].

– **ملف أسرى الحرب:** تشكل قضية أسرى الحرب والمفقودين العراقيين والإيرانيين إحدى العقبات الرئيسية أمام تطبيع العلاقات بين البلدين. ويتبادل البلدان الاتهامات بهذا الشأن وكذا المفقودين نتيجة اختلاف التقديرات المتبادلة لأعدادهم فيما بين الطرفين.

– **قضية تعويضات الحرب:** تعتبر قضية تعويضات الحرب على رأس أولويات النظام الإيراني، فإيران ترى أنّ الشعب الإيراني لم يستوف حقوقه رغم القبول بالقرار 598

---

[1] علي، عبد الصادق، **إيران – تركيا والحرب الأمريكية العراقية**، مرجع سبق ذكره، ص23.

[2] سيد، حسين موسوي، **لماذا الحياد الإيراني**، (مجلة شؤون الأوسط، العدد 112، خريف 2003)، ص7.

الخاص بوقف إطلاق النار بين البلدين ،على اعتبار أنّ النظام العراقي هو المتسبب الأول في تلك الحرب التي أحدثت خسائر اقتصادية بالغة إضافة إلى خسائرها البشرية.

وتتداخل مع قضية التعويضات الإيرانية قضية الطائرات التي أودعها العراق لدى إيران عشية حرب الخليج الثانية، خشية أن تتعرض للقصف والتدمير وتربط طهران بين إعادة الطائرات العراقية والحصول على تعويضات من العراق أو استقطاع ثمن الطائرات العسكرية والمدنية من هذه التعويضات [1].

- **موقف إيران من أزمة الخليج الثانية:** ينقسم الموقف الإيراني من أزمة الخليج 1990-1991 إلى مرحلتين، الأولى ما بين الساعات الأولى للغزو العراقي للكويت 02 أوت 1990 وحتّى 15 أوت 1990، حيث ركّزت إيران خلال هذين الأسبوعين على إدانة الغزو بل وحتى تأييد الحل العسكري الدولي لإخراج العراق من الكويت، أمّا المرحلة الثانية فتبدأ من منتصف شهر أوت حتى نهاية الأزمة في فيفري 1991، وخلال هذه الفترة بدأت إيران تركز على إدانة التواجد العسكري الكثيف للقوات الدولية وبخاصة الأمريكية، وحسب إيران فإنّ هذا التواجد يتجاوز تحرير الكويت من الاحتلال العراقي ويستهدف في النهاية ترسيخ وتثبيت الوجود العسكري الأمريكي وكذا تهديد الثورة الإسلامية [2].

ويرجع تغير الموقف الإيراني هذا نتيجة مبادرة عراقية قدمت إلى إيران، لتأمين حيادها الكامل مع الاعتراف من جديد باتفاقية الجزائر الموقعة عام 1975، بشأن منطقة شط العرب وتحجيم مشكلة المعارضة [3]. وكذا اقتراح العراق على إيران إنشاء مجلس للتعاون الاقتصادي – إيراني عراقي – للتفاهم حول إدارة شؤون الخليج، باعتبار أنّ البلدين هما أكبر و أقوى دول المنطقة، وبعدما أبلغ الرئيس العراقي طهران بموافقته على

---

[1] علي، عبد الصادق، مرجع سابق، ص24.

[2] عبد الله، فهد النفيس، **إيران والخليج: دياليكتيك الدمج والنبذ 1978- 1998**، (مجلة السياسة الدولية، العدد 137، جويلية 1999)، ص62.

[3] علي، عبد الصادق، مرجع سابق، ص25.

جميع الشروط المطلوبة لإقرار السلام بين البلدين، فإنّه تعهّد بتعويض إيران عمّا أصابها خلال سنوات الحرب بمبلغ 250 بليون دولار [1].

غير أنّه وإن كانت أزمة الخليج الثانية قد تسببت في خسائر إيرانية منها على سبيل المثال، نزوح اللاجئين العراقيين بسبب الحرب إلى الأراضي الإيرانية إلاّ أنّ إيران قد استطاعت استثمار تلك الأزمة لخدمة مصالحها. وخاصة اتجاه الدول العربية والخليجية وساعدت إيران على إنهاء العزلة المفروضة عليها، فضلا عن استفادتها من الحصار الاقتصادي المفروض على العراق، لتهريب النفط العراقي عبر جزيرة "كيش" الإستراتيجية كنقطة لتمرير عمليات النقل السريع للنفط العراقي إلى سفن تستطيع الإفلات من نطاق الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة.

ب- الحرب الأمريكية على العراق:

بحكم الموقع الجغرافي لطهران فإنّ التطورات والتفاعلات الجارية في منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا، تدخل في نطاق المجال الحيوي لإيران، لذا تعد إيران منغمسة تلقائيا وبشكل مباشر ودائم في التطورات والأحداث التي تجري بخصوص العراق الذي يقع في قلب ذلك المجال الحيوي لإيران. وبذلك فقد اتبعت إيران منذ البوادر الأولى للحرب الأمريكية على العراق سياسة سمتها **(الحياد النشط).**

بدأت واشنطن خطواتها صوب الموضوع العراقي بإرسال "ديك تشيني" نائب الرئيس الأمريكي، إلى منطقة الشرق الأوسط في مارس 2002 في زيارة شملت 11 دولة عربية إضافة إلى تركيا وإسرائيل، من أجل حشد تأييد مبكر للحرب ضدّ العراق غير أنّ تلك الزيارة انتهت بفشل كبير أعاد فرملة السياسة الأمريكية، نتيجة إجماع الدول العربية

[1] فهمي، هويدي، **العرب وإيران وهم الصراع وهو الوفاق**، دار الشروق، بيروت، 1992، ص9.

وتركيا على رفض أي تحرك عسكري ضد العراق وتوجيه الإدارة بدلا من ذلك إلى تركيز الجهد على القضية الفلسطينية [1].

ويبدو أن الجمهورية الإيرانية قد أدركت فعليا مختلف النوايا الأمريكية تجاه العراق واتجاه دول الشرق الأوسط عامة، ولذلك فإنها بدأت في التفكير وتدبر الموقف بما يحمي مصالحها وكذا أمنها الوطني القومي. وذلك عن طريق تجنب المخاطر والمغامرات السياسية بقدر الإمكان والسعي إلى تعظيم المكاسب كلما سمحت الفرصة وكان ذلك ممكنا لها. لهذا سارعت إيران إلى إعلان سياستها اتجاه الأزمة العراقية الأمريكية في 30 سبتمبر 2002 فيما عرف بــ" سياسة الحياد النشط" أو "الحياد الفعّال" اتجاه العراق. و من بين ما تقوم عليه هذه السياسة: معارضة العمل العسكري ضدّ العراق والذي لا يعني بالمقابل مساندة الرئيس العراقي ونظامه، بل تعني ضرورة إعطاء المفتشين التابعين للأمم المتحدة فرصة أكبر، وكذا التواصل مع الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى حل الأزمة العراقية سلميا.

ولهذا فإنّ سياسة الحياد النشط التي أعلنتها إيران وأكّدتها مرارا على لسان كبار مسؤوليها، خاصة الرئيس "خاتمي" ووزير الخارجية "كمال خرازي" ووزير الدفاع "علي شمخاني" ، تعني أمرين أولهما: الحياد الكامل بين الطرفين المتصارعين بالإعلان عن عدم تقديم أي مساعدة للولايات المتحدة أو العراق، وعدم السعي لتحقيق مكاسب على حساب العراق، وثانيهما القيام بدور فعال لمنع وقوع تلك الحرب [2].

وقد كانت إيران تضع في حساباتها دائما أنّه في حالة الحرب على العراق، لابد من السعي لتحقيق أهداف معينة من بينها وعلى رأسها أن تبعد فرصة وضعها في حرب مع الولايات المتحدة بعد الحرب على العراق مباشرة، خصوصا وأنّها لا تزال في أجندة السياسة الأمريكية من بين "الدول المارقة"، وكذا الخروج من الحرب على العراق حتى وإن كانت حيادية بها، بأقل الخسائر الممكنة وإتباع العقلانية بتعظيم المكاسب التي يمكن

[1] علي، عبد الصادق، مرجع سابق، ص37.
[2] المرجع نفسه، ص38.

أن تنجم عن فترة ما بعد الحرب. أي بعد إسقاط نظام صدّام حسين والتعامل الجديد في العراق مع الولايات المتحدة بتواجدها على الجهة الغربية لإيران، وكان ذلك من خلال تركيزها على ورقة المعارضة العراقية الموجودة على أراضيها، خصوصا (المجلس الأعلى للثورة الإسلامية) بالشكل الذي يجعلها تتعامل مع طرفي الأزمة، عراق ما بعد صدّام والقوات الأمريكية في العراق.

وكان من بين أهداف إيران من استخدام المعارضة الحصول على طمأنة أمريكية تتعلق بعدم استهداف إيران بعد العراق، وأكّدت الولايات المتحدة لإيران بدورها من خلال رسالة حملها "جلال طالباني" الزعيم الكردي لطهران، على أن كلا البلدين إيران وأمريكا سيستفيدان من إزاحة الرئيس العراقي عن السلطة، وكذلك استخدمت إيران المعارضة لأنّها تريد أن تلعب دورا في رسم مستقبل العراق بما يحقق مصالحها الوطنية من جهة ومصالح سكان العراق ذوي الأغلبية الشيعية من جهة أخرى [1].

استمرت إيران في سياستها المعلنة "الحياد النشط" عقب اندلاع الحرب الأمريكية البريطانية ضد العراق. والتي بدأت فجر يوم الخميس 20 مارس 2003 مؤكدة أنّها ستتبع نفس السياسة التي اتبعتها قبل نشوب الحرب، ولن تتدخل بتأييد هذا الطرف أو ذاك، غير أنّها ستتعاطى بإيجابية مع الحالات الإنسانية، سواء من الجانب الأمريكي البريطاني أو الجانب العراقي. وإن كان هذا لم يمنع إيران من اتخاذ عدد من التدابير الأمنية والعسكرية على طول الحدود مع العراق، ومنها تواجد قوات من الحرس الثوري على الحدود الإيرانية العراقية تحسبا لأية مفاجأة قد تقع خلال الحرب [2].

ومع بدء الأسبوع الثاني للعمليات العسكرية الأمريكية البريطانية ضد العراق، اتّهم وزير الدفاع الأمريكي "دونالد رامسفيلد" إيران بدعمها للمقاومة العراقية مشيرا إلى أنّ إيران قد سمحت لبعض الجماعات المعارضة العراقية التي تقيم في أراضيها، بتقديم دّعم

---

[1] محمد السعيد، إدريس، **الحرب القادمة في العراق وخطر الرهانات الزائفة**، (مختارات إيرانية، العدد 31، فيفري 2003)، ص05.

[2] علي، عبد الصادق، مرجع سابق، ص43.

للمقاومة العراقية ضدّ القوات الأمريكية والبريطانية، محذرا إيران من أنّ أي تدخل في سير العمليات العسكرية سينظر إليه باعتباره عملا عدائيا [1].

وبعد الحرب إضافة إلى تخوف إيران من استهدافها، زاد عامل آخر من تخوفها وهو عراق ما بعد الحرب، كيف سيكون؟ وكيف سيقسم؟ وكيف يمكن لإيران التعامل مع الوضع الجديد المتمثل في التواجد الأمريكي الذي يحيط بها شرقا في أفغانستان وغربا في العراق؟ إضافة إلى ذلك ستكون هناك مشكلة لاجئين عراقيين على أراضيها كما حدث في حرب تحرير الكويت عام 1991، أين فرّ ما يقارب مليون ونصف مليون عراقي كلاجئ لإيران. ورغم أنّهم عادوا إلى العراق إلاّ أنّه لا يزال حوالي 200 ألف منهم حتى الآن.

فإيران لديها مخاوف من الخطط الأمريكية الرامية إلى تغيير معطيات الجغرافيا السياسية في المنطقة، فمخططات تقسيم العراق وضم أجزاء منها إلى الأردن، وقيام دولة كردية في الشمال وشيعية في الجنوب هو أمر يهدد سلامة الأراضي الإيرانية بشكل كبير. كما أنّه من شأنه أن يغير في معادلات القوة في المنطقة لصالح إسرائيل، وهو أمر غير مقبول لدى الجانب الإيراني، فإيران في حالة قبولها بشرق أوسط جديد فإنّها لا شك ترغب في أنّها سترغب في دور محوري في هذا الكيان الجديد [2].

وقد شهدت فترة ما بعد استتباب الأمور للقوات الأمريكية في العراق، اتصالات ومشاورات أمريكية إيرانية حول العراق ومسائل أخرى، وهي اللقاءات التي تمت في جنيف منتصف ماي 2003. ورغم توقف تلك اللقاءات وعدم وضوح ما أسفرت عنه بدقة.إلا أن حالات الشد والجذب بشأن حاضر ومستقبل العراق السياسي خاصة دور الشيعة العراقيين فيه لم تصل إلى حد الخلاف الجذري، وهو ما يمكن تفسيره برغبة إيران تجنب استعداء الولايات المتحدة، خاصة أن ضغوط الأخيرة عليها في الملف النووي كانت كفيلة بتهميش أية ملفات أخرى ولو مرحليا [3]، خصوصا وأنّ الرئيس الأمريكي "جورج

---

[1] المرجع نفسه، ص44.
[2] أمل، حمادة، **إيران والشرق الأوسط الجديد**، (مجلة السياسة الدولية، العدد 152، أفريل 2003)، ص136.
[3] سامح، راشد، **إيران في مواجهة الضغوط الخارجية**. مرجع سبق ذكره، ص156.

وولكر بوش" يكرّر دائما مقولة أن كل الخيارات بما فيها الخيار العسكري هي على الطاولة فيما يخص التعامل الأمريكي مع إيران بشأن برنامجها النووي.

ولم تعد الهواجس الإيرانية متمحورة على التهديد الذي يشكله العراق بل على نوايا واشنطن تجاه الجمهورية الإسلامية. وتشعر طهران أنّ عليها أن تتحضر لمواجهة تفجر أي صراع مستقبلي مع الولايات المتحدة مباشرة، أو مع أي حكم عراقي موال للأمريكيين. ويبقى العراق في ظل هذا التقويم الإيراني "خط الدفاع الأول" في مواجهة التهديدات الأمريكية، ويعكس هذا الموقف سياسة إيران الساعية لمنع الولايات المتحدة من فرض سيطرتها الأمنية على العراق، حيث تحاول إيران من خلال دعمها غير المحدود للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية بقيادة "عبد العزيز الحكيم"، وحزب الدعوة بقيادة "إبراهيم الجعفري" وتيار مقتدى الصدر لمنع واشنطن من فرض سيطرتها الأمنية وإقامة حكم عراقي جديد يدين لها بالولاء [1].

2- العدوان الإسرائيلي على لبنان: قبل العدوان الإسرائيلي على لبنان، أرسى اتفاق الطائف الذي كان في عام 1989 أسس قيام دولة لبنانية بعد انتهاء الحرب الأهلية التي مرّت لبنان بها. و نصّ هذا الإتفاق الذي يعتبر أساس التوافق بين جميع الطوائف اللبنانية من بين ما نصّ عليه، سحب سلاح جميع الميليشيات اللبنانية. وبالفعل تمّ سحب كل الأسلحة من قبل سوريا التي تدخلت في الحرب الأهلية اللبنانية قبل ذلك بناءا على طلب أمريكي لدفع المقاتلين الفلسطينيين خارج لبنان. الاستثناء الوحيد الذي سمحت به سوريا هو "حزب الله" الذي أبقت سلاحه، بل زودته مع إيران بأسلحة متطورة مع مرور الوقت. لكن الداخل اللبناني كان قلقا جدا من هذا الوضع خوفا على فقدان التوازن الطائفي على اعتبار امتلاك الطائفة الشيعية (حزب الله) للسلاح دون الطوائف اللبنانية الأخرى.

[1]. نزار، عبد القادر، مرجع سابق.

و وصل قلق وامتعاض الداخل اللبناني إلى ذروته إثر اغتيال "رفيق الحريري" عام 2005، فاستغل المجتمع الدولي الوضع و أصدر مجلس الأمن القرار 1559 الذي ينصّ ضمنا على سحب سلاح حزب الله [1].

و قبل التحليل نبدأ بتعريف بسيط لحزب الله أولا. إذ يعتبر حزب الله حزبا سياسيا وعسكريا ذو طبيعة شيعية، تأسس عام 1982في ظل الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان، وسط دوامة الحرب الأهلية اللبنانية. و هو يحمل آثارا من الفكر السياسي الشيعي المستمد من المرجعيات الدينية في إيران و العراق [2]. وحسن نصر الله هو أمينه العام. وللحزب جناح مسلح يتمثل في المقاومة الإسلامية. كما له دور اجتماعي من خلال بناء المستشفيات و المدارس.كما يمتلك قناة تلفزيونية (المنار) التي كثيرا ما تعرضت للقصف من طرف الدول الغربية. باختصار يعتبر الحزب دولة داخل دولة.

و عن علاقة الحزب بإيران فإن البيان التأسيسي للحزب و الذي جاء بعنوان "من نحن و ما هي هويتنا؟" عرّف الحزب عن نفسه فقال: "...إننا أبناء أمّة حزب الله التي نصر الله طليعتها في إيران، وأسّست من جديد نواة دولة الإسلام المركزيّة في العالم ...نلتزم بأوامر قيادة واحدة حكيمة عادلة تتمثّل بالولي الفقيه الجامع للشرائط، و تتجسد حاضرا بالإمام المسدّد آية الله العظمى روح الله الموسوي الخميني دام ظلّه، مفجّر ثورة المسلمين وباعث نهضتهم المجيدة.."، و قد عبّر "إبراهيم الأمين" (قيادي في الحزب) عن هذا التوجّه عام 1987 فقال: "نحن لا نقول إننا جزء من إيران؛ نحن إيران في لبنان، ولبنان في إيران" [3].

و تعتبر لبنان مجموعة فسيفسائية انطلاقا من التعدد العرقي و الديني فيها. ومنذ اغتيال رفيق الحريري أصدر مجلس الأمن الدولي قرارا بالتحقيق في القضية ممّا جعل

---

[1] علي حسين، بكير، الحرب على لبنان بين المشروع الأمريكي و الإيراني، في موقع :
http://www.Albayan magazine.com/bayan -228/Lebanon/2-htm.

[2] مقال من دون مؤلف، (حزب الله في سطور) ، .13-07-2006 في موقع:
http:// www.dw-world.de/dw/article.html.

[3] مقال من دون مؤلف، حزب الله دراسة شاملة، في موقع:
http://www.syash.maktoobblog.com/61383/post.htm.

لبنان موطأ قدّم للمجموعات الدولية. الشيء الذي دوّل عمليا الحراك السياسي في الداخل اللبناني و زعزع استقراره. ممّا سهّل على الولايات المتحدة وإسرائيل التدخل في الشأن اللبناني. لكن حزب الله بقي عقبة في طريقهما لإنتاج نظام سياسي يتكيف مع متطلبات البرنامج الأمريكي(شرق أوسط جديد)،و لهذا سعت إسرائيل لاستثمار عملية الأسرى،التي قام بها حزب الله لجنديين إسرائيليين في أوائل شهر جويلية 2006، لتبرر تدخّلها في لبنان عن طريق القوة هذه المرّة. بحيث بدا وكأنّ ذلك هو السبب الحقيقي الظاهر للحرب.و لكن لماذا هذا التوقيت بالذات للحرب؟

هي أسباب تشابكت و جعلت الأمر يبدو كما بدا عليه. فحزب الله يضغط عليه لتطبيق القرار 1559 القاضي بتجريده من سلاحه، بعد أن فقد أسباب حمله له و ذلك خاصة بعد إخراجه لإسرائيل من لبنان عام 2000، واشتداد الانقسام الطائفي في لبنان.كما لعبت التطورات الإقليمية دورها أيضا في هذه الحرب، فبعد إضعاف سوريا و إخراجها من الساحة اللبنانية بعدم التدخل في لبنان بسبب اتهامها في قضية اغتيال الحريري،و الضغط على إيران من خلال برنامجها النووي و الحرب في العراق(و بذلك فقد حزب الله مناصريه و معاونيه المجاورين له)، وكذا قيام حكومة يصفها بأنها أكثر ميلا للغرب [1]. كل هذه الأمور جعلت قادة الحزب يسعون لتغيير ميزان القوة في المنطقة تغييرا جذريا. أضف إلى ذلك النقطة التي تعتبر السبب الظاهر لهذا العدوان و هي قضية الجنديين المأسورين لدى حزب الله (و هي ليست السبب الحقيقي فيها)، فقد صرّح "حسن نصر الله" أمين عام حزب الله منذ عام 2005 عن قضية الأسرى، بحيث جاءت على لسانه المقولة التالية:(إني أقول منذ أكثر من سنة أننا نريد أسر جنود لمبادلتهم بأسرانا، و كانت إسرائيل تتأهّب على امتداد الحدود كلّما قلت ذلك، و قد قرّرنا أسر جنود إسرائيليين من أجل إنهاء قضية الأسرى) [2].

---

[1] مورتن ، أبراموفتش، و آخرون، **إسرائيل/فلسطين/ لبنان الخروج من الهاوية**، (تقرير حول الشرق الأوسط)، 23-7-2006.ص 11. في موقع:
http:// www.Crisisgroup.org.

[2] نفس المرجع ، ص12.

أ- المتغير الإيراني في حسابات العدوان:

توجد ثلاثة تفسيرات لعلاقة إيران بعملية "الوعد الصادق" وما تلاها من عدوان على لبنان، تفسير أول يتعامل مع إيران كمخطط للعملية، وتفسير ثاني يجعلها الهدف لما تبعها من تصعيد إسرائيلي، والتفسير الثالث ينظر للأمر بشكل مختلف تماما أساسه أنّ إيران استفادت من الحرب ولم تتورط فيها.

فحسب **التفسير الأول:** أنّ إيران خططت لخطف الجنديين لتحقيق حزمة من الأهداف الخاصة بها. وحسب "جورج بوش" و "إيهود أولمرت" فإنّ في طليعة الأهداف الإيرانية من العملية، صرف نظر المجتمع الدولي عن تطورات الملف النووي الإيراني قبيل انعقاد اجتماع مجموعة الثمانية للتباحث حوله. هدف ثاني يتمثل في تعزيز النفوذ الإقليمي الإيراني وهو هدف وثيق الصلة بأسس السياسة الخارجية الإيرانية، القائم على أساس التمدد خارج حدودها المباشرة . وهدف ثالث هو إحراج الأنظمة العربية بوضع إيران في الصف الأمامي الداعم لحركات المقاومة الإسلامية في فلسطين ولبنان[1].

لكن يبدو أنّ الولايات المتحدة الأمريكية هي التي استغلت الوضع مباشرة بعد 12 جويلية 2006، بحيث اتخذ مجلس الأمن القرار رقم 1696 الذي خيّر إيران لأول مرة بين وقف تخصيب اليورانيوم بحلول نهاية شهر أوت، وبين توقيع العقوبات الدولية عليها، وكانت روسيا والصين قد انضمتا لأول مرة إلى المنحنى التصعيدي الذي تبنّته الولايات المتحدة في معالجة الملف النووي الإيراني.

التفسير الثاني: يعتبر إيران أحد أهداف العدوان الإسرائيلي على حزب الله و لبنان، وربما هي الهدف الرئيسي لها. وأنّ إسرائيل والولايات المتحدة كانتا تتحينان الفرصة المناسبة لتجريد إيران من أحد مصادر قوتها بإضعاف أحد أبرز حلفائها الإقليميين، بهذا

---

[1] نيفين، عبد المنعم مسعد، **الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها**، (مجلة المستقبل العربي، العدد 332، أكتوبر 2006)، مركز دراسات الوحدة العربية، ص53-54.

المعنى تصبح واقعة اختطاف الجنديين الإسرائيليين مجرد ذريعة كما كانت أحداث 11 سبتمبر ذريعة للحرب على الإرهاب [1].

ومهما كان القول بأنّ الولايات المتحدة الأمريكية هي التي وظّفت لهذه الحرب إسرائيل من أجل حرب ضد حزب الله (حليف إيران الإقليمي) وبالمرة ضد إيران، أم أنّ إسرائيل هي التي احتمت بجناح الولايات المتحدة وناشدتها لشن حرب ضد لبنان (العرب)، فإنّه على إثر اتخاذ قرار الحرب تردد بعض المسؤولين الإسرائيليين على واشنطن للحصول على الضوء الأخضر ومن مكتب "ديك تشيني" بدأ هؤلاء تحركهم[2]. كما أنّ مسؤولا استخباراتيا أوروبيا سابقا قال: "كانت وجهة نظر تشيتي هي ماذا سيحدث إذا ما نفّذت إسرائيل ما يخصها أولا في الخطة، وهي ستنجح بالقطع في ذلك، إنّه سيكون شيئا عظيما، فسوف نستفيد من ذلك ونتعلم ما الذي سنعمله في إيران عندما نراقب ما يفعله الإسرائيليون في لبنان [3]. بالتالي يبرز جليا أنّ العدوان على لبنان كان مخططا له من قبل الأمريكيين والإسرائيليين معا من أجل تحقيق أهداف مشتركة بينهما.

التفسير الثالث: يذهب إلى اعتبار حزب الله هو المسؤول عن الحرب، نتيجة قراره باختطاف الجنديين الإسرائيليين التزاما بأحد هدفيه المعلنين: تحرير الأسرى في السجون الإسرائيلية وتحرير كامل للأراضي اللبنانية [4].

ومهما كانت التفسيرات الخاصة بالوعد الصادق وتدخّل إيران فيها، فإنّ المهم نتائجها وتداعياتها. لأنّه بكل حال من الأحوال لا يمكن نفي أي دور لإيران في هذه الحرب، على اعتبار أنّ إيران حامية الشيعة في منطقة الشرق الأوسط ككل، وتتلقى الحركات الإسلامية – حتى وإن لم تكن شيعية أحيانا– دعما من طرفها، حتى أنّ تبرير إيران في دعمها

---

[1] المرجع نفسه، ص56.

[2] Seymour, M. Hersh, «watching Lebanon : Washington Interests in Israel War » New York. 14 August 2006.

[3] Ibid

[4] نيفين، عبد المنعم مسعد، الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها، مرجع سابق، ص59.

لحزب الله ينطلق إضافة للعقيدة الشيعية التي يعتنقها كل منهما، يرجع إلى مبدأ من مبادئ الدستور في الجمهورية الإيرانية وهو نصرة المستضعفين في العالم.

ب- تداعيات العدوان الإسرائيلي على لبنان: خلّفت الحرب (كما تسمى الوعد الصادق) دمارا لكلا الطرفين الإسرائيلي واللبناني وخسائر مادية وبشرية، كما كان هناك بالمقابل نصر لحزب الله على اعتبار تحقيقه لمعظم أهدافه التي كانت الحرب مسطرة لأجلها.

- تداعياتها على لبنان:

- تحقيق المقاومة في لبنان نصرا استراتيجيا وتاريخيا.

- ضمّ الصف العربي وتوحيد كلمته وكذا كلمة الشعوب، بعد أن كانت الدول العربية متفرقة بين من أيّد الحرب وبين من وصفها بالمغامرة غير المحسوبة لحزب الله.

- أدار حزب الله مقاومته بمستوى عال جدا ومتميز من التخطيط على نحو يجعل منه "قدوة حسنة" على المستوى العربي.

- الخسائر المادية الكبيرة والتي قدرت بحوالي سبع مليارات دولار[1]، مع تهديم البني التحتية والجسور والمنازل اللبنانية وكذا الخسائر البشرية التي قدرت بالآلاف.

- تداعياتها على إيران: أثرت الأزمة اللبنانية على إيران من ناحية التصعيد في اللهجة من طرف روسيا والصين، اللتين انضمتا إلى النهج الأمريكي في التصعيد برفع الملف النووي الإيراني لمجلس الأمن. وصوتت 14 دولة من أعضاء المجلس بالموافقة على القرار (قرار 1696 الذي خير إيران بين وقف تخصيب اليورانيوم بحلول شهر أوت وتوقيع عقوبات دولية عليها). كما أنّه من ناحية خسارة إسرائيل هذه الحرب نظرا لعدم تحقيقها أي هدف من أهدافها في الحرب، يعد ربحا لإيران وذلك أنّ القدرة العسكرية الإيرانية المتنامية تجابه القوة العسكرية الإسرائيلية وتوازيها إلى حد ما، (ضربات في العمق الاستراتيجي أصابت إسرائيل في أراضيها من قبل صواريخ إيرانية). كما أنّ الحرب تعطي لإيران الثقة أكثر في المضي قدما في برنامجها النووي لتحقيق تفوقها

[1] خير الدين، حسيب، **حول الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها،** (مجلة المستقبل العربي العدد 583، أوت 206، ص8-10.

الإقليمي في الشرق الأوسط وتدعيم تحالفها مع حزب الله وسوريا، وكسب مزيد من الوقت لتأجيل الضربة المحتملة عليها من طرف الولايات المتحدة بشأن ملفها النووي.

3- إيران وأمن الخليج:

أ- أهمية الخليج في السياسة الإيرانية: يحتل الخليج العربي الأولوية في السياسة الخارجية الإيرانية، فهو فضلا عن كونه المصدر الرئيسي للنفط في الشرق الأوسط، فهو يشكّل ممرا مائيا فائق الأهمية، ومركزا للتجارة والصناعة السمكية للبلدان التي تطل عليه (إيران، العراق، دول مجلس التعاون الخليجي التي تضم السعودية، الكويت، سلطنة عمان، البحرين، قطر والإمارات العربية المتحدة). كما أنّه يمثل المصدر الأساسي لمياه الشرب للعديد من هذه البلدان إضافة إلى جوانب أخرى كثيرة. أمّا فيما يتعلق بإيران فيمثل الخليج العربي عنصرا حيويا، حيث تملك إيران وحدها حوالي 756 ميلا من الخط الساحلي للخليج، في حين تملك العراق ودول الخليج العربي مجتمعة ما مجموعه 1044 ميلا. كما تملك إيران عددا من الجزر الكبيرة والصغيرة فيه وهي تتحكم بمضيق هرمز.

بقي الخليج العربي آلافا من السنين تحت سيطرة إيران الحصرية، وهو ينطوي على أهمية جغرافية فائقة بالنسبة إليها. وقد صرح أحد مسؤولي وزارة الخارجية الإيرانية بخصوص الخليج العربي قائلا: "إنّ الخليج الفارسي هو حديقتنا الخلفية وأمنها بالنسبة إلينا ذو أهمية حياتية"، ثم أضاف قائلا: "لقد استمر الأمر على هذا المنوال قرونا طويلة قبل الحرب مع العراق وبعدها، وهو سيبقى كذلك في المستقبل [1].

كذلك فإنّ الجوانب الاقتصادية والتجارية أيضا ذات أهمية قصوى، فالخليج يتّصل بمنطقة خوزستان النفطية وتوجد في قلبه بالذات آبار نفطية، وهو من أهم الممرات المائية التي تربط إيران بالعالم الخارجي، وتقع فيه سائر المرافئ التجارية الإيرانية، ويمر عبره أكثر من 90 %من صادرات إيران، بما في ذلك الصادرات النفطية.

[1] هوشنيك، أمير أحمدي، "سياسة إيران الإقليمية"، (مجلة شؤون الأوسط، العدد 27، مارس 1994)، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ص07.

وهكذا فإنّ القيمة الأساسية للخليج العربي بالنسبة لإيران تكمن في توفير الأمن والمصالح الاقتصادية، ولهذا السبب فإن إيران هي الأكثر عرضة للآثار السلبية عند حدوث أي اضطراب في المنطقة، وهذا ما تأكد في الحرب الإيرانية العراقية، وإيران تصر دائما على رغبتها في المشاركة في أي نظام أمني في المنطقة، خاصة مع نهاية حربها مع العراق. خصوصا وأنها تسعى دائما لأن تكون قوة إقليمية في الخليج. ومن هنا نستنتج أنّ لإيران منافع حيوية في الخليج العربي، وبالتالي يتمتع أمن الخليج بأهمية فائقة بالنسبة إليها، وإنّ أي نزاع يبعث القلق في نفسها، وتكمن أفضل صورة لهذا الخليج في نظر إيران جعله ممرا دوليا لجميع البلدان.

ولقد كانت نهاية حرب الخليج الثانية، منعرجا حاسما في بداية الجمهورية الإسلامية الإيرانية من أجل تعزيزها لدورها الإقليمي في الخليج، وهذا لأن القيادة الإيرانية كانت ترى أنّ الوقت قد حان والظروف مواتية لاسترداد المكانة التي تستحقها إيران في المنطقة، بعد العزلة التي عاشتها بعد نجاح الثورة وبعد عقد كامل من المجابهات الخارجية، وكان هدف القيادة الإيرانية استرجاع المجد الضائع للإمبراطورية الإيرانية، عندما كانت هي القوة المهيمنة على سواحل الخليج العربي.

فمن الواضح أن التغيرات التي طرأت على المستوى الإقليمي أتاحت الفرصة لتعاظم دور إيران في الخليج، ومن أبرز هذه التغيرات هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية، هذه الهزيمة التي أدت إلى تهميش دوره الإقليمي، بالإضافة إلى انهيار الاتحاد السوفيتي، الذي كان يشكل تهديدات على إيران خلال الحرب الباردة في حدودها الشمالية. إذ وبعد هذا الانهيار أتيحت لها الفرصة لتخصيص أكبر قدر من طاقتها ومواردها للجهة الجنوبية، ولعل من بين أهم العوامل الداخلية التي تساعد إيران على استرجاع مكانتها الإقليمية، نجد حجمها الجغرافي، موقعها الاستراتيجي، عدد سكانها الذي يصل إلى حوالي 70 مليون نسمة.

فهذه المعطيات كلها تعزز الموقف والرغبة الإيرانية في استرجاع مكانتها الإقليمية، وهذا ما أكّدت عليه مقالة افتتاحية ظهرت في صحيفة "طهران تايمز" في سنة 1996،

عقب المناورات التي قامت بها إيران في مياه الخليج، حيث جاء فيها: "قررت الجمهورية الإسلامية الإيرانية استعراض قوتها العسكرية في الخليج ليس إتباعا لسياسة توسعية، وإنّما إحساسا بضرورة إثبات قدرة إيران على المساهمة في أمن هذه المنطقة الحساسة من العالم" [1].

ب- أمن الخليج:

تاريخيا، يظل أمن الخليج وليد التفاعلات السياسية القائمة ما بين ثلاثة أطراف من اللاعبين الرئيسيين وشركائهم الخارجيين، وهم: العراق، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ودول مجلس التعاون الخليجي العربية (مملكة البحرين ودولة الكويت وسلطنة عمان ودولة قطر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة). وفي ضوء التوتر الذي يشوب العلاقات ما بين هذه الأطراف الثلاثة من حين إلى آخر، وامتلاك هذه المنطقة الإستراتيجية على نحو فريد من نوعه الاحتياطات النفطية الأضخم في العالم، فقد أثرت أطراف خارجية متعددة وبعضها جاء بتوصية من أطراف إقليمية معينة أن يكون لها دور في صوغ نظام أمني خليجي والحفاظ عليه. وحتى وقت قريب، فإن الطرف الخارجي الأكثر هيمنة في هذا الميدان كان – وما يزال – الولايات المتحدة الأمريكية [2].

ومن ثمة تقع مسؤولية إقامة ترتيبات أمنية إقليمية على كاهل الدول المطلة عليه. وإيران بعد حرب العراق واجهت مأزقا جديدا، إذ اكتمل الطوق الأمريكي حولها في أفغانستان والعراق، وهو ما دفعا (إيران) إلى انتهاج عدة آليات لضمان دور فاعل في أمن الخليج: أولها محاولة ممارسة تقود لدى شيعة العراق وذلك كمحاولة لإيجاد أوراق تفاوضية في علاقاتها المتوترة مع الولايات المتحدة، وثانيها تطوير قدرتها النووية، وهو الأمر الذي أثير حوله الجدل مؤخرا، لإدراكها أنها مستهدفة من جانب الولايات المتحدة [3].

---

[1] أنور قرقاش، **إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة، إيران والخليج**، الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو صبي، 1996، ص204.

[2] جيرولد، جير، **سياسة إيران الإقليمية**، في (كتاب: **الخليج تحديات المستقبل**، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي)، 2006، ص206.

[3] أشرف، محمد كشك، **أمن الخليج بعد حرب العراق**، (مجلة السياسة الدولية، العدد 155، جانفي 2004)، ص150.

وسعيا من إيران للمحافظة على أمن الخليج العربي واستقراره، للاعتبارات التي يتمتع بها ولأهميته البالغة بالنسبة لها. منذ قيام الجمهورية الإسلامية وتخوف الدول الخليجية من فكرة تصدير الثورة التي كانت كثيرا ما تلوح بها إيران في سياساتها وسلوكياتها. فقد قامت إيران في عهد رافسنجاني باسترضاء دول مجلس التعاون لدول الخليج، فخفضت من حدة التوترات التي وصلت إلى ذروتها خلال الحرب العراقية-الإيرانية، عندما أيدت معظم دول الخليج العراق. فأعادت علاقاتها الدبلوماسية مع الكويت، ووقعت اتفاقيات تجارية مع البحرين وعمان وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة، وبدأت في التقارب مع السعودية [1]. بذلك سعى رافسنجاني للتقارب مع الدول الخليجية وهذا زيادة للتعاون معها، وحفاظا على مصالح إيران في المنطقة خصوصا بالتواجد الأجنبي فيها بعد حرب الخليج الثانية (حرب تحرير الكويت).

وكذلك شهدت فترة حكم الرئيس "محمد خاتمي" تطورات تعاونية غير مسبوقة، كادت الهواجس أن تختفي فيها تماما بين الدول العربية الخليجية (خاصة السعودية) وإيران. وكان هناك في كل وقت مستوى من التعاون الاقتصادي، لكنّ التوتر ظلّ أيضا هو السمة السائدة لمجمل مسار العلاقات [2]. غير أن التعاون كان أبرز بين إيران ودول الخليج العربي وشهدت خلال فترة حكمه (خاتمي) العلاقات بن الجانبين انفراجا ملموسا برز جليا في الحضور الخليجي المكثف لقمة طهران الإسلامية.

ففي شهر ماي عام 2000 قام الرئيس خاتمي بزيارة كل من قطر والسعودية، وعلى صعيد العلاقات الاقتصادية تم توقيع معادة تعاون تجاري واقتصادي واستثماري وعلمي عام 1999، وتأسست أوّل لجنة تجارية بين السعودية وإيران في العام ذاته. كما وقعت قطر خمس اتفاقيات ومذكرات تفاهم في المجالات الثقافية والفنية مع إيران، كما تعد إمارة دبي (الإمارات العربية المتحدة) شريكا تجاريا مهما لإيران لكونها المركز الرئيسي لإعادة

---

[1] فيني، مار، **الخيج العربي بعد العاصفة**، في كتاب (**امتطاء النمر تحدي الشرق الأوسط**، ط1، ترجمة عبد الله جمعة الحاج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1996)، ص151.

[2] محمد عبد السلام، هل هناك حرب باردة بين العرب وإيران؟ في موقع:
http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2003-htm.

التصدير إلى إيران، والتي بلغ إجمالها 105 مليار دولار عام 2000. يضاف إل ذلك ما شهده قطاع السياحة بينهما، حيث زاد عدد السائحين الإيرانيين إلى الإمارات ليبلغ حوالي 25 ألف سائح شهريا، وبلغت قيمة التبادل التجاري –على الرغم من مشكل الجزر الإماراتية التي تحتلها إيران– بين البلدين 1.8 مليار دولار.

ولعل أبرز مؤشرات التقارب الإيراني الإيراني مع دول الخليج هو توقيع إيران اتفاقا أمنيا مع المملكة العربية السعودية في أفريل عام 2001، تضمن مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وغسيل الأموال والتهريب، والتعاون في المجال التدريبي الأمني وتسيير سبل الحج للإيرانيين [1]. بحيث اتفقت الدولتان على زيادة أعداد الحجاج الإيرانيين من 145 ألفا إلى 245 ألف حاج سنويا، كما قامت إيران بإعفاء المواطنين السعوديين من شرط الحصول على تأشيره لدخول إيران لتقيم علاقات قوية على مستوى الشعبين.

كما بلغ التعاون بينهما ذروته في المجال العسكري بتبادل الخبرات والمعلومات العسكرية، وتأييد موقف إيران من إجراء تجاربها العسكرية خاصة فيما يتعلق بإطلاق الصاروخ "شهاب 2"، و الذي لم تره السعودية يمثل خطرا على أمنها [2]. كما تجلى التعاون بين إيران والسعودية في منظمة الأوبك OPEC من خلال وقف تدهور أسعار النفط الذي كان قائما والذي أضر باقتصاد السعودية واتفقا على سقف محدد للأسعار لتفادي أخطار هبوطه.

وفيما يخص علاقات إيران بـــ**سوريا** فإنّ العلاقات وطيدة بينهما لدرجة أنه يطلق عليها "التحالف الإستراتيجي"، وذلك مند قيام الثورة الإسلامية في إيران، بحيث تميزت العلاقات الإيرانية السورة بالخصوصية والتفرد، فالدولتان تفرقهما الأيديولوجيا (علمانية النظام السوري وإسلامية النظام الإيراني)، وتجمعهما المصلحة والخصوم (الولايات المتحدة، إسرائيل والعراق) والمنفعة المادية المتبادلة، وبالرغم من التفاوت في قوة هذه

---

[1] أشرف، محمد كشك، الرؤية الإيرانية للتفاعلات الإقليمية، في موقع:
http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/16-5-2006.HTM.

[2] كيهان، برزيجار، **سياسة خاتمي الخارجية والعلاقات الإيرانية السعودية**، في موقع:
http://www.albainah.net/index.aspx?Item.2005-1372005#top.

العلاقات فإنها استمرت وتخطت أي مشاكل قد تظهر، فحتى على مستوى تداخل وتشابك المصالح والنفوذ على الساحة اللبنانية استطاعت الدولتان السيطرة على التباين في الأساليب وتداخل مناطق النفوذ من أجل استمرار هذه العلاقة الحيوية للطرفين، فسوريا بمثابة مدخل إيران للعالم العربي وإيران ورقة ضغط هامة في يد سوريا في مفاوضاتها مع إسرائيل [1].

ومن بين قضايا التباين والاختلاف فيما بين إيران وسوريا، والتي تم تجاوزها والقفز عليها، اللوم الإيراني للموقف السوري في "إعلان دمشق" والمؤيد لحق الإمارات في الجزر الثلاث المتنازع عليها مع إيران، كما تناقضت المصالح في لبنان عندما سعت إيران لتوسيع نفوذها، من خلال دعم بعض الجماعات السنية المعارضة للوجود السوري في لبنان. وأخيرا تباين الرؤى تجاه المفاوضات مع إسرائيل، ومع أن هذه القضايا حملت سمات الأزمة العابرة في مسيرة العلاقات بين البلدين، إلاّ أنّها لم تختف كلية من سماء العلاقات بينهما [2].

لكن العلاقات الإيرانية مع دول الخليج لم تبق بصورتها التعاونية، إذ أن كل تلك العلاقات تقريبا انهارت فجأة، و ذلك بفعل عاملين هما السياسات الإيرانية في العراق في مرحلة ما بعد الغزو الأمريكي له عام 2003، ووصول المتشددين إلى السلطة في طهران بقيادة الرئيس أحمدي نجاد في عام 2005، فقد بدا أن كل المشاكل عادت مرة واحدة بين الطرفين، (الإيراني ودول الخليج)، لكن الأهم أنّ التهديد الإيراني المفترض قد اتخذ هذه المرة شكلا شديد التعقيد، تختلط فيه المكونات المذهبية المتصلة بما سمي "الخطر الشيعي" بمكونات جيوإستراتيجية، تتعلق بما سمي الدور الإيراني أو النفوذ الإيراني [3]. وبدا

---

[1] باكينام، الشرقاوي، **إيران الثورة والدولة**، في موقع:
http://www.aljazera.net/17-5-2006/258103.HTML.

[2] أحمد، دياب، سوريا والعراق وإيران: هل هو تحالف جديدا؟ (مجلة السياسة الدولية، العدد 131، جانفي 1998)، ص235.

[3] محمد، عبد السلام، هل هناك حرب باردة بين العرب وإيران؟ مرجع سابق.

بوضوح أنّ المشكلة الإيرانية قد عادت، وأدّت الطريقة التي يتحدث بها الرئيس "أحمدي نجاد" عن القوة الإيرانية العظمى إلى تدعيم ذلك.

وجاءت الردود العربية على الموجة الإيرانية مباشرة، فقد اتخذت شكلا رسميا ارتبط بتصريحات على أعلى المستويات، واستخدمت خلالها عبارات قوية "لكي تصل الرسالة بدون لبس، فقد تحدث الملك عبد الله" ملك الأردن عن الهلال الشيعي، واتهمت المملكة العربية السعودية إيران بالعودة مجددا لسياسة "تصدير الثورة"، وتوسيع نطاق الإسلام الشيعي في المنطقة انطلاقا من العراق. وأثارت الكويت مسألة القلق بشأن القدرات النووية الإيرانية، وصدرت تصريحات حادة من وزير السعودية للخارجية "سعود الفيصل" حول تسليم الولايات المتحدة العراق لإيران [1].

بذلك فالدول الخليجية ليست بمنأى عما يحدث بجوارها من الجانب الإيراني، والذي جعلها تخاف على أمنها واستقرارها من إيران. وإيران بذلك ماضية في سبيل تدعيمها لفكرة "أمن الخليج" التي تتناسب مع طموحها الإقليمي في المنطقة.

فقد طفت من جديد إلى السطح قضية أمن منطقة الخليج، وذلك بعد سقوط صدام حسين وما تبع ذلك من احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق بحث من بعض شركاء التحالف، وواقع الحال يقضي الآن بأن يتحمل اللاعبون الإقليميون جميعهم ومعهم شركاؤهم الخارجيون – ليس الولايات المتحدة الأمريكية فحسب بل الشركاء الأوروبيون أيضا – مسؤولية صوغ البنية الأمنية الخليجية وتحديد معالمها. ولعل إيران ستظل تحتل موقعا مركزيا في مشروع كهذا، وإن كان السؤال المتعلق بطبيعة الدور الإيراني ما يزال من دون جواب [2]. خصوصا في ظل التواجد الإسرائيلي غير المرغوب من جانب إيران في منطقة الشرق الأوسط ككل، والتي تعتبرها إيران "ورما سرطانيا" لابد من اقتلاعه، والذي تجسد بقوة بعد التحالف العسكري بينها وبين تركيا، والذي يقلق كثيرا إيران ويحد من تحركها في المنطقة. وقد بدأ هذا التحالف عام 1996 ووقع الطرفان سلسلة من

---

[1] المرجع نفسه.

[2] جير ولد، جير، مرجع سابق، ص206.

الاتفاقيات، قائمة على التنسيق الأمني والعسكري بينهما بالشكل الذي يسمح لإسرائيل باستخدام القواعد العسكرية والأجواء التركية، مقابل تمكين تركيا من تحديث طيرانها من خلال المساعدة الإسرائيلية، وهو ما يشعر إيران بقلق شديد [1].

[1] نيفين: عبد المنعم مسعد، **إيران في مطلع القرن الجديد**،(في كتاب آفاق التحولات الدولية الجديدة)، مرجع سابق، ص147.

الخلاصة:

من خلال ما سبق في هذا الفصل، يبرز جليا أن التحولات الدولية قد أثرت في السياسة الخارجية الإيرانية في جوانب متعددة، خصوصا فيما يخص المستوى الدولي، ففي مجال الإرهاب وحقوق الإنسان. كانت كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، تشترط في تعاملاتها في علاقتها مع إيران بتوقيف دعمها للإرهاب (الجماعات الإرهابية التي تدعمها إيران في مختلف مناطق العالم)، وكذا قضية حقوق الإنسان والديمقراطية باعتبار إيران في نظر كل منهما دولة غير ديمقراطية ومنتهكة لحقوق مواطنيها، فأثرت هاتان النقطتان سلبا في كثير من الأحيان في تفاعلات إيران مع كلا الطرفين خصوصا من جانب العقوبات والحصار الذي فرض ويفرض عليها من قبل الولايات المتحدة، و كذا فشل سياسة الحوار النقدي الذي تبنّته الدول الأوروبية تجاه إيران، و الذي أضاع على إيران فرص كبيرة و متعددة للنهوض باقتصادها و تنميته.

أمّا فيما يخص قضية "صراع الحضارات" فقد تعامل معها الرئيس خاتمي بكل احترافية وذكاء، فبدل أن تكون نقمة على إيران من خلال أن صراع الحضارات هو صراع بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية، نادى "خاتمي" بحوار الحضارات بدل صراعها ليزيد في تدعيم استراتيجيات التعاون بين إيران وباقي الدول، سواء الغربية أو الخليجية العربية منها.

وفيما يخص قضية العولمة فإن إيران رفضتها باعتبارها أي العولمة – بالنسبة لها– أمركة وفرضا للنموذج الغربي في الثقافة، بحيث تعاملت معها إيران من جانب التكنولوجيا ، فسعت لتطوير برنامجها النووي من خلال اعتمادها على التكنولوجيا الحديثة والمتطورة، و رفضها للمظاهر الأخرى للعولمة، خاصة منها الجانب الثقافي باعتباره يمس الهوية الوطنية الإيرانية.

وفيما يخص التحول من الأنماط العسكرية إلى الأنماط الاقتصادية، فقد أثر ذلك على سياسة إيران الخارجية من جانب أنها أصبحت تركز في تعاملاتها على الأنماط الاقتصادية فيما بين الدول، لكن بالرغم من ذلك لم تتحول في الجناب العسكري، وذلك يبرز من خلال محاولتها لتطوير برنامجها العسكري النووي لتكون قوة إقليمية في الخليج العربي وفي الشرق الأوسط ككل.

وفيما يخص التكامل والاعتماد المتبادل فقد سعت إيران في فترة ما بعد الحرب الباردة للانضمام للمنظمات الدولية والتكتلات الإقليمية، فهي عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي وهي تنسق سياساتها النفطية مع المملكة العربية السعودية، كما أنها عضوة في منظمة "الإيكو" الاقتصادية وكذا منظمة بحر قزوين، وكذلك هي عضو مراقب في منظمة "شنغهاي" وطلبت أكثر من مرة الدول الأعضاء فيها أن تصبح دائمة العضوية فيها. وتسعى كذلك للانضمام لمنظمة التجارة العالمية غير أن الولايات المتحدة ترفض ذلك.

ويمكن إدراج علاقات إيران بسوريا في إطار الاعتماد المتبادل الذي يسعى البلدان لتوطيد علاقاتهما ضمنه بمرور لوقت. وكذا علاقة إيران بروسيا يدخل في هذا الإطار بحيث يبرز ذلك من خلال جانب الطاقة، فروسيا تساعد إيران في بناء مفاعلاتها النووية وبالمقابل تستفيد هي من إيران في الجانب الاقتصادي والاستثمارات.

الفصل الثالث

البرنامج النووي الإيراني في ظل التحولات الدولية الجديدة

يعتبر الملف النووي الإيراني من أعقد القضايا في السياسة الخارجية الإيرانية، وذلك لإرتباطه بعدة مستويات داخلية و خارجية و إقليمية. وهو يعتبر تحديا لصانع القرار الخارجي الإيراني نظرا للتداخلات الحاصلة على مستواه. فقد بدأت سياسة التسلح الإيراني منذ عهد الشاه و كانت مدعومة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، في الستينيات و أوائل السبعينيات من القرن العشرين حينما كانت إيران – في ظل الحكم الشاهنشاهي – تلعب دور شرطي الخليج العربي حماية للمصالح الغربية الأوروبية والأمريكية آنذاك. غير أن المواقف تغيّرت من سياسة التسلح الإيراني بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 م، لأن الجمهورية الإسلامية أعلنت العداء على الغرب وخاصة الولايات المتحدة ووصفتها بـــ " الشيطان الأكبر"، ممّا جعل إيران مصدر تهديد لتلك المصالح الأمريكية التي كانت سابقا هي حاميتها، ما جعل صناع القرار الأمريكيين يغيّرون من سياساتهم و خطاباتهم إتجاه المسألة النووية الإيرانية. لذلك فسوف نتطرق في هذا الفصل الأخير من البحث إلى سياسة التسلح الإيراني و تحديدا برنامجها النووي، كيف بدأ ؟ و ما دواعي سعي إيران لامتلاك هذا النوع من السلاح ؟ و ما هي مواقف الدول المختلفة منه على المستوى الدولي و الإقليمي – طبعا الدول المعنية بهذا البرنامج – وماهي مختلف النتائج المحتملة لهذا الملف ؟ وكيف سينتهي ؟

المبحث الأول:البرنامج النووي الإيراني و سعي إيران لامتلاك السلاح النووي.

في خطاب ألقاه " هاشمي رافسنجاني" في أكتوبر 1988 عندما كان القائد الأعلى للقوات المسلحة في إيران أثناء الحرب العراقية الإيرانية، و الذي هو حاليا- رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام – قال: " لقد أثبتت لنا هذه الحرب ، كم هو مهم إستعمال الأسلحة الكيماوية و البيولوجية و النووية ، و أنّ الدروس و المواعظ التي يعطيها المجتمع الدولي تفقد مصداقيتها عند دخول الحرب. إذن علينا حيازة هذه الأسلحة ذات الإستعمال الهجومي و الدفاعي ... [1]. و بذلك فقد كانت الحرب العراقية الإيرانية سببا في توجه إيران في سياستها التسلحية لتطوير ترسانتها للوصول للتكنولوجيا النووية –وممكن القنبلة النووية في مراحل من تطوير سلاحها النووي فيما بعد -.

و من خلال ما سبق من ذكر للمحددات العسكرية للسياسة الخارجية الإيرانية و التي – كما سبق الحديث عنها –، سعت من خلالها إيران لتدعيم موقعها الجيواستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط و الخليج، و كذا سعيا منها (إيران) لتحقيق تفوقها الانفرادي في إطار توجهها الإقليمي في المنطقة، و في الإطار ذاته يندرج برنامج إيران النووي، وفيما يلي لمحة تاريخية عن تطور هذا البرنامج .

المطلب الأول: البرنامج النووي الإيراني:

1 – التطور التاريخي للبرنامج النووي الإيراني*:

انضمت إيران لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في 2 فيفري 1970 ، ووقعت على اتفاقية ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 15 ماي 1975**، و بدأ البرنامج النووي الإيراني منذ عهد الشاه بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية ، ويمكن تقسيم تطور

---

[1] Hashimie, Ahmed ‘le routeur de la puissance, Iranienne, un nouvel Irak’ peroption de sécurité stratégie national au moyen orient. Paris .IFRI.1994.P19 .

* المقصود **بالبرنامج النووي** عموما: هو ما يرتبط بخطة العمل للحصول على الطاقة النووية من خلال المواد التي يكون فيها الوقود النووي قد مرّ بسلسلة الإجراءات، و التي تبتدئ بتعيين المكان للمنجم الذي يستخرج منه اليورانيوم ليمر بدورة الوقود النووي(من استخراج اليورانيوم كخام من باطن الأرض إلى عملية الطحن سواء طحنه في موقعه الأصلي أو الطحن في باطن الأرض) ، إلى دخوله المفاعل و خروجه كنفايات نووية و إعادة دورة الوقود إلى أن ينتهي من فعاليته بشكل كبير.

** هذه الاتفاقية تلزم الدولة بالإعلان عن منشآتها النووية ، كما تلزم الوكالة الدولية بمساعدة تلك الدولة في الحصول على التقنية النووية والتحقق من استخدامها للأغراض السلمية.

البرنامج النووي الإيراني إلى أربع مراحل هي كما يلي:

المرحلة الأولى: بدأت هذه المرحلة في عهد الشاه، و استهدفت امتلاك قدرة نووية متواضعة، عن طريق تنفيذ برنامج متكامل لإنشاء مفاعل للطاقة النووية في مدينة "بوشهر" بمساعدة ألمانيا. بالإضافة إلى أنّ إيران كانت تملك بالفعل مفاعلا نوويا تجريبيا حصلت عليه من الولايات المتحدة الأمريكية في الستينيات تبلغ قوته 5 ميجاوات. و قد شكّلت المبادرة التي طرحتها الولايات المتحدة الأمريكية، في إطار برنامج «الذرة من أجل السلام» Atomes pour la paix سنة 1957 بداية تسجيل الطموحات الإيرانية في المجال النووي.

ورغم أنّ إيران في تلك الفترة لم تكن بحاجة إلى التكنولوجيا النووية لكون المبادرة جاءت من الخارج، و أن الولايات المتحدة كانت تهدف من ورائها إلى ممارسة دور رقابي على الميدان النووي في المنطقة [1]. إلاّ أنّ البدايات الفعلية للمشروع النووي الإيراني تمّ تسجيلها في عهد الشاه " رضا بهلوي" مع بداية الستينات و السبعينات، حيث قام بإنشاء المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية IAEO (Iranien Atomic énergie organisation) و إلحاقها بمخطط يهدف إلى إنتاج 23000 ميجاوات من الطاقة [2]. وذلك كرد فعل مباشر على النجاح الذي حققته الهند بتفجير أول قنبلة نووية عام 1974.

كما أنشأ مركز«أمير أباد » للبحوث النووية في طهران عام 1974 م، بالإضافة إلى حصول إيران على كميات من أكسيد اليورانيوم المشع المعروف بـــ« **الكعك الأصفر** »[*] Yellow cake من جنوب إفريقيا في أواخر السبعينات ، ودعّمت هذه الجهود بالشروع في إنشاء مفاعلين نوويين في « بوشهر » بطاقة 1200 ميغاوات ، و قد بدأت

---

[1] Nader, Bazin, l’économie politique de développement de l’énergie nucléaire en Iran (1957-2004). in site : http://www.ccrd.cnrs.fr.

[2] صالح دعاس، عميور ، **التحولات الدولية الجديدة و تطور الأسلحة الإستراتيجية في العالم الإسلامي**. مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية. فرع العلاقات الدولية. جامعة باتنة .2001-2002.ص 114.

* **الكعك الأصفر**: هي مادة كيميائية تستخلص من اليورانيوم الخام، بعد طحنه و جعله في صورة مسحوق ناعم. و بعد أن يعاد تشكيله (اليورانيوم) في عملية كيميائية إلى هيئة صلبة نحصل منه على الكعك الأصفر، و هي مادة نشطة إشعاعيا.

شركة سمينس siemens الألمانية بالفعل في بناء المفاعلين عام 1967، و لكن العمل توقف بعد سقوط الشاه[1].

و مع اندلاع الثورة الإسلامية عام 1979 دخل البرنامج النووي الإيراني مرحلة من الجمود حتى منتصف الثمانينات، بسبب العزلة الدولية التي فرضت على إيران خلالها، وإنشغالها بتداعيات الحرب مع العراق و التي اندلعت عام 1980، ليشهد الفكر الإستراتيجي الإيراني جراءها تحولا جذريا.

المرحلة الثانية: حيث استعادت القيادة الإيرانية اهتمامها بالبرنامج النووي، ووجدت أنّه لتفعيل البرنامج لابد من الحصول على الدعم الخارجي، و ذلك منذ سنة 1986 عند إعلان " آية الله الخميني" التزام بلاده بمواصلة تطوير قدراتها النووية، فيما جاء بمثابة مقدمة لنشاط إيراني مكثف في هذا المجال ، و سار هذا النشاط في أربع مجالات :

1- توسيع دائرة التعاون النووي مع الدول الأجنبية، لاسيما مع الأرجنتين، الصين، كوريا الشمالية، الهند وباكستان.

2- توسيع البنية النووية الأساسية في البلاد.

3- تطوير القدرات الفنية و العلمية للعاملين في المجال النووي.

4- دفع مجالات البحث و التطوير في المجال النووي [2].

و الواضح أنّ الإهتمام الكبير بالتسلح النووي خلال هذه الفترة كان سببه تطور أعمال القتال مع العراق، الذي كان في غير صالح إيران.

و على هذا الأساس قام الرئيس السابق "هاشمي رافسنجاني" بتشكيل فريق مكون من 54 خبيرا روسيا و صينيا لتوحيد البرنامج النووي للجمهورية الإسلامية، واستيراد التكنولوجيا النووية. كما تمّ التوقيع على اتفاقية مع باكستان تقضي بتدريب المتخصصين في المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية في باكستان.

---

[1] رشا ، حمدي ، **موقف إدارة بوش اتجاه البرنامج النووي الإيراني** ،(مجلة السياسة الدولية ، العدد 152 ، مطابع الأهرام التجارية ، مصر .أفريل 2003) ص 309.

[2] إبراهيم ، محمود ، **السياسة العسكرية الإيرانية في التسعينات**، (مجلة السياسة الدولية ،العدد 111 ، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ، مصر ـ جانفي 1993) . ص 262.

و عملت القيادات الإيرانية على توثيق العلاقات مع الصين في مجال البحوث النووية، و التي توجت عام 1990 بحصول إيران على محرك نووي من الصين، تبلغ سعته 20 ميغاوات و ليس له القدرة على إنتاج المواد النووية [1].

المرحلة الثالثة: بدأت هذه المرحلة عقب حرب الخليج الثانية (حرب تحرير الكويت)، في أوائل عام 1991 و التي ولّدت قوة دفع كبيرة لبرامج التسلح بصفة عامة، و برنامج التسلح النووي في إيران بصفة خاصة. و ازدادت قوة الدفع هذه عقب انهيار الإتحاد السوفييتي في أواخر عام 1991. حيث تشير الكثير من التحليلات إلى أنّ امتلاك السلاح النووي كان واحدا من الأدوات التي اعتقدت القيادة الإيرانية أنّها تستطيع من خلالها استغلال المتغيرات الدولية و الإقليمية لصالحها، و تجعلها كقوة إقليمية و كفاعل أساسي في منطقة الخليج العربي بصفة خاصة و على الساحة الدولية بصفة عامة.

ومن ثمّة فإنّ امتلاك إيران لقوة نووية ربّما يقلل من إقدام الولايات المتحدة الأمريكية من الدخول في مواجهة مع إيران، بل و ردعها عنها و في هذا الإطار عملت إيران على استيراد رؤوس نووية من الجمهورية الإسلامية في آسيا الوسطى، كما حاولت إيران استقطاب علماء الذرة من الجمهوريات التي كانت تحت المظلة السوفيتية سابقا وكذلك قامت إيران بتكثيف أعمال التعاون النووي مع الدول الصديقة لاسيما الصين. حيث وقعت الدولتان اتفاقا للتعاون في المجال النووي عقب حرب الخليج الثانية، قامت الصين بمقتضاها بتزويد إيران بأجهزة الفصل الكهرومغناطيسي و مفاعل نووي تجريبي [2] .

كما شكّل لجوء إيران إلى التعاون مع روسيا بداية النقلة النوعية الأكثر أهمية للبرنامج النووي الإيراني منذ أواخر عام 1992، حيث وفرّ ذلك لطهران احتياجاتها من المفاعلات النووية الأكبر حجما، و ليس فقط المفاعلات البحثية صغيرة الحجم. وفي شهر نوفمبر 1994 أعلنت إيران أن روسيا أقرت اتفاقية بمبلغ 780 مليون دولار لإكمال مفاعل "بوشهر"، الذي توقفت الأعمال به أثناء الحرب العراقية الإيرانية، و تمّ التوقيع

[1] دعاس عميور ، صالح . مرجع سابق. ص 114.
[2] إبراهيم، محمود، مرجع سابق. ص 262.

الفعلي على هذه الاتفاقية في 8 جانفي 1995. لتصرّح إيران بعد ذلك أن المفاعلين أصبحا جاهزين في 13 مارس 2003 [1].

المرحلة الرابعة: مرحلة الشكوك الدولية في سلمية البرنامج النووي الإيراني:

و قد بدأت هذه المرحلة بعدما استطاعت إيران أن تنشئ مفاعلا نوويا بقدرة 5 ميغاوات و ذلك عقب انتهاء حرب الخليج الثانية، و الذي استهدف القيام بأعمال بحثية و دراسة نووية. بحيث أدّى إنشاء هذا المفاعل إلى ارتفاع أصوات الأطراف الدولية للمطالبة بالتفتيش و مراقبة المفاعل.

و فعلا أدّت الضغوط الدولية إلى قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية برئاسة البرادعي بمخاطبة السلطات الإيرانية عام 1996، مطالبة منها السماح لها بأعمال التفتيش، وعلى الفور رحّبت إيران بتدخل الوكالة الدولية [2]. و بعد تفتيش المواقع الإيرانية أكّدت تقارير المفتشين الدوليين التزام إيران بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية و عدم انتهاكها لها، مما أثبت سلمية البرنامج النووي الإيراني.

و بعد توقيع كل من إيران و روسيا على الاتفاقية السابقة في 8 جانفي 1995، والتي قامت بموجبها روسيا بتسليم المفاعلين لإيران (1000 ميغاوات) و الذي تمّ إنشاؤهما بـــ "بوشهر"، هذا الحدث أثار مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية، ممّا أدّى بها للضغط على الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإرسال مفتشين دوليين للتّأكد مرة أخرى من التزام إيران بمعاهدة عدم الانتشار النووي. و أكّدت مرّة أخرى تقارير المفتشين التزام الجانب الإيراني بالمعاهدة.

و من أهم المراكز البحثية النووية لإيران نجد:

- مركز طهران للدراسات الإيرانية: و هو مركز تم إنشاؤه عام 1968، تقوم معظم أعماله و دراساته و أبحاثه على مفاعل (5 ميغاوات) الذي ساعدت في بنائه الولايات

---

[1] رشا ، حمدي ن مرجع سابق . ص 309.

[2] تميم هاني، خلاف ، **القدرات النووية الإيرانية المنظور الدولي و الإقليمي** ،(مجلة السياسة الدولية ، العدد 142 ، أكتوبر ، 2000 .) .ص 151.

المتحدة الأمريكية- كما سبق الذكر- ، و كان خاضعا للمراقبة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

- مركز التكنولوجيا النووية في أصفهان .
- مركز الدراسات النووية للزراعة و الطب في كراج.
- إدارة البحوث النووية بمدينة يزد [1].

كما أنّ هناك مواقع أخرى من بينها موقع أراك المتخصص في إنتاج الماء الثقيل، وموقع ناتنز المتخصص بتخصيب اليورانيوم، و هما موقعان تقوم السلطات الإيرانية من خلالهما بأنشطة نووية سرية.

و قد أثارت تلك المواقع شكوك بعض الدول و التي منها الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث أعلنت في عام 2002 بأنّ لدى إيران مواقع نووية لم تصرّح بها للوكالة الدولية. و تمّ قطع الشك في هذا الأمر عندما كشفت منظمة "مجاهدي خلق" المعارضة لإيران، في أوت في 2002 النقاب عن قيام إيران بقيام منشأتين نوويتين جديدتين في منطقتي أراك و ناتنز، لتخصيب اليورانيوم بعيدا عن رقابة الوكالة الدولية من أجل صنع الأسلحة النووية، و اكتسبت هذه المعلومات قدرا من المصداقية من خلال ما أظهرته صور الأقمار الصناعية من أن الجانب الإيراني أقام جدران إسمنتية سميكة تحت الأرض، ممّا يوحي بأنّ الجزء الأكبر من هاتين المنشأتين سوف يكون تحت الأرض لضمان السرية [2].

و استمرت تحقيقات الوكالة الدولية لمدة عام، و قدّم "محمد البرادعي" مدير العام الوكالة تقريره الأول عن البرنامج النووي الإيراني في 6 جوان 2003 (الوثيقة 40-cov-2003)، و الذي أشار فيه إلى أنّ إيران فشلت بإلتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية و اتفاقية الضمانات، من خلال قيامها بأنشطة لم تبلّغ عنها الوكالة. و من ذلك شراؤها اليورانيوم الطبيعي عام 1992 و قيامها بأنشطة تخصيب

---

[1] نفس المرجع السابق . ص 151.

[2] عبد العظيم ، محمود حنفي ، **طهران و الانتقام لكشف برنامجها النووي السري** ، 2008/12/20. في موقع : http:// www.albainah.net/index.aspx/Item.12139&top.

اليورانيوم المستورد، و عدم الإعلان عن المواقع التي جرى فيها تخزين و تخصيب اليورانيوم و معالجة المخلفات النووية، و طالب التقرير إيران بالتعاون مع الوكالة للتحقق من هذه المواضيع [1].

كما طالبت الوكالة الدولية إيران أن تنضم إلى بروتوكول الإضافي الملحق بالاتفاقية، وأن تعلّق تخصيب اليورانيوم فورا. و بهذه المرحلة الأخيرة بدأت تتصاعد لهجة تعامل المجتمع الدولي مع إيران فيما يخص برنامجها النووي، و بدأ التلويح بالغزو العسكري لإيران إن لم توقف تخصيب اليورانيوم و سعيها للحصول على القنبلة النووية.

المطلب الثاني: أسباب سعي إيران لتطوير برنامجها النووي:

لقد تضاربت الآراء و التحليلات فيما يخص حقيقة امتلاك إيران للسلاح النووي، فمنهم من يعتبر أنّ إيران قد أصبحت دولة نووية و ذلك انطلاقا من تصريح الرئيس الإيراني أحمدي نجاد في 11 أفريل 2006 دخول بلاده النادي النووي، بعد نجاحها في تخصيب اليورانيوم لإنتاج وقود المفاعلات النووية. و منهم من لا يعتد بهذا القول أصلا و يعتبر ذلك مبالغة من إيران في تعاملها مع القضايا كعادتها، و منهم من يذهب إلى أبعد من ذلك و يقول أنّه ليس لإيران الحق أصلا في امتلاك السلاح النووي لأنها تعتبر دولة غير سوية و غير عقلانية في سلوكاتها و سياساتها الخارجية، و بالتالي فإن امتلكته ستصبح أكثر تهديدا من ذي قبل (فكرة تصدير ثورتها و سعيها لإحياء مجدها الفارسي القديم). و بين كل هذه الآراء و تلك، يبقى القرار بيد إيران حسب نظرتها لأمنها القومي و مصالحها الإستراتيجية و أسبابها المقنعة على الأقل بالنسبة لها – في سعيها للوصول لامتلاك السلاح النووي، أو حتى – سعيها في امتلاك القنبلة النووية فيما بعد –.

[1] نفس المرجع السابق.

فالسؤال المحوري هنا لماذا تريد إيران امتلاك السلاح النووي؟ و لماذا تريد التحول إلى قوة نووية؟ و لماذا تصر على الدخول في صدام مع الولايات المتحدة يمكن أن تعمّم تداعياته منطقة الشرق الأوسط ككل أو ربما قد تتجاوزها؟

هناك أسباب عديدة و متداخلة تفرض نفسها بوضوح كمسوغات على دفع إيران نحو السعي لامتلاك القوة النووية منها: .

1- **السلاح النووي الإسرائيلي:** لا شك أنّ أحد أهم الأسباب التي جعلت إيران تهتم بتطوير برامجها النووية، هو امتلاك إسرائيل ترسانة نووية ضخمة تقدر ما بين 150 إلى 200 رأس نووي، و بالتالي تتمتع إسرائيل بتفوق إستراتيجي و معنوي في الساحة الإقليمية ،و هو الأمر الذي يثير انزعاج الإيرانيين [1].

فالتاريخ أثبت لنا بأنّه إذا كانت دولتان في نفس المنطقة وواحدة منهما تملك سلاحا نوويا، فإنّ الأخرى تسعى جاهدة لامتلاك السلاح النووي أيضا. و ذلك تطبيقا لنظرية "**توازن الرعب**" في المنطقة، خاصة و أنّ كلا الدولتين (إيران و إسرائيل) تختلفان في توجهاتهما السياسية و الاقتصادية و الثقافية والأيديولوجية، خصوصا وأنّ هناك حربا كلامية ساخنة على مستوى الدولتين، برز جليا من خلال تصريح "أحمدي نجاد" في مؤتمر عن العنصرية بأنّ إسرائيل هي دولة عنصرية، و أنها ورم سرطاني لابد من اقتلاعه . ممّا زاد من مخاوف إسرائيل، و جعلها في النهاية تطالب بفرض عقوبات على إيران و تهدد أيضا بضربها و تهديم مفاعلاتها النووية .

2- **الوجود العسكري الأمريكي في الخليج:** حلّلنا في الفصل السابق العلاقات الإيرانية الأمريكية، و توصّلنا إلى أنّ العلاقات بين الدولتين يربطها التوتر الدائم وأحيانا العداء، و نظرا للاختلافات الجوهرية و قضايا الخلاف التي لا تزال عالقة لحد الآن بينهما. و ما زاد في تجسيد تلك الخلافات التواجد الأمريكي الذي أصبح يحيط بإيران من كل النواحي الشرقية في أفغانستان و الغربية في العراق و الشمالية بدول آسيا الوسطى و القوقاز، و هذا ما يشكّل خطرا حقيقيا بالنسبة لمصالح إيران في هذه

---

[1] تميم ، هاني خلاف . مرجع سابق. ص 151.

المناطق خصوصا و أنّ أمريكا تسعى للحد- إن لم نقل شل- السلوك و التحرك الإيرانيين في هذه المجالات التي تعتبر حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهدافها.

هذا الخطر جعل إيران مهدّدة من كل الجهات، لذلك فهي تسعى لامتلاك السلاح النووي من أجل الدفاع عن مصالحها و أمنها القومي، خاصة و أنّ هناك أزمة ثقة بنيوية تدخل في تركيب العلاقة بين الولايات الأمريكية و إيران، فبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 واجه الأمريكيون مشكلة في أفغانستان، و طلبوا المساعدة من إيران وقدمت لهم، ثمّ جاءت المفاجأة بعدها بوضع إيران في محور الشر من طرف السلطة الأمريكية، و هذا التناقض سمة دائمة في موقف أمريكا من إيران (تقبيل خد و صفع الخد الأخر)، كما أنّ مواصلة حديث واشنطن الصريح و العلني عن تغيير النظام في إيران، يعد واحدا من الأسباب التي تجعل إيران راغبة في التحول لدولة نووية [1].

3- **الخطر العراقي:** منذ الحرب العراقية الإيرانية و نتائجها السلبية على إيران، واستخدام العراق لأسلحة بيولوجية ضد الإيرانيين و التي مازالت آثارها لحد الآن، قرّرت إيران السعي لامتلاك سلاح نووي. و جاء هذا - كما سبق الذكر- على لسان هاشمي رافسنجاني قائدها للقوات المسلحة آنذاك. و ذلك من أجل التصدي لنظام "صدام حسينّ في العراق، و الذي كان يهدد تهديدا كبيرا إيران ن في فترة حكمه.

و لكن إيران حاليا تواجه الولايات الأمريكية بعد غزوها للعراق. لكن و بعد خروج القوات الأمريكية من العراق فيحتمل أن تواجه إيران عراقا آخر -غير عراق صدام حسين -، و يمكن أن يستعيد عافيته و يصبح أقوى ممّا كان عليه. لذلك ترى إيران أنه قبل أن يحصل هذا لابد لها من امتلاك السلاح النووي، حتّى لا يحدث سيناريو آخر لحرب عراقية إيرانية .

---

[1] مقال من دون مؤلف، **لماذا تريد إيران امتلاك السلاح النووي ؟**، 2006/8/30. في موقع:
http:// www.albainah.net/index . Aspx/Item.12135&top.

4- **الطموح الإقليمي الإيراني:** تسعى إيران و منذ نجاح ثورتها الإسلامية إلى تصديرها و أن تكون قائدة للدول الإسلامية، فإيران ليست دولة وطنية خالصة بل تملك مشروعا إقليميا يتعدى حدودها الجغرافية، فهي تسعى للعب دور إقليمي يتناسب مع إمكانيتها الطبيعية و الإقتصادية و موقعها الجيوإستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط. وهي من ناحية موقعها لا تأمن على حدودها و أمنها الوطني خصوصا و أنّها محاطة بجيران نوويين في معظمهم (باكستان، الهند وإسرائيل)، و كذا المخترقين أمنيا من طرف الولايات المتحدة (أفغانستان و العراق).

فإيران تصبو لأن تعيد مجد إمبراطوريتها الفارسية التي كانت ممتدة على الحدود، وذلك بنظرها لا يحصل لها إلا بامتلاك السلاح النووي الكفيل بتحقيق هذا الهدف بعيد المدى. إذ يرى بعض المحللين في إيران أنّه لكي تعزز إيران مكانتها بالساحة الإقليمية لابد أن يواكبها تعزيز القدرات الدفاعية الإيرانية لاسيما في الجانب الاستراتيجي والنووي [1].

5- **مشاكل مستقبلية في الطاقة الإيرانية:** يتحدث الإيرانيون أيضا عن مشاكل في الطاقة ستواجههم مع مرور الزمن، فيرى الإيرانيون أنّ النفط و الغاز لن يدوما إلى ما هو أبعد من 25 إلى 30 سنة. و لهذا ينبغي توفير موارد بديلة – خصوصا و أنّ كلا من الغاز و النفط من أنواع الطاقة غير المتجددة –. فإقامة 20 محطة كهرباء نووية بكلفة 25 مليار دولار ستكون حصانة لمواجهة الزيادة المتواصلة في الطلب على الطاقة، لاسيما مع التنامي السكاني المتزايد في إيران فالطاقة النووية أقل كلفة، ومادتها الخام (اليورانيوم) متوفرة في صحاري وسط إيران [2].

6- **الدعم الشعبي الإيراني للبرنامج النووي:** فالشعب الإيراني بفئاته العمرية المختلفة، يساند و يدعم البرنامج النووي لبلاده. و يطالب بضرورة التطور التكنولوجي و دعم مسار التنمية في إيران، انطلاقا من تطوير البرنامج النووي، والذي

---

[1] تميم ، هاني خلاف . مرجع سابق. ص 152.

[2] مقال من دون مؤلف، **لماذا تريد إيران امتلاك السلاح النووي ؟** . مرجع سبق ذكره.

إضافة إلى ذلك يعتبر فخرا و اعتزازا لكل مواطن إيراني. ممّا أعطى تأييدا شعبيا أكبر و مشروعية داخلية للسلطة الإيرانية في سعيها لتطوير برنامجها النووية.

هذه الأسباب هي التي جعلت إيران تسعى لتطوير برنامجها النووي و التي – هي بالنسبة لها – أسباب مقنعة جدا و جوهرية.

و لتلك الأسباب وغيرها فقد سعت إيران بجدية إلى تطوير برامجها العسكرية والنووية، و ذلك من خلال حصولها على غواصات وطائرات حربية بمساعدة روسية وصينية وحتى من كوريا الشمالية. و من بين ما تملكه إيران في هذا الجانب ما يلي:

أ – **الأنظمة البحرية:** إنّ أول الخطوات التي قامت بها الجمهورية الإسلامية الإيرانية للدعم ورفع مستوى قواتها البحرية، كانت بشرائها ثلاث غواصات تعمل بالديزل من طراز "كيلو" وهذا من روسيا، وتمّ تسليم إثنين منها (الأولى في نوفمبر 1992 والثانية في أوت 1993).وقد كلفت هذه الغواصات الميزانية الإيرانية ما يقارب 450 مليون دولار للغواصة الواحدة [1].

وقد تولى الروس تدريب الأطقم الإيرانية على هذه الغواصات, لكن وجود هذه الغواصات في مياه الخليج أعتبر تهديدا لم بكن موجودا من قبل. إذ تستطيع هذه الغواصات أن تقوم بزرع الألغام دون أن يتم اكتشافها. وفي الوقت ذاته من الصعب التصدي لهذه الغواصات نظرا لعدم عمق مياه الخليج. وضعف خواصه الصوتية. وهذا الأمر أثار مخاوف لدى القوات البحرية الأمريكية ودول الخليج العربية، وما زاد من مخاوف هذه الدول هو شراء إيران ألغاما متطورة بما فيها ألغام الأعماق التي يتعذر كشفها على كاسحات الألغام.

وقد اشترت إيران هذه الألغام من الصين وروسيا وكوريا الشمالية وإيطاليا. كما تمثل كذلك ترسانة إيران من الغواصات الصغيرة مشكلة أخرى أمام القوات البحرية في الخليج

---

[1] كينيث، كاتزمان"، **التهديد السياسي والعسكري الإيراني, إيران والخليج** . ط1 , مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية .1996.ص277 .

بسبب صعوبة اكتشافها وتفيد التقارير بأن كوريا الشمالية قد باعت لإيران غواصتين صغيرتين [1]، في نفس الفترة التي كانت إيران قد اشترت غواصات " كيلو" من روسيا.

كما تفيد بعض التقارير أنّ إيران تملك غواصة ألمانية صغيرة مع احتمال وجود نسخة محلية أيضا، و تحاول إيران إعادة بناء أسطولها من السفن البحرية الذي تعرض لخسائر كبيرة خلال الحرب مع العراق، خاصة في معركتها مع الأسطول الأمريكي في 18 أفريل 1988. و لهذا نجد إيران قد تسلمت في سبتمبر 1994 خمسة قوارب دورية من الطراز الصيني "هودونج"، ضمن صفقة تضم عشرة قوارب. و هذه القوارب مصنوعة لحمل صواريخ سطح سطح، لكن إيران تسلمتها بدون صواريخ، و هذا لأنّها كانت تريد تزويد هذه القوارب بصواريخ من طراز "سي 802"، إذن فهذه السفن الجديدة سوف تزود إيران بقدرات إضافية كبيرة ضدّ القوات البحرية الأمريكية بدول الخليج.

و لعلّ الأهم من ذلك أنّ استعمال هذه الزوارق قد يكون أكثر فعالية من أسطول المراكب الصغيرة، الذي استخدمه الحرس الثوري في ذروة "حرب الناقلات" في الحرب العراقية الإيرانية من عام 1986 إلى 1988، و هذا في حال شن أي هجوم عسكري ضد إيران بسبب برنامجها النووي من طرف الولايات المتحدة الأمريكية أو إسرائيل أو من الحليفتان معا.

ب- الطائرات المتطورة: لقد أدركت إيران بعد حربها مع العراق أنّ ما كان ينقصها خلال هجماتها البحرية، ذلك التدعيم بالطائرات المتطورة و القادرة على إصابة أهدافها بدقة. و لهذا أصرت إيران الآن على حصولها على طائرات جديدة سوف تزودها بقدرة عالية، و أن أهم بنود صفقات الطائرات التي أبرمتها إيران، كانت مع روسيا، حيث تمّ الاتفاق المبرم بينها و بين إيران على حصول الأخيرة على حوالي 30 طائرة من طراز "ميج 29" ، و 20 طائرة من طراز "سوخوي 24". و كذلك هناك اتفاق بين إيران والصين تقوم فيه الأخيرة بتزويد إيران بطائرات من طراز "أف 7»، و هو أقل كفاءة من الطرازين الروسيين.

---

[1] نفس المرجع . ص 278.

و قد أشارت التقارير بأنّ روسيا قد زودت إيران في 27 سبتمبر 1994 بصواريخ متطورة لهذه الطائرات [1]. ويذكر أنّ عددا من الطيارين المدربين على قيادة طائرات "ميج 29" و "سوخوي 24"* تمّ تخرجهم في حفل أقيم في طهران في أوت 1994. وهذا سيسمح لإيران بتحسين قدراتها على التحكم والسيطرة في هذه الطائرات الجديدة بدمجها في قواتها الجوية لتصليح أكثر كفاءة وفعالية.

أما فيما يخص الأسلحة البيولوجية والكيميائية، فقد أعربت القيادة الإيرانية عن نيتها في امتلاك مثل هذه الأسلحة وتطويرها، باعتبارها توفر ردعا قويا في أي مواجهة مع أعداء خارجيين، وقد وضعت إيران برنامج أبحاث لإنتاج وتطوير هذه النوعية من الأسلحة، تتولاه المنظمة الإيرانية لأبحاث العلوم والتكنولوجيا [2].

كما أنه فيما يتعلق بالصواريخ الباليستيكية، فقد أقرّت إيران بنيتها في عام 1991 في إنتاج سلسلة من الصواريخ ذات المدى البعيد، وذات القوة الكبيرة في التدمير، نظرا للهزيمة التي لحقت بها في "حرب المدن" ضد العراق [3].

والسؤال الذي يطرح بعد هذا التحليل هو: هل حقا تسعى إيران لتطوير برامجها النووية للأغراض السلمية ؟ أم أنّ هناك نوايا أخرى لإيران للاستخدام العسكري للأسلحة النووية التي هي بصدد إنشائها من خلال برنامجها النووي؟

تؤكد إيران على الطبيعة السلمية لبرنامجها النووي، وعلى أحقيتها في حيازة التكنولوجيا النووية، بهدف استخدامها في قطاعات الصناعة والزراعة والميادين الصحية (معالجة الورم السرطاني)، وكذا لاستعمال الطاقة النووية في توليد الكهرباء.

ويعتبر انضمام إيران إلى معاهدة حظر الانتشار النوويNPT. وبالتالي فتح المنشآت النووية الإيرانية أمام لجان التفتيش التي قادتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في شهر

---

[1] نفس المرجع السابق. ص 179.

[2] إبراهيم، محمود. مرجع سابق. ص 262.

[3] Hashime. Ahmed . Op.It.p22.

* و هي نوع من أنواع الطائرات الحربية .

فيفري 1992، على لسان الناطق الرسمي باسمها آنذاك "فريدريك ماير Hans.F.Mayer بأنّ المنشآت النووية التي توضح سلمية البرنامج النووي الإيراني هي:

- مركز و مفاعل طهران للبحث النووي.
- مركز أصفهان الذي يحاول المسؤولون في المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية تزويده بمفاعل من 40 ميجاوات فما فوق، لتدريب طلبة الاختصاص بمساعدة صينية وروسية [1].
- مفاعل بوشهر .
- منطقة الطاقة الذرية الإيرانية IAEO .
- صحراء صاغند Saghand التي تتركز فيها عملية تخصيب اليورانيوم.
- معلم كلاييه Moollem Kelayah الذي يقع بالقرب من مدينة قزوين، و يحوي مفاعلا نوويا صيني المصدر، يعمل بقوة 40 ميجاوات و يعتبر أمل الصناعة النووية الإيرانية [2].

إلاّ أنّ العديد من الاستراتيجيين يذهبون إلى اعتبار أنّ الأهداف الحقيقية للبرنامج النووي الإيراني، تكمن في حساسية الموقع الجيوبوليتيكي لإيران، وسط دول دائمة سوء الظن بها، و معظمها دول نووية. فإيران تكون قد استفادت من درس قيام العراق بقصفها بالأسلحة الكيماوية في منتصف الثمانينات، و بالتالي فإن برنامجها النووي يهدف إلى الدفاع عنها ضد أي تهديد محتمل من الدول النووية (باكستان، إسرائيل)، ولمواجهة الوضع غير المستقر في أفغانستان و غيره من جمهوريات أسيا الوسطى الإسلامية، فضلا عن التنافس التركي بشأن طرق أنابيب النفط [3].

كما أنّه حاليا فتحت على إيران باب أخرى من جهة الشرق أصبحت تهدّد استقرارها و أمنها الداخلي، من خلال الحرب القائمة بين الحكومة الباكستانية و حركة طالبان

---

[1] عز الدين ، قطوش ، **هل ستصمد إيران؟** ، جريدة السفير الأسبوعية الجزائرية، العدد 294(من 14 إلى 20 جانفي 2006). ص 14.

[2] دعاس عميور ، صالح ، مرجع سابق. ص 116.

[3] رشا ، حمدي. مرجع سابق. ص 309.

الباكستانية، نتيجة سماح الحكومة الباكستانية بتطبيق الشريعة الإسلامية في إقليم "وادي سوات" مع العلم أنّها تتبع المذهب السني، ما يزيد من قلق إيران و يضيف سببا آخر من أسباب سعيها لامتلاك سلاح نووي، حفاظا على أمنها الوطني و استقرارها الداخلي المهدد.

كما أنّ التصدي للضغوطات الأمريكية بشأن برنامجها النووي واكتساب عامل ردعي" virtual deterrence"، يمنع الولايات المتحدة الأمريكية من توجيه ضربة عسكرية محتملة ضدّها [1].

وتشير بعض جوانب الغموض والتكتم التي تشوب البرنامج النووي الإيراني، في الشكوك الدولية حول الطبيعة الحقيقية للبرنامج. وعلى هذا الأساس يرى العديد من المراقبين للشأن النووي الإيراني – وخاصة الغربيين منهم– بأنّ إيران تتقدّم على مسارين نحو امتلاك الأسلحة النووية:

– إنتاج نظائر* اليورانيوم** و البلوتونيوم اللازمة لإنتاج أسلحة نووية (239 P4-4235)، حيث أحرزت تقدما هاما في منشأة "ناتنز" الخاصة بتخصيب اليورانيوم ونبذ الغاز. كما يوجد نموذج أولي من Scale Cassad مكون من 156 وحدة نابذة لألف وحدة أخرى جاهزة للتشغيل مع نهاية 2003، وخطط لتركيب 5000 وحدة تقريبا مع نهاية عام 2005 [2].

---

[1] Nater, Barzin. Op.CiT.

- **النظائر**:هي الذرات ذات نفس الرقم الذري ولكن بعدد مختلف من النيوترونات.

** **اليورانيوم** :هو المادة الخام الأساسية للبرامج النووية والمدنية والعسكرية، يستخرج من طبقات قريبة من سطح الأرض أو عن طريق التعدين من باطن الأرض. ورغم أنّ مادة اليورانيوم توجد بشكل طبيعي في أنحاء العالم ، لكن القليل منه فقط يوجد بشكل مركز كخام ،و اليورانيوم هو مصدر الطاقة المستخدمة في توليد الطاقة الكهربائية. و هو يستخدم كذلك في عدد من التطبيقات إذ يستخدم في البوصلات الدوارة، في الطائرات لحفظ توازن الجنيحات و غيرها من سطوح التحكم و في المركبات الفضائية، و يستخدم كذلك اليورانيوم لتحديد أعمار الصخور و المياه الجوفية .

[2] برادلي أ ، تايلر، **السلام الأمريكي والشرق الأوسط_**. ترجمة: عماد فوزي شعيبي ، ط1 الدار العربية للعلوم ، بيروت 2004. ص 52.

كما تقوم إيران وبحذر تام بوضع أسس الحلقة الكاملة للوقود النووي * nuclear fuel cycle، وفي حالة ما إذا تم إنتاج المادة النووية، فإنه يمكن عندئذ تحويلها إلى سلاح نووي بشكل أسهل نسبيا. حيث كانت التقديرات تشير إلى إمكانية توصل إيران امتلاك السلاح النووي دون مساعدة خارجية مع حلول عام 2005 [1]. إلاّ أنّ التقديرات الأمريكية والإستراتيجية ترى أنّ إيران قد أبطأت جهودها فقط نتيجة لعمليات التفتيش. لكنّها ستصبح قادرة على إنتاج القنبلة النووية خلال عام 2006 و ليس عام 2005 [2]. (غير أنّ تقديرات استراتيجيين أمريكيين و إسرائيليين تقول أنّ إيران لن تستطيع امتلاك القنبلة النووية قبل عام 2013، أي بعد أربع سنوات من الآن).

و تعزّزت الشكوك الدولية حول برنامج إيران النووي، بعد إعلان الرئيس الإيراني "محمود أحمدي نجاد" في 11 فيفري 2006 عن دخول بلاده النادي النووي، بعد نجاحها

* و يطلق عليها كذلك دورة الوقود النووي، فمن عملية استخراج اليورانيوم كخام من باطن الأرض تبتدئ عملية دورة الوقود النووي. إلى عملية الطحن: القطع المفتوح، الطحن في موقعه الأصلي و الطحن في باطن الأرض. فاليورانيوم المستخرج من باطن الأرض و بالتحديد في قشرتها لا يكون قابلا للاستعمال بصورة مباشر، إنّما يجب أن يمرّ بسلسلة من العمليات التي تجعله في طور الاستخدام. و أنّ المعالجة المتعددة يجب أن تنفذ لزيادة تركيز النظائر الانشطارية المشعة، ففي حالة اليورانيوم يتم تركيزه بزيادة تركيز اليورانيوم **235** في اليورانيوم **238** لكي يكون الناتج كفوءا لتوليد الطاقة اللازمة حينذاك لتوليد الكهرباء أو لأغراض أخرى. و عندما يصبح اليورانيوم وقودا مستهلكا تضاف إلى هذه الخطوات خطوات أخرى إذا ما أريد لهذا الوقود الاستخدام لأغراض إنتاج الكهرباء. و هذه الخطوات هي الخطوات الخزن المؤقت و إعادة المعالجة ثم التخلص من النفايات. و إنتاج اليورانيوم كوقود نووي ينطوي على عدة خطوات : تحمل الشاحنات خام اليورانيوم من المنجم إلى وحدات المعالجة و هناك تنتج ركازة يورانيوم تسمى الكعك الأصفر(سبق تعريفه) ، و بعد عدد من المعالجات يضغط اليورانيوم إلى كريات يورانيوم.

1 نفس المرجع السابق. ص 52.

2 محمد جمال، عرفة، **مفاعلات إيران النووية...الهدف الأمريكي القادم**، في موقع :
http: // www.Islamonline .com/Arabic /Politics/2004/08/Article 085 .HTML.77K .

في تخصيب اليورانيوم* لإنتاج وقود المفاعلات المدنية. كما كشف رئيس الوكالة الإيرانية للطاقة الذرية "غلام رضا أغازاده" عن توصل إيران إلى تخصيب اليورانيوم بنسبة 3.5% ** في مفاعل ناتنز، و هي درجة النقاء المطلوبة للوقود المستخدم في المفاعلات المدنية ، مشيرا إلى أنّ بلاده بعد هذا الانجاز تكون قد أصبحت ثامن دولة في العالم تمتلك تقنية تخصيب اليورانيوم منخفض المستوى، كما صرح بأنّ طهران تمتلك 146 جهاز طرد مركزي . كما نجحت في إنتاج 110 أطنان من غاز "سادس فلوريد اليورانيوم" *** الذي يتم وضعه في أجهزة الطرد المركزي**** [1] .

بعدها دخلت إيران مرحلة حاسمة في أزمة ملفها النووي، بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم 1737 في 23 ديسمبر 2006، و القاضي بفرض عقوبات على إيران تحظر واردات و صادرات المواد الخطرة و التكنولوجيا المتعلقة بتخصيب اليورانيوم وإعادة المعالجة، و المفاعلات التي تسير بالماء الثقيل، بالإضافة إلى أنظمة الصواريخ الحاملة للرؤوس [2].

* **تخصيب اليورانيوم** : يتم بتخليل مادة سادس كلوريد اليورانيوم في مادة مسامية فتزيد نسبة ذرّات اليورانيوم −235 في اليورانيوم الطبيعي ، و يصبح صالحا للاستعمال في المفاعلات. و وقود اليورانيوم اللازم للمفاعلات الانشطارية لا يصنع قنبلة نووية ، لأنّها تتطلب تخصيب أكثر من 90% للحصول على تفاعل متسلسل سريع.

** نسبة **3،5% من تخصيب** اليورانيوم، غير كافية لإنتاج السلاح النووي، و يرى الخبراء أنّ النسبة اللازمة لذلك تتجاوز 90%، و بالتالي فإنّ أي نسبة أقل من ذلك تكون للاستخدام السلمي فقط.

*** و يسمى كذلك "هكسافلوريد اليورانيوم"، و هو مركّب كيميائي يتكوّن من ذرة واحدة من اليورانيوم مع ست ذرّات من الفلور، يستخدم خلال عملية تخصيب اليورانيوم في فترة معقولة من درجة حرارة و ضغط .

**** يرى العلماء و على رأسهم" دافيد أولبرايت" و " كوري هندرستين" من معهد العلوم و الأمن الدولي، أنّ أي برنامج اختبار للطرد المركزي مهما كان صغيرا يحتاج من 1 كيلو غرام إلى 2 كيلوغرام من سادس فلوريد اليورانيوم، حيث يتم تدوير هذا الأخير في غرفة أسطوانية بسرعة شديدة، و يؤدي هذا إلى انفصال نظير اليورانيوم −238 الأكثر كثافة عن نظير اليورانيوم −235 الأخف.

مقال من دون مؤلف ، **طهران ترفض طلب موسكو وقف تخصيب اليورانيوم**، في موقع:
http:// Aljazeera.net/NR/exercices/46705058-Bc 01- 4047-9cc3-1261 B72e 9f37.HTM.

[2] محمد عباس، ناجي، **الانتخابات الإيرانية و قضايا السياسة الخارجية**، في موقع:
http:// www.ahram .org.eg /acpps/Ahram/2006/1/1.htm .

المبحث الثاني: المواقف المختلفة والنتائج المحتملة للبرنامج النووي الإيراني:

المطلب الأول: المواقف المختلفة من البرنامج النووي الإيراني:

على الرغم من توقيع إيران على معاهدة عدم الانتشار النووي **NPT** ، ثمّ بعدها على البروتوكول الإضافي الخاص باتفاقية الضمانات النووية، ثمّ اتفاقية حظر التجارب النووية. إلاّ أنّ بعض المواقف الدولية تشير لعدم ارتياحها للبرنامج النووي الإيراني. لذلك اختلفت المواقف بشأن هذا البرنامج على المستووين الدولي و الإقليمي كما يلي:

1- المستوى الدولي:

- **موقف الولايات المتحدة الأمريكية:** اتسم الموقف الأمريكي من البرنامج النووي الإيراني منذ البداية بالتصعيد و التهديد بإحالته لمجلس الأمن. و قد أعربت الولايات المتحدة الأمريكية و منذ أواسط التسعينات عن اعتقادها بأن إيران تقوم بتنفيذ برنامج نووي سري، قد يسفر عن تمكّنها من إنتاج أسلحة نووية بحلول عام 2005 إلى عام 2006، و هو حسب الإدارة الأمريكية – ما قد يشكل خطرا كبيرا و تهديدا مباشرا للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط.

و ربّما على الأمن القومي الأمريكي المباشر، على اعتبار أنّ واشنطن تصنف إيران ضمن الدول الراعية للإرهاب الدولي. بحيث و منذ عام 1992 شكّكت الولايات المتحدة في سلمية البرنامج النووي الإيراني، و بعد أن تمّ تفنيد شكوكها من خلال زيارة المفتشين الدوليين للمواقع الإيرانية و ثبوت التزام إيران بمعاهدة منع الانتشار النووي، عاودت الولايات المتحدة الكرّة في عام 2002 انطلاقا من معلومات تحصّلت عليها من طرف حركة "مجاهدي خلق" التي تمثّل المعارضة الإيرانية في الخارج، فقامت بعدها الولايات المتحدة بعد احتلالها للعراق بحملة لإقناع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة

الذرية بتحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، و ذلك في سبتمبر 2003 [1]. لكن إيران تفادت ذلك بقبولها عمليات التفتيش الفجائية التي يقوم بها حكّام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، و أعلنت بعدها إيران تعليق كل أنشطة تخصيب اليورانيوم.

كما أشارت الدوائر السياسية الأمريكية فيما بعد أنّ لديها معلومات حول إنشاء إيران لمرافق لإنتاج الماء الثقيل في منشأة آراك و مرفق آخر لتخصيب اليورانيوم في ناتنز. وترى الإدارة الأمريكية أنّه من غير الطبيعي أن تصرف إيران مبالغ طائلة للحصول على الطاقة النووية، في حين أنّها تتمتع بوفرة من احتياطات البترول و الغاز [2]. و قد بثت صور تلك المواقع من خلال الأقمار الصناعية – كما كشفت الأنباء ذلك-. و تتبع المخاوف الأمريكية من البرنامج النووي الإيراني من جانب اقتصادي كذلك، حيث تخشى أمريكا من توجه إيران نحو تنفيذ خطة لتحويل عملية التبادل النفطي من الدولار الأمريكي إلى اليورو الأوروبي، بحيث أعلنت إيران في شهر جوان 2004 على أنّها تنوي إنشاء بورصة للنفط تستخدم اليورو بدلا من الدولار، و قد وجدت أنصارا لفكرتها من بعض الدول المنتجة للنفط، و هو ما تعده أمريكا إعلانا للحرب ضدّها، يمكن أن يؤدي إلى انهيار الاقتصاد الأمريكي [3].

و تندرج ضمن أولويات الأجندة السياسية الأمريكية في الشرق الأوسط، ضرورة منع إيران من امتلاك أو اقتناء التكنولوجيا النووية التي قد تؤهلها إلى امتلاك السلاح النووي، و هو ما قد يهدّد التفوق النووي الإسرائيلي في المنطقة. حيث صرحت مستشارة الرئيس الأمريكي لشؤون الأمن القومي الأمريكي سابقا "كوندوليزا رايس" في مقابلة أجرتها معها شبكة NBC التلفزيونية" إنّ العالم لن يسمح لإيران بتطوير أسلحة نووية، والولايات المتحدة الأمريكية لن تمكنها من ذلك [4].

---

[1] فلاح، علي، **هل سيكون العراق رهينة لإنهاء البرنامج النووي الإيراني ؟ في موقع:**
http:// Iraq4allnews.dk/news/Show News.php? 16-03-2009.cat=8 id=17288.php.

[2] رشا ؛ حمدي. مرجع سبق ذكره. 309.

[3] مورتن ، أبرموفتش و آخرون ، **إيران هل ثمة مخرج من المأزق النووي؟**، في موقع:
http:// www.crisis group.org.

[4] جمال عرفة، محمد. مرجع سابق.

و سعت أمريكا في سبيل ذلك إلى جعل الدول الخليجية تتبنى موقفا أكثر عدائية ضدّ إيران، لتوظيفه في خدمة مشروعها، فبدأت في اتخاذ إجراءات عملية هدفها احتواء إيران في الخليج. حيث قدّمت الإدارة الأمريكية مبادرة لدول مجلس التعاون الخليجي في فيفري 2006، تهدف إلى تحسين قدرات دول الخليج على مراقبة الشحنات في عرض البحر والسلع التي يتم نقلها إلى الخليج، و رصد صدور صفقات تمويل شراء إيران مواد لبرامجها للأسلحة غير التقليدية [1].

و اللافت للاهتمام هنا أنّ هذه المبادرة الأمريكية التي تهدف إلى إقحام الدول العربية الخليجية كطرف في إستراتيجية أمريكا لـــ "احتواء إيران"، لم تغفل تسويق الرعب لها لأهداف تجارية خاصة بها. كما تجدر الإشارة أيضا إلى أنّ الاهتمام الأمريكي بالبرنامج النووي الإيراني بدأ بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، و ما ترتب على تلك الأحداث من تغييرات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، بوضع الدول المعادية للولايات المتحدة في خانة محور الشر (الدول المارقة)، و كانت إيران على رأس القائمة، فكان هدف الولايات المتحدة منذ البداية هو تغيير النظام في إيران بأكمله، و ليس تغيير سياساته فحسب.

غير أنّ الولايات المتحدة تراجعت فيما بعد عن لهجتها الحادّة بالنسبة للبرنامج النووي الإيراني إلى لهجة تقارب و حوار إلى حدّ ما، بعدما كانت تلوح في كل مرّة بالعمل العسكري ضدّ إيران إذا لم توقف برنامجها النووي. و قد جاءت أبرز ملامح التحول في السياسة الأمريكية للتعامل مع برنامج إيران النووي، متمثلة في حضور وفد أمريكي–أول مرّة– برئاسة "ويليام بيرينز" مساعد وزير الخارجية السابقة "كوندوليزا رايس"، في مباحثات جنيف بين إيران وممثلي الدول الغربية بشأن البرنامج النووي الإيراني، و ذلك في 19 جويلية 2008 وسط تلميحات من الجانبين الأمريكي و الإيراني بشأن حدوث تحول في العلاقات بين الجانبين [2].

---

[1] علي المليجي ، علي ، **الملف النووي الإيراني** . 2006/12/01. في موقع:
http://Kkmaq.gov.Sa/Detail.asp? In news itemed=2091339.HTML.

[2] أشرف عبد العزيز ، عبد القادر، **إدارة بوش و حصاد التجربة المتقلبة مع إيران**. في موقع:
http://www.middele-east-online.com/hraq/?id=72465.

بحيث تقاربت في وقت ما النظرة الأمريكية والأوروبية حول البرنامج النووي الإيراني عن طريق التعامل الدبلوماسي مع إيران بهذا الشأن. غير أن الحوار بين إيران و الولايات المتحدة و الذي برز من خلال المباحثات الثنائية كان حول الوضع في العراق فحسب، و لم يتجاوزه للحديث عن الملف النووي الإيراني. وكانت الولايات المتحدة بالموازاة مع سياسة الحوار و الانفتاح على إيران، مستمرة في حشد التأييد الدولي لفرض عقوبات عليها، ممّا يوحي بأنّ هذا الموقف الأمريكي لا يعدو أن يكون مجرد تكتيك في التعامل الأمريكي مع إيران. بحيث استبعد فكرة الضربة العسكرية على إيران – على الأقل في المرحلة الحالية –، ليبقى قرار فرض العقوبات الدولية على إيران هو الموقف الحاسم في هذه المسألة.

و بالنظر لقرارات مجلس الأمن لفرض عقوبات على إيران و المتمثلة في قرار1737و 1747 و 1803 فالعقوبات الواردة في هذه القرارات ليست عقوبات شاملة، تكمن في دلالتها الرمزية فقط، كونها المرة الأولى التي تفرض فيها عقوبات دولية وليست أمريكية ضدّ إيران و هي عقوبات تجارية نوعية فحسب، أو ما يطلق عليها العقوبات الذّكية [1].

و يبدو أنّ التعامل الأمريكي مع البرنامج النووي الإيراني في عهد الرئيس الجديد "باراك أوباما" سيأخذ منحى آخر –إلى حد ما–، حيث أنّ أوباما و قبل إعلان فوزه بالانتخابات الرئاسية و أثناء حملته الانتخابية، سارع للإعلان عن نيته للحوار غير المشروط مع القادة الإيرانيين فيما يخص برنامجهم النووي. غير أنّه و فيما يبدو أنّ الرئيس أوباما تصرف وفق مبدأ أمريكي قديم سنّه الرئيس الأسبق " تيودور روزفلت" في أوائل القرن العشرين بقوله: " **تحدّث بنعومة و احمل عصا غليظة**"، و هذا ما يفعله **أوباما** بالضبط. و هو أيضا ما يتفق مع ما قاله الأستاذ "عبد الرحمان الراشد" في الشرق الأوسط:" أنّ نعومة أوباما أخطر من شراسة بوش"، لأنّ **بوش** و رغم تصريحاته الشرسة ضد إيران، حيث وضعها مع سوريا و كوريا الشمالية ضمن قائمة دول –محور الشر–،

---

[1] نفس المرجع السابق.

إلاّ أنّه لم يقم بأي عمل عسكري ضدّها، بل منع إسرائيل من توجيه ضربة عسكرية جوية للمؤسسات النووية الإيرانية [1].

– **موقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية:** تعتبر الوكالة الدولية للطاقة الذرية الطرف الأول و الرئيسي في القضية النووية الإيرانية، باعتبارها المسؤولة فيما يتعلق بالسلاح النووي على المستوى الدولي. و قد مرت العلاقة بين الوكالة الدولية و إيران بمرحلتين كلاهما تعدّ مرحلة مهمّة، كل بصفتها. **المرحلة الأولى** هي مرحلة الالتزام الإيراني من وجهة نظر الوكالة الدولية، و هي منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي إلى عام 2003.

و **المرحلة الثانية** بدأت عام 2003 إلى الآن، و هي المرحلة التي عملت فيها إيران على كسب الإقرار من مدير عام الوكالة الدولية على الاعتراف الرسمي بعدم رغبة أو إمكانية إيران للحصول على السلاح الذري [2]. فمنذ فيفري عام 1992 سمحت إيران للوكالة الدولية للطاقة الذرية القيام بعمليات التفتيش و المراقبة على برامجها النووية،و منذ ذلك التاريخ لم يعلن مفتش من هذه المنظمة عن انتهاك طهران لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية و التي وقعت و صدقت عليها عام 1970 [3].

و أظهرت التقارير الصادرة عن الوكالة الدولية بأنّ إيران تستخدم الطاقة الذرية لأغراض سلمية و لا يوجد ما يشير إلى وجود برامج نووية خفية تستهدف استخدام الطاقة الذرية لأغراض عسكرية. و بعد أن أشارت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنشاء إيران لموقع ناتنز للسلاح النووي دون إعلام الوكالة الدولية، قام الرئيس السابق محمد خاتمي بتقديم دعوة رسمية للمدير العام للوكالة الدولية "أحمد البرادعي" و بالفعل قام البرادعي بزيارات عديدة و عبر أوقات زمنية مختلفة إلى الموقع المذكور ، ردا على تقرير أولي نشر في جويلية 2003 من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية نفسها يطالب إيران بكشف

---

[1] عبد الخالق ، حسين، **هل ستنجح سياسة أوباما مع إيران؟** 2009/05/21 . في موقع:
http:// www.albayan- magazine .com/ bayan.229/1765=§ HTM.

[2] مؤيد الحسيني ، العابد ، **البرنامج النووي الإيراني بين الحقائق العلمية و الصراعات السياسية**، 2009/1/7. في موقع: http : //www.Ahewar.org/debat/show.art.asp ?aid=158842 article.

[3] تميم هاني ، خلاف . مرجع سابق. ص 153.

كل نشاطاتها النووية خلال فترة لا تتجاوز الشهر. لكن الزيارات المتعددة لموقع ناتنز أشارت إلى أنّ إيران ليس لديها نشاط نووي فعلي يخرج عن نطاق السيطرة و العلم من قبل الوكالة الدولية [1].

و تأكيدا على سلمية البرنامج النووي الإيراني فقد طالبت دول الترويكا الأوروبية (فرنسا، بريطانيا و ألمانيا) إيران، التوقيع على اتفاقية يتم بموجبها قبول إيران مزيد من عمليات التفتيش الفجائية و ذلك في سبتمبر 2003، و قبلت إيران الاتفاقية ووقعت عليها. لكن إيران نقضت الاتفاقية سنة 2004 على ضوء الانتخابات البرلمانية لعام 2004 والتي فاز فيها المحافظون.

و كان موقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية حاسما، فقد أصدرت قرارا يهدد إيران بتعليق العمل ببرنامج تخصيب اليورانيوم تعليقا تاما، و إلاّ ترفع تقريرا إلى مجلس الأمن، و وافقت إيران على قرار مجلس الوكالة، و تمّ التوصل إلى اتفاق في باريس مع مسؤولين إيرانيين و وفد الترويكا الأوروبية في نفس عام 2004 [2]. بعدها أصدر مجلس محافظي الوكالة قرارين في 2004/6/18 و 2004/6/18 عبّر فيهما عن شجبه عدم تعاون إيران في تنفيذ التزاماتها و بإعطاء الوكالة معلومات ناقصة عن برنامجها النووي و استمرت قرارات الوكالة لعام 2005 في شجبها عدم تعاون إيران و طالبتها بتنفيذ جميع مطالب الوكالة.

و سعيا منها لحل الأزمة تقدمت روسيا بمقترح تخصيب اليورانيوم لمفاعلات الطاقة الإيرانية على أراضيها، وجرت مفاوضات مطولة بين الروس والإيرانيين، انتهت برفض إيران المقترح و إصرارها على حقها في امتلاك التقنية النووية لأغراض سلمية [3].

و في 10 جانفي 2006 أعلنت إيران إلغاء وقفها الطوعي لأنشطة التخصيب، كما قررت وقف العمل الطوعي بالبروتوكول الإضافي، و تلى ذلك إعلان أحمدي نجاد عن نجاح بلاده في امتلاك دورة الوقود النووي و أنها أصبحت ضمن نادي الدول النووية.

---

[1] مؤيد الحسيني، العابد . مرجع سابق.
[2] فلاح ، علي. مرجع سابق.
[3] نفس المرجع السابق.

وإزاء ذلك قدمت الولايات المتحدة و دول الترويكا مشروع قرار إلى مجلس الوكالة برفع الملف الإيراني إلى مجلس الأمن، غير أنّ كلاً من روسيا و الصين رفضتا تدخل مجلس الأمن في تلك الفترة و طالبتا بإعطاء فرصة أخرى لإيران، و وافقت الدول على ذلك. غير أنّ التعنّت الإيراني و سعيها الحثيث لامتلاك التكنولوجيا النووية و رفض مطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، جعل مجلس الأمن يفرض عليها عقوبات تحظر عليها استيراد أي مقتنيات خاصة بالمجال التقني، و الذي يمكن أن تستخدمه في مجال تطوير برنامجها النووي.

و قال البرادعي واصفا الموقف الإيراني: "يمتلكون كتاب الطّهي ... لكن في الوقت الحالي ليست لديهم المكونات و المواد النووية الكافية لصنع قنبلة بين عشية و ضحاها"، ولم يفصح عن المدة التي ربّما تحتاجها إيران للوصول إلى تلك المرحلة إذا كان هذا هدفها حقا [1].

- **موقف الإتحاد الأوروبي:** تمثّل الموقف الأوروبي أساسا في موقف الترويكا الأوروبية و هي (فرنسا، ألمانيا و بريطانيا)، و التي سعت لحل الأزمة من خلال الدبلوماسية. و كان ذلك نموذجا للفاعلية و الدبلوماسية الأوروبية للتدخل من أجل حلّ وإدارة الأزمات الدولية و الإقليمية. و قد وجدت دول الترويكا الأوروبية الثلاث فرصة ملائمة للتدخل الفاعّل في الأزمة عقب صدور قرار مجلس أمناء الوكالة الدولية في 12 سبتمبر 2003، و الذي اتهمّ إيران بالفشل في تقديم المعلومات اللازمة عن أنشطتها النووية.

و تلتقي رؤى دول الإتحاد الأوروبي حول سلمية البرنامج النووي الإيراني ، حيث تأخذ الدول الأوروبية بتقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، و التي تشير إلى أنّ جولات

---

[1] مقال بدون مؤلف.**ملف إيران النووي بين الإستخدام المزدوج و الحقوق الدولية** .في موقع:
http:// www.annabaa.org/nbanews/71/802.htm.

التفتيش التابعة للوكالة لم تكشف عن وجود أي انتهاك من جانب إيران لمعاهدة الحد من الانتشار النووي أو إنتاجها لأسلحة نووية [1].

و كانت السياسة التي عكست الموقف الأوروبي فعليا هي "الحوار النقدي" و التي هدفت إلى مواجهة السياسة الإندفاعية للولايات المتحدة، و التي كانت منذ بداية الأزمة الإيرانية تلوح بإحالة القضية إلى مجلس الأمن، و حتّى بتوجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية (تمّ التطرق لهذه السياسة الأوروبية بالتفصيل في الفصل السابق ص 95 و ما بعدها).

وجاء هذا الموقف الأوروبي في عدة مناسبات أهمّها مؤتمر قمّة الدول الصناعية السبع الكبرى G7 الذي عقد في مدينة ليون بفرنسا في جوان 1996، حيث صرّح الرئيس الفرنسي آنذاك "جاك شيراك" Jack Chirac بأنّ بلاده تعارض فكرة العقوبات الاقتصادية، و تفضّل ضرورة الابقاء على نوع من الحوار مع إيران و ليبيا و كوريا الشمالية يسمى بالحوار النقدي، في إطار عدم قطع العلاقات نهائيا مع هذه الدول، كما لا يخلق جوا من العداء معها مؤكدا أنّ ذلك سيكون في مصلحة السلام و قضايا الأمن و العدل في العالم [2].

كما أكّد "جاك سانتير" رئيس المجموعة الأوروبية على سياسة الحوار النقدي من خلال قوله: "إن الإتحاد الأوروبي سيظل متمسّكا بسياسة الحوار النقدي ما لم يثبت بالدليل القاطع أي إدانة لإيران في الاتهامات الموجّهة إليها من قبل الولايات المتّحدة الأمريكية [3].

و كان الأوروبيون قد بدؤوا مفاوضاتهم مع إيران بشأن الملف النووي الإيراني منذ عام 2002، ثمّ نجح الجانبان في عام 2003 في إبرام اتفاق مبدئي على وقف النشاط النووي الإيراني، مقابل مكافآت اقتصادية و تكنولوجية أوروبية. غير أنّ الاتفاق لم يستمر سوى ستة أشهر بسبب استئناف طهران لعمليات تخصيب اليورانيوم و استقدام أجهزة

---

[1] أحمد سليم، البرصان، **إيران و الولايات المتحدة محور الشر: الدوافع السياسية و الإستراتيجية الأمريكية**. مرجع سابق. ص 37.

[2] سعيد اللاوندي ، **القرن الواحد و العشرون ... هل سيكون أمريكيا ؟** ، نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة ، جانفي 2002. ص 150.

[3] نفس المرجع السابق . ص 151.

للطرد المركزي اللازمة لهذا الغرض، سعيا إلى استكمال دورة الوقود النووي، ممّا أدى بالتالي إلى نكوص الأوروبيين في تعهداتهم إزاء إيران [1]. و بعد استئناف المفاوضات مجددا، توصل الطرفان الإيراني و الأوروبي إلى اتفاق آخر في نوفمبر 2004 يقضي بأن تتوقف إيران عن تطوير أنشطتها النووية مقابل حوافز اقتصادية و تكنولوجية أوروبية، من بينها مساعدة إيران على دخول منظمة التجارة العالمية و الذي تعارضه الولايات المتحدة دائما.

لكن يبدو أنّ ثمّة ضغوطا مورست من جانب الولايات المتحدة ضدّ الأوروبيين في أعقاب توقيع اتفاق التعاون الإيراني الأوروبي في نوفمبر 2004، ممّا دفع الترويكا الأوروبية نحو تبني لهجة أكثر حدة إزاء طهران، كان أهمّها ضرورة تحسين الملف الإيراني فيما يخص حقوق الإنسان و الديمقراطية، فضلا عن تخلي إيران عن سياسة معاداة إسرائيل و عرقلة عملية السلام في الشرق الأوسط. و الإقلاع عن دعم الإرهاب، و مساندة الجهود الأمريكية و الدولية الرامية إلى إقرار الأمن و الاستقرار و الديمقراطية في العراق [2].

و جاءت جولة بوش الأوروبية في أواخر عام 2005 لتسهم في تقريب المسافات بين ضفتي الأطلسي فيما يتعلق بالمسألة النووية الإيرانية، فإبّان لقاءاته بالمسؤولين الأوروبيين ألمح بوش إلى استعداد بلاده لإرجاء الخيار التصعيدي و العسكري ضد إيران، بل أنّه أبدى ميلا للمشاركة في المفاوضات الجارية بين الأوروبيين و الإيرانيين [3].

فالموقف الأوروبي المساند للبرنامج النووي الإيراني منذ بداية تأزّم الوضع على مستواه، ليس مساندة أوروبية و فقط، بل سعيا للحفاظ على المصالح الأوروبية في إيران، خصوصا و أنّ أوروبا تعتبر الشريك التجاري الأول بالنسبة لإيران.

---

[1] التقرير الاستراتيجي العربي ، **إيران... هيمنة المحافظين مجددا**. في موقع:
http:// www.ahram.org.eg/ acpss/Ahram/12/06/2006.12546.htm .

[2] نفس المرجع السابق.

[3] المرجع نفسه.

فالأوروبيون الذين جذبوا الرئيس والكر بوش إلى مائدة المفاوضات و دعوه للتخلي و لو مرحليا عن خياره العسكري ضدّ طهران، هم الذين يؤيدون رغبة واشنطن في ضرورة الحيلولة دون امتلاك إيران السلاح النووي، و يشاطرون الأمريكيين مخاوفهم من أن تمتلك طهران برنامجا نوويا سلميا من شأنه أن يغذي رغباتها في عسكرة هذا البرنامج. خصوصا و أنّ الفارق ضئيل بين الاستخدام السلمي و العسكري للبرنامج النووي [1].

فأوروبا تشتبه الآن و أكثر من أي وقت مضى في أنّ إيران تريد تطوير قنبلة نووية، و لهذا طلبت من اللجنة الثلاثية الأوروبية إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن، والذي كان يدرس إمكانية فرض عقوبات ضد إيران التي استأنفت تخصيب اليورانيوم [2].

و لضرورات الحفاظ على التوازن في الموقف الغربي عموما(الأوروبي والأمريكي)، اتجه الموقف الأوروبي للإنصهار في البوتقة الأمريكية، من خلال تبني الترويكا الأوروبية للرؤية الأمريكية القائلة بفرض عقوبات اقتصادية على طهران بإحالة ملفها النووي إلى مجلس الأمن. و ينظر إلى جهود الترويكا الأوروبية على أنّها مكمّلة للجهود الأمريكية، و إن كانت أكثر مرونة، إذ تفضل الدبلوماسية الأوروبية توظيف الأدوات والخيارات الاقتصادية بدل الخيار العسكري الذي تلوّح به واشنطن لحل الأزمة [3].

- موقف روسيا و الصين:

تبنّت كل من روسيا والصين مواقف متماثلة في القضية الإيرانية، خاصة من حيث أنّهما ساعدتا إيران على بناء منشآتها النووية، حيث تؤكد كلا الدولتين على أحقية إيران في الحصول على التكنولوجيا النووية الموجهة للاستخدام السلمي، ما لم يتعارض ذلك مع بنود اتفاقية الحد من الانتشار النووي.

---

[1] نفس المرجع.
[2] نزار ، عبد القادر ، **السياسة الخارجية الأمنية الإيرانية** . مرجع سبق ذكره.
[3] أسامة ، فاروق ، **الملف النووي الإيراني بين الترويكا الأوروبية و الضغوط الأمريكية** ، في موقع:
http:// www.Albainah.net. Net/index .aspx ?function=Item & ID$7272.

ففيما يخص الموقف الروسي فقد كان لروسيا الدور الأول في بناء محطة بوشهر بجنوب إيران، وذلك من خلال التعاون النووي بينها وبين إيران منذ 08 جانفي 1995 من خلال اتفاقية قدرت تكاليفها ب 800 مليون دولار. وهو ما ساهم ويساهم في إخراج الاقتصاد الروسي من المشاكل والثغرات التي يعيشها.

وترى روسيا عل لسان رئيسها (فلاديمير بوتين) Vladimir Putin أنّه لا يوجد دليل قاطع على وجود نيّة إيرانية لامتلاك أسلحة نووية وصرّح قائلا: "لا تملك إيران رغبة لبناء منظومة من الأسلحة النووية، ولهذا السبب فإنّنا سنواصل تعاوننا معها في كل المجالات، وخاصة في مجال الطاقة النووية" [1].

وهو ما يوضح رفض الموقف الروسي للطلب الأمريكي بوقف تعاونه مع إيران، و بدا ذلك من خلال التعاون الروسي الكامل مع إيران في برنامجها النووي السلمي والتعامل بدبلوماسية وتعاون معه. وقد أسفر هذا الموقف الروسي عن استعانة إيران بأكثر من 600 خبير روسي لبناء مفاعل بوشهر النووي، إلى جانب خطة لإنشاء محطات للطاقة النووية في مناطق مختلفة من إيران، وتلاه اتفاق آخر بين البلدين ينص على بناء ست وحدات لمحطات كهروذرية، وأربع وحدات للطاقة، إلى جانب تزويد طهران بالوقود النووي وتقدر تكلفة تلك المشاريع بأكثر من مليار دولار [2].

وهناك محددان أساسيان حكما الموقف الروسي من الأزمة النووية يتمثل الأول في، علاقات التعاون النووي والاقتصادي الوثيقة مع إيران حيث تعتبر روسيا واحدة من أقوى الشركاء التجاريين لإيران إذ يتعاون الجانبان في العديد من المجالات.

وفي المجال النووي قامت روسيا بتنفيذ مشروع محطة "بوشهر" سنة 2005، وأعلنت إيران عن خطط طموحة لبناء عدد من المفاعلات النووية من أجل إنشاء ما

---

[1] David, Baake, « the Impending Percian- Amercan Conflict », in site : http :www.Humanitarian.Blaghi.com/2005/03/18theImpending-AmercanComflict.html.

[2] La communauté Internationale divisée sur le Nucléaire Iranien, in site : http://www.lefigaro.fr /international/2006/03/08-www.000000334- Nucléair- Iranien- renions du-conseil- de- sécurité- la- semaine- prochaine- Html.

يتراوح بين 25– 30 ألف ميجاوات من الكهرباء بواسطة المفاعلات، وسوف تعتمد على روسيا في هذه الخطط [1].

أمّا المحدد الثاني فيتمثل في أنّ روسيا تظل حريصة – برغم مصالحها الوثيقة مع إيران– على ألاّ تستطيع إيران في نهاية المطاف امتلاك السلاح النووي، حتّى لا يتسبب ذلك في الإخلال بالتوازن الاستراتيجي العالمي بشكل عام، أو الإخلال بالاستقرار الاستراتيجي القائم على تخوم روسيا الجنوبية من ناحية أخرى، لاسيما و أنّ امتلاك إيران للسلاح النووي، ربّما يؤدي لتغيير موازين القوى والمعاملات الإستراتيجية في منطقة آسيا الوسطى التي تدخل ضمن الإطار الجيو إستراتيجي لروسيا، بما قد يلحق الضرر بنفوذها في المنطقة [2].

وبالتالي فروسيا تدعم الحق الشرعي لإيران في تخصيب اليورانيوم، لكنّها في نفس الوقت حذّرت من أنّه سيكون من الأفضل عدم ممارسة ذلك الحق، مطمئنة الغرب بذلك نظرا لما سيترتب عليه من اعتبارات ونتائج تتعارض والمصالح الروسية.

وقد أعربت روسيا عن امتعاضها من الموقف الإيراني إزاء مقترح روسيا بشأن الأزمة النووية الإيرانية بين إيران والدول الغربية، بعدما تزايدت الشكوك الغربية بشأن رفض إيران تعليق تخصيب اليورانيوم، فاقترحت روسيا بأن تقوم إيران بتنفيذ المراحل الأولية من عملية التخصيب في أراضيها، ثمّ يتّم استكمال هذه العملية في روسيا. لكن إيران رفضت ذلك لأنّه – في رأيها – يكلفها كثيرا – أكثر ممّا يتّم تخصيبه في أراضيها.

وقد لقي مشروع القرار الأوروبي الأمريكي لفرض عقوبات دولية على إيران، معارضة شديدة، خاصة فيما يتعلق بنقطة الضغوطات، بحيث طالبت روسيا أن يشتمل القرار على مجموعة من الضغوط التي تعكس فقط قلق المجتمع الدولي من أنشطة إيران المثيرة للشكوك. ممّا يشجعها على التعاون بدرجة أكبر في المستقبل مع المطالب الدولية.

---

[1] أحمد إبراهيم، محمود، **الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية**، في موقع:
http://www.ahram.org.eg./acpss/ahram/hTM.

[2] نفس لمرجع السابق.

وقد نجحت روسيا فعلا في تعديل مشروع القرار، بحيث أصبح أخف حدّة بكثير ممّا كان عليه في الأصل.

أمّا **الموقف الصيني** فينطلق من خط المصلحة الوطنية، إذ تعتبر **بكين** أنّ إيران تشكّل مجالا حيويا جديدا لها في إطار الانفتاح على الشرق الأوسط، وخاصة من الناحية الاقتصادية.

اعتبرت الصين أهمّ مورد نووي لإيران في فترة التسعينات، وخفضت تعاونها فيما بعد نتيجة الضغط الأمريكي. لكنّها مؤخرا قامت بتوقيع صفقات خاصة بالطاقة مع إيران تبلغ قيمتها أكثر من 200 مليون دولار. وبحلول عام 2004 كانت الصين أكبر سوق رئيسي لتصدير النفط الإيراني، ممّا أتاح لها المزيد من الاستثمارات في استكشاف الطاقة الإيرانية ومشاريع البنية التحتية [1].

كما عملت الصين مؤخرا على تسريع إنهاء صفقة مع إيران بمائة مليار دولار. تتضمن قيام الشركة الصينية للطاقة (وهي شركة حكومية)، بتطوير حقل جبار للنفط في إيران، وذلك بالرغم من جهود الرئيس بوش لإقناع الصين بتشديد عزلة إيران. وترى الصين أنّ هذا العقد الجديد سيعطيها القدرة على تحقيق مخزون نفطي يؤمن لها الضمانة التي هي بأمسّ الحاجة إليها، بعدما تضاعفت حاجاتها النفطية مؤخرا [2]، وتقدر الطاقة الإنتاجية للحقل المذكور 300 ألف برميل يوميا، تمتلك الصين حق الاستفادة من 51% منه.

وتعدّ إيران حاليا ثاني أكبر مصدر للنفط إلى الصين، التي توفر لها طهران 14% من نفطها المستورد، وتبرز دلالة الأهمية التعاونية بين البلدين، في توقيعهما لاتفاق طاقة يمتد لمدة 25 عاما في أكتوبر 2004 بقيمة 70 مليار دولار. تزود بموجبه إيران الصين بالغاز المسال وبالبترول، كما تتولى مجموعة "سيونبيك"[*] الصينية تطوير حقل "يدوران"

---

[1] موتن، أبرمو فتش وآخرون، مرجع سبق ذكره.

[2] نزار، عبد القادر، مرجع سابق.

[*] تعد مجموعة "سيونبيك" ثاني أكبر شركة صينية في صناعة النفط.

الإيراني العملاق للنفط جنوب غرب البلاد، و الذي تدر احتياطاته بحوالي 3 مليار برميل، و تشتري الشركة الصينية بموجب مذكرة التفاهم 250 مليون طن من الغاز المسال على مدى 25 سنة من إيران. إضافة إلى اتفاق آخر لبناء مصفاة تكثيف الغاز في مدينة "بندر عباس" جنوب إيران في غضون السنوات الثلاث التالية [1].

فإيران تجد أنّ الصين حليف استراتيجي لها على المستوى التجاري وكذا مجال تأمين حاجاتها الدفاعية. وتحتاج طهران إلى دعم **بكين** لها لمواجهة الضغوط الغربية سواء داخل مجلس الأمن أو في نقل ما يمكن أن تحتاجه من تكنولوجيا متطورة، حتى بعد صدور قرار دولي يدين إيران بعدم تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية (وهذا ما يمكن أن ندمجه في إطار الاعتماد المتبادل بين إيران والصين).

2 – المستوى الإقليمي: إضافة للمواقف الدولية من البرنامج النووي الإيراني، فهناك مواقف الدول الإقليمية التي يهددها هذا البرنامج مباشرة خصوصا في حالة قيام الولايات المتحدة بعمل عسكري ضدّ المنشآت النووية الإيرانية – وتتمثل هذه الدول أساسا في إسرائيل –العدو الدائم للجمهورية الإسلامية الإيرانية– وكذا الدول العربية والدول الخليجية بصفة خاصة.

– الموقف الإسرائيلي:

يتطابق الموقف الإسرائيلي بالنسبة للبرنامج النووي الإيراني مع الموقف الأمريكي – على اعتبار أنّ كلاّ من إسرائيل وأمريكا حليفان استراتيجيان – يشتركان في أعدائهما وحلفائهما انطلاقا من المصلحة المشتركة بينهما.

رغم وجود قضايا خلافية عديدة بين إيران وإسرائيل إلاّ أنّ الملف النووي الإيراني قد فرض نفسه بقوة في صدارة التنافس التقليدي بين البلدين خلال الآونة الأخيرة.

---

[1] علي حسين، باكير، **علاقات الصين وإيران: الملف النووي والرهان على النفط**: في موقع:
http://www.Islamtoday/Albasheer/show-Articles-content.CFM?ID=72&catid=76&Articl=6513-52K.

حيث حرصت إسرائيل التي ترى في تنامي القدرات التسلحية غير التقليدية لطهران إخلالا بميزان القوى في المنطقة، ومن ثمّ تهديدا مباشر لأمنها [1].

وذلك سعيا من إسرائيل لأن تكون وتبقى هي الدولة الوحيدة المهيمنة في منطقة الشرق الأوسط، والتي تملك السلاح النووي حفاظا على أمنها واستقرارها.

وإسرائيل في سعيها لأن تكون الدولة النووية الوحيدة في الشرق الأوسط، ستقضي على كل محاولات دول المنطقة لامتلاك السلاح النووي أو الصواريخ الباليستية.

وقد قامت إسرائيل عام 1981 بضرب المفاعل النووي العراقي "أوزيراك" [2].

والقلق الإسرائيلي مرتبط بالقوة العسكرية وأسلحة الدمار الشامل الإيرانية، وخاصة بعد تجربة الحرس الثوري الإيراني بإطلاق صاروخ "زلزال"، والذي يستطيع حمل 500 كيلو غرام من المتفجرات ويصل مداه إلى 800 ميل، وينطلق بسرعة 4320 ميلا في الساعة. ويستطيع حمل 1000 كيلو غرام من المتفجرات، وأنّ صاروخ شهاب قادر على ضرب أهداف في عمق إسرائيل [3]. وما زاد من تخوف إسرائيل هو أنّه بعد تولي أحمدي نجاد الرئاسة الإيرانية في أوت 2005، صعّد من لهجة إيران نحو إسرائيل، بحيث كثيرا ما صرح أحمدي نجاد بمسح إسرائيل من الخارطة باعتبارها العدو اللدود لإيران وللعرب فهي كما وصفها (ورم سرطاني لابد من اقتلاعه).

ويمكن تلخيص موقف إسرائيل من الملف النووي الإيراني، من خلال كلمة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق "سيلفان شالوم" في افتتاح المؤتمر الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث قال: "ترحب إسرائيل بالجهود الجماعية الدولية وبشكل خاص فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، ومساندة الولايات المتحدة لمنع إيران من إرهاب العالم بالأسلحة النووية، و أنّ الدول الأعضاء في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة

---

[1] التقرير الاستراتيجي العربي، **إيران ... هيمنة المحافظين مجددا**، مرجع سابق.

[2] أحمد سليم، البرصان، **إيران والولايات المتحدة ومحور الشر: الدوافع السياسية والإستراتيجية الأمريكية**، مرجع سابق، ص37.

[3] نفس المرجع السابق، ص37.

الذرية تدعوهم لمنع هذا النظام المارق من امتلاك الأسلحة النووية، فأمن واستقرار الكرة الأرضية بأكملها مهدد بالضياع، لهذا من الضروري أن يقوم مجلس الأمن باتخاذ موقف سريع وعاجل [1].

وقد سعت إسرائيل لأجل ذلك لتعبئة الرأي العام العالمي ضدّ برنامج إيران النووي وطموحاتها لتطوير قدراتها الصاروخية، في محاولة لتوفير المناخ الملائم للإقدام على القيام بعمل عسكري ضدّ طهران وإذكاء مشاعر العداء الدولي ضدّ إيران، التي وصفها "شيمون بيريز" النائب الأول لرئيس الحكومة الإسرائيلية بأنّها المشكلة الأساسية ومركز الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط [2]. وذلك من خلال الضغط على روسيا من أجل وقف تعاونها النووي مع إيران، وكذا استخدام اللوبي الصهيوني في المؤسسات الحاكمة للولايات المتحدة الأمريكية لتعبئة الرأي العام الأمريكي ضدّ إيران، وكسب التأييد الشعبي للأمريكيين بتصوير إيران بصورة الشبح القادم الذي يهدد العالم بأسره.

وقد صدر في أواخر عام 2004 كتاب إسرائيلي بعنوان "إيران من الإرهاب إلى القنبلة النووية، بعد التهديد الإيراني" مؤلف من 518 صفحة. ألّفه أحد أشهر الخبراء في مجال الاستخبارات وهو الدكتور "إفرايك كام"، بتكليف من وزارة الدفاع التي أصدرته ونشرته فيما بعد[3]. وهذا إن دل على شيء فإنّما يدل على عمق الخطر الذي تتحسسه إسرائيل من البرنامج النووي الإيراني.

يقول المفكر الاستراتيجي الإسرائيلي جيرالد ستاينبرغ: "إنّ القيادة العسكرية الإسرائيلية تعتقد أنّ إيران تزداد قوة مع الوقت, ولذلك فإن التعامل معها الآن سيكون أسهل من الانتظار إلى وقت لاحق"، ويضيف أنّ "الذهنية الإستراتيجية في إسرائيل ترتكز على الاتّكال على الذات، وعدم الأخذ بالتعهدات الخارجية عندما يعود الأمر لأمنها أو

[1] علي المليحي، علي، **الملف النووي الإيراني**، مرجع سابق.

[2] المرجع نفسه.

[3] علي حسين، **النووي الإيراني في القراءات الإستراتيجية الإسرائيلية**، 2006/02/20 في موقع: http://www.alasr.ws./index.cfn?method=home.com&contentID=7482.HTM .

بقائها". ثمّ يعود ليطرح خيارات القيادة الإسرائيلية للتعامل مع إيران مستقبلا، وهي حسب ستاينبرغ:

1- عدم فعل شيء في انتظار حدوث تغييرات داخلية تخرج المحافظين من السلطة في طهران، (وهذا الخيار لم يعدّ مقنعا للعديد من المحللين في إسرائيل والغرب بعد العودة القوية للتيار المحافظ وسيطرته بشكل تام على مراكز صنع القرار في إيران).

2- انتظار إقدام الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، على شنّ حملة لتدمير البرنامج النووي الإيراني وإضعاف النظام في طهران.

3- تبادر إسرائيل بشكل فردي وتشن ضربات استباقية لنفي الخطر النووي الإيراني.

4- القبول بالأمر الواقع والتعايش مع إيران على أنها دولة نووية. وهذا الخيار, حسب ستاينبرغ, يتطلب من إيران فتح قنوات رسمية ودبلوماسية مباشرة مع إسرائيل من أجل بناء الثقة، ولتفادي وقوع أخطاء تؤدي إلى حرب نووية [1].

- **الموقف التركي:** قبل التطرق للموقف التركي من البرنامج النووي الإيراني، لابد من الحديث أوّلا عن العلاقات الإيرانية التركية. حتّى نفهم الموقف التركي من قضية التسلح النووي الإيراني بدقة.

سادت بين إيران و تركيا خلال سنوات طويلة من الحرب الباردة علاقات تعاون وتنسيق، و ذلك من أجل مواجهة خطر الاتّحاد السوفيتي، حيث كانت كل من طهران ومن أنقرة تشعران بضرورة التنسيق بينهما، و الارتباط بالغرب من أجل تفادي احتلال روسيا لأجزاء من أراضيهما بعد الحرب العالمية الثانية. و كانت كل من تركيا و إيران تتقاسمان رؤية مشتركة للمسائل المطروحة على المسرح الدولي.

[1] علي حسين باكير ، **النووي الإيراني في القراءات الإستراتيجية الإسرائيلية**. 2008/02/20 . في موقع: http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=7482 .

لكن و بعد الثورة الإيرانية و قيام الجمهورية الإسلامية في إيران، اتسمت العلاقات بين إيران و تركيا بالتشنج و الإرتخاء. و ذلك نظرا لدعم إيران للجماعات الإسلامية في تركيا ، كما أنّ إيران و خلال فترة التسعينيات تجنّبت إقامة علاقات وثيقة مع تركيا، وذلك بسبب قرب هذه الأخيرة من الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى تمسكها بالنزعة العلمانية في نظام حكمها، ما أبرز التناقض بين البلدين على المستوى الأيديولوجي.

لكن موقف الدولتين من الاتّحاد السوفييتي بالإضافة إلى إرث العلاقات القديمة، قد دفع باتجاه إبقاء كل الخلافات مكتومة، و لم تخرج المنافسة بين الدولتين إلى العلن. وكان الموقف من نظام صدّام حسين النقطة الوحيدة الجامعة بين طهران و أنقرة بعد غزو العراق عام 2003، حيث بدأت إيران و تركيا بالتشاور فيما بينهما للبحث في السبل الممكنة لمنع العراق من التفكك و خصوصا منع قيام دويلة كردية مستقلة في شمال العراق[1]. تطورت بعد ذلك العلاقات الاقتصادية بشكل كبير بين إيران و تركيا، فأثناء الحرب العراقية الإيرانية أصبح العراق ثاني أكبر شريك تجاري بالنسبة لتركيا، و لكن التبادل التجاري بين إيران و تركيا لم يكن متخلفا عنه مع العراق، و يعود ذلك إلى موقف الحياد الذي اتخذته تركيا من هذا الصراع [2]. و أثناء الحرب الأمريكية الأخيرة على العراق عام 2003، رحبت إيران بالموقف التركي اتّجاه القضية، بحيث لم تسمح تركيا باستعمال أراضيها من طرف القوات الأمريكية لفتح جبهة ثانية ضدّ العراق. و لكن أبدت إيران معارضتها لاحقا لإدخال قوات تركية إلى العراق.

و قد شهدت العلاقات بين تركيا و إيران تطورا بارزا بعد زيارة رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" إلى طهران في أواخر جويلية عام 2004. أثناء هذه الزيارة وضع الطرفان كل إرث الخلافات التاريخية و الحديثة جانبا، و تركّزت المباحثات

---

[1] نزار ، عبد القادر . مرجع سابق.

[2] K .Gagendra, Singh, **Turkey Iran Closer**. 1/3/2004.in site : http:// www.aljazeerah.info/ opinion % 20 editorials/ 2004%20OPINIONS.

على أربع قضايا رئيسية [1] تمثلت في الإرهاب، الوضع في العراق، الموقف من إسرائيل بحيث كانت لابد أن تشير إيران إلى خطر التمدد الإسرائيلي في المنطقة، و أن تستطلع إمكانية التعاون مع تركيا في ضبط هذا التمدد، و ذلك من خلال التركيز على المصالح المشتركة بين إيران و تركيا في العراق، و نتيجة التفاهم الإيراني التركي يبدو أنّ هناك برودة و تراجعا في علاقات تركيا و إسرائيل، العلاقات الاقتصادية بين البلدين بحيث وقعت إيران و تركيا عقدا لاستيراد الغاز ب 20 مليار دولار لفترة 20 عاما منذ سنة 1996 [2].

أمّا فيما يخص البرنامج النووي الإيراني فموقف تركيا منه مازال يتسم بالكثير من الغموض، و يبدو أنّ أردوغان قد طلب توضيحا للموقف الإيراني من السلاح النووي، من نائب الرئيس الإيراني "رضا عارف"، و الذي أكّد له أنّ إيران تسعى للاستخدام السلمي للطاقة النووية، و أنّه ليس في نيتها صنع أي سلاح نووي. و حذّر أردوغان إيران من التلاعب مع ما تفرضه الاتفاقية الدولية، أو ما تطلبه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال التعاون و التفتيش قائلا " لابد من وقف التضارب في المصالح" [3].

على الرغم من غموض موقف تركيا اتجاه الملف النووي الإيراني ، إلاّ أنّها (تركيا) لا تقبل امتلاك إيران للسلاح النووي، حيث تنظر (تركيا) إلى هذا الأمر على أنّه تهديد أمني خطير لها، بحسب ما صرّح به رئيس الوزراء التركي [4]. و في هذا الإطار يرى جانب من المحللين أنّ إيران تسعى لامتلاك السلاح النووي لحسم صراع خفي و تنافسي بينها و بين تركيا، لاستقطاب دول آسيا الوسطى الناطقة بالتركية، بعد انفصالها عن الاتحاد السوفييتي السابق. حيث تسعى إيران لإبعاد النفوذ التركي عنها و الإستفادة من

---

[1] IBID

[2] نزار ، عبد القادر . مرجع سابق.

[3] Semith , Vaner , **Iran et Turquie se tiennent toujours a distance** , Revue de L'institut international de géopolitique, N° 88, octobre-Decembre .2004.

[4] أحمد مختار، الجمال ، **إستراتيجية إيران الإقليمية: الإشكالية و الصفقة** ، (مجلة شؤون الأوسط ، العدد 129 ، جويلية 2006) . ص 57.

ثرواتها و دورها المستقبلي، و موقعها الاستراتيجي الذي يكسب إيران عمقا و بعدا دوليا وقوة إقليمية، كما أنّ هناك صراعا خفيا بين إيران وتركيا على مد نفوذها إلى العراق [1].

و بعد أن أبدت أنقرة دعمها لاستخراج إيران الطاقة النووية لأغراض سلمية، عبّر وزير خارجيتها عن قلق بلاده من انقطاع الحوار الإيراني الأوروبي، و طالب طهران بإقناع العالم بأنّها لا تسعى لامتلاك سلاح نووي، و جاء ذلك القلق في ظل تسريب وثيقة سرية أعدّها مجلس الأمن التركي في ديسمبر 2005، اعتبرت أنّ سعي إيران للحصول على سلاح نووي يهدد أمن تركيا [2]. فتركيا تخشى على مكانتها الإقليمية المهدّدة من طرف إيران، بحيث لو امتلكت إيران السلاح النووي فستصبح الدولة الإقليمية من دون منازع، –ما عدا إسرائيل التي تملك سلاحا نوويا أيضا–، كما أنّ هناك خلافات بين الدولتين بشأن العراق و مستقبله، فإيران تسعى لإخضاع العراق لنفوذها عبر حلفائها هناك، و هو الأمر الذي يقلق تركيا جديا.

غير أنّ واحدا من بين أهمّ نتائج البرامج الإيرانية، أنّه دفع تركيا إلى إحياء برنامجها النووي الذي كان تنفيذه قد تأجّل أربعة عقود كاملة ، هدف تركيا الأول من ذلك هو توفير الاحتياجات المتزايدة من الطاقة الكهربائية الأقل كلفة لشعب بلغ تعداده 70 مليون نسمة.

و يفتقر إلى مصادر أولية للطاقة تضمن الحفاظ على تقدمها، و هدفها الثاني هو تعزيز

مكانة تركيا الإقليمية بما يضمن توازن دورها مع الدور الإيراني المتزايد [3].

– **الموقف العربي:** تعدّ إيران بالنسبة للدول العربية هاجسا يؤرق أمنها، وما ساعد على تبلور هذه الرؤية هو انسياق الدول العربية– والخليجية على وجه الخصوص– وراء الموقف الأمريكي، وكذا إلى توتر العلاقات بين العرب وإيران في فترة التسعينات، بسبب

---

[1] علي المليجي ، علي. مرجع سبق ذكره.

[2] حسام ، سويلم ، **الملف النووي الإيراني و صراع الصواريخ** ، (مختارات إيرانية العدد 66 ، جانفي 2006. ص 5.

[3] مكرم محمد ، أحمد ، **البرنامج النووي الإيراني و أثره على أنقرة و الشرق الأوسط** ، (مجلة السياسة الدولية ، العدد 390، جانفي 2006). ص 122.

الرفض الإيراني للتواجد الأمريكي في منطقة الخليج، والذي كرسته التسهيلات الممنوحة للقوات الأمريكية من قبل الدول الخليجية بعد حرب الخليج الثانية [1].

أسهمت عدّة اعتبارات في بلورة الموقف العربي من البرنامج النووي الإيراني، بحيث اتبع العرب سياسة الصمت والتجاهل اتجاهه في أول الأمر، ثمّ عاد بفعل التطورات الأخيرة ليعبرعن هذا الموقف بالنظر إلى الملف النووي الإيراني من منظور فني وقانوني، وإعادة التأكيد على جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من السلاح النووي.

فبتدقيق النظر في خريطة الشرق الأوسط التي تشكل الدول العربية قسمه الأكبر والنظر في أطرافه أيضا، يظهر المنطقة العربية محاصرة بالأسلحة النووية من كل جانب،وهذا ما يجعل المنطقة تستشعر الخطر، وخصوصا في ظل عدم امتلاك الدول العربية السلاح النووي من أساسه، أو لعدم امتلاك برامج نووية متقدمة تؤهلها لذلك. فإلى جانب الخطوات الإجهاضية والتدميرية الإسرائيلية لكافة المحاولات العربية لامتلاك هذا السلاح، فإنّ مصر قد تخلت عن الخيار النووي وأعلنت مبادرة إخلاء الشرق الأوسط منها عام 1990 [2].

اتّبعت الدول العربية في مواجهة الأزمة سياسة الصمت في البداية، وهي سياسة معروفة ومتبعة في العلاقات الدولية، ليس لأنّها غير معنية بالأزمة الناجمة عن المشروع النووي الإيراني، وإنما لشيوع اعتقاد عام بأنّ الأزمة ترتبط بمجمل التفاعلات الأمريكية الإيرانية، أو التهديدات المتبادلة بين إيران وإسرائيل، وفي الوقت نفسه، وضعت الأزمة العديد من الدول العربية في معضلة حقيقية تتمثل في أنّ الكثير من هذه الدول ترى في النشاط الإيراني ردا على الإحتلال الإسرائيلي، وإن كانت هذه الدول لا توافق على

---

[1] مقال من دون مؤلف، **نووي إيران...من مع... من ضد ؟** في موقع:
http://www.20at.com/ Article 2 php sid = 453- 98 k .

[2] نبيل فهمي، ومحمود كارم، **المشروعات والأفكار المطروحة بخصوص التعاون الإقليمي في مجال الحد من التسلح ونزع السلاح**، (مجلة السياسة الدولية.العدد 118. جانفي 1994) . ص 187 .

امتلاك إيران للسلاح النووي، فهي ترى في هذا النشاط أداة ضغط على إسرائيل لانضمامها إلى معاهدة منع الانتشار النووي [1].

كما أنّ هناك اعتبارا آخر أدّى بالعرب إلى إتباع سياسة الصمت والتجاهل وهو أنّ الأزمة تتسم بقدر كبير من السيولة وعدم الوضوح في خيارات الأطراف الرئيسية، فالطرف الإيراني لم يعلن صراحة عن رغبته في امتلاك السلاح النووي، ولكنّه يقوم بأنشطة لا يثق العالم في أنّها سليمة، والطرف الدولي يسعى لإيقافها بصور شاملة ونهائية، الأمر الذي يحصر الأزمة في أمور فنية بالدرجة الأولى يسعى لإيقافها بصور شاملة ونهائية، المر الذي يحصر الأزمة في أمور فنية بالدرجة الأولى وليس حول أمور إستراتيجية، فكان المخرج الوحيد للعرب هو تجاهل الأزمة والصمت بشأنها [2].

و نذكر مواقف بعض الدول العربية المعنية بالأمر:

أ- **الموقف المصري:** حدّدت مصر موقفها من البرنامج النووي الإيراني كما جاء على لسان وزير خارجيتها في النقاط التالية :

- إنّ مصر حريصة، منذ طرح الملف النووي الإيراني على مجلس الوكالة عام 2003م، على تأكيد أهمية التزام جميع الدول بتعهداتها، بما يسمح للمجتمع الدولي بالتأكيد على الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني.
- إنّ مصر لا تقبل بظهور قوة عسكرية نووية في المنطقة.
- أهمّية عدم المساس بحق الدول في الانتفاع من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، باعتباره حقا مكفولا لكل الدول الاطراف في المعاهدة.
- تتعامل مصر مع الملف النووي الإيراني من منظور فني وقانوني، وتعتبر الوكالة الجهة الفنية المنوط بها التأكد من مدى التزام الدول بتعهداتها.

---

[1] على المليجي، على . مرجع سابق .

[2] أحمد إبراهيم، محمود، **الأزمة النووية الإيرانية. تحليل لإستراتيجيات الصراع**، (كراسات إستراتيجية، العدد 149، 2005) . ص 6.

- تؤكد هذه التطورات مجددا أهمية تنفيذ المبادرة المصرية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل،وفي مقدمتها السلاح النووي [1].

وينبع الموقف الرسمي لمصر، والرافض للقوة النووية الإيرانية، من عدة اعتبارات، لعل أهمها: أنّ إيران النووية ستزيد من ضعف المكانة السياسية لمصر في العالم الإسلامي، كما أنّه يضع القيادة السياسية في مصر في موقف حرج أمام الرأي العام الداخلي، الذي أصبح يرى في إيران كغيره من الشعوب العربية القوة الوحيدة القادرة على الوقوف أمام الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة. وفي الوقت نفسه تسعى الدبلوماسية المصرية إلى استثمار الضغوط المفروضة على إيران ، من أجل تطبيق فكرة جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل .

ب – **الموقف السوري:** جاء الموقف السوري من نجاح إيران في إتمام دورة تخصيب اليورانيوم صريحا، حيث أيّدت امتلاك إيران للقوة النووية، فقد أعلن وزير الخارجية السوري: " أن التطورات التي تحدث على الساحتين الإقليمية و الدولية تؤكد صواب النهج الذي تسير عليه إيران و سوريا، و يستند الموقف السوري المؤيد لامتلاك إيران تقنية نووية إلى عدة اعتبارات، منها أنّ امتلاك إيران هذه التقنية و التي ترتبط معها سوريا بعلاقات قوية، قد تصل إلى درجة التحالف لقدرات نووية، إنّما يعزّز موقف سوريا أمام قوة و نفوذ إسرائيل، باعتبارها الدولة الوحيدة التي تمتلك سلاحا نوويا في الشرق الأوسط [2]. إذ لا يجوز منع إيران من امتلاك السلاح النووي، في وقت تواصل فيه إسرائيل الحفاظ على قدراتها النووية و تطويرها في المجالات كافة، و كذا التأكيدات الإيرانية على الطابع السلمي لبرنامجها النووي، و أيضا وجود علاقات مميزة تربط بين

---

[1] بني، إبراهيم، **تناقض سلوكيات جيران إيران**، (مختارات إيرانية، العدد67، فيفري 2006).ص 69.
[2] علي المليجي ، علي ، **الملف النووي الإيراني**، مرجع سابق.

سوريا و إيران، و تدفعهما نحو تحالف قوي في مواجهة الضغوطات والتهديدات الخارجية[1].

ج – موقف الدول الخليجية: يبدو موقف الدول الخليجية مخالفا للدول العربية الأخرى، فهي منذ البداية تتخوف من البرنامج النووي الإيراني، و محاولة إيران امتلاك السلاح النووي ، و يبدو لموقفها اعتبارات منطقية و واقعية ذلك أنّه لو حدث صدام بين الأطراف النووية (إسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية و إيران)، فستكون هي المتضرر الأكبر فيه. بحيث ستكون بين خطرين نوويين إيران و إسرائيل.

و تبدي الدول الخليجية تخوفها من تنامي القوة العسكرية الإيرانية في حال نجاحها في امتلاك سلاح نووي، على خلفية تعارض التوجهات بين القيادات الشيعية في طهران، والسنية في دول الخليج، و كذا النزاع الإماراتي– الإيراني على الجزر الثلاث التي تحتلها القوات الإيرانية في مياه الخليج [2]. و ذلك على الرغم من المحاولات الإيرانية المتكرّرة لتبديد المخاوف الخليجية إزاء البرنامج النووي الإيراني، منذ طفا إلى السطح عام 2003. من خلال تصريحات الرئيس السابق محمد خاتمي، و حاليا عبر الرسائل والوفود الرسمية للدول الخليجية، فإنّ هذه المخاوف تضل قائمة. و لا شك أنّ المخاوف البيئية بما فيها تلوث مياه الخليج والثروات الطبيعية، هي الأكثر بروزا في تصريحات المسؤولين الخليجيين. و ذلك نظرا لخطورتها و النتائج الكارثية التي تنجم عنها، خصوصا و أنّ إيران بطبيعتها الجغرافية تقع فوق طبقة زلزالية.

و تعد الكويت أكثر الدول المعرضة لخطر حدوث تسرب إشعاعي، و ذلك لقربها من محطة بوشهر الإيرانية ، إذ لا تبعد أكثر من 272 كيلومتر، و بالتالي فإنّ تأثيرات حدوث التسرب يمكن أن تصل إلى أجواء الكويت في أقل من 15 ساعة، إذا كانت سرعة الرياح

---

[1] فايز ، سارة ، **المحيط الإقليمي و مشروع إيران النووي** . في موقع :
http : //www.Syria.news.com/readnews php ? Sy- seq=20516.

[2] مقال من دون مؤلف ، **نووي إيران ... من مع ....من ضد ؟** . مرجع سابق .

خمسة أمتار في الثانية، وفقا لتصريحات مدير إدارة تلوث الهواء في الهيئة العامة الكويتية للبيئة "سعود الرشيد" [1]. بالإضافة إلى ذلك فإن توجيه ضربة عسكرية لإيران قد ينجم عنه رد فعل إيراني، عبر عن قائد الثورة الإسلامية في إيران، آية الله علي خامناي، الذي حذر من مغبة ذلك. مؤكدا أن أي هجوم على إيران سوف يؤدي إلى تعرض صادرات النفط عبر الخليج لأخطار غير متوقعة [2] .

و ما يزيد المخاوف الخليجية هو اللهجة التصعيدية من المسؤولين الإيرانيين والأمريكيين، و التي تدفع بالمنطقة و بشكل واضح نحو حافة الهاوية. فأحد مسؤولي الحرس الثوري الإيراني يحذر من "أن هناك 40000 انتحاري مدرب مستعدون لمهاجمة أهداف أمريكية –بريطانية .. و تم تحديد 29 هدفا، إذا ما اعتدت أمريكا و بريطانيا على المنشآت النووية الإيرانية " [3].

و قال المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية في خطاب له بمناسبة الذكرى السابعة لرحيل آية الله الخميني: " كي تهددون طهران تقولون إنّكم تضمنون انتقال النفط خلال هذه المنطقة. يجب أن تعلموا أنّ أقل سوء تصرف من جانبكم سوف يعرض للخطر أمن الطاقة في المنطقة"، و قد أدّى مثل هذا التهديد إلى ارتفاع لأسعار النفط إلى أكثر من 72 دولارا للبرميل، ما يعني أنّ توجيه ضربة لإيران و ردّ إيران عليها بقطع الإمدادات النفطية إلى دول العالم، عبر توجيه ضربة إيرانية لحقول النفط الخليجية أو إغلاق مضيق هرمز ، سيرفع من أسعار النفط إلى أكثر من 100 دولار للبرميل، و بالتالي تعريض العالم إلى أزمة اقتصادية خانقة [4] .

[1] مقال من دون مؤلف ، **المخاوف الخليجية إزاء ملف إيران النووي** . 2009/5/27. في موقع :
http //: www.albainah.net/Index.aspx= Item /12133&top.

[2] المرجع نفسه .

[3] عبد الله ، خليفة الشايجي ، **برنامج إيران و دول مجلس التعاون الخليجي** ، في موقع :
http:// www. Albainah.net/index.aspx=function=Item.23-4-2006/22183& =top.

[4] مقال من دون مؤلف ، **المخاوف الخليجية إزاء البرنامج النووي الإيراني**. مرجع سابق.

و من هذا المنطلق فإنّ المخاوف الخليجية لا تقتصر على المخاوف البيئية فحسب، بل تتعدّاها إلى المخاوف الاقتصادية، ذلك أنّ النفط يشكل مصدر الدخل الرئيسي لهذه الدول. ما يعني خنقها أو تدميرها اقتصاديا إذا توقف تصديره لأي سبب من الأسباب.

المطلب الثاني: النتائج المحتملة للبرنامج النووي الإيراني:

يمثل البرنامج النووي الإيراني لغزا كبيرا و ورقة سياسية ملتوية ليس لإيران وصناع القرار فيها فحسب، بل و لأطراف عديدة تستغل هذا الموضوع للتلاعب بأنظمة وشعوب، و ترسم استراتيجيات و تخطط وقائع جديدة على أرض الواقع، مستغلة بذلك الجدل الدائر حول الحديث عن المشروع النووي الإيراني. و يبرز جليّا أنّ الخيارات المطروحة للتعامل مع البرنامج النووي الإيراني و انتشار الأسلحة الإيرانية غامضة، مثلما هي غامضة طبيعة الأنشطة الإيرانية ذاتها. و يقول بعض المراقبين أنّه قد يكون من المستحيل بالنسبة للولايات المتحدة و المجتمع الدولي أن يوقفوا إيران عن حيازة قدرات نووية، وفي هذا الصدد يرى البعض أنّ اتخاذ أي إجراء ضدّ إيران قد يكون أسوأ من عدم اتخاذ أي عمل ضدّها، و تقوم هذه النظرية على أساس أنّ المجتمع الدولي ليس لديه أيّة خيارات دبلوماسية أو عسكرية يمكن الاعتماد عليها أمام إيران .

بحيث أنّه و حسب الخبراء لا توجد أية خيارات عسكرية جيدة و دائمة المفعول. لأنّهم يشعرون أنّهم لا يعلمون إلاّ القليل عن منشآت إيران النووية، لذا لن يتمكّنوا من استهدافها بصورة عملية، فالكثير من المنشآت النووية الإيرانية موجودة في أماكن متفرقة، وبعضها الآخر يتمّ إخفاؤها تحت الأرض أو هي مغطاة بالمواد الخرسانية. كما أنّ الخيار العسكري حتى لو نجح في تعطيل الجهود الإيرانية، فإنّه سوف يوحّد الدعم الإيراني ويزيد من تمسك الشعب ببرنامجه النووي [1].

---

[1] مقال من دون مؤلف، **أسلحة الدمار الشامل الإيرانية**، في موقع:
http:// www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=11966&lang.

من خلال ما سبق يبدو أنّ هناك خيارين أمام الإدارة الأمريكية و المجتمع الدولي للتعامل مع البرنامج النووي الإيراني، و أنّ هناك نتيجتين محتملتين لهذا البرنامج، هما الخيار التصعيدي و الخيار التفاوضي كما يلي:

1- الخيار التصعيدي:

و الذي يتمثل في قرار الحرب على إيران. و قد عملت الإدارة الأمريكية في عهد بوش الإبن، على تضخيم التهديد الإيراني و محاولة حشد التأييد الدولي للحرب على إيران. وتقدمت وزارة الدفاع في زمن رامسفيلد بمشروع لتغيير قانون استخدام السلاح النووي، حيث كان القانون يمنع استخدامه ضدّ دولة لا تملك سلاحا نوويا فألغي هذا الشرط، وأصبح ممكنا استعمال القنبلة النووية ضدّ دولة غير نووية. و قد فهم الإجراء كاستعداد لاستهداف إيران [1]. غير أنّ السيناريوهات المطروحة بشأن شن حرب على إيران، تجمع في معظمها على استحالة شن حرب شاملة ضدّ إيران، على نمط الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية على كل من أفغانستان و العراق في عامي 2001 و 2003 على التوالي.

بمعنى عدم الزّج بقوات برية نظامية و الاكتفاء بتوجيه ضربات جوية و صاروخية ضدّ المنشآت النووية و الصاروخية و العسكرية ذات الصبغة الإستراتيجية الحيوية، وذلك في شكل حملة جوية تستغرق أسابيع. و إن كان من المتوقع أن تشترك وحدات العمليات الخاصة و أخرى تابعة للمخابرات، لتنفيذ مهام تخريبية ضدّ أهداف إيرانية خاصّة قد لا تتمكّن الهجمات الجوية الصاروخية من تدميرها، بالإضافة لوحدات من المنشقين الإيرانيين [2]. و تأكيدا لهذا الأمر فإنّه و حسب تقرير "فوكس نيوز" و تأكيدا له، أفادت صحيفة "صنداي تيليغراف" البريطانية أنّ مسؤولين عسكريين و أمنيين أمريكيين، يعتقدون

---

[1] هادي ، قبسي، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين : المحافظية الجديدة و الواقعية.** مرجع سابق. ص 139.

[2] حسام ، سويلم، **حرب الخليج الرابعة ، المعوقات لاستخدام القوة المسلحة ضد إيران** ، في موقع:

http:// www.ahram.org.eg/ acpss/Ahram/12/06/2006.12546.htm.

أنّ الرئيس السابق بوش الابن و دائرته الداخلية اتخذا خطوات لوضع الولايات المتحدة على طريق الحرب مع إيران. و أنّ مخططي البنتاعون طوّروا لائحة بألفي (2000) هدف لضربها في إيران، و أضافت أنّ وكالة المخابرات المركزية و البينتاغون يعتقدان بأنّ البيت الأبيض بدأ –و بمنتهى الحرص– تنفيذ برنامج تصعيدي يمكن أن يقود إلى مواجهة عسكرية مع إيران [1].

و على الرغم من أنّ الرئيس السابق جورج وولكر بوش قد أعلن بأنّه لا يوجد حاليا على الطاولة مخطط لعمل عسكري ضدّ إيران، إلاّ أنّ نائبه " ديك تشيني" أكّد في أكثر من تصريح أنّ جميع الخيارات مطروحة.

كما أكّد تشيني أنّ لدى الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية شاملة للعمل ضدّ إيران. إلاّ أنّ زيادة الحشود الجوية الأمريكية في الخليج بإضافة مجموعة الطائرات (ستينس)، إلى جانب حاملة الطائرات (إيزنهاور) و بذلك تضاعف حجم المقاتلات في الخليج إلى 150 مقاتلة، و زيادة حجم الصواريخ كروز (توما هوك)، إلى حوالي 300 صاروخ هذا إلى جانب عدد من السفن كاسحات الألغام تحسبا لقيام إيران بتلغيم مياه الخليج، كما كان قد وجّه بوش أوامر مشددة لتخزين كميات كبيرة من احتياطي البترول الأمريكي، إلى جانب تخزين المواد اللوجيستية اللازمة للضربة. و في الإطار نفسه قامت البحرية الأمريكية بعدة مناورات شملت التدريب على إعادة فتح ممر هرمز إذا ما أغلقته إيران في وجه ناقلات النفط [2].

و قد ردّت إيران على هذا بالإعلان عن المناورات (اقتدار) في فيفري 2007، على خلفية تصاعد الأزمة النووية، و استمرت ثلاثة أيام شارك فيها 65 ألف لواء من الحرس

---

[1] حام ، سويلم ، **2008: عام الحسم في الملف النووي الإيراني** ، (مختارات إيرانية ، العدد 91 ، فيفري 2008) . ص 121.

[2] راغب ، السرجاني، **البرنامج النووي الإيراني و سيناريوهات المستقبل**، 2008/12/3. في موقع: http://www.islamstory.com/%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7K.

الثوري في 26 محافظة من أصل 30 محافظة إيرانية. و قد شملت موضوعاتها اختبار أنظمة الدفاع الجوي الحديثة التي حصلت عليها إيران من روسيا أخيرا، (29 بطارية Tor-M1) بتكلفة 1.4 مليار دولار. إلى جانب اختبار صواريخ أرض أرض فجر 3.5 وزلزال و أرض/ بحر مداه 350 كلم، و اتهمت بإطلاق صاروخ إلى الفضاء تمهيدا لتحميله مستقبلا بقمر صناعي [1].

و في إطار الحرب السرية و غير المعلنة الناشئة حاليا بين إيران و الولايات المتحدة، وقعت مؤخرا عدة أحداث كشفت عن مخططات أمريكية لشن عمليات مخابراتية تحتية و قوات خاصة ضدّ عناصر فيلق القدس الإيراني في العراق، و لإثارة الأقليات المتواجدة في المحافظات الحدودية الإيرانية ضد النظام الحاكم، و هو ما ردّت عليه إيران بتكثيف هجمات الميليشيات التابعة لها في العراق ضد القوات الأمريكية.

غير أنّ هناك من الإستراتيجيين من يستبعد استخدام القوة العسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية، و ضرورة التعامل مع الأزمة النووية الإيرانية بكل حذر و دبلوماسية، نظرا لطبيعة السلطة السياسية الحالية الحاكمة في إيران، و التي تتسم بالتشدّد خصوصا في قضية الملف النووي الإيراني، و التي قد ترد على الهجمة العسكرية الأمريكية بكل شراسة و تهور، دون مراعاة النتائج الكارثية لما سيترتّب في النهاية على هذه الحرب.

و بذلك تكون هناك معوّقات تحول دون قيام تلك الحرب حسب بعض الاستراتيجيين، من أمثال اللواء المتقاعد " حسام سويلم" الذي يرى أنّ العائق الأول و الرئيسي الذي يواجه المخططين للحرب، هو ضخامة عدد الأهداف التي ينبغي التعامل معها في إيران، لاسيما في الضربة الافتتاحية، حيث يقدّر عددها بحوالي 125 هدفا إيرانيا، ينبغي تدميرها كدفعة أولى من ضمنها مواقع الدفاع الجوي الأرضية و أبرزها 29 نظاما صاروخيا من طراز (Tor-M1)، و تدمير المطارات و القواعد الجوية لاسيما تلك المتواجدة بها أسراب ميج–

[1] نفس المرجع السابق.

29 و الميراج f-1. هذا إلى جانب حوالي 24 منشأة نووية أبرزها مفاعل بوشهر و منجم "ساجاند" لاستخراج 60 طن يورانيوم خام سنويا [1]. كما سيتعين في الضربة الافتتاحية أيضا قصف أهداف الضربة الانتقامية الإيرانية المتوقع أن تشنها إيران خلال 10 دقائق من بدء الضربة الأمريكية، و تشمل مواقع الصواريخ (شهاب –3) لا سيما في قاعدة شاوان التي تبعد 60 كلم شرق إيران [2]، كما أنّ ما يزيد من صعوبة التخطيط عدم توافر معلومات مؤكدة و نهائية عن الأهداف الإيرانية، إمّا بسبب إجراءات التأمين و السرية المحاطة بها هذه الأهداف أو نشر الإيرانيين مواقع كثيرة هيكلية أو أيضا نتيجة استمرار تغيير مواقع الأهداف الإيرانية.

إذ و على الرغم من استمرار حصول وسائل الاستطلاع على صور و معلومات عن هذه الأهداف الإيرانية، و إقامة محطات رصد و تنصت إلكترونية بطول الحدود العراقية –الإيرانية إلاّ أنّه لا يزال المخطط الأمريكي يفتقد إلى معلومات يقينية عن هذه الأهداف الإيرانية المطلوب قصفها و تدميرها [3].

كما أنّ الحرب يستبعدها البعض الآخر، نظرا لنتائجها الكارثية على مختلف دول العالم.كارتفاع سعر النفط ، فإذا كان سعر النفط قد قارب حاليا ال100 دولار للبرميل، فإنّه في حالة نشوب حرب في الخليج و إغلاق مضيق هرمز سيقفز إلى 200 دولار، وهو ما يعني سقوط الاقتصاد العالمي في هوة تراجع و انكماش ستستمر لسنوات. إلاّ أنّ الكارثة العالمية الأكبر ستأتي من احتمال لجوء الطرف الأمريكي أو الإسرائيلي إلى استخدام أسلحتها النووية ضدّ إيران، في مرحلة متقدمة من الحرب في ضوء رد فعل إيراني عنيف [4].

---

[1] حسام ، سويلم ، **حرب الخليج الرابعة : المعوقات الرئيسية لاستخدام القوة المسلحة ضد إيران**. مرجع سابق.

[2] المرجع نفسه.

[3] نفس المرجع السابق.

[4] حسام ، سويلم ، **2008: عام الحسم في الملف النووي الإيراني**. مرجع سابق.

و في هذه المواجهة العسكرية الأمريكية الإيرانية المحتملة، يبقى الميزان العسكري مائلا بدرجة واضحة لمصلحة واشنطن، و لا يمكن لإيران أن تصمد عسكريا، نظرا للاختلاف الجذري بين البلدين اللذين يعيشان في عصرين مختلفين: عصر إيران الذي يعود إلى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، و أمريكا المتفوقة على جميع الصعد تكنولوجيا و نوويا و عسكريا و اقتصاديا. إذ و على الرغم من قدرة طهران على إلحاق الأذى بقواعد واشنطن في الخليج، و بإسرائيل إلا أنّ هذا الأذى سيفوق بالتأكيد الضرر الاستراتيجي المترتّب على حيازة طهران للسلاح النووي [1]. و أمريكا تعلّم كل العلم أنّ أي ضربة للمنشآت النووية الإيرانية ليس من شأنه أن يوقف البرنامج النووي الإيراني، بقدر ما سيؤخّره فحسب. إلاّ أنّ بعض التقديرات ترجّح أنّ **إسرائيل** هي التي ستقوم بتنفيذ الضربة العسكرية على إيران، في ظل التورط الأمريكي في العراق، لأنّ ذلك سيؤدي إلى محدودية الرد الإيراني، و سيضعّف المبررات الإيرانية في الرد على هذه الضربة بقصف القواعد الأمريكية في الخليج، أو إغلاق مضيق هرمز حيث سينحصر الردّ الإيراني في ضرب بعض مواقع التجمعات السكنية و القليل من المنشآت الحيوية والإستراتيجية داخل إسرائيل بصواريخ شهاب، و هو ما سيراه الغرب ردا طبيعيا [2]. غير أنّ البرادعي يرى غير ذلك بحيث صرّح قائلا " ستكون إسرائيل مجنونة بكل ما تحويه الكلمة من معنى إذا هاجمت إيران، و يعتريني القلق جراء ذلك. حيث إنّها ستحوّل المنطقة إلى كرة من نار، و ستضع إيران في مسار متعجّل للحصول على الأسلحة النووية بدعم من العالم الإسلامي كله [3].

<u>2 – الخيار التفاوضي:</u>

---

[1] مازن أبو بكر ، عبد الله باحميد، **قراءة في تداعيات الملف النووي الإيراني**، 2008/80/3. في موقع:
http:// www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=16209&lang.

2 نفس المرجع السابق.

[3] روبرت ، كوهين ، السياسة الواقعية لإيران ، 2009/05/05. في موقع:
http:// www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=16380&lang.

كان هذا الخيار قائما فيما سبق، من طرف دول الترويكا الأوروبية، لكنّه و بعد إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن غيّرت دول الترويكا موقفها هذا إلى التصعيد .

لكن و بعد تولّي الرئيس الأمريكي الحالي "باراك أوباما" مقاليد الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، رفع شعار الحوار مع إيران ثانية في إطار التعامل الأمريكي والدولي مع البرنامج النووي الإيراني.

بحيث أنّ الكثيرين يتوقعون أن تكون هناك إستراتيجية جديدة للولايات المتحدة الأمريكية مع إيران، تقوم على ممارسة الضغوط الدبلوماسية لإقناع إيران أولا على عقد اتفاقية طويلة الأمد. و قد تقوم إيران بذلك لغرض أن تعطي لها الوقت لمتابعة تطورات الأحداث في المنطقة. كما أنّ الإدارة الأمريكية إذا طلب منها تقديم ضمانات لإنهاء إيران لبرنامجها النووي، فمن المرتقب أنّها ستتعامل بمرونة أكثر عن الإدارة السابقة في ظل الرئيس السابق بوش. و رغم أنّه سيكون خيارا صعبا بالنسبة لها (الإدارة الأمريكية) إلاّ أنّه من المحتمل أن تقدّم ضمانات و تطمينات و حوافز، تضمن بها الاتفاقية مع الترويكا الأوروبية، و لكنّها لن تعطي لإيران ما تريده و ما تطح له من دور أو مركز إقليمي في منطقة الخليج، و قد تلجأ أمريكا لبعض الحوافز منها مثلا إلغاء العقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة على إيران و إعطاء ضمانات أمنية بعدم التدخل في شؤونها الداخلية و عدم تقويض نظامها السياسي [1]. كما قد تلجأ إلى التبادل الدبلوماسي مع طهران و إلى التبادل التجاري معها. و لكنّ ذلك سيكون حتما بشروط من الجانبين:

- بحيث تشترط الولايات المتحدة الأمريكية على إيران أن توقف دعمها للإرهاب، وأن تتخلى عن دعمها العسكري لحماس و حزب الله، و تتبنّى النهج الماليزي في التعامل مع إسرائيل (أي عدم الاعتراف بها ككيان، و عدم التدخل أيضا فيها). وأن توافق على العمل لفرض الاستقرار في العراق و أفغانستان، و القبول بإثبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الوسيط بأنّ البرنامج النووي المحدود معد فقط

[1] فلاح ، علي، **هل سيكون العراق رهينة لإنهاء البرنامج النووي الإيراني ؟** مرجع سابق.

للأغراض السلمية. و التعهد من جانبها بمحاربة إرهاب القاعدة، و الالتزام أيضا بتحسين سجل حقوق الإنسان [1].

- و من جانبها تلزم الولايات المتحدة نفسها بأمن الجمهورية الإسلامية، و تقر بدورها الإقليمي المهمّ في مراحل لاحقة من الحوار، و أن تقبل بحق إيران في تشغيل منشأة محدودة للتخصيب، مع مئات من أجهزة الطرد المركزي المعدة للأغراض البحثية، و الموافقة على حصول إيران على مفاعل جديد من فرنسا، والتعهد بإعادة إيران لمنظمة التجارة العالمية، و إعادة الأصول الإيرانية المصادرة و رفع جميع العقوبات، و الإشارة في البيانات الإيرانية السابقة بأنّها ستصادق على قبول حل إقامة دولتين تعيشان جنبا إلى جنب للفلسطينيين [2].على الرّغم من إمكانية حدوث حوار أمريكي إيراني بشأن برنامج إيران النووي، إلاّ أنّه من غير المرتقب تقديم كل هذه التنازلات من طرف الجانبين الأمريكي و الإيراني، نظرا لتمسّك كل طرف بتحقيق شروطه كاملة، و هو ما يصعّب من الحوار.

وهذا ما يؤكده المسؤول الإيراني "سعيد ليلاز"* في قوله: " إنّ إيران قد ترغب في التوقف تماما عن تخصيب اليورانيوم، و لكن ذلك في مقابل إبرام صفقة عادلة تتمثّل في حصولها على ضمان أمني ، و مشاركة الولايات المتحدة في مفاوضات مباشرة معها بشأن قضيتها النووية، و أضاف أنّه يتعيّن إلغاء العقوبات الأمريكية، وأن تنخرط إيران أكثر في الاقتصاد العالمي [3]. و يستطرد ليلاز " إنّني لست متأكدا من سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران، فإذا قامت الولايات المتحدة بتجربة طريق التفاوض و طالبت بشدة بوقف جميع عمليات تخصيب اليورانيوم، يمكننا حينئذ أن

---

[1] روجر ، كوهين . مرجع سابق.

[2] نفس المرجع السابق.

* سعيد ليلاز هو محلل سياسي و امني إيراني.

[3] سكوت ، بيترسون ، **سياسة العصا و الجزرة ..هل تفلح في إغلاق ملف إيران النووي ؟** في موقع :
http:// www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=15820&lang.

نتجنب وقوع كارثة، و إن لم يحدث ذلك فإنّني لا أدري ما الذي سيحدث في المستقبل"[1].

بذلك يبقى البرنامج النووي الإيراني مفتوحا على كل الاحتمالات، من أساس تفاوضي، و ضربة عسكرية محتملة على منشآتها النووية. و ذلك في تقديرنا راجع لطريقة تعامل الإدارة الأمريكية الجديدة مع إيران بصفة واقعية، و ليس عن طريق تصريحات رؤسائها في خطاباتهم فقط. و يرجع كذلك الأمر للتعامل الإيراني مع ملفه النووي في ظلّ ما آل إليه بعد فرض العقوبات الدولية على إيران. و كذا للرئيس الإيراني الذي سيصل الحكم في شهر جوان المقبل. و طريقة تعامله مع ملفات البرنامج النووي الإيراني، و من المرجح أن يكون من التيار المتشدد، و من المحتمل أيضا أن يكون أحمدي نجاد الرئيس الإيراني الحالي نفسه، و هذا لا يبشر أبدا بانفراج في الملف النووي الإيراني، بل يجعله يميل للمسار التصعيدي، نظرا للطبيعة المتشددة لهذا الرئيس. و بذلك يبقى قرار الضربة العسكرية على إيران قائما، بما له من نتائج كارثية على المستوى الداخلي و الخارجي الإيراني، و كذا نتائجها الكارثية على المستوى الإقليمي و الدولي.

الخلاصة:

يبدو من خلال ما سبق أنّ جمهورية إيران الإسلامية ساعية إلى امتلاك السلاح النووي بكلّ ثقة و إصرار، على الرغم من التهديدات الدولية و خاصة الأمريكية و الإسرائيلية لها، و ذلك لأنّها تعيد في كلّ مرّة أنّ برنامجها النووي سلمي و أنّها لم تخترق اتفاقية منع الانتشار النووي التي كانت قد وقعتها في عام 1970. وتبقى الضغوط الدولية من خلال ما فرضه عليها مجلس الأمن من عقوبات دولية يحدّ –نوعا ما– من امتلاك إيران للسلاح النووي –على الأقل في السنوات القادمة–حسب بعض التقديرات، و تبقى بذلك المواقف

[1] نفس المرجع السابق.

الدولية و الإقليمية متباينة فيما يخصّ برنامج إيران النووي، بين مؤيد و مساند لامتلاك إيران التقنية النووية. لأنّه حسب ما يبدو أنّها تستعملها للأغراض السلمية، و بين من يعترض بشدة على امتلاك إيران لتلك التقنية، باعتبار أنّ الفارق السلمي و العسكري لها (التقنية) بسيط جدا، و بين من يتخوّف من امتلاك إيران للسلاح النووي باعتبار نتائجه الكارثية.

و يبقى في الأخير أنّ هذه المواقف المختلفة من برنامج إيران النووي تحكمها الاعتبارات المصلحية أكثر من أي اعتبار آخر.

كما يبقى أنّ لإيران أوراق رابحة يمكنها من خلالها التفاوض مع الولايات المتحدة متمثلة أساسا في الوضع في العراق و مستقبله، و الدور الإيراني البارز في دعم شيعة العراق بسلاح لمحاربة الولايات المتحدة فيه.كما تبقى لها ورقة حزب الله الذي يعدّ اليد الطولى لإيران في لبنان، كما أنّ التحالف الإيراني مع سوريا يعطيها لإتمام برنامجها النووي. و كذلك دعم إيران لحركتي حماس و الجهاد الإسلامي في فلسطين، فإذا ما استنفدت إيران اللعب بهذه الأوراق و أصبحت غير قادرة على استخدامها لمصالحها وزادت التحركات الولية- الأمريكية و الإسرائيلية- تحديدا لتدعيم قرار الحرب و ضرب منشآت إيران النووية. فإنّ الحكومة الإيرانية في ذلك الوقت ستكون مجبرة على التّخلي عن برنامجها العسكري لصالح الحفاظ على أمن و سلامة أراضيها. و بذلك فإنّ قرار الحرب على إيران يبقى موضوعا على الطاولة كما سبق و أعلن الرئيس الأمريكي السابق -جورج بوش الإبن-.

و بعد الانتخابات الإيرانية لهذا العام (2009) و فوز الرئيس السابق "أحمدي نجاد"، ومعارضة الإصلاحيين لهذه النتائج و المظاهرات الرافضة التي عمت إيران بعدها. واتهام أحمدي نجاد للغرب و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية بالضلوع في هذه المظاهرات و تدعيمها لعرقلة النظام الإيراني الحاكم وإسقاطه. ممّا يضيف نقطة أخرى من نقاط التعارض و الاختلاف بين الولايات المتحدة (الغرب) و إيران ممّا سيؤثر حتما فيما بعد على مجريات الملف النووي الإيراني.

خاتمة

الخاتمة

انطلقت الدراسة من إشكالية رئيسية تمثلت في كيفية تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية. وما مجالات التأثير فيها. فالتحولات الدولية تحدث في إطار النظام الدولي الذي بدوره يتحدد من خلال سلوكيات الدول التي تتعامل فيه(خصوصا من خلال هيكله، سواء كان أحادي القطب، ثنائي الأقطاب أو متعدد الأقطاب، وأيضا من خلال أنماط التفاعلات وطبيعة سلوكيات الدول فيه). والسياسة الخارجية هي التي تبرز لنا سلوكيات الدول في إطار النظام الدولي، سواء كانت سلوكيات نزاعية أو تعاونية.

وقد افترضنا منذ بداية الدراسة بأن التحولات التي حدثت في النظام الدولي أثرت في السياسة الخارجية الإيرانية. وأنّ السياسة الخارجية الإيرانية مستمرة (أي تتميز بالاستمرارية و ليس الانقطاع) ، على الرغم من تغير صناع القرار فيها.

وقد توصلنا من خلال التحليل إلى مجموعة من النتائج تمثلت في:

من خلال التحولات التي حدثت في هيكل النظام الدولي:

– أدى سقوط الإتحاد السوفييتي إلى نهاية الأيديولوجيا في العلاقات الدولية، بحيث أصبحت أيديولوجية واحدة سائدة هي الأيديولوجيا الرأسمالية التي تزعمتها الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الغربية، إلاّ أن هذه النقطة لم تؤثر في السياسة الخارجية الإيرانية، بحيث أنّ الطابع الأيديولوجي فيها مازال سائدا، بل وتسعى إيران دائما ومنذ نجاح ثورتها الإسلامية لتصدير الأيديولوجيا الشيعية لدول العالم الإسلامي. بل إنّ الأيديولوجيا محرك أساسي في السياسة الخارجية الإيرانية وتوجهاتها المختلفة، سواء إزاء الدول الغربية و الدول العربية و حتى الدول الإسلامية.

أثر سقوط الإتحاد السوفياتى على السياسة الخارجية الإيرانية, من خلال ظهور دويلات على حدودها في معظمها غير متماسكة ومخترقة أمنيا (العراق, أفغانستان ، دول الجمهوريات الإسلامية المستقلة عن الاتحاد السوفييتي) ، وحاليا باكستان من خلال حربها مع حركة طالبان). ما أثر ويؤثر فعليا على أمن إيران القومي.

– كما أنّ سقوط الإتحاد السوفياتى قد فتح الباب أمام إيران للتوجه نحو أسيا الوسطى ودولها، والتي أصبحت سوقا استهلاكية للمنتجات الإيرانية. وبالمقابل تدهورت العلاقات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية – التي تعتبر على رأس النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة –. خصوصا بعد وصول رئيس متشدد(أحمدي نجاد) إلى سدة الحكم في إيران، وما زاد من حدة التوتر بين الدولتين هو البرنامج النووي الإيراني وسعي إيران لامتلاك السلاح النووي، حيث تسعى إيران لإقناع العالم بسلمية برنامجها النووي، مقابل إصرار كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل أنّ برنامج إيران ليس سلميا نظرا للسرية التي تعتمدها فيه .

– كما أنّه فيما بعد تحسنت العلاقات بين إيران وروسيا (الإتحاد السوفياتى سابقا)، خاصة في إطار البرنامج النووي الإيراني، وبدأ تعاون روسي إيراني في هذا المجال.

أمّا فيما يخص التحولات التي حدثت على مستوى التفاعلات في النظام الدولي:

– فكرة الانتقال من الأنماط العسكرية إلى الأنماط الاقتصادية على المستوى الدولي، لم يؤثر في السياسة الخارجية الإيرانية بصفة كاملة، بحيث نجد أنّ إيران انتقلت إلى الأنماط الاقتصادية من خلال تعاملاتها المختلفة وتوقيعها لاتفاقيات تعاون بين كل من روسيا والصين تدوم لسنوات (الصين إتفاقية لمدة 25 سنة بدأت منذ 2004، و كذا روسيا التي تعتبر الشريك التجاري الأول لإيران). لكنّه وبالمقابل لم تتحول إيران في الجانب العسكري، بل هي سائرة في تطوير أسلحتها سواء التقليدية أو النووية(سعيها للحصول على التقنية النووية)، وذلك حفاظا على استقرارها الداخلي وأمنها الوطني.

– فكرة حقوق الإنسان والإرهاب قد أثرتا سلبا على إيران، بحيث أنّ كلاّ من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي أصبحا يشترطان في تعاملهما مع إيران إعطاء أهمية أكبر لحقوق الإنسان فيها (إيران). وكذا وقف دعمها للإرهاب في مختلف دول العالم، و قد كانت هاتان القضيتان سببا في إفشال سياسة (الحوار النقدي) التي كانت قائمة بين الإتحاد الأوروبي وإيران.

– فيما يخص العولمة، فإيران رفضتها باعتبارها أمركة وفرضا للنموذج الأمريكي في مختلف الجوانب الاقتصادية والثقافية وحتى الاجتماعية، خوفا على هويتها الوطنية القومية

من المساس، و كذا ثقافتها السائدة من أن تطمس بمرور الوقت لطغيان الثقافة الأمريكية و الغربية عليها. وما تأثرت به إيران هو فقط ما يخدمها في مجال استخدام الإنترنت للطلبة في جانب بحثهم العلمي و دراساتهم الأكاديمية، وكذا في جانب حصولها على التقنية النووية المتطورة لتنمية برنامجها النووي.

– أمّا فيما يخص جانب الاعتماد المتبادل و التكامل الاقتصادي، فقد أثرت هاتان النقطتان على إيران نم خلال، أنّها تبني علاقات تعاونية يمكن إدراجها ضمن الإعتماد المتبادل بين كل من روسيا و الصين، خاصة في مجال التكنولوجيا النووية و التعاون في المجال الطاقوي من خلال عقد اتفاقيات تخدم مصالح كلا الطرفين. هذا فضلا عن العلاقات الإيرانية السورية التي تتدرج ضمن هذا الإطار. و فيما يخص نقطة التكامل فإيران تسعى بكل جدية للانضمام لمنظمة التجارة العالمية، و كذا طلب إيران المتكرّر في أن تصبح دائمة العضوية في منظمة شنغهاي للتعاون– نظرا لأنّها عضو مراقب فيها فقط–، كما أنّها (إيران) عضو نشط في منظمة المؤتمر الإسلامي.

و من خلال ما سبق نستنتج أنّ التحولات الدولية الجديدة لم تؤثر بصفة مطلقة في سياسة إيران الخارجية، بل نجد أنّ هناك انقطاع نسبي إلى حد ما بين هذه التحولات والسياسة الخارجية الإيرانية. و ذلك راجع لتميزها (السياسة الإيرانية) عن باقي سياسات الدول الأخرى، و تميزها بالتشدد انطلاقا من وجود التيار المحافظ في مؤسساتها الحاكمة، و خاصة مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان الإيراني)، إضافة إلى طبيعة رئيس الجمهورية و انتمائه، فإذا كان رئيس الجمهورية محسوبا على التيار الإصلاحي نتج عن ذلك سياسة خارجية تعاونية و أكثر تأثرا بما يجري في النظام الدولي من تفاعلات، لكن وحينما يكون الرئيس محسوبا على التيار المحافظ و الذي يتميز بتشدده، فالسياسة الخارجية الإيرانية تصبح أكثر انغلاقا على نفسها و تشددا اتجاه القضايا العالمية و ما يحدث من تفاعلات داخل النظام الدولي.

الملاحق

ملحق: دستور الجمهورية الإسلامية في إيران

المقدمة

(لقد أرسلنا رُسلنا بالبيّنات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط).

يعبّر دستور جمهورية إيران الإسلامية عن الركائز الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع الإيراني، وذلك على أساس القواعد والمعايير الإسلامية التي تجسّد أهداف الأمّة الإسلامية، وآمالها القلبية.
ولقد أعرب الشعب صراحة عن هذه الأهداف من خلال وقائع الثورة الإسلامية العظمى التي خاضها، وعن طريق شعاراته، وهتافاته المدوية التي شاركت فيها طبقات الشعب كافة.
واليوم وقد حقق شعبنا النصر الساحق فانه يتطلع بكل وجوده إلى تحقيق هذه الأهداف الكبرى.
إن الميزة الأساس لهذه الثورة بالنسبة إلى سائر النهضات التي قامت في إيران خلال القرن الأخير إنما هي عقائدية الثورة وإسلاميتها.
ولقد توصل الشعب الإيراني المسلم بعد مروره بنهضة (المشروطة) المضادة للاستبداد ونهضة تأميم النفط المحاربة للاستعمار، توصل إلى هذه التجربة القيمة إلا وهي إن السبب الأساس البارز لعدم نجاح هذه النهضات إنما هو عدم عقائديتها، وبالرغم من أن المساهمة الرئيسة والأساس كانت على عاتق الخطّ الفكريّ الإسلاميّ وقيادة علماء الإسلام المجاهدين إلاّ أنه بسبب ابتعاد هذه الحركات النضاليّة عن المواقف الإسلاميّة الأصيلة فإنها كانت تتّجه بسرعة نحو الركود، ومن هنا فإنّ الضمير اليقظ للشعب بقيادة المرجع الديني الكبير حضرة آية الله العظمى الإمام الخميني (ره) قد أدرك ضرورة التزام مسار النهضة العقائدية والإسلاميّة الأصيلة، وهكذا كانت هذه المرة انطلاقة لحركة تغييريّة جديدة بقيادته الحكيمة حيث قام بها علماء الإسلام المجاهدون في إيران – الذين كانوا دائماً في مقدّمة صفوف النهضات الشعبيّة – وشاركهم فيها أيضاً الكتّاب والمفكرون والمثقفون الملتزمون بالإسلام.
(ابتدأت النهضة الأخيرة للشعب الإيراني عام ألف وثلاثمائة واثنين وثمانين هجري قمري، الموافق لسنة ألف وثلاثمائة واحدي وأربعين هجرية شمسية).

طليعة النهضة

لقد كانت المؤامرة الأميركية المسمّاة بـ«الثورة البيضاء» خطوة نحو تثبيت قواعد النظام الدكتاتوري، وتركيز تبعية إيران السياسية والثقافية والاقتصادية للامبريالية العالمية، ومن هنا فإن المعارضة العارمة التي أبداها الإمام الخميني ضدّ هذه المؤامرة كانت حافزاً لحركة الشعب الشاملة، وتبعاً لذلك انطلقت الثورة كانت حافزاً لحركة الشعب الشاملة، وتبعاً لذلك انطلقت الثورة الدامية العظمى للأمة الإسلامية في شهر خرداد عام 1342 هـ. ش (يونيو 1963 م) فكانت في الحقيقة نقطة انطلاق لهذه الحركة العظيمة الواسعة النطاق، ومن جراء ذلك قويت قيادة الإمام الخميني الإسلامية واستحكمت، وعلى الرغم من نفي الإمام في (13 / آبان / 1343 هـ. ش 1964/11/4 م) إلى خارج إيران بعد اعتراضه على قانون (الكابيتالسيون) المخزي (منح الحصانة القضائية للمستشارين الأميركيين) توطّدت العلاقة الوثيقة بين الأمة والإمام، وواصل الشعب المسلم – والمفكرون الملتزمون بالإسلام وعلماء الإسلام المجاهدون على وجه الخصوص – طريقه الجهادي بالرغم من النفي والسجن والتعذيب والإعدام.
وفي هذا الوقت، قامت الشريحة الواعية من المجتمع – والتي كانت تشعر بالمسؤولية – بعملية توعية في المساجد والحوزات العلمية والجامعات باعتبارها حصوناً لهم، وابتدأت هذه الفئة تعمل بجهد متواصل ومثمر في رفع مستوي الوعي الثوري واليقظة الإسلامية للشعب المسلم، مستلهمة ذلك كله من العقيدة الإسلامية الثورية. وفي سبيل قمع الثورة الإسلامية شنّ النظام الطاغي هجوماً غادراً على المدرسة الفيضية والحرم الجامعي، وسائر المراكز الثورية المنتفضة، وحاول – يائساً – إنقاذ سلطته الخيانية من غضب الشعب الثائر فارتكب الإعدامات، ومارس أعمال التعذيب الوحشية الشبيهة بجرائم القرون الوسطي، بالإضافة إلى السجون طويلة الأمد. فكانت هذه التضحيات السخية ثمناً يقدمه الشعب المسلم ليبرهن على عزيمته الراسخة في مواصلة الجهاد. وهكذا استمدّت ثورة إيران الإسلاميّة استمراريّتها من دماء مئات الشباب المؤمن من الرجال والنساء، الذين كانوا يهتفون عند الفجر في ميادين الإعدام منادين «الله اكبر» واستهدفتهم أسلحة الأعداء في الأزقة والشوارع، وكانت بيانات الإمام وخطبه المستمرة في مختلف المناسبات تؤدي دورها التعبوي الرسالي في توعية الأمة الإسلامية، وشحذ عزائمها.

الحكومة الإسلامية

عندما كان النظام الطاغي في قمة جبروته وسيطرته على الشعب، طرح الإمام الخميني فكرة الحكومة الإسلامية على أساس ولاية الفقيه، مما اوجد في الشعب المسلم دافعاً جديداً متميزاً ومنسجماً ورسم له الطريق الأصيل نحو النضال العقائدي الإسلامي، وازداد التلاحم الثوري بين صفوف المناضلين المسلمين والملتزمين في داخل البلاد وخارجها.
وفي هذا المسير استمرت النهضة واشتدت المعارضة والاستياء في الداخل على اثر الاضطهاد المتزايد يوماً بعد آخر، فقام علماء الإسلام والطلبة الجامعيون المناضلون بتعميم الكفاح وفضح النظام على المستوي العالمي مما أدى إلى تزلزل الدعائم التي يقوم النظام عليها، فاضطر الحكام وأسيادهم إلى التخفيف من الضغوط التي يمارسونها، أو كما يقال اضطروا إلى التنفيس عن الجو السياسي للبلاد، وظنوا ذلك صمام أمان يحفظهم من السقوط المحتوم.
إلا أن الشعب الثائر الواعي والمصمم واصل حركته المظفرة بصورة شاملة، وعلى جميع المستويات بقيادة الإمام الخميني الحكيمة.

غضب الشعب

في السابع عشر من شهر (دي) سنه 1356 هـ. ش (7 يناير 1978 م) نشر النظام الحاكم مقالة أهان فيها علماء الإسلام وخصوصاً الإمام الخميني، مما أدى إلى تعجيل الحركة وإثارة غضب الشعب في جميع أرجاء البلاد، فحاول النظام – من اجل السيطرة على بركان الغضب الشعبي الثائر – أن يقمع هذه المعارضة عن طريق سفك الدماء، ولكن هذا العمل بالذات زاد من غليان الدماء في عروق الثورة، فانطلقت الجماهير المسلمة تنتفض بصورة متوالية خلال كل أسبوع أو أربعين يوماً تمر على استشهاد شهداء الثورة، وبذلك ازدادت حيوية النهضة ونشاطها وحركتها في جميع البلاد، ومع استمرار الحركة الشعبية شاركت جميع أجهزة البلاد بصورة فعالة في إسقاط النظام الطاغي عن طريق الإضراب العام والاشتراك في المظاهرات، وهكذا فإن التلاحم بين جميع الفئات والأجنحة الدينية والسياسية رجالاً ونساء كان يعتبر أمراً مصيرياً، وخصوصاً النساء اللواتي كان لهن دور فعال وبصورة ملحوظة في كل ميادين هذا الجهاد العظيم، ومن المشاهد التي تعكس حضور هذه الفئة الكبيرة من المجتمع ومساهمتها المصيرية في النضال، مشهد أم تحتضن طفلها مسرعة نحو ساحة المعركة في مواجهة فوهات الأسلحة الرشاشة.

الثمن الذي دفعه الشعب

بعد جهاد متواصل استمر مدة عام ونيف، وبعد التضحية بما يزيد عن ستين ألف شهيد ومائة ألف جريح ومعوق، وبعد خسارة مالية بلغت المليارات من التومانات (العملة الإيرانية)، بعد ذلك كله أينعت نبتة الثورة وسط هتافات «استقلال، حرية، جمهورية إسلامية»، وهكذا انتصرت هذه النهضة العظيمة معتمدة على الإيمان والوحدة وحزم القيادة، خلال المراحل الحساسة والمثيرة في النهضة، وبفضل تضحيات الشعب، كما استطاعت أن تحطم جميع الحسابات والعلائق والمؤسسات الامبريالية حيث أصبحت منطلقاً جديداً من نوعه للثورات الشعبية الكبيرة في العالم.

لقد أصبح الحادي والعشرون والثاني والعشرون من شهر (بهمن)، سنة ألف وثلاثمائة وسبع وخمسين هجرية شمسية (10 و11 فبراير 1979م) تاريخاً لانهيار الصرح الشاهنشاهي وتحطم الاستبداد الداخلي والهيمنة الأجنبية المتكئة عليه، وبهذا الانتصار العظيم قامت طليعة الحكومة الإسلامية التي ابتغاها الشعب المسلم منذ أمدٍ بعيدٍ حيث كانت بارقة أمل للنصر النهائي.

وقد جرى الاستفتاء العام على إعلان قيام نظام الجمهورية الإسلامية حيث شارك فيه الشعب قاطبة بما فيه مراجع التقليد وعلماء الإسلام والإمام القائد، وقد أعلن الشعب قراره النهائي والحاسم بتأسيس الجمهورية الإسلامية وصوت بالموافقة على نظام الجمهورية الإسلامية بأكثرية 2، 98%، والآن، يعبر دستور جمهورية إيران الإسلامية عن الخصائص والعلائق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الإسلامي الجديد، ولذا لابدّ من أن يكون هذا الدستور وسيلة لتثبيت أركان الحكومة الإسلامية ونموذجاً لنظام حكم جديد على أنقاض نظام الطاغوت السابق.

أسلوب الحكم في الإسلام

لا تبتنى الحكومة – من وجهة نظر الإسلام – على الطبقية، أو على السلطة الفردية، أو الجماعية، بل إنها تجسد التطلعات السياسية لشعب متحد في دينه وتفكيره، حيث يقوم بتنظيم نفسه حتى يستطيع من خلال التغيير الفكري والعقائدي أن يسلك طريقه نحو هدفه النهائي وهو الحركة إلى الله.

وقد نفض شعبنا عن نفسه – خلال حركة تكامله الثوري – غبار الطاغوت ورواسبه ونظّف نفسه من الشوائب الفكرية الأجنبيّة، حيث عاد إلى الأصول الفكريّة وإلى النظرة الإسلامية الأصيلة للعالم، وهو يسعي الآن إلى بناء مجتمعه النموذجي (الإسوة)، معتمداً على المعايير الإسلاميّة، وعلى هذا الأساس، فإن رسالة الدستور هي خلق الأرضيّات العقائديّة للنهضة وإيجاد الظروف المناسبة لتربية الإنسان على القيم الإسلامية العالمية الرفيعة.

ومع الالتفات لمحتوي الثورة الإسلامية في إيران – التي كانت حركة تستهدف النصر لجميع المستضعفين على المستكبرين – فإن الدستور يعدّ الظروف لاستمراريّة هذه الثورة داخل البلاد وخارجها، خصوصاً بالنسبة لتوسيع العلائق الدولية مع سائر الحركات الإسلامية والشعبيّة حيث يسعي إلى بناء الأمة الواحدة في العالم «إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون» ويعمل على مواصلة الجهاد لإنقاذ الشعوب المحرومة والمضطهدة في جميع أنحاء العالم.

ومع ملاحظة جوهر هذه النهضة الكبرى فإن الدستور يضمن زوال كل نوع من أنواع الدكتاتورية الفكرية، والاجتماعية والاحتكار الاقتصادي، ويسعي للخلاص من النظام الاستبدادي، ومنح الشعب حق تقرير مصيره بنفسه «ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم».

وحيث أن بناء المجتمع يعتمد على المراكز والمؤسسات السياسية القائمة على التعاليم الإسلامية فإن الحكم وإدارة شؤون البلاد ينبغي أن تكون بيد الأشخاص الصالحين «إن الأرض يرثها عبادي الصالحون» ويجب أيضاً أن يتم التشريع في ضوء القرآن والسنة حيث يبين هذا التشريع الأسس اللازمة لإدارة المجتمع، وعليه فإن من المحتم والضروري جداً الإشراف التام والدقيق عليه من قبل علماء المسلمين المتصفين بالعدالة والتقوى والالتزام (الفقهاء العدول).

ولأن الهدف من إقامة الحكومة هداية الإنسان للسير نحو النظام الإلهي «والى الله المصير» كي تتهيأ الظروف المناسبة لظهور المواهب وتفتحها في سبيل نمو الأخلاق الإلهية في الإنسان (تخلقوا بأخلاق الله) – وهذا لن يتحقق إلا بالمشاركة الفعالة والشاملة من قبل جميع أفراد المجتمع في مسير التطور الاجتماعي – يقوم الدستور بإعداد الظروف اللازمة لهذه المشاركة في جميع مراحل اتخاذ القرارات السياسية والمصيرية بالنسبة لجميع أفراد المجتمع، وذلك ليصبح كل فرد – في مسير تكامل الإنسان – هو بالذات مسؤولاً ومباشراً في مجال نمو القيادة ونضجها، وهكذا تتحقق حكومة المستضعفين في الأرض «ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمةً ونجعلهم الوارثين».

ولاية الفقيه العادل

اعتماداً على استمرار ولاية الأمر والإمامة، يقوم الدستور بإعداد الظروف المناسبة لتحقيق قيادة الفقيه جامع الشرائط والذي يعترف به الناس باعتباره قائداً لهم (مجاري الأمور بيد العلماء بالله، الأمناء على حلاله وحرامه)، وبذلك يضمن الدستور صيانة الأجهزة المختلفة من الانحراف عن وظائفها الإسلامية الأصيلة.

الاقتصاد وسيلة لا هدف

إن الأصل في مجال ترسيخ الأسس الاقتصادية هو سد حاجات الإنسان في مسير تكامله ورقيه، لا كما في سائر النظم الاقتصادية التي ترمي إلى تجميع الثروة وزيادة الربح. إذ إن الاقتصاد في المذاهب المادية هدف بحد ذاته ولهذا السبب يعتبر الاقتصاد في مراحل النمو عامل تخريب وفساد وانحطاط (في هذه المذاهب) بينما الاقتصاد في الإسلام مجرد وسيلة، والوسيلة لا يطلب منها إلا العمل بأفضل صورة ممكنة في سبيل الوصول إلى الهدف.

وعلى أساس هذه النظرة، فإن برنامج الاقتصاد الإسلامي هو توفير الفرص المناسبة لظهور المواهب الإنسانية المختلفة، ولذا فانه يجب على الحكومة الإسلامية أن تؤمن الإمكانات اللازمة بصورة متساوية، وأن توفر ظروف العمل لجميع الأفراد، وتسد الحاجات الضرورية لضمان استمرار حركة الإنسان التكاملية.

المرأة في الدستور

في بناء الأسس الاجتماعية الإسلامية تستعيد الطاقات البشرية – والتي ظلت حتى الآن في خدمة الاستغلال الأجنبي – هويتها الحقيقية، وحقوقها الإنسانية.

وخلال هذه الاستعادة، فإن المرأة باعتبارها عانت المزيد من ظلم النظام الطاغوتي، فمن الطبيعي أن تنال القسط الأوفر من هذه الحقوق.

فالأسرة هي اللبنة الأساسية للمجتمع والمهد الطبيعي لنمو الإنسان وتساميه، وتقدمه، وعليه فالاتحاد في العقيدة والهدف أمر أساس في تشكيل الأسرة، ويعتبر الممهد الأساس لحركة الإنسان نحو التكامل والنمو، وعلى الحكومة الإسلامية أن توفر الأرضية اللازمة لنيل هذه الغاية.

وبهذا المفهوم عن الأسرة تخرج المرأة عن كونه شيئاً جامداً وأداة عمل تستخدم في إشاعة روح الاستهلاك والاستغلال الاقتصادي، وضمن استعادة المرأة مسؤولية الأمومة المهمة والقيمة فإنها تعقد العزم على تربية الإنسان المؤمن، وتشارك الرجل في ميادين الحياة العملية، وبالتالي تتقبل المرأة مسؤوليات أكبر وتحصل – بنظر الإسلام – على قيمة وكرامة أرفع.

الجيش العقائدي

في مجال بناء القوات المسلحة للبلاد وتجهيزها، يتركز الاهتمام على جعل الإيمان والعقيدة أساساً وقاعدة لذلك، وهكذا يصار إلى جعل بنية جيش الجمهورية الإسلامية وقوات حرس الثورة على أساس الهدف المذكور ولا تلتزم هذه القوات المسلحة بمسؤولية الحماية وحراسة الحدود فحسب، بل تحمل أيضاً أعباء رسالتها الإلهية، وهي الجهاد في سبيل الله، والنضال من أجل بسط حاكمية القانون الإلهي في العالم «وأعدوا لهم ما استطعتم من قوّةٍ ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم».

القضاء في الدستور

تعتبر مسألة القضاء أمراً حيوياً يخص حماية حقوق الناس خلال مسيرة الحركة الإسلامية، في إطار تجنب الانحرافات الجانبية داخل الأمة الإسلامية.

ومن هنا تتجه النية لإيجاد نظام قضائي يقوم على العدالة الإسلامية، ويتكون من القضاة العدول ذوي المعرفة الواسعة بالأحكام الدينية الدقيقة.

ونظراً لحساسية هذا المرفق، وضرورة الحفاظ على بنيته العقائدية يجب أن يكون بعيداً عن جميع العلائق والظروف غير السليمة «وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل».

السلطة التنفيذية

بالنظر لأهمية السلطة التنفيذية فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام وتطبيق التشريعات الإسلامية كي تسود العلائق والروابط الفاضلة في المجتمع، ونظراً للأهمية التي تتصف بها هذه القضية الحيوية للتهيؤ والوصول إلى الهدف النهائي للحياة، فإن على هذه السلطة مهمة السعي والإعداد لبناء المجتمع الإسلامي.

إن النظام الإسلامي في الوقت الذي يرفض فيه التقيد والتأطر في نطاق أي شكل من أشكال الإدارة مما يعرقل الوصول إلى هذا الهدف، فإنه يرفض تماماً الأسلوب الإداري البيروقراطي وليد الأنظمة الطاغوتية، وذلك من أجل أن يتمكن النظام التنفيذي من النهوض بالأعباء الإدارية والمهام التنفيذية بسرعة واقتدار.

وسائل الإعلام العامة

يجب أن تعمل وسائل الإعلام العامة (الإذاعة والتلفزيون) على نشر الثقافة الإسلامية، بموازاة المسيرة التكاملية للثورة الإسلامية، وعليها أن تستفيد – في هذا المجال – من تلاقح الأفكار المختلفة، وأن تحترز بشدة من نشر وإشاعة الاتجاهات الهدامة والمعادية للإسلام.

إن إتباع مبادئ مثل هذا القانون – الذي يجعل في مقدمة أهدافه حرية بني الإنسان وكرامتهم، ويفتح سبيل الرشد والتكامل للإنسان – يقع على عاتق الجميع، ومن الضروري أن تشارك الأمة المسلمة مشاركة فعالة في سبيل بناء المجتمع الإسلامي عن طريق انتخاب ذوي الخبرة والكفاءة والإيمان، بالإضافة إلى الإشراف الدائم على أعمالهم، على أمل بناء المجتمع الإسلامي (المجتمع الإسوة) الذي يستطيع أن يكون قدوة لجميع شعوب العالم وشهيداً عليها«وكذلك جعلناكم أمةً وسطاً لتكونوا شهداء على الناس».

النواب «مجلس الخبراء»

لقد أتم مجلس الخبراء المؤلف من ممثلي الشعب، تدوين هذا الدستور على أساس مشروع الدستور المقترح من قبل الحكومة، والمقترحات المقدمة من مختلف الفئات الشعبية في اثني عشر فصلاً، والذي يشتمل على مئة وخمس وسبعين مادة في مستهل القرن الخامس عشر لهجرة الرسول الأكرم (ص) مؤسس الدين الإسلامي المحرر للبشرية، على أساس الأهداف والدوافع التي سبق ذكرها. على أمل أن يكون هذا القرن قرن تحقق الحكومة العالمية للمستضعفين وهزيمة المستكبرين كافة.

الفصل الأول:الأصول العامة

المادة الأولى

نظام الحكم في إيران هو الجمهورية الإسلامية التي صوت عليها الشعب الإيراني بالإيجاب بأكثرية 98.2 % ممن كان لهم حق التصويت، خلال الاستفتاء العام الذي جرى في العاشر والحادي عشر من شهر (فروردين) سنة ألف وثلاثمائة وثمان وخمسين هجرية شمسية، الموافق للأول والثاني من جمادي الأولى سنة ألف وثلاثمائة وتسع وتسعين هجرية قمرية.
ولقد شارك الشعب في هذا الاستفتاء العام انطلاقاً من إيمانه الأصيل بحكومة القرآن العادلة الحقة، وذلك بعد ثورته الإسلامية المظفرة بقيادة المرجع الديني الكبير آية الله العظمى الإمام الخميني (ق س).

المادة الثانية

يقوم نظام الجمهورية على أساس:
1. الإيمان بالله الأحد (لا اله إلا الله) وتفرده بالحاكمية والتشريع، ولزوم التسليم لأمره.
2. الإيمان بالوحي الإلهي ودوره الأساس في بيان القوانين.
3. الإيمان بالمعاد ودوره الخلاق في مسيرة الإنسان التكاملية نحو الله.
4. الإيمان بعدل الله في الخلق والتشريع.
5. الإيمان بالإمامة والقيادة المستمرة، ودورها الأساس في استمرار الثورة التي أحدثها الإسلام.
6. الإيمان بكرامة الإنسان وقيمته الرفيعة، وحريته الملازمة لمسؤوليته أمام الله.

وهو نظام يؤمن القسط والعدالة، والاستقلال السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، والتلاحم الوطني عن طريق ما يلي:
أ – الاجتهاد المستمر من قبل الفقهاء جامعي الشرائط.
على أساس الكتاب وسنة المعصومين سلام الله عليهم أجمعين.
ب – الاستفادة من العلوم والفنون والتجارب المقدمة لدى البشرية، والسعي من أجل تقدمها.
ج – محو الظلم والقهر مطلقاً ورفض الخضوع لهما.

المادة الثالثة

من اجل الوصول إلى الأهداف المذكورة في المادة الثانية تلتزم حكومة جمهورية إيران الإسلامية بأن توظف جميع إمكانياتها لتحقيق ما يلي:
1. خلق المناخ الملائم لتنمية مكارم الأخلاق على أساس الإيمان والتقوى، ومكافحة كل مظاهر الفساد والضياع.
2. رفع مستوي الوعي العام في جميع المجالات، بالاستفادة السليمة من المطبوعات ووسائل الإعلام، ونحو ذلك.
3. توفير التربية والتعليم، والتربية البدنية، مجاناً للجميع، وفي مختلف المستويات وكذلك تيسير التعليم العالي وتعميمه.
4. تقوية روح التحقيق والبحث والإبداع في المجالات العلمية والتكنولوجية والثقافية والإسلامية كافة عن طريق تأسيس مراكز البحث وتشجيع الباحثين.
5. طرد الاستعمار كليةً ومكافحة النفوذ الأجنبي.
6. محو أي مظهر من مظاهر الاستبداد والديكتاتورية واحتكار السلطة.
7. ضمان الحريات السياسية والاجتماعية في حدود القانون.
8. إسهام عامة الناس في تقرير مصيرهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.
9. رفع التمييز غير العادل، وإتاحة تكافؤ الفرص للجميع في المجالات المادية والمعنوية كلها.
10. إيجاد النظام الإداري السليم وإلغاء الأنظمة الإدارية غير الضرورية في هذا المجال.
11. تقوية بنية الدفاع الوطني بصورة كاملة، عن طريق التدريب العسكري لجميع الأفراد، من أجل حفظ الاستقلال ووحدة أراضي البلاد والحفاظ على النظام الإسلامي للبلاد.
12. بناء اقتصاد سليم وعادل وفق القواعد الإسلامية من أجل توفير الرفاهية والقضاء على الفقر، وإزالة كل أنواع الحرمان في مجالات التغذية والمسكن والعمل والصحة، وجعل التأمين يشمل جميع الأفراد.
13. إيجاد الاكتفاء الذاتي في العلوم والفنون والصناعة والزراعة والشؤون العسكرية وأمثالها.

14.ضمان الحقوق الشاملة للجميع، نساءً ورجالاً وإيجاد الضمانات القضائية العادلة لهم، ومساواتهم أمام القانون.
15.توسيع وتقوية الإخوة الإسلامية والتعاون الجماعي بين الناس كافة.
16.تنظيم السياسة الخارجية للبلاد على أساس المعايير الإسلامية والالتزامات الأخوية تجاه جميع المسلمين والحماية الكاملة لمستضعفي العالم.

المادة الرابعة

يجب أن تكون الموازين الإسلامية أساس جميع القوانين والقرارات المدنية والجزائية والمالية والاقتصادية والإدارية والثقافية والعسكرية والسياسية وغيرها، هذه المادة نافذة على جميع مواد الدستور والقوانين والقرارات الأخرى إطلاقاً وعموماً. ويتولى الفقهاء في مجلس صيانة الدستور تشخيص ذلك.

المادة الخامسة

في زمن غيبة الإمام المهدي (عجل الله تعالى فرجه) تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل، المتقي، البصير بأمور العصر، الشجاع القادر على الإدارة والتدبير وذلك وفقاً للمادة (107).

المادة السادسة

يجب أن تدار شؤون البلاد في جمهورية إيران الإسلامية بالاعتماد على رأي الأمة الذي يتجلى بانتخاب رئيس الجمهورية، وأعضاء مجلس الشورى الإسلامي وأعضاء سائر مجالس الشورى ونظائرها، أو عن طريق الاستفتاء العام في الحالات التي نص عليها الدستور.

المادة السابعة

طبقاً لما ورد في القرآن الكريم: «وأمرهم شورى بينهم» و«شاورهم في الأمر» تعتبر مجالس الشورى من مصادر اتخاذ القرار وإدارة شؤون البلاد، وتشمل هذه المجالس: مجلس الشورى الإسلامي، ومجالس شورى المحافظة والقضاء والبلدة والقصبة والناحية والقرية وأمثالها.

مجالات وكيفية تشكيل مجالس الشورى ونطاق صلاحياتها ووظائفها تتعين في هذا الدستور والقوانين الصادرة بموجبه.

المادة الثامنة

في جمهورية إيران الإسلامية تعتبر الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مسؤولية جماعية ومتبادلة بين الناس فيتحملها الناس بالنسبة لبعضهم بعضاً. وتتحملها الحكومة بالنسبة للناس، والناس بالنسبة للحكومة. والقانون، يعين شروط ذلك وحدوده وكيفيته.

»والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعضٍ يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر».

المادة التاسعة

في جمهورية إيران الإسلامية، تعتبر الحرية والاستقلال ووحدة أراضي البلاد وسلامتها أموراً غير قابلة للتجزئة، وتكون المحافظة عليها من مسؤولية الحكومة وجميع أفراد الشعب، ولا يحق لأي فرد أو مجموعة أو أي مسؤول أن يلحق أدنى ضرر بالاستقلال السياسي أو الثقافي أو الاقتصادي أو العسكري لإيران أو ينال من وحدة أراضي البلاد باستغلال الحرية الممنوحة، كما أنه لا يحق لأي مسؤول أن يسلب الحريات المشروعة بذريعة المحافظة على الاستقلال ووحدة البلاد، ولو كان ذلك عن طريق وضع القوانين والقرارات.

المادة العاشرة

حيث إن الأسرة هي الوحدة الأساسية في المجتمع الإسلامي فيجب أن يكون هدف جميع القوانين والقرارات والبرامج المرتبطة بالأسرة تيسير بناء الأسرة والحفاظ على قدسيتها وتمتين العلائق العائلية على أساس الحقوق والأخلاق الإسلامية.

المادة الحادية عشرة

بحكم الآية الكريمة: «إن هذه أمتكم امةً واحدة وأنا ربكم فاعبدون». يعتبر المسلمون امة واحدة، وعلى حكومة جمهورية إيران الإسلامية إقامة كل سياستها العامة على أساس تضامن الشعوب الإسلامية ووحدتها، وان تواصل سعيها من اجل تحقيق الوحدة السياسية والاقتصادية والثقافية في العالم الإسلامي.

المادة الثانية عشرة

الدين الرسمي لإيران هو الإسلام والمذهب الجعفري الإثني عشري، وهذه المادة تبقى إلى الأبد غير قابلة للتغيير.
وأما المذاهب الإسلامية الأخرى والتي تضم المذهب الحنفي والشافعي والمالكي والحنبلي والزيدي فإنها تتمتع باحترام كامل، وأتباع هذه المذاهب أحرار في أداء مراسمهم المذهبية حسب فقههم، ولهذه المذاهب الاعتبار الرسمي في مسائل التعليم والتربية الدينية والأحوال الشخصية (الزواج والطلاق والإرث والوصية) وما يتعلق بها من دعاوى في المحاكم.
وفي كل منطقة يتمتع أتباع أحد هذه المذاهب بالأكثرية، فان الأحكام المحلية لتلك المنطقة – في حدود صلاحيات مجالس الشورى المحلية – تكون وفق ذلك المذهب، هذا مع الحفاظ على حقوق أتباع المذاهب الأخرى.

المادة الثالثة عشرة

الإيرانيون الزرادشت واليهود والمسيحيون هم وحدهم الأقليات الدينية المعترف بها، وتتمتع بالحرية في أداء مراسمها الدينية ضمن نطاق القانون. ولها أن تعمل وفق قواعدها في الأحوال الشخصية والتعاليم الدينية.

المادة الرابعة عشرة

بحكم الآية الكريمة (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين) على حكومة جمهورية إيران الإسلامية وعلى المسلمين أن يعاملوا الأشخاص غير المسلمين بالأخلاق الحسنة والقسط

والعدل الإسلامي، وأن يراعوا حقوقهم الإنسانية، وتسري هذه المادة على الذين لا يتآمرون ولا يقومون بأي عملٍ ضد الإسلام أو ضد جمهورية إيران الإسلامية.

الفصل الثاني:اللغة والكتابة والتاريخ والعلم الرسمي للبلاد

المادة الخامسة عشرة
اللغة والكتابة الرسمية والمشتركة؛ هي الفارسية لشعب إيران، فيجب أن تكون الوثائق والمراسلات والنصوص الرسمية والكتب الدراسية بهذه اللغة والكتابة. ولكن يجوز استعمال اللغات المحلية والقومية الأخرى في مجال الصحافة ووسائل الإعلام العامة، وتدريس آدابها في المدارس إلى جنب اللغة الفارسية.
المادة السادسة عشرة
بما أن لغة القرآن والعلوم والمعارف الإسلامية هي العربية، وإن الأدب الفارسي ممتزج معها بشكل كامل، لذا يجب تدريس هذه اللغة بعد المرحلة الابتدائية حتى نهاية المرحلة الثانوية في جميع الصفوف والاختصاصات الدراسية.
المادة السابعة عشرة
بداية التاريخ الرسمي للبلاد هجرة رسول الإسلام (صلى الله عليه وآله). ويعتبر التاريخان الهجري الشمسي والهجري القمري كلاهما رسميين. ولكن الدوائر الحكومية تعتمد في أعمالها على التاريخ الهجري الشمسي. والعطلة الرسمية الأسبوعية هي يوم الجمعة.
المادة الثامنة عشرة
يتألف العلم الرسمي لإيران من الألوان: الأخضر والأبيض والأحمر مع رمز الجمهورية الإسلامية وشعار (الله اكبر).

الفصل الثالث:حقوق الشعب

المادة التاسعة عشرة
نظام الحكم في إيران هو الجمهورية الإسلامية التي صوت عليها الشعب الإيراني بالإيجاب بأكثرية 98.2 % ممن كان لهم حق التصويت، خلال الاستفتاء العام الذي جرى في العاشر والحادي عشر من شهر (فروردين) سنة ألف وثلاثمائة وثمان وخمسين هجرية شمسية، الموافق للأول والثاني من جمادي الأولى سنة ألف وثلاثمائة وتسع وتسعين هجرية قمرية.
ولقد شارك الشعب في هذا الاستفتاء العام انطلاقاً من إيمانه الأصيل بحكومة القرآن العادلة الحقة، وذلك بعد ثورته الإسلامية المظفرة بقيادة المرجع الديني الكبير آية الله العظمى الإمام الخميني (ق س).
المادة العشرون
حماية القانون تشمل جميع أفراد الشعب – نساءً ورجالاً – بصورة متساوية وهم يتمتّعون بجميع الحقوق الإنسانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ضمن الموازين الإسلامية.
المادة الحادية والعشرون
الحكومة مسؤولة – في إطار الإسلام – عن تأمين حقوق المرأة في كل المجالات وعليها القيام بما يلي:
1. إيجاد الظروف المساعدة لتكامل شخصية المرأة وإحياء حقوقها المادية والمعنوية.
2. حماية الأمهات ولا سيما في مرحلة الحمل وحضانة الطفل، ورعاية الأطفال الذين لا معيل لهم.
3. إيجاد المحكمة الصالحة للحفاظ على كيان الأسرة واستمرار بقائها.
4. توفير تأمين خاص للأرامل، والنساء العجائز، وفاقدات المعيل.
5. إعطاء الأمهات الصالحات القيمومة على أولادهن عند فقدانهم الولي الشرعي من أجل رعايتهم.

المادة الثانية والعشرون
شخصية الأفراد وأرواحهم وأموالهم وحقوقهم ومساكنهم ومهنهم مصونة من التعرض إلا في الحالات التي يجيزها القانون.
المادة الثالثة والعشرون
تمنع محاسبة الناس على عقائدهم، ولا يجوز التعرض لأحد أو مؤاخذته لمجرد اعتناقه عقيدة معينة.
المادة الرابعة والعشرون
الصحافة والمطبوعات حرة في بيان المواضيع ما لم تخل بالقواعد الإسلامية والحقوق العامة ويحدد تفصيل ذلك بقانون.
المادة الخامسة والعشرون
الرسائل والمكالمات الهاتفية، والبرقيات، والتلكس لا يجوز فرض الرقابة عليها، أو عدم إيصالها، أو إفشاؤها، أو الإنصات والتجسس عليها مطلقاً إلا بحكم القانون.
المادة السادسة والعشرون
الأحزاب، والجمعيات، والهيئات السياسية، والاتحادات المهنية، والهيئات الإسلامية، والأقليات الدينية المعترف بها، تتمتع بالحرية بشرط أن لا تناقض أسس الاستقلال، والحرية، والوحدة الوطنية، والقيم الإسلامية، وأساس الجمهورية الإسلامية، كما أنه لا يمكن منع أي شخص من الاشتراك فيها، أو إجباره على الاشتراك في إحداها.
المادة السابعة والعشرون
يجوز عقد الاجتماعات وتنظيم المسيرات بدون حمل السلاح، وبشرط أن لا تكون مخلة بالأسس الإسلامية.

المادة الثامنة والعشرون
لكل شخص الحق في اختيار المهنة التي يرغب فيها ما لم تخالف الإسلام أو المصالح العامة، أو حقوق الآخرين.
الحكومة مسؤولة عن توفير فرص العمل للجميع، وإيجاد الظروف المتكافئة للحصول على العمل، وذلك مع ملاحظة حاجة المجتمع للمهن المختلفة.
المادة التاسعة والعشرون
الضمان الاجتماعي من الحقوق العامة، ويتمتع به الجميع في مجال التقاعد، والبطالة والشيخوخة، والعجز عن العمل، وفقدان المعيل، وحالة ابن السبيل، والحوادث الطارئة، والحاجة إلى الخدمات الصحية والعلاجية والرعاية الطبية كالضمان الصحي وغيره.
والحكومة مسؤولة حسب القانون عن تقديم هذه الخدمات وتقديم المساعدات المالية المذكورة آنفاً لكل فرد من أبناء الشعب من مواردها المالية العامة، ومن المساهمات الشعبية.

المادة الثلاثون
على الحكومة أن توفر وسائل التربية والتعليم بالمجان لكافة أبناء الشعب حتى نهاية المرحلة الثانوية، وعليها أن توسع وسائل التعليم العالي بصورة مجانية، لكي تبلغ البلاد حد الاكتفاء الذاتي.
المادة الحادية والثلاثون
امتلاك المسكن المناسب للحاجة حق لكل فرد إيراني، ولكل أسرة إيرانية، والحكومة ملزمة بإعداد مقدمات تنفيذ هذه المادة حسب أولوية الأكثر حاجة إلى المسكن، سيما أهل القرى والعمال.
المادة الثانية و الثلاثون
لا يجوز اعتقال أي شخص إلا بحكم القانون، وبالطريقة التي يعينها، وعند الاعتقال يجب تفهيم المتهم فوراً، وإبلاغه تحريرياً بموضوع الاتهام مع ذكر الأدلة، ويجب إرسال ملف التحقيقات الأولية إلى المراجع القضائية المختصة – خلال أربع وعشرين ساعة كحد أقصي – ويلزم إعداد مقدمات المحاكمة في أسرع وقت ممكن. ومن يعمل خلاف هذه المادة يعاقب وفق القانون.
المادة الثالثة والثلاثون
لا يجوز إبعاد أي شخص عن محل إقامته، أو منعه عن محل إقامته، أو منعه عن الإقامة في مكان يرغب فيه، أو إجباره على الإقامة في محل ما، إلا في الحالات التي يقرها القانون.
المادة الرابعة والثلاثون
التحاكم حق مسلم به لكل أحد، ويحق لكل فرد مراجعة المحاكم الصالحة، ويجب تيسير ذلك لكل أفراد الشعب، ولا يجوز منع أحد من مراجعة المحكمة التي يحق له مراجعتها وفق القانون.
المادة الخامسة والثلاثون
لكل من طرفي الدعوى الحق في اختيار محامٍ عنه في جميع المحاكم، وإذا تعذر عليه ذلك يلزم توفير إمكانات تعيين من يدافع عنه أمامها.
المادة السادسة والثلاثون
لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص القانون، وتختص المحكمة بإصدارها.

المادة السابعة والثلاثون
الأصل البراءة، فالمتهم بريء حتى تثبت إدانته من قبل المحكمة الصالحة.
المادة الثامنة والثلاثون
يمنع أي نوع من التعذيب لأخذ الاعتراف، أو الحصول على المعلومات، ولا يجوز إجبار الشخص على أداء الشهادة، أو الإقرار، أو اليمين، ومثل هذه الشهادة، أو الإقرار، أو اليمين لا يعتد به. المخالف لهذه المادة يعاقب وفق القانون.
المادة التاسعة والثلاثون
يمنع بتاتاً انتهاك كرامة أو شرف من القي القبض عليه، أو أوقف، أو سجن، أو ابعد بحكم القانون، ومخالفة هذه المادة تستوجب العقاب.
المادة الأربعون
لا يحق لأحد أن يجعل من ممارسة حق من حقوقه وسيلة للإضرار بغيره، أو الاعتداء على المصالح العامة.
المادة الحادية والأربعون
الجنسية الإيرانية حق قطعي لكل فرد إيراني، ولا تستطيع الحكومة سحب الجنسية من أي إيراني إلا بطلب منه هو، أو في حالة حصوله على جنسية دولة أخرى.
المادة الثانية والأربعون
يستطيع الأجانب الحصول على الجنسية الإيرانية حسب القوانين النافذة، ولا يجوز إسقاط هذه الجنسيةعنهم إلا في حالة اكتسابهم جنسية دولة أخرى، أو بطلب منهم.

الفصل الرابع الاقتصاد والشؤون المالية
المادة الثالثة والأربعون
من أجل ضمان الاستقلال الاقتصادي للمجتمع، واجتثاث جذور الفقر والحرمان، وسد ما يحتاج إليه الإنسان في سبيل الرقي مع المحافظة على كرامته؛ يقوم اقتصاد جمهورية إيران الإسلامية على أساس القواعد التالية:

1. توفير الحاجات الأساسية للجميع وهي: المسكن، والمأكل، والملبس، والصحة العامة، والعلاج، والتربية والتعليم، والإمكانيات اللازمة لتشكيل الأسرة.

2. توفير ظروف العمل وإمكاناته للجميع، بهدف الوصول إلى التشغيل الكامل، وكذلك وضع وسائل العمل تحت تصرف جميع الأشخاص القادرين على العمل الفاقدين لوسائله، وذلك بصورة تعاونية عن طريق الإقراض بلا فائدة، أو أي طريق مشروع آخر، بحيث لا ينتهي إلى تركيز الثروة وتداولها بيد أفراد ومجموعات محدودة، ولا يجعل من الحكومة رب عمل كبير مطلق، ويجب أن يتم ذلك ضمن مراعاة الضرورات القائمة في التخطيط الاقتصادي العام للبلاد لكل مرحلة من مراحل الإنماء.

3. تنظيم البرنامج الاقتصادي للبلاد بحيث تكون طبيعة العمل ومضمونه وساعاته على نحو يتيح للعامل – إضافة إلى بذل جهوده في العمل – الوقت المناسب والمقدرة الكافية لبناء شخصيته معنوياً وسياسياً واجتماعياً، والمشاركة الفعالة في قيادة البلاد وتنمية مهاراته وإبداعه.

4. مراعاة حرية اختيار نوع العمل، والامتناع عن إجبار الأفراد على عمل معين، ومنع أي استغلال لجهد الآخرين.

5. منع الإضرار بالغير وحصر الثروة والاحتكار والربا وسائر المعاملات الباطلة والمحرمة.

6. منع الإسراف والتبذير في الشؤون الاقتصادية كافة سواء في مجال الاستهلاك أو الاستثمار أو الإنتاج أو التوزيع أو الخدمات.

7. الاستفادة من العلوم والفنون وتربية الأفراد ذوي المهارات بحسب الحاجة من أجل توسيع اقتصاد البلاد وتقدمه.

8. الحيلولة دون وقوع الاقتصاد الوطني في ظل السيطرة الأجنبية.

9. التأكيد على زيادة الإنتاج الزراعي والحيواني والصناعي لسد حاجات البلاد وتحقيق الاكتفاء الذاتي لها وتحريرها من التبعية الأجنبية.

المادة الرابعة والأربعون

يعتمد النظام الاقتصادي لجمهورية إيران الإسلامية على ثلاثة قطاعات: الحكومي والتعاوني والخاص، وفق تخطيط منظم وصحيح:

فالقطاع الحكومي يشمل الصناعات الكبرى كافة، والصناعات الأم، والتجارة الخارجية، والمناجم الكبيرة، والعمل المصرفي، والتأمين، وقطاع الطاقة، والسدود وشبكات الري الكبيرة، والإذاعة والتلفزيون، والبريد والبرق والهاتف، والنقل الجوي والبحري، والطرق، والسكك الحديد وما شابهها فإنها تعد من الملكية العامة، وحق التصرف فيها للدولة.

والقطاع التعاوني يشمل الشركات والمؤسسات التعاونية للإنتاج والتوزيع، والتي تؤسس في المدن والقرى وفق القواعد الإسلامية.

والقطاع الخاص يشمل جانباً من الزراعة، وتربية المواشي والدواجن، والتجارة والخدمات، مما يعد متمماً للنشاط الاقتصادي الحكومي والتعاوني.

القانون في الجمهورية الإسلامية يحمي الملكية في هذه القطاعات الثلاثة ما دامت لا تتعارض مع المواد الأخرى الواردة في هذا الفصل، ولا تخرج عن إطار القوانين الإسلامية، وتؤدي إلى التنمية والازدهار الاقتصادي وما لم تكن عامل إضرار بالمجتمع.

ينظم القانون تفاصيل ضوابط وحدود وشروط كل من هذه القطاعات الثلاثة.

المادة الخامسة والأربعون

الأنفال والثروات العامة مثل الأراضي الموات، والأراضي المهجورة، والمناجم، والبحار، والبحيرات، والأنهار، وكل المياه العامة، والجبال، والوديان، والغابات، ومزارع القصب، والأحراش الطبيعية، والمراتع التي ليست حريماً لأحد، والإرث بدون وارث، والأموال مجهولة المالك، والأموال العامة التي تسترد من الغاصبين، كل هذه تكون باختيار الحكومة الإسلامية، حتى تتصرف بها وفقاً للمصالح العامة، والقانون يحدد تفاصيل وطريقة الاستفادة من كل واحدة منها.

المادة السادسة والأربعون

كل فرد يملك حصيلة كسبه وعمله المشروع، ولا يحق لأحد – على أساس ملكيته لكسبه وعمله – أن يمنع الآخرين القدرة على الاكتساب والعمل.

المادة السابعة والأربعون

الملكية الخاصة المكتسبة عن طريق مشروع مصونة، والقانون يتولى تحديد ضوابط ذلك.

المادة الثامنة والأربعون

لا يجوز التمييز بين مختلف المحافظات والمناطق، في مجال الانتفاع من مصادر الثروة الطبيعية، والموارد الوطنية العامة، وتنظيم النشاط الاقتصادي في البلاد، بحيث يكون لكل منطقة رأس المال اللازم والإمكانيات الضرورية بما يتناسب وحاجاتها واستعدادها للنمو.

المادة التاسعة والأربعون

الحكومة مسؤولة عن اخذ الثروات الناشئة عن الربا والغصب والرشوة والاختلاس والسرقة والقمار والاستفادة غير المشروعة من الموقوفات ومن المقاولات والمعاملات الحكومية وبيع الأراضي الموات والمباحات الأصلية، وتشغيل مراكز الفساد وسائر الطرق غير المشروعة، وتجب إعادة هذه الثروات إلى أصحابها الشرعيين وفي حالة مجهوليتهم تعطي لبيت المال. ينفذ هذا الحكم من خلال التفحص والتحقيق والثبوت الشرعي من قبل الحكومة.

المادة الخمسون

في الجمهورية الإسلامية تعتبر المحافظة على سلامة البيئة مسؤولية عامة حيث يجب أن يحيا فيها الجيل المعاصر والأجيال القادمة حياة اجتماعية سائرة نحو التكامل، لذلك تمنع النشاطات الاقتصادية وغيرها التي تؤدي إلى تلوث البيئة، أو إلى تخريبها بشكل لا يمكن تعويضه.

المادة الحادية والخمسون

لا تفرض أية ضريبة إلا بموجب القانون.

ويتولى القانون تحديد مجالات الإعفاء من الضرائب أو تخفيضها.

المادة الثانية والخمسون
تقوم الحكومة بإعداد الميزانية السنوية العامة للبلاد بالصورة المقررة في القانون وتقدمها إلى مجلس الشورى الإسلامي من اجل مناقشتها والمصادقة عليها. وأي تعديل في أرقام الميزانية يجب أن يتم وفقاً للطريقة المعينة في القانون.
المادة الثالثة والخمسون
تدخل جميع إيرادات الدولة في حسابات الخزينة العامة، ويتم تسديد النفقات العامة في حدود المخصصات المصادق عليها بموجب القانون.
المادة الرابعة والخمسون
يكون ديوان محاسبات البلد تحت إشراف مجلس الشورى الإسلامي مباشرة. نظام الديوان وإدارة شؤونه في طهران وفي مراكز المحافظات تتعين بقانون.
المادة الخامسة والخمسون
يقوم ديوان المحاسبة بمراجعة جميع حسابات الوزارات والمؤسسات والشركات الحكومية، وسائر الأجهزة التي تستفيد بشكل من الأشكال من الميزانية العامة للدولة – بالطريقة التي يعينها القانون – أو التدقيق في أن أي إنفاق لم يتجاوز الرصيد المقرر له، وفيما إذا كان كل مبلغ قد تم إنفاقه في المجال المخصص له. ويجمع ديوان المحاسبة – وفقاً للقانون – جميع الحسابات والوثائق والمستندات المتعلقة بها، ويقدم تقريراً عن تفريغ ميزانية كل عام، بالإضافة إلى وجهات نظره إلى مجلس الشورى الإسلامي، ويجب أن يوضع هذا التقرير في متناول الجميع.

الفصل الخامس سيادة الشعب والسلطات الناشئة عنها
المادة السادسة والخمسون
السيادة المطلقة على العالم وعلى الإنسان لله، وهو الذي منح الإنسان حق السيادة على مصيره الاجتماعي، ولا يحق لأحد سلب الإنسان هذا الحق الإلهي أو تسخيره في خدمة فرد أو فئة ما والشعب يمارس هذا الحق الممنوح من الله بالطرق المبينة في المواد اللاحقة.
المادة السابعة والخمسون
السلطان الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية هي: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، وتمارس صلاحياتها بإشراف ولي الأمر المطلق وإمام الأمة وذلك وفقاً للمواد اللاحقة في هذا الدستور، وتعمل هذه السلطات مستقلة عن بعضها بعضاً.
المادة الثامنة والخمسون
تمارس السلطة التشريعية عن طريق مجلس الشورى الإسلامي الذي يتألف من النواب المنتخبين من قبل الشعب، وتبلغ اللوائح المصادق عليها في المجلس إلى السلطتين التنفيذية والقضائية من أجل التنفيذ وذلك بعد مرورها بالمراحل المبينة في المواد اللاحقة.
المادة التاسعة والخمسون
يجوز ممارسة السلطة التشريعية بإجراء الاستفتاء العام والرجوع إلى آراء الناس مباشرة بعد مصادقة ثلثي أعضاء مجلس الشورى الإسلامي، حول القضايا الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية المهمة جداً.
المادة الستون
يتولى رئيس الجمهورية والوزراء ممارسة السلطة التنفيذية باستثناء الصلاحيات المخصصة للقائد مباشرة، بموجب هذا الدستور.
المادة الحادية والستون
تمارس السلطة القضائية عن طريق محاكم وزارة العدل التي يجب تشكيلها وفقاً للموازين الإسلامية وتقوم بالفصل في الدعاوي، وحفظ الحقوق العامة، وإجراء العدالة ونشرها، وإقامة الحدود الإلهية.

الفصل السادس السلطة التشريعية
البحث الأول: مجلس الشورى الإسلامي
المادة الثانية والستون
يتألف مجلس الشورى الإسلامي من نواب الشعب الذين ينتخبون مباشرة، وبالاقتراع السري.
يعين القانون شروط الناخبين والمنتخبين، وكيفية الانتخابات.
المادة الثالثة والستون
مدة النيابة في مجلس الشورى الإسلامي أربع سنوات، وتجرى انتخابات كل دورة قبل انتهاء الدورة السابقة، بحيث لا تبقى البلاد بدون مجلس في أي وقت من الأوقات.
المادة الرابعة والستون
عدد نواب مجلس الشورى الإسلامي هو مائتان وسبعون نائباً وابتداء من تاريخ الاستفتاء العام سنة 1368 هجرية شمسية وبعد كل عشر سنوات مع ملاحظة العوامل الإنسانية والسياسية والجغرافية وأمثالها يمكن إضافة عشرين نائباً كحد أعلى، وينتخب الزرادشت واليهود كل على حدة نائباً واحداً، وينتخب المسيحيون الآشوريون والكلدانيون معاً نائباً واحداً، وينتخب المسيحيون الأرمن في الجنوب والشمال كل على حدة نائباً واحداً. نطاق الدوائر الانتخابية وعدد النواب يحددهما القانون.
المادة الخامسة والستون
بعد إجراء الانتخابات تصبح جلسات مجلس الشورى الإسلامي رسمية بحضور ثلثي عدد النواب وتتم المصادقة على المشاريع واللوائح القانونية وفق النظام الداخلي المصادق عليه من قبل المجلس، باستثناء الحالات التي يعين لها الدستور نصاباً خاصاً.
وتشترط موافقة ثلثي الحاضرين للمصادقة على النظام الداخلي للمجلس.

المادة السادسة والستون
طريقة انتخاب ومدة دورة عمل كل من رئيس المجلس وهيئة الرئاسة، وعدد اللجان، والشؤون المرتبطة بمناقشات المجلس، وأمور المناقشات والانضباط، كل ذلك يحدد بواسطة النظام الداخلي للمجلس.
المادة السابعة والستون
على النواب أن يؤدوا اليمين التالية في أول اجتماع للمجلس، ويوقعوا على ورقة القسم:
بسم الله الرحمن الرحيم
»اقسم أمام القرآن الكريم بالله القادر المتعال، وألتزم بشرفي أن أكون مدافعاً عن حريم الإسلام، حامياً لمكاسب ثورة شعب إيران الإسلامية، ولأسس الجمهورية الإسلامية، وأن أحفظ الأمانة التي أودعها الشعب لدينا باعتباري أميناً، وعادلاً، وأن أراعي الأمانة والتقوى في تأدية مسؤوليات النيابة، وأن أكون – دائماً – ملتزماً باستقلال الوطن ورفعته، وحفظ حقوق الشعب، وخدمة الناس، وأن أدافع عن الدستور، وأن استهدف في تصريحاتي وكتاباتي وإبداء وجهات نظري ضمان استقلال البلاد وحرية الناس وتأمين مصالحهم«.
نواب الأقليات الدينية يؤدون اليمين مع ذكر كتابهم السماوي، والنواب الغائبون عن الجلسة الأولى عليهم أداء اليمين في أول جلسة يحضرونها.
المادة الثامنة والستون
في زمن الحرب والاحتلال العسكري للبلاد تتوقف لمدة محددة انتخابات المناطق المحتلة، أو انتخابات جميع البلاد، وذلك باقتراح من رئيس الجمهورية، وموافقة ثلاثة أرباع عدد النواب، وتأييد مجلس صيانة الدستور، وفي حالة عدم تشكيل المجلس الجديد يواصل المجلس السابق أعماله.
المادة التاسعة والستون
مناقشات مجلس الشورى الإسلامي يجب أن تكون علنية، وينشر التقرير الكامل عنها عن طريق الإذاعة والجريدة الرسمية لاطلاع الرأي العام، ويمكن عقد جلسة غير علنية إذا دعت الضرورة والحفاظ على أمر البلاد، وذلك بطلب من رئيس الجمهورية أو أحد الوزراء أو عشرة من نواب المجلس، وتكون اللوائح المصادق عليها في هذه الجلسة معتبرة في حالة موافقة ثلاثة أرباع عدد. النواب عليها، ومع حضور أعضاء مجلس صيانة الدستور، وتنشر تقارير عن هذه الجلسات، واللوائح المصادق عليها لاطلاع الرأي العام بعد زوال حالة الضرورة.
المادة السبعون
لرئيس الجمهورية ومعاونيه والوزراء – مجتمعين أو كلا على انفراد – حق الاشتراك في الجلسات العلنية للمجلس، ويحق لهم اصطحاب مستشاريهم معهم. وإذا ما رأى النواب ضرورة حضور الوزراء، فإنهم مكلفون بالحضور، وعلى المجلس أن يستمع لأقوالهم إذا ما طلبوا ذلك.
البحث الثاني: خيارات مجلس الشورى الإسلامي وصلاحياته
المادة الحادية والسبعون
يحق لمجلس الشورى الإسلامي أن يسن القوانين في القضايا كافة، ضمن الحدود المقررة في الدستور.
المادة الثانية والسبعون
لا يحق لمجلس الشورى الإسلامي أن يسن القوانين المغايرة لأصول وأحكام المذهب الرسمي للبلاد أو المغايرة للدستور. ويتولى مجلس صيانة الدستور مهمة البت في هذا الأمر طبقاً للمادة السادسة والتسعين من الدستور.
المادة الثالثة والسبعون
شرح القوانين العادية وتفسيرها يعتبران من صلاحيات مجلس الشورى الإسلامي. ومفهوم هذه المادة لا يمنع القضاة من تفسير القوانين في نطاق تشخيص الحق.
المادة الرابعة والسبعون
تقدم اللوائح القانونية بعد مصادقة مجلس الوزراء عليها إلى مجلس الشورى الإسلامي، كما يستطيع ما لا يقل عن خمسة عشر نائباً اقتراح مشاريع القوانين، وطرحها في مجلس الشورى الإسلامي.
المادة الخامسة والسبعون
مشاريع القوانين والاقتراحات والتعديلات التي يقدمها النواب في خصوص اللوائح القانونية، وتودي إلى خفض العائدات العامة أو زيادة الإنفاق العام تعتبر صالحة للمناقشة في المجلس إذا تضمنت طريقة لتعويض الانخفاض في العائدات أو تأمين الزيادة الجديدة في الإنفاق.
المادة السادسة والسبعون
يحق لمجلس الشورى الإسلامي أن يتولى التدقيق والتحقيق في جميع شؤون البلاد.
المادة السابعة والسبعون
يجب أن تتم المصادقة على المواثيق، والعقود، والمعاهدات، والاتفاقيات الدولية من قبل مجلس الشورى الإسلامي.
المادة الثامنة والسبعون
يحظر إدخال أي تغيير في الخطوط الحدودية سوي التغييرات الجزئية مع مراعاة مصالح البلاد وبشرط أن تتم التغييرات بصورة متقابلة، وأن لا تضر باستقلال ووحدة أراضي البلاد، وأن يصادق عليها أربعة أخماس عدد النواب في مجلس الشورى الإسلامي.

المادة التاسعة والسبعون

يحظر فرض الأحكام العرفية، وفي حالات الحرب والظروف الاضطرارية المشابهة يحق للحكومة بعد مصادقة مجلس الشورى الإسلامي أن تفرض – مؤقتاً – بعض القيود الضرورية على أن لا تستمر – مطلقاً – أكثر من ثلاثين يوماً، وفي حالة استمرار حالة الضرورة على الحكومة أن تستأذن المجلس من جديد.

المادة الثمانون

عمليات الاقتراض والإقراض أو منح المساعدات – داخل البلاد وخارجها – التي تجريها الحكومة يجب أن تتم بمصادقة مجلس الشورى الإسلامي.

المادة الحادية والثمانون

يمنع منعاً باتاً منح الأجانب حق تأسيس الشركات والمؤسسات في مجال التجارة والصناعة والزراعة والمعادن والخدمات.

المادة الثانية والثمانون

لا يجوز للحكومة توظيف الخبراء الأجانب إلا في حالات الضرورة وبمصادقة مجلس الشورى الإسلامي.

المادة الثالثة والثمانون

العقارات والأموال الحكومية التي تعتبر من المباني الأثرية والآثار التراثية لا يجوز نقل ملكيتها إلى أحد إلا بمصادقة مجلس الشورى الإسلامي على أن لا تكون من التحف الفريدة النادرة.

المادة الرابعة والثمانون

كل نائب مسؤول تجاه جميع أبناء الشعب، وله الحق في إبداء وجهة نظره في قضايا البلاد الداخلية والخارجية كافة.

المادة الخامسة والثمانون

النيابة منصب شخصي لا يقبل التفويض، ولا يستطيع المجلس أن يفوض صلاحية وضع القوانين لشخص أو هيئة، وفي حالات الضرورة يستطيع – مع الأخذ بنظر الاعتبار المادة الثانية والسبعين – تفويض لجانه الداخلية حق سن بعض القوانين التي تنفذ بصورة تجريبية خلال المدة التي يعينها المجلس حتى يصادق عليها بصورة نهائية. وكذلك فإن مجلس الشورى الإسلامي يستطيع تفويض الموافقة الدائمة على النظم الداخلية للمؤسسات والشركات والمؤسسات الحكومية أو المرتبطة بالحكومة – مع مراعاة المادة الثانية والسبعين – إلى اللجان ذات العلاقة، أو يعطي إجازة الموافقة عليها للحكومة وحينئذ يجب أن لا تتنافى اللوائح الحكومية المصادق عليها مع مبادئ وأحكام المذهب الرسمي للبلاد أو الدستور وهذا ما يشخصه مجلس صيانة الدستور بمقتضي الترتيب المذكور في المادة السادسة والتسعين. هذا بالإضافة إلى ضرورة عدم مخالفة تلك اللوائح للقوانين والمقررات العامة للبلاد. ولكي تتم دراسة وإعلان عدم تعارضها مع القوانين المذكورة يجب اطلاع رئيس مجلس الشورى الإسلامي على ذلك، ضمن إبلاغها للتنفيذ.

المادة السادسة والثمانون

يتمتع أعضاء المجلس بحرية تامة في مجال إبداء وجهات نظرهم وآرائهم في نطاق أداء مسؤولياتهم النيابية، ولا يجوز ملاحقتهم أو توقيفهم بسبب آرائهم أو وجهات نظرهم التي يبدونها في المجلس ضمن أدائهم مهام النيابة.

المادة السابعة والثمانون

يجب على رئيس الجمهورية بعد تشكيل مجلس الوزراء – وقبل أي خطوة – أن يحصل لهم على ثقة مجلس الشورى الإسلامي، ويستطيع خلال فترة توليه المسؤولية أن يطلب من مجلس الشورى الإسلامي منح مجلس الوزراء الثقة في الأمور المهمة، والقضايا المختلف عليها.

المادة الثامنة والثمانون

في حالة توجيه ربع نواب مجلس الشورى الإسلامي – على الأقل – سؤالاً إلى رئيس الجمهورية، أو توجيه أي نائب سؤالاً إلى الوزير المسؤول فإن على رئيس الجمهورية أو الوزير المسؤول الحضور في المجلس للإجابة عن السؤال الموجه إليه ويجب أن لا تتأخر الإجابة – في حالة رئيس الجمهورية – عن شهر واحد، وفي حالة الوزير عن عشرة أيام، إلا أن يكون هناك عذر مقبول بتشخيص مجلس الشورى الإسلامي.

المادة التاسعة والثمانون

1. يستطيع أعضاء المجلس استيضاح مجلس الوزراء أو احدهم في أي مجال يرونه ضرورياً ويكون الاستيضاح قابلاً للمناقشة في المجلس إذا قدمه ما لا يقل عن عشرة نواب. وعلى مجلس الوزراء أو الوزير الذي يستدعى للاستيضاح أن يحضر في المجلس خلال عشرة أيام من تأريخ عرض الاستيضاح في المجلس وان يجيب عنه ويطلب من المجلس منحه الثقة، وفي حالة عدم حضور مجلس الوزراء أو الوزير للرد على الاستجواب يقدم النواب المذكورون التوضيحات اللازمة فيما يتعلق بالاستيضاح المعروض من قبلهم، ويحق للمجلس سحب ثقته، فيما إذا رأى ما يقتضي ذلك. وإذا لم يمنح المجلس ثقته، يعزل مجلس الوزراء أو الوزير المقصود بالاستيضاح. وفي كلتا الحالتين فإن الوزراء الذين استوضحوا لا يستطيعون الاشتراك في الوزارة التي تأتي بعد ذلك مباشرة.

2. في حالة استيضاح رئيس الجمهورية من قبل ثلث النواب – على الأقل – في مجلس الشورى الإسلامي حول القيام بواجبات إدارة السلطة التنفيذية وإدارة الأمور التنفيذية في البلاد فإن على رئيس الجمهورية – خلال مدة شهر من طرح الاستيضاح – أن يحضر في المجلس ويعطي التوضيحات الكافية حول المسائل المطروحة، وعند انتهاء مناقشات النواب المعارضين والمؤيدين وجواب رئيس الجمهورية إذا صوتت أكثرية الثلثين من النواب على عدم كفاءة رئيس الجمهورية فان ذلك يرفع وفق الفقرة العاشرة من المادة العشرة بعد المائة إلى مقام القيادة لإطلاعها عليه.

المادة التسعون

يستطيع كل من له شكوى حول طريقة عمل المجلس أو السلطة التنفيذية أو السلطة القضائية أن يرفع شكواه تحريرياً إلى مجلس الشورى الإسلامي، والمجلس ملزم بالتحقيق في هذه الشكاوى وإعطاء الرد الكافي عليها، وحينما تكون الشكوى متعلقة بالسلطة التنفيذية

أو السلطة القضائية فيجب على المجلس أن يطالب تلك السلطة بالتحقيق والرد الكافي ويعلن النتيجة خلال فترة مناسبة. وإذا كانت الشكوى ذات صفة عامة وجب إعلام الشعب بالنتيجة.

المادة الحادية والتسعون

يتم تشكيل مجلس باسم: مجلس صيانة الدستور، بهدف ضمان مطابقة ما يصادق عليه مجلس الشورى الإسلامي مع الأحكام الإسلامية والدستور.

ويتكون على النحو التالي:

1. ستة أعضاء من الفقهاء العدول العارفين بمقتضيات العصر وقضايا الساعة، ويختارهم القائد.
2. ستة أعضاء من الحقوقيين المسلمين من ذوي الاختصاص في مختلف فروع القانون، يرشحهم رئيس السلطة القضائية ويصادق عليهم مجلس الشورى الإسلامي.

المادة الثانية والتسعون

دورة مجلس صيانة الدستور ست سنوات.

وفي الدورة الأولى يتم تغيير نصف أعضاء كلا الفريقين – بطريقة القرعة – بعد ثلاث سنوات من تشكيله، ويجري اختيار أعضاء جدد مكانهم.

المادة الثالثة والتسعون

لا مشروعية لمجلس الشورى الإسلامي دون وجود مجلس صيانة الدستور، عدا ما يتعلق بإصدار وثائق عضوية النواب، وانتخاب ستة أعضاء حقوقيين لمجلس صيانة الدستور.

المادة الرابعة والتسعون

يجب على مجلس الشورى الإسلامي إرسال جميع ما يصادق عليه إلى مجلس صيانة الدستور. وخلال عشرة أيام على الأكثر من تاريخ الوصول يجب على مجلس صيانة الدستور دراسة وتقرير مدي مطابقته مع الموازين الإسلامية ومواد الدستور، فإذا وجده مغايرا لها فعليه إعادته إلى مجلس الشورى الإسلامي لإعادة النظر فيه وإلا يعتبر نافذ المفعول.

المادة الخامسة والتسعون

في الأحوال التي يري مجلس صيانة الدستور إن مدةعشرة أيام غير كافية للمناقشة وإبداء الرأي النهائي، يستطيع أن يطلب من مجلس الشورى الإسلامي تمديد المهلة لمدة أقصاها عشرة أيام أخرى، مع ذكر السبب.

المادة السادسة والتسعون

تحديد عدم تعارض ما يصادق عليه مجلس الشورى الإسلامي مع أحكام الإسلام يتم بأغلبية الفقهاء في مجلس صيانة الدستور. أما تحديد عدم التعارض مع مواد الدستور فيتم بأكثرية جميع أعضائه.

المادة السابعة والتسعون

يستطيع أعضاء مجلس صيانة الدستور – توفيراً للوقت – الحضور في جلسات مجلس الشورى الإسلامي واستماع مناقشة اللوائح ومشاريع القوانين المطروحة. وينبغي عليهم الحضور أثناء مناقشة مجلس الشورى الإسلامي إذا كانت اللوائح أو مشاريع القوانين المطروحة في جدول أعمال المجلس تقتضي فورية البت، وأن يبدو رأيهم فيها.

المادة الثامنة والتسعون

تفسير الدستور من اختصاص مجلس صيانة الدستور ويتم بمصادقة ثلاثة أرباع الأعضاء.

المادة التاسعة والتسعون

يتولى مجلس صيانة الدستور الإشراف على انتخابات مجلس خبراء القيادة ورئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الشورى الإسلامي، وعلى الاستفتاء العام.

الفصل السابع مجالس الشورى

المادة المائة

من اجل إشراك الشعب في التطبيق الناجح والسريع للبرامج الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والصحية والثقافية والتعليمية وسائر الخدمات الاجتماعية مع ملاحظة المتطلبات المحلية تتم إدارة شؤون كل قرية أو ناحية أو مدينة أو قضاء أو محافظة بإشراف مجلس شورى باسم مجلس شورى القرية أو الناحية أو المدينة أو القضاء أو المحافظة وينتخب أعضاؤه من قبل سكان تلك المنطقة.

القانون يحدد شروط الناخبين والمنتخبين وحدود وظائف مجالس الشورى المذكورة وصلاحياتها وطريقة انتخابها وكيفية إشرافها على الأمور ودرجات تسلسلها الإداري حيث ينبغي أن تتم على أساس مراعاة مبادئ الوحدة الوطنية والمحافظة على وحدة أراضي البلاد ورعاية نظام الجمهورية الإسلامية والارتباط المباشر بالحكومة المركزية.

المادة الأولى بعد المائة

لغرض منع التمييز وتحقيق التعاون في مجال إعداد البرامج العمرانية والترفيهية للمحافظات والإشراف على تنفيذها بشكل منسق يتم تشكيل الشورى الأعلى للمحافظات من ممثلي مجالس شورى المحافظات، ويحدد القانون طريقة تشكيليه ووظائفه.

المادة الثانية بعد المائة

يحق لمجلس الشورى الأعلى للمحافظات أن يعد الخطط والمشاريع – ضمن حدود وظائفه – ويقدمها مباشرة أو عن طريق الحكومة إلى مجلس الشورى الإسلامي. ويجب مناقشة هذه المشاريع في المجلس.

المادة الثالثة بعد المائة

المحافظون ورؤساء الأقضية ومدراء النواحي وسائر المسؤولين المدنيين الذين يعينون من قبل الحكومة، ملزمون بمراعاة قرارات مجالس الشورى المحلية وذلك في نطاق صلاحيات هذه المجالس.

المادة الرابعة بعد المائة
بهدف تحقيق العدل الإسلامي والمساهمة في إعداد البرامج وتوفير التنسيق لتطوير مرافق الإنتاج والصناعة والزراعة، يتم تشكيل مجالس شورى من ممثلي العمال والفلاحين وسائر العاملين والمدراء في هذه المرافق، أما في المؤسسات التعليمية والإدارية والخدمية ونحوها فيتم تشكيل مجالس شورى من ممثلي أعضاء هذه المؤسسات.
يعين القانون كيفية تشكيل هذه المجالس وحدود وظائفها وصلاحياتها.
المادة الخامسة بعد المائة
قرارات مجالس الشورى يجب أن لا تتعارض مع الموازين الإسلامية وقوانين البلاد.
المادة السادسة بعد المائة
لا يجوز حل مجالس الشورى إلا في حالة انحرافها عن وظائفها القانونية.
يعين القانون الجهة التي تشخص الانحراف ويحدد كيفية حل هذه المجالس وطريقة تشكيلها من جديد.
وفي حالة الاعتراض على حل مجلس الشورى يحق له رفع شكوى إلى المحكمة الصالحة والمحكمة التي تتولي النظر في الشكوى مسؤولة عن تقديمها على الشكاوى العادية.

الفصل الثامن القائد أو مجلس القيادة
المادة السابعة بعد المائة
بعد المرجع المعظم والقائد الكبير للثورة الإسلامية العالمية ومؤسس جمهورية إيران الإسلامية سماحة آية الله العظمى الإمام الخميني (قدس سره) الذي اعترفت الأكثرية الساحقة للناس بمرجعيته وقيادته، توكل مهمة تعيين القائد إلى الخبراء المنتخبين من الجامعين للشرائط المذكورة في المادتين الخامسة، والتاسعة بعد المائة، ومتى ما شخصوا فرداً منه باعتباره الأعلم بالأحكام والموضوعات الفقهية، أو المسائل السياسية والاجتماعية، أو حيازته تأييد الرأي العام، أو تمتعه بشكل بارز بإحدى الصفات المذكورة في المادة التاسعة بعد المائة انتخبوه للقيادة، وإلا فإنهم ينتخبون احدهم ويعلنونه قائداً، ويتمتع القائد المنتخب بولاية الأمر ويتحمل كل المسؤوليات الناشئة عن ذلك.
ويتساوى القائد مع كل أفراد البلاد أمام القانون.
المادة الثامنة بعد المائة
القانون المتعلق بعدد الخبراء والشروط اللازم توفرها فيهم وكيفية انتخابهم والنظام الداخلي لجلساتهم بالنسبة للدورة الأولى، يجب إعداده بواسطة الفقهاء الأعضاء في أول مجلس لصيانة الدستور ويصادق عليه بأكثرية أصواتهم، وفي النهاية يصادق قائد الثورة عليه، وبعد ذلك فأي تغيير أو إعادة نظر في هذا القانون والموافقة على سائر المقررات المتعلقة بواجبات الخبراء يكون ضمن صلاحيات مجلس الخبراء.
المادة التاسعة بعد المائة
الشروط اللازم توفرها في القائد وصفاته هي :
1. الكفاءة العلمية اللازمة للإفتاء في مختلف أبواب الفقه.
2. العدالة والتقوى اللازمتان لقيادة الأمة الإسلامية.
3. الرؤية السياسية الصحيحة، والكفاءة الاجتماعية والإدارية، والتدبير والشجاعة، والقدرة الكافية للقيادة. وعند تعدد من تتوفر فيهم الشروط المذكورة يفضل من كان منهم حائزاً على رؤية فقهية وسياسية أقوى من غيره.
المادة العاشرة بعد المائة
وظائف القائد وصلاحياته
1. تعيين السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.
2. الإشراف على حسن إجراء السياسات العامة للنظام.
3. إصدار الأمر بالاستفتاء العام.
4. القيادة العامة للقوات المسلحة.
5. إعلان الحرب والسلام والنفير العام.
6. نصب وعزل وقبول استقالة كل من:
أ – فقهاء مجلس صيانة الدستور. ب – أعلى مسؤول في السلطة القضائية. ج – رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون في جمهورية إيران الإسلامية. د – رئيس أركان القيادة المشتركة. هـ – القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية. و– القيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي.
7. حل الاختلافات وتنظيم العلائق بين السلطات الثلاث.
8. حل مشكلات النظام التي لا يمكن حلها بالطرق العادية من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام.
9. إمضاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب. أما بالنسبة لصلاحية المرشحين لرئاسة الجمهورية من حيث توفر الشروط المعينة في هذا الدستور فيهم فيجب أن تنال قبل الانتخابات موافقة مجلس صيانة الدستور، وفي الدورة الأولى تنال موافقة القيادة.

10.عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصالح البلاد وذلك بعد صدور حكم المحكمة العليا بتخلفه عن وظائفه القانونية أو بعد رأي مجلس الشورى الإسلامي بعدم كفاءته السياسية، على أساس من المادة التاسعة والثمانين.
11.العفو أو التخفيف من عقوبات المحكوم عليهم في إطار الموازين الإسلامية بعد اقتراح رئيس السلطة القضائية. ويستطيع القائد أن يوكل شخصاً آخر أداء بعض وظائفه وصلاحياته.

المادة الحادية عشرة بعد المائة

عند عجز القائد عن أداء وظائفه القانونية أو فقده أحد الشروط المذكورة في المادة الخامسة والمادة التاسعة بعد المائة أو علم فقدانه لبعضها منذ البدء فإنه يعزل عن منصبه. ويعود تشخيص هذا الأمر إلى مجلس الخبراء المذكور في المادة الثامنة بعد المائة. وفي حالة وفاة القائد أو استقالته أو عزله، فإن الخبراء مكلفون بالقيام بأسرع وقت بتعيين القائد الجديد وإعلان ذلك، وحتى يتم إعلان القائد فإن مجلس شورى مؤلف من رئيس الجمهورية، ورئيس السلطة القضائية، وأحد فقهاء مجلس صيانة الدستور – منتخب من قبل مجمع تشخيص مصلحة النظام – يتحمل جميع مسؤوليات القيادة بشكل مؤقت، وإذا لم يتمكن أحد هؤلاء من القيام بواجباته في هذه الفترة (لأي سبب كان) يعين شخص آخر في الشورى من قبل مجمع تشخيص مصلحة النظام مع التركيز على بقاء أكثرية الفقهاء. وهذا المجلس يقوم بتنفيذ الوظائف المذكورة في البنود (1و3 و5 و10) والفقرات (د، هـ، و) في البند السادس من المادةالعاشرة بعد المائة بعد موافقة ثلاثة أرباع أعضاء مجمع تشخيص مصلحة النظام.
ومتى ما عجز القائد – اثر مرضه أو أية حادثة أخرى – عن القيام بواجبات القيادة مؤقتاً يقوم المجلس المذكور في هذه المادة – خلال مدة العجز – بأداء مسؤوليات القائد.

المادة الثانية عشرة بعد المائة

يتم تشكيل مجمع تشخيص مصلحة النظام – بأمر من القائد – لتشخيص المصلحة في الحالات التي يري مجلس صيانة الدستور إن قرار مجلس الشورى الإسلامي يخالف موازين الشريعة أو الدستور – في حين لم يقبل مجلس الشورى الإسلامي رأي مجلس صيانة الدستور – بملاحظة مصلحة النظام.
وكذلك للتشاور في الأمور التي يكلها القائد إليه وسائر الوظائف المذكورة في هذا الدستور.
ويقوم القائد بتعيين الأعضاء الدائمين والمؤقتين لهذا المجمع.
أما المقررات التي تتعلق بهذا المجمع فتتم تهيئتها والمصادقة عليها من قبل أعضاء المجمع أنفسهم وترفع إلى القائد لتتم الموافقة عليها.

الفصل التاسع السلطة التنفيذية

البحث الأول: رئاسة الجمهورية والوزراء

المادة الثالثة عشرة بعد المائة

يعتبر رئيس الجمهورية أعلى سلطة رسمية في البلاد بعد مقام القيادة، وهو المسؤول عن تنفيذ الدستور، كما انه يرأس السلطة التنفيذية إلا في المجالات التي ترتبط مباشرة بالقيادة.

المادة الرابعة عشرة بعد المائة

ينتخب رئيس الجمهورية مباشرة من قبل الشعب لمدة أربع سنوات، ولا يجوز انتخابه لأكثر من دورتين متواليتين.

المادة الخامسة عشرة بعد المائة

ينتخب رئيس الجمهورية من بين الرجال المتدينين السياسيين الذين تتوفر فيهم الشروط التالية:
1. أن يكون إيراني الأصل ويحمل الجنسية الإيرانية.
2. قديراً في مجالس الإدارة والتدبير.
3. ذا ماض جيد.
4. تتوفر فيه الأمانة والتقوى.
5. مؤمناً ومعتقداً بمبادئ جمهورية إيران الإسلامية والمذهب الرسمي للبلاد.

المادة السادسة عشرة بعد المائة

على المرشحين لرئاسة الجمهورية أن يعلنوا عن استعدادهم بصورة رسمية قبل الشروع في الانتخابات.
يعين القانون كيفية إجراءانتخابات رئاسة الجمهورية.

المادة السابعة عشرة بعد المائة

ينتخب رئيس الجمهورية بالأكثرية المطلقة لأصوات الناخبين، وفي حالة عدم إحراز هذه الأكثرية من قبل أي من المرشحين في الدورة الأولى يعاد إجراء الانتخابات مرة ثانية في يوم الجمعة من الأسبوع التالي ويشترك في الدورة الثانية اثنان فقط من المرشحين وهما اللذان أحرزا أصواتاً أكثر من الباقين في الدورة الأولى.
ولكن إذا انسحب من الانتخابات الثانية بعض المرشحين ممن أحرزوا أصواتاً أكثر فإنه يدخل الانتخابات الجديدة المرشحان اللذان أحرزا في الدورة الأولى أصواتاً أكثر من بين المرشحين الباقين.

المادة الثامنة عشرة بعد المائة

يتولى مجلس صيانة الدستور مسؤولية الإشراف على انتخابات رئاسة الجمهورية وذلك طبقاً للمادة التاسعة والتسعين.
قبل تشكيل أول مجلس لصيانة الدستور تتولي هذه المسؤوليةلجنة إشراف يعينها القانون.

المادة التاسعة عشرة بعد المائة

يجب أن يتم انتخاب رئيس الجمهورية الجديد قبل شهر واحد على الأقل من انتهاء دورة رئاسة الجمهورية السابقة، وفي الفترة ما بين انتخاب رئيس الجمهورية الجديد وانتهاء دورة رئاسة الجمهورية السابقة يستمر رئيس الجمهورية السابق بممارسة مسؤوليات رئاسة الجمهورية.

المادة العشرون بعد المائة

إذا توفي أحد المرشحين الذين ثبتت صلاحيتهم وفق هذا الدستور قبل الانتخابات بعشرة أيام، يؤجل موعد الانتخابات لمدة أسبوعين، وإذا توفي خلال الفترة ما بين الدورتين الأولى والثانية من الانتخابات أحد الشخصين الحائزين على الأكثرية في الدورة الأولى؛ يؤجل موعد الانتخابات الثانية لمدة أسبوعين.

المادة الحادية والعشرون بعد المائة

يؤدي رئيس الجمهورية اليمين التالية، ويوقع على ورقة القسم، في مجلس الشورى الإسلامي في جلسة يحضرها رئيس السلطة القضائية وأعضاء مجلس صيانة الدستور:

بسم الله الرحمن الرحيم

»إنني باعتباري رئيساً للجمهورية اقسم بالله القادر المتعال في حضرة القرآن الكريم، وأمام الشعب الإيراني أن أكون حامياً للمذهب الرسمي، ولنظام الجمهورية الإسلامية، وللدستور، وأن استخدم مواهبي وإمكانياتي كافة في سبيل أداء المسؤوليات التي في عهدتي، وأن اجعل نفسي وقفاً على خدمة الشعب ورفعة البلاد، ونشر الدين والأخلاق، ومساندة الحق وبسط العدالة، وأن احترز عن أي شكل من أشكال الديكتاتورية، وأن أدافع عن حرية الأشخاص وحرماتهم، والحقوق التي ضمنها الدستور للشعب، ولا اقصر في بذل أي جهد في سبيل حراسة الحدود، والاستقلال السياسي والاقتصادي والثقافي للبلاد، وأن اعمل كالأمين المضحي على صيانة السلطة التي أودعها الشعب عندي وديعة مقدسة مستعيناً بالله ومتبعاً لنبي الإسلام والأئمة الأطهار (ع) وأن أسلمها لمن ينتخبه الشعب من بعدي«.

المادة الثانية والعشرون بعد المائة

رئيس الجمهورية – في نطاق صلاحياته ووظائفه بموجب هذا الدستور أو القوانين العادية – مسؤول أمام الشعب والقائد ومجلس الشورى الإسلامي.

المادة الثالثة والعشرون بعد المائة

على رئيس الجمهورية أن يوقع على مقررات مجلس الشورى الإسلامي، وعلى نتيجة الاستفتاء العام بعد مرورها بالمراحل القانونية، وإبلاغها إياه، وعليه أن يسلمها للمسؤولين لتنفيذها.

المادة الرابعة والعشرون بعد المائة

يستطيع رئيس الجمهورية – للقيام بأعباء واجباته القانونية – أن يعين معاونين له، ويقوم المعاون الأول لرئيس الجمهورية – بموافقته – بمهمة إدارة جلسات مجلس الوزراء، والتنسيق بين سائر المعاونيات.

المادة الخامسة والعشرون بعد المائة

يوقع رئيس الجمهورية أو ممثله القانوني – بعد مصادقة مجلس الشورى الإسلامي – على المعاهدات أو العقود والاتفاقيات والمواثيق التي تبرم بين الحكومة الإيرانية وسائر الدول، وكذلك المعاهدات المتعلقة بالاتحادات الدولية.

المادة السادسة والعشرون بعد المائة

يتولى رئيس الجمهورية مسؤولية أمور التخطيط والميزانية والأمور الإدارية والتوظيفية للبلاد بشكل مباشر ويمكن أن يوكل شخصاً آخر لإدارتها.

المادة السابعة والعشرون بعد المائة

في حالات خاصة – ولمقتضيات الضرورة – وبمصادقة مجلس الوزراء يحق لرئيس الجمهورية تعيين ممثل خاص له – أو عدة ممثلين – وتحديد صلاحياتهم.

وفي هذه الحالات، تعتبر القرارات التي يتخذها الممثل أو الممثلون المذكورون بمثابة قرارات رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء.

المادة الثامنة والعشرون بعد المائة

يتم تعيين السفراء باقتراح من وزير الخارجية ومصادقة رئيس الجمهورية. ويقوم رئيس الجمهورية بالتوقيع على أوراق اعتماد السفراء، ويتسلم أوراق اعتماد سفراء الدول الأخرى.

المادة التاسعة والعشرون بعد المائة

يتولى رئيس الجمهورية منح الأوسمة الحكومية.

المادة الثلاثون بعد المائة

يقدم رئيس الجمهورية استقالته إلى القائد، ويستمر في القيام بوظائفه إلى أن تتم الموافقة على استقالته.

المادة الحادية والثلاثون بعد المائة

في حالة وفاة رئيس الجمهورية، أو عزله، أو استقالته، أو غيابه أو مرضه لأكثر من شهرين، أو في حالة انتهاء فترة رئاسة الجمهورية وعدم انتخاب رئيس جديد للجمهورية نتيجة وجود بعض العقبات أو لأمور أخرى من هذا القبيل، يتولى المعاون الأول لرئيس الجمهورية أداء وظائف رئيس الجمهورية ويتمتع بصلاحياته بموافقة القيادة، ويتوجب على هيئة مؤلفة من رئيس مجلس الشورى الإسلامي ورئيس السلطة القضائية والمعاون الأول لرئيس الجمهورية أن تعد الأمور ليتم انتخاب رئيس جديد للجمهورية خلال فترة خمسين يوماً – على الأكثر – وفي حالة وفاة المعاون الأول لرئيس الجمهورية أو لوجود أمور أخرى تحول دون قيامه بواجباته، وكذلك فيما إذا لم يكن لرئيس الجمهورية معاون أول، تعين القيادة شخصاً آخر مكانه.

المادة الثانية والثلاثون بعد المائة
خلال الفترة التي يتولى فيها المعاون الأول لرئيس الجمهورية – أو شخص آخر عين بموجب المادة الحادية والثلاثين بعد المائة – مسؤوليات رئيس الجمهورية ويتمتع بصلاحياته، لا يمكن استيضاح الوزراء أو حجب الثقة عنهم، ولا يمكن – كذلك – القيام بإعادة النظر في الدستور أو إصدار الأمر بإجراء الاستفتاء العام في البلاد.
المادة الثالثة والثلاثون بعد المائة
يعين رئيس الجمهورية الوزراء ويطلب إلى مجلس الشورى الإسلامي منحهم الثقة ولا يلزم طلب الثقة من جديد عند تغيير مجلس الشورى الإسلامي.
يعين القانون عدد الوزراء وحدود صلاحيات كل واحد منهم.
المادة الرابعة والثلاثون بعد المائة
تسند رئاسة مجلس الوزراء إلى رئيس الجمهورية الذي يشرف على عمل الوزراء ويقوم – عبر اتخاذ التدابير اللازمة – بالتنسيق بين قرارات الوزراء ومجلس الوزراء، ويعين – بالتعاون مع الوزراء – السياسة العامة لعمل الدولة ونهجها، كما يقوم بتنفيذ القوانين.
وفي حالات اختلاف الرأي أو التداخل في المسؤوليات القانونية، للأجهزة الحكومية – حيث يحتاج الموضوع إلى تفسير أو تغيير للقانون – يكون قرار مجلس الوزراء المتخذ باقتراح من رئيس الجمهورية ملزماً.
ويكون رئيس الجمهورية مسؤولاً أمام مجلس الشورى الإسلامي عن إجراءات مجلس الوزراء.
المادة الخامسة والثلاثون بعد المائة
يبقي الوزراء في وظائفهم ما لم يتم عزلهم أو يحجب المجلس الثقة عنهم اثر استيضاحهم أو طلب الثقة لهم من المجلس.
وتقدم استقالة مجلس الوزراء أو أي منهم إلى رئيس الجمهورية ويستمر مجلس الوزراء في القيام بمهامه حتى يتم تعيين الوزارة الجديدة.
ويستطيع رئيس الجمهورية أن يعين مشرفين للوزارات التي لا وزير لها ولمدة أقصاها ثلاثة أشهر.
المادة السادسة والثلاثون بعد المائة
يستطيع رئيس الجمهورية أن يعزل الوزراء وفي هذه الحالة يطلب إلى المجلس منح الثقة للوزير الجديد أو الوزراء الجدد، وفي حالة تغيير نصف أعضاء مجلس الوزراء – بعد منحهم الثقة من قبل المجلس – فإن على رئيس الجمهورية أن يطلب إلى المجلس منح الثقة لمجلس الوزراء من جديد.
المادة السابعة والثلاثون بعد المائة
يكون كل من الوزراء مسؤولاً عن واجباته الخاصة به تجاه رئيس الجمهورية والمجلس، وفي الأمور التي يوافق عليها مجلس الوزراء يكون الوزير مسؤولاً عن أعمال الوزراء الآخرين أيضاً بهذا الخصوص.
المادة الثامنة والثلاثون بعد المائة
علاوة على الحالات التي يكلف فيها مجلس الوزراء أو أحد الوزراء بتدوين اللوائح التنفيذية للقوانين فإن لمجلس الوزراء – في سبيل القيام بالوظائف الإدارية وتأمين إجراء القوانين وتنظيم المؤسسات الإدارية – الحق في وضع القرارات واللوائح الإدارية ولكل وزير – في حدود وظائفه ومقررات مجلس الوزراء – الحق أيضاً في وضع اللوائح الإدارية وإصدار التعميمات، إلا أن مفاد هذه القرارات يجب أن لا يتنافي مع نص وروح القوانين.
ويمكن لمجلس الوزراء أن يكل أمر الموافقة على بعض الأمور المتعلقة بواجباته إلى لجان مشكلة من عدد من الوزراء وتكون قرارات هذه اللجان لازمة التنفيذ في إطار القوانين وبعد موافقة رئيس الجمهورية.
وترسل هذه القرارات واللوائح الصادرة من مجلس الوزراء أو اللجان المذكورة في هذه المادة – ضمن إبلاغها للتنفيذ – إلى رئيس مجلس الشورى الإسلامي لأخذ العلم بها حتى إذا ما وجدها مخالفة للقوانين يقوم بإرجاعها إلى مجلس الوزراء – مع تبيان السبب – ليقوم بإعادة النظر فيها.
المادة التاسعة والثلاثون بعد المائة
المصالحة في الدعاوي المتعلقة بالأموال العامة، أو الحكومية، أو إناطتها بالتحكيم – في كل الأحوال – تتم بموافقة مجلس الوزراء، وينبغي إعلام مجلس الشورى الإسلامي بذلك.
في الحالات التي يكون فيها أحد أطراف الدعوى أجنبياً، وفي الحالات الداخلية المهمة، تجب موافقة مجلس الشورى الإسلامي عليها أيضاً.
يعين القانون الحالات ذات الأهمية.
المادة الأربعون بعد المائة
يجري التحقيق في التهم الموجهة إلى: رئيس الجمهورية ومعاونيه والوزراء، وبالنسبة للجرائم العادية في المحاكم العامة لوزارة العدل، ومع إعلام مجلس الشورى الإسلامي بذلك.
المادة الحادية والأربعون بعد المائة
لا يحق لكل من رئيس الجمهورية ومعاونيه والوزراء وموظفي الحكومة أن يكون له أكثر من عمل حكومي واحد، كما يعتبر محظوراً عليه أي عمل آخر في المؤسسات التي يكون جميع رأس مالها، أو قسم منه حكومياً، أو ملكاً للمؤسسات العامة، وكذلك ممارسة النيابة في مجلس الشورى الإسلامي، أو المحاماة، أو الاستشارة القانونية. ولا يجوز أن يكون رئيساً، أو مديراً تنفيذياً، أو عضواً في مجلس إدارة الأنواع المختلفة من الشركات الخاصة، باستثناء الشركات التعاونية المختصة بالدوائر والمؤسسات.
ويستثني من ذلك العمل التعليمي في الجامعات، أو مراكز الأبحاث.

المادة الثانية والأربعون بعد المائة
يتولى رئيس السلطة القضائية التحقيق في أموال القائد، ورئيس الجمهورية، ومعاونيه والوزراء، وزوجاتهم، وأولادهم، قبل تحمل المسؤولية وبعده، وذلك لئلا تكون قد ازدادت بطريق غير مشروع.

البحث الثاني: الجيش وقوات حرس الثورة
المادة الثالثة والأربعون بعد المائة
يتولى جيش جمهورية إيران الإسلامية مسؤولية الدفاع عن استقلال البلاد ووحدة أراضيها وعن نظام الجمهورية الإسلامية فيها.
المادة الرابعة والأربعون بعد المائة
يجب أن يكون جيش جمهورية إيران الإسلامية جيشاً إسلامياً وذلك بان يكون جيشاً عقائدياً وشعبياً. وأن يضم أفراداً لائقين، مؤمنين بأهداف الثورة الإسلامية، ومضحين بأنفسهم من أجل تحقيقها.
المادة الخامسة والأربعون بعد المائة
لا يقبل انتساب أي فرد أجنبي إلى الجيش وقوي الأمن الداخلي في البلاد.
المادة السادسة والأربعون بعد المائة
تمنع إقامة أية قاعدة عسكرية أجنبية في البلاد حتى ولو كانت على أساس الاستفادة منها في الأغراض السلمية.
المادة السابعة والأربعون بعد المائة
يجب على الحكومة في زمن السلم أن تستفيد من أفراد الجيش، وتجهيزاته الفنية في أعمال الإغاثة، والتعليم، والإنتاج، وجهاد البناء، وذلك إلى حد لا يضر بالاستعداد العسكري للجيش مع مراعاة موازين العدالة الإسلامية بشكل كامل.
المادة الثامنة والأربعون بعد المائة
يحظر الانتفاع الشخصي من أجهزة الجيش، وإمكانياته، كما تحظر الاستفادةالشخصية من الأفراد باستخدامهم للخدمة الشخصية، أو لقيادة السيارات الخصوصية، وأمثال ذلك.
المادة التاسعة والأربعون بعد المائة
تمنح الترقيات للعسكريين، وتسلب بموجب القانون.
المادة الخمسون بعد المائة
تبقى قوات حرس الثورة الإسلامية التي تأسست في الأيام الأولى لانتصار هذه الثورة راسخة ثابتة من اجل أداء دورها في حراسة الثورة، ومكاسبها.
يعين القانون حدود وظائف هذه القوات، ونطاق مسؤوليتها فيما يخص وظائف ونطاق مسؤولية القوات المسلحة الأخرى مع التأكيد على التعاون والتنسيق الأخوي فيما بينها.
المادة الحادية والخمسون بعد المائة
بحكم الآية الكريمة: (واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم) فإن الحكومة مسؤولة عن إعداد البرامج، والإمكانيات اللازمة للتدريب العسكري لجميع أفراد الشعب، وذلك وفقاً للموازين الإسلامية، بحيث تكون لجميع الأفراد القدرة على الدفاع المسلح عن البلاد، وعن نظام جمهورية إيران الإسلامية، إلا أن حيازة الأسلحة يجب أن تكون بإذن السلطات المسؤولة.

الفصل العاشر:السياسة الخارجية
المادة الثانية والخمسون بعد المائة
تقوم السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية على أساس الامتناع عن أي نوع من أنواع التسلط أو الخضوع له، والمحافظة على الاستقلال الكامل، ووحدة أراضي البلاد، والدفاع عن حقوق جميع المسلمين، وعدم الانحياز مقابل القوي المتسلطة، وتبادل العلائق السلمية مع الدول غير المحاربة.
المادة الثالثة والخمسون بعد المائة
يمنع عقد آية معاهدة تؤدي إلى السيطرة الأجنبية على الثروات الطبيعية، والاقتصادية وعلى الثقافة والجيش، والشؤون الأخرى للبلاد.
المادة الرابعة والخمسون بعد المائة
تعتبر جمهورية إيران الإسلامية سعادة الإنسان في المجتمع البشري كله قضية مقدسة لها، وتعتبر الاستقلال، والحرية، وإقامة حكومةالحق والعدل حقاً لجميع الناس في أرجاء العالم كافة، وعليه فإن جمهورية إيران الإسلامية تقوم بدعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أية نقطة من العالم، وفي الوقت نفسه لا تتدخل في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى.
المادة الخامسة والخمسون بعد المائة
تستطيع حكومة جمهورية إيران الإسلامية منح حق اللجوء السياسي إلى الذين يطلبون ذلك باستثناء الذين يعتبرون وفقاً لقوانين إيران مجرمين وخونة.

الفصل الحادي عشر:السلطة القضائية
المادة السادسة والخمسون بعد المائة
السلطة القضائية سلطة مستقلة، تدافع عن الحقوق الفردية والاجتماعية، وعليها مسؤولية إحقاق العدالة. وتتولي الوظائف التالية:

1. التحقيق وإصدار الحكم بخصوص التظلمات، والاعتداءات، والشكاوى، والفصل في الدعاوي، والخصومات واتخاذ القرارات والتدابير اللازمة في ذلك القسم من الأمور الحسبية الذي يعينه القانون.
2. صيانة الحقوق العامة، وبسط العدالة والحريات المشروعة.
3. الإشراف على حسن تنفيذ القوانين.
4. كشف الجريمة، ومطاردة المجرمين، ومعاقبتهم وتعزيرهم وتنفيذ الأحكام الجزائية الإسلامية المدونة.
5. اتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون وقوع الجريمة، ولإصلاح المجرمين.

المادة السابعة والخمسون بعد المائة

بهدف أداء مسؤوليات السلطة القضائية في جميع لأمور القضائية والإدارية والتنفيذية يعين القائد شخصاً مجتهداً عادلاً ومطلعاً على الأمور القضائية ومديراً ومدبراً، لمدة خمس سنوات باعتباره رئيساً للسلطة القضائية، ويعد أعلى مسؤول في السلطة القضائية.

المادة الثامنة والخمسون بعد المائة

تكون واجبات رئيس السلطة القضائية على النحو التالي:
1. إيجاد الدوائر اللازمة في وزارة العدل بشكل يتناسب مع المسؤوليات المذكورة في المادة السادسة والخمسين بعد المائة.
2. إعداد اللوائح القضائية المتناسبة مع نظام الجمهورية الإسلامية.
3. توظيف القضاة العدول واللائقين، والبت في عزلهم، ونصبهم، ونقلهم، وتحديد وظائفهم، وترفيع درجاتهم، وما شابهها من الأمور الإدارية وفقا للقانون.

المادة التاسعة والخمسون بعد المائة

وزارة العدل هي المرجع الرسمي للتظلمات، والشكاوى.
يتم تشكيل المحاكم، وتعيين صلاحيتها بموجب القانون.

المادة الستون بعد المائة

يتحمل وزير العدل مسؤولية كل الأمور المرتبطة بالعلائق بين السلطة القضائية والسلطتين التنفيذية والتشريعية، وينتخب من بين الأشخاص الذين يقترحهم رئيس السلطة القضائية على رئيس الجمهورية، ويمكن لرئيس السلطة القضائية أن يفوض إليه أمر الصلاحيات المالية والإدارية وكذلك الصلاحيات التي تخص تعيين غير القضاة، وفي هذه الحالة تكون لوزير العدل تلك الصلاحيات والوظائف التي تمنحها القوانين للوزراء باعتبارهم أعلى المسؤولين التنفيذيين.

المادة الحادية والستون بعد المائة

يتم تشكيل المحكمة العليا للبلاد حسب القواعد التي يضعها رئيس السلطة القضائية، وتتولي الإشراف على صحة تنفيذ القوانين في المحاكم، وتوحيد المسيرة القضائية، وأدائها لمسؤولياتها القانونية.

المادة الثانية والستون بعد المائة

يجب أن يكون رئيس المحكمة العليا والمدعي العام للبلاد مجتهدين عادلين، وعارفين بشؤون القضاء ويعينهما رئيس السلطة القضائية بالتشاور مع قضاة المحكمة العليا ولمدة خمس سنوات.

المادة الثالثة والستون بعد المائة

يحدد القانون صفات القاضي والشروط اللازم توفرها فيه طبقاً للقواعد الفقهية.

المادة الرابعة والستون بعد المائة

لا يمكن عزل القاضي من منصبه دون محاكمته، وثبوت الجريمة، أو المخالفة التي تستدعي فصله مؤقتاً أو نهائياً، ولا يمكن نقلة. أو تغيير منصبه دون رضاه، إلا إذا اقتضت المصلحة العامة، وبقرار من رئيس السلطة القضائية بعد تشاوره مع رئيس المحكمة العليا والمدعي العام.
التنقلات الدورية للقضاة يتم تنظيمها طبقاً للقواعد العامة التي يعينها القانون.

المادة الخامسة والستون بعد المائة

جلسات المحاكم علنية، ولا مانع من حضور الأفراد فيها. وتكون سرية إذا ارتأت المحكمة أن كونها علنية يناقض النظام العام والآداب العامة أو أن يطلب الطرفان في الدعاوى الخصوصية ألا تكون المحكمة علنية.

المادة السادسة والستون بعد المائة

يجب أن تكون أحكام المحاكم مسببة، ومستندة إلى مواد القانون، وعلى المعايير التي يعتمد الحكم إليها.

المادة السابعة والستون بعد المائة

على القاضي أن يسعي لاستخراج حكم كل دعوى من القوانين المدونة، فإن لم يجد فعليه أن يصدر حكم القضية اعتماداً على المصادر الإسلامية المعتمدة أو الفتاوى المعتبرة.
ولا يجوز للقاضي أن يتذرع بسكوت، أو نقص، أو إجمال، أو تعارض في القوانين المدونة فيمتنع عن الفصل في الدعوى وإصدار الحكم فيها.

المادة الثامنة والستون بعد المائة

يتم التحقيق في الجرائم السياسية والجرائم المتعلقة بالمطبوعات، في محاكم وزارة العدل بصورة علنية وبحضور هيئة المحلفين.
يحدد القانون وفقاً للمعايير الإسلامية طريقة انتخاب هيئة المحلفين والشروط اللازم توفرها في هذه الهيئة وصلاحياتها وتعريف الجريمة السياسية.

المادة التاسعة والستون بعد المائة

كل فعل أو امتناع عن فعل لا يعتبر جريمة بالاستناد إلى قانون يسن بعد وقوعه.

المادة السبعون بعد المائة

على قضاة المحاكم أن يمتنعوا عن تنفيذ القرارات واللوائح الحكومية المخالفة للقوانين والأحكام الإسلامية، أو الخارجة عن نطاق صلاحيات السلطة التنفيذية.

وبإمكان أي فرد أن يطلب من ديوان العدالة الإدارية إبطال مثل هذه القرارات واللوائح.

المادة الحادية والسبعون بعد المائة

إذا أصيب أحد بضرر مادي أو معنوي جراء اشتباه القاضي، أو تقصيره في تحديد الموضوع، أو الحكم، أو في تطبيق الحكم على الحالة التي تخصه؛ فإن كان ذلك عن تقصير فإن المقصر يضمن ذلك حسب الأحكام الإسلامية؛ وإلا فالحكومة مسؤولة عن التعويض، وفي كل الأحوال يعاد الاعتبار إلى المتهم.

المادة الثانية والسبعون بعد المائة

يتم تشكيل المحاكم العسكرية وفقاً للقانون للتحقيق في الجرائم المتعلقة بالواجبات العسكرية الخاصة، أو الأمنية التي يتهم بها أفراد الجيش، أو الدرك، أو الشرطة، أو قوات حرس الثورة الإسلامية، ولكن يتم التحقيق في جرائمهم العادية، أو تلك الجرائم التي تقع ضمن إجراءات وزارة العدل في المحاكم العادية.

الادعاء العام العسكري والمحاكم العسكرية جزء من السلطة القضائية في البلاد، وتشملهما الأحكام المتعلقة بهذه السلطة.

المادة الثالثة والسبعون بعد المائة

من اجل التحقيق في شكاوى الناس واعتراضاتهم وتظلماتهم من الموظفين، أو الدوائر، أو اللوائح الحكومية، وفي سبيل إحقاق حقوقهم، يتم تشكيل ديوان باسم (ديوان العدالة الإدارية) تحت إشراف رئيس السلطة القضائية.

يحدد القانون نطاق صلاحية هذا الديوان، وكيفية عمله.

المادة الرابعة والسبعون بعد المائة

انطلاقاً من حق السلطةالقضائية في الإشراف على حسن سير الأمور، والتنفيذ الصحيح للقوانين في المؤسسات الإدارية، يتم تشكيل دائرة باسم (دائرة التفتيش العام) تحت إشراف رئيس السلطة القضائية. يحدد القانون نطاق صلاحيات هذه الدائرة ووظائفها.

الفصل الثاني عشر:الإذاعة والتلفزيون

المادة الخامسة والسبعون بعد المائة

يجب تأمين حرية النشر والإعلام طبقاً للمعايير الإسلامية ومصالح البلاد في الإذاعة والتلفزيون.

يتم تعيين رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون في جمهورية إيران الإسلامية وإقالته من قبل القائد، ويقوم مجلس مؤلف من ممثلي رئيس الجمهورية ورئيس السلطة القضائية ومجلس الشورى الإسلامي (لكل شخصان) بالإشراف على هذه المؤسسة.

ويحدد القانون نهج المؤسسة ونوع إدارتها وكيفية الإشراف عليها.

الفصل الثالث عشر مجلس الأمن الوطني الأعلى

المادة السادسة والسبعون بعد المائة

تتم إعادة النظر في دستور جمهورية إيران الإسلامية في الحالات الضرورية على النحو التالي:

يقوم القائد بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام – وفق حكم موجه إلى رئيس الجمهورية – باقتراح المواد التي يلزم إعادة النظر فيها أو تكميل الدستور بها والدعوة لتشكيل مجلس إعادة النظر في الدستور على النحو التالي:

1. أعضاء مجلس صيانة الدستور.
2. رؤساء السلطات الثلاث.
3. الأعضاء الدائمون في مجمع تشخيص مصلحة النظام.
4. خمسة أشخاص من أعضاء مجلس خبراء القيادة.
5. عشرة أشخاص يعينهم القائد.
6. ثلاثة من أعضاء مجلس الوزراء.
7. ثلاثة أشخاص من السلطة القضائية.
8. عشرة من نواب مجلس الشورى الإسلامي.

§ مندوبان يعينان من قبل القائد.

§ وزراء الخارجية والداخلية والأمن.

§ الوزير ذو العلاقة طبق مقتضيات الموضوع وأعلى مسؤولين في الجيش وحرس الثورة.

ويقوم مجلس الأمن الوطني الأعلى – حسب وظائفه – بتعيين المجالس الفرعية من قبيل مجلس الدفاع ومجلس أمن البلاد وتكون رئاسة كل من هذه المجالس الفرعية لرئيس الجمهورية أو أحد أعضاء مجلس الأمن الوطني الأعلى بتعيين من رئيس الجمهورية.

ويحدد القانون حدود صلاحيات المجالس الفرعية ووظائفها وتتم المصادقة على تنظيماتها من قبل المجلس الأعلى، وتكون قرارات مجلس الأمن الوطني الأعلى نافذة المفعول بعد مصادقة القائد عليها.

الفصل الرابع عشر إعادة النظر في الدستور

المادة السادسة والسبعون بعد المائة

يتم تشكيل مجلس الأمن الوطني الأعلى برئاسة رئيس الجمهورية لغرض تأمين المصالح الوطنية وحراسة الثورة ووحدة أراضي البلاد والسيادة الوطنية وذلك للقيام بالمهام التالية:

1. تعيين السياسات الدفاعية والأمنية للبلاد في إطار السياسات العامة التي يحددها القائد.
2. تنسيق النشاطات السياسية، والأمنية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية ذات العلاقة بالخطط الدفاعية – الأمنية العامة.
3. الاستفادة من الإمكانيات المادية والمعنوية للبلاد لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية.

ويكون أعضاء المجلس على النحو التالي:

§ رؤساء السلطات الثلاث.

§ رئيس هيئة أركان القيادة العامة للقوات المسلحة.

§ مسؤول شؤون التخطيط والميزانية.

§ ثلاثة أشخاص من الجامعيين.

ويعين القانون كيفية العمل وأسلوب الانتخاب وشروطه. وقرارات هذا المجلس يجب أن تطرح للاستفتاء العام – بعد أن يتم تأييدها والمصادقة عليها من قبل القائد – وتحصل على موافقة الأكثرية المطلقة للمشاركين في الاستفتاء العام.

ولا تلزم رعاية ذيل المادة التاسعة والخمسين في هذا الاستفتاء، مضامين المواد المتعلقة بكون النظام إسلامياً وقيام كل القوانين والمقررات على أساس الموازين الإسلامية والأسس الإيمانية، وأهداف جمهورية إيران الإسلامية وكون الحكم جمهورياً، وولاية الأمر، وإمامة الأمة، وكذلك إدارة أمور البلاد بالاعتماد على الآراء العامة، والدين والمذهب الرسمي لإيران، هي من الأمور التي لا تقبل التغيير.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

I – باللغة العربية:

1- الكتب:

1- أحمد، دياب، سوريا والعراق وإيران: هل هو تحالف جديدا؟ (مجلة السياسة الدولية، العدد 131، جانفي 1998).

2- أرون، ريمون، **الجدل الكبير حول الإستراتيجية الذرية**،ترجمة محمد ، سميح السيد، ط1 ، طلاس للدراسات والترجمة ، بيروت 1984.

3-إسماعيل عبد الحكم، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2002.

4- أشرف، محمد كشك، **أمن الخليج بعد حرب العراق**، (مجلة السياسة الدولية، العدد 155، جانفي 2004).

5- أمين، سمير، **إمبراطورية الفوضى**، ترجمة سناء أبو شقراء،ط1 دار الفارابي،بيروت،1991.

6- أنور، قرقاش، **إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة، إيران والخليج**، الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ضبي، 1996.

7- إيزدي، بيزن، **مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية**، ترجمة سعيد الصباغ، ط1، دار الثقافة للنشر ، القاهرة، 2000.

8- بختياري، بهمان، **المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية**،في كتاب(إيران والخليج،البحث عن الاستقرار). مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 1996.

9- برادلي أ ، تايلر، **السلام الأمريكي والشرق الأوسط_**. ترجمة: عماد فوزي شعيبي ، ط1 الدار العربية للعلوم ، بيروت 2004.

10- بول ، كينيدي، **الاستعداد للقرن الواحد والعشرين**،ترجمة :مجدي،ناصيف، ط1،مكتبة مدبولي، القاهرة.1994.

11- جرجس،فواز، **النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى:دراسة العلاقات العربية –العربية والعربية**

الدولية،ط1، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان،1997.

12- جيرولد، جير، **سياسة إيران الإقليمية**، في (كتاب: **الخليج تحديات المستقبل**، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي)، 2006.

13- الحاج، علي، **سياسات الإتحاد الأوروبي في المنطقة الغربية بعد الحرب الباردة**، ط 1،سلسلة أطروحات الدكتوراه ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت. لبنان.2005.

14- داورتي، جيمس و بالستغراف،روبرت،**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي،شركة كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت.1985.

15- رزيق المخادمي،عبد القادر،**النظام الدولي الثابت والمتغير**،ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون، الجزائر،2006.

16- رياض، نجيب الريس، **مصاحف وسيوف إيران من الشاهنشاهية إلى الخاتمية**، رياض الريس للكتب والنشر، ط1، جوان 2000.

17- ريتشارد، هاس وميغان أوسوليفان، **العسل والخل: الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية**، ترجمة

18- سبكي، أمال، **تاريخ إيران السياسي بين (1906 – 1979)**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.الكويت. أكتوبر 1999.

19- سعيد اللاوندي ، **القرن الواحد و العشرون ... هل سيكون أمريكيا ؟** ، نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة ، جانفي 2002.

20- سعيد، اللاوندي، **أمريكا- أوروبا سايكس بيكو جديد في الشرق الأوسط** ، ط1، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.

21- السيد، سليم، محمد، **تحليل السياسة الخارجية ، ط1**، بروفيشنال للإعلان والنشر،1989.

22- شفيق، علي، **مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقة الدولية**، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1999.

23- صايغ،يزيد، **الصناعة العسكرية العربية** ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

24- عبد الحي، وليد، **تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية**، ط1 مؤسسة الشروق للحنشر والإعلام

والإعلام، الجزائر.1994.

25- عبد الحي،وآخرون، **أفاق التحولات الدولية المعاصرة**،ط1 دار الشروق للنشر والتوزيع ومؤسسة عبد الحميد شومان، عمان ، 2002.

26- عبد الرحمان، غازي، القصبي،**العولمة والهوية الوطنية**، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض،2002.

27 – عبد الرحمان، يوسف بن حارب، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999.

28- عبد الصادق،علي، **إيران – تركيا والحرب الأمريكية العراقية**،مركز زايد للتنسيق والمتابعة، أفريل 2003.

29- عبد المنعم، نيفين مسعد،**صنع القرار في إيران والعلاقات العربية – الإيرانية** ط1،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، أفريل 2001.

30- عتريسي، طلال، « **النتائج والتداعيات إيرانيا** " ، في كتاب أحمد، يوسف أحمد، احتلال العراق وتداعياته إقليميا ودوليا)،ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،لبنان،أوت 2004.

31- فهمي، هويدي، **العرب وإيران وهم الصراع وهو الوفاق**، دار الشروق، بيروت، 1992.

32- فوكوياما،فرانسيس، **نهاية التاريخ وخاتمة البشر**،ترجمة: حسين أحمد، أمين، ط1، مركز الأهرام للنشر والترجمة، القاهرة . 1993.

33- فيني، مار، **الخيج العربي بعد العاصفة**، في كتاب (**امتطاء النمر تحدي الشرق الأوسط**، ط1، ترجمة

34-عبد الله جمعة الحاج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1996).

35- قبسي، هادي،**السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين : المحافظية الجديدة والواقعية**، ط1 الدار العربية للعلوم، بيروت .2008.

36- القلم، محمود، سريع، **العلاقات العربية – الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وأفاق المستقبل،ط1، مركز دراسات الوحدة العربية وجامعة قطر ، بيروت.1996.**

37- الكيلاني، هيثم، **مفهوم الأمن القومي العربي: دراسة في جانبيه السياسي والعسكري**،ندوة « الأمن العربي،التحديات الراهنة والتطورات المستقبلية».ط1،مركز الدراسات العربي- الأوروبي، باريس،1996

38- كيندي، بول، **الاستعداد للقرن الواحد والعشرين**، ترجمة : مجدي، ناصيف مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1994.

39- كينيث، كاتزمان"، **التهديد السياسي والعسكري الإيراني, إيران والخليج** . ط1 , مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية .1996.

40- لطفي، السيد الشيخ، **الصراع الأمريكي الروسي على آسيا الوسطى**، ط1، دار الأحمدي للنشر، مصر، 2006.

41- مبروك، غضبان، **المدخل لعلاقات الدولية**،ط1،باتنة، الجزائر.2005.

42- ناصيف، يوسف حتي ،**النظرية في العلاقات الدولية** ، ط1 دار الكتاب العربي،لبنان،1985.

43- نوربخش،مهدي، **الدين والسياسة والاتجاهات الإيديولوجية في إيران المعاصرة**،في كتاب (جمال، سند السويسي، إيران والخليج : البحث عن الاستقرار)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الإمارات العربية، 1996.

44- هنري، كيسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى ساسة خارجية؟ دبلوماسية القرن الحادي والعشرين، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيرون، 2003.

45- يبيضون، أحمد، **الاقتصاد السياسي وقضايا العالم الثالث في ظل النظام العالمي الجديد**،ط1، دار بيسان للطبع، بيروت 1997.

المقالات:

1- إبراهيم ، محمود ، السياسة العسكرية الإيرانية في التسعينات ، (مجلة السياسة الدولية ،العدد 111 ، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ، مصر – جانفي 1993) .

2- احتشامي، أنوش،**النظام الإيراني الجديد،التطورات المحلية ونتائج السياسة الخارجية**،(مجلة المستقبل العربي، العدد 285،أوت 2002).

3- أحمد إبراهيم، محمود، **الأزمة النووية الإيرانية. تحليل لإستراتيجيات الصراع**، (كراسات إستراتيجية، العدد 149، 2005).

4- أحمد سليم، البر صان، **إيران الولايات المتحدة ومحور الشر، الدوافع السياسية والإستراتيجية**

الأمريكية، (مجلة السياسة الدولية، العدد 148، أفريل 2002).

5- أحمد مختار، الجمال ، **إستراتيجية إيران الإقليمية: الإشكالية و الصفقة** ، (مجلة شؤون الأوسط ، العدد 129 ، جويلية 2006) .

6- أحمد مختار، الجمال ، **إستراتيجية إيران الإقليمية: الإشكالية و الصفقة** ، (مجلة شؤون الأوسط ، العدد 129 ، جويلية 2006) .

7- أحمد، بهي الدين، **العلاقات الإيرانية الأمريكية بين الممكن والمستحيل،** (مجلة السياسة الدولية، العدد 134، أكتوبر 1998).

8- أمل، حمادة، **إيران والشرق الأوسط الجديد،** (مجلة السياسة الدولية، العدد 152، أفريل 2003).

9- أنيس فتحي، ممدوح، **إيران قوة مضافة أم مصدر للأمن العربي** (مجلة السياسة الدولية، عدد217 ، 1997).

10- بدر ، عبد العاطي، **أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول** ، (مجلة السياسة الدولية ، العدد 153. جويلية 2003).

11- بدران، ودودة ، **مفهوم النظام الدولي الجديد في الأدبيات الأمريكية،** مجلة عالم الفكر ، العدد 3 – 4، جانفي، 1995.

12- بني،إبراهيم، **تناقض سلوكيات جيران إيران،** (مختارات إيرانية، العدد67، فيفري 2006).

13- بريجنسكي، زبيغينيو، " **الحرب الباردة، المراحل والنتائج** " (FOREING AFFAIRS ، العدد 10، فيفري).1999 .

14- تميم هاني، خلاف ، **القدرات النووية الإيرانية المنظور الدولي و الإقليمي** ،(مجلة السياسة الدولية ، العدد 142 ، أكتوبر، 2000) .

15- حسام ، سويلم ، **الملف النووي الإيراني و صراع الصواريخ** ، (مختارات إيرانية العدد 66 ، جانفي 2006.

16- خالد، فياض، **العلاقات العربية الإيرانية بين الصراع والتعاون،** (مجلة السياسة الدولية، العدد 127،

جانفي 1997)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة).

17- خلفون ، نعيمة ، **منظمة الأمم المتحدة والحق في التدخل** ،ترجمة، ك سامية مجلة للجيش، العدد406 ، ماي 1996 .

18- خير الدين، حسيب، **حول الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها**، (مجلة المستقبل العربي العدد 583، أوت 2006.

19- رشا ، حمدي ، **موقف إدارة بوش اتجاه البرنامج النووي الإيراني** ،(مجلة السياسة الدولية ، العدد 152 ، مطابع الأهرام التجارية ، مصر .أفريل 2003).

20- سفير، أحمد طه محمد، **إيران بين التكتلات الإقليمية والتحولات الدولية**، (مجلة السياسة الدولية، العدد 127، جانفي 1997).

21- سيد، حسين موسوي، **لماذا الحياد الإيراني**، (مجلة شؤون الأوسط، العدد 112، خريف 2003).

22- طالب، أحمد، **روسيا وإيران والهند والصين. ملف عسكري جديد**، (مجلة العربي، العدد 207 مارس 2001).

23- عبد الله، فهد النفيس، **إيران والخليج: دياليكتيك الدمج والنبذ 1978- 1998**، (مجلة السياسة الدولية، العدد 137، جويلية 1999).

24- عبد الملك، خليل ، **خاتمي وبوتين في مواجهة الهيمنة الأمريكية** ، (مجلة العربي ، العدد 206 ، 10 مارس 2001).

25- علوي مصطفى، **السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية** العدد 153، جويلية 2003.

26- عليان، عبد الله، **من صراع الحضارات إلى تعايشها**، مجلة العربي، العدد 532، مارس 2003.

27- فؤاد عطية، ثناء، **قضايا العولمة بين القبول والرفض**، مجلة المستقبل العربي العدد 256 ، 2000.

28- القلم، محمود سريع، **الأمن القومي الإيراني**، (مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان).

29- قريشي ، ضياء ، **العولمة: فرص جديدة وتحديات صعبة**، التمويل والتنمية المجلد 33، العدد 1، مارس 1996.

30- كبيش، عبد الكريم، **نحو نظام عالمي جديد**، مجلة عالم الفكر، المجلد 23 ، العددان 3 و4 .1995

31- مجلة كل العرب ، العدد 365 ، 19 جوان 1989 .

32- محمد السعيد، إدريس، **الحرب القادمة في العراق وخطر الرهانات الزائفة**، (مختارات إيرانية، العدد 31، فيفري 2003).

33- مكرم محمد ، أحمد ، **البرنامج النووي الإيراني و أثره على أنقرة و الشرق الأوسط** ، (مجلة السياسة الدولية ، العدد 390، جانفي 2006).

34- نافعة ، حسن ، **ردود الفعل الدولية إزاء الغزو**، ندوة بحثية "**الغزو العراقي للكويت،المقدمات،الوقائع وردود الفعل، التداعيات** ، مجلة عالم الفكر،عدد خاص، 195 ، مارس 1995.

35- نعمة، هاشم كاظم، **عالم أحادي القطبية أم متعدد الأقطاب**، آفاق عربية، السنة 18 ، العدد 2 ، فيفري 1993 .

36- نبيل فهمي، ومحمود كارم، **المشروعات والأفكار المطروحة بخصوص التعاون الإقليمي في مجال الحد من التسلح ونزع السلاح**، (مجلة السياسة الدولية.العدد 118. جانفي 1994) .

37- نيفين، عبد المنعم مسعد، **الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها**، (مجلة المستقبل العربي، العدد 332، أكتوبر 2006)، مركز دراسات الوحدة العربية.

38- هوليس، روز ماري، إيران : **العلاقات الخارجية والدولية الإقليمي المحتمل**،(مجلة المستقبل العربي ، العدد 258 ، أوت 2002).

39- هوشنيك، أمير أحمدي، "سياسة إيران الإقليمية"، (مجلة شؤون الأوسط، العدد 27، مارس 1994)، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق.

40- يوسف، ناصيف يوسف ، حتّي، **أي هيكل النظام الدولي الجديد ؟** مجلة عالم الفكر، المجلد 33 ، العددان 3 و 4 . 1995 .

41- تقرير عن التوازن العسكري في الشرق الأوسط ، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ، واشنطن ، (مجلة السياسة الدولية ، العدد 134 ، جانفي 2003).

المحاضرات :

1 – حسين، بوقاره، محاضرات في السياسة الخارجية المقارنة ، قدمت لطلبة العلوم السياسية قسم الماجستير جامعة قسنطينة ، 2003 – 2004 .

2 – عبد الناصر، جندلي، الإطار المفهوماتي والنظري للسياسة الخارجية، مقدمة لطلبة العلوم السياسية، قسم الماجستير، جامعة باتنة 2005-2006.

الرسائل الجامعية:

1- رضا، دمدوم، **تأثير التغيرات الدولية لما بعد الحرب الباردة على النزاع الهندي-الباكستاني** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة. 2000-2001.

2 -عبد الرحمن، احمد الداود الحمداني، **العلاقات العربية مع دول الجوار الجغرافي : تركيا و إيران، "دراسة تحليلية لصنع التفاعلات المقبلة"**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة بغداد، 1997.

3- عديلة، محمد الطاهر ، **أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة قسنطينة 2005-2006.

4- صالح دعاس، عميور ، **التحولات الدولية الجديدة و تطور الأسلحة الإستراتيجية في العالم الإسلامي**. مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية. فرع العلاقات الدولية. جامعة باتنة .2002-2001.

5- ويفي، خيرة، **تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الإقليمي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة 2004-2005.

مواقـــع الإنترنت باللغة العربية:

1- السعيد إدريس، محمد، **التفاعلات الإيرانية – العربية والإقليمية، في: التقرير الإستراتيجي العربي**، في موقع :

Http:/ /www. Ahram.org.eg / acpss / ahram 2006 /1/1/ R A R B 37. Html.

2- الطويسي، باسم، **أسئلة التغيير من الأيديولوجيا إلي الدولة** : في موقع :

http: // www. Aljazeera .net / in depth /iron – file / 2005/5/-19 htlm.

3- خان، مقتدر، **التحولات العالمية...من الجغرافيا السياسية إلى سياسة الهويات** ،ترجمة : شيرين ، فهمي . في موقع :

http://www, islemonline. Not /oil-Arabic /dowalia /politic- April/2002.HTLM.

4- ولد أحمد سالم ، سيد أحمد ، **الولي الفقيه ... الدور والصلاحيات**.في موقع الإنترنت :

http:// www. Aljazeera. net/NR/aceres /d11d bfc8 – 30b6–4 c 11- F7 91 AACF. HTLM.

5- سيد أحمد، ولد أحمد سالم، **الولي الفقيه ... الدور و الصلاحيات**، في موقع الانترنيت:

http//www.aljazeera.net/NR/exeres/d11dbfc8-30b6-4c11-F7 91AAcf 911.htlm.

6- يوسف ، شلبي، **إيران تكشف عن توجهات سياستها الخارجية** ،2-10-2006 في موقع:

http://www.albainah.net/index.aspx?Item.2005-1372005#top

7- عبد الله ، صالح، **الضغوط الداخلية... هل تطيح بحكومة الرئيس نجاد؟**، تقارير إخبارية في مجلة العصر، في موقع:

http://www.alasr.WS.index/14/2/2007.200761.htm.

8- نزار، عبد القادر، **السياسة الخارجية الأمنية الإيرانية**، مجلة الدفاع الوطني في موقع:

http://www.lebarmy.gov./b/arcticle.asp.?cat=13&.ar

9- علي حسين، بكير، الحرب على لبنان بين المشروع الأمريكي و الإيراني،في موقع:

http://www.Albayan magazine.com/bayan -228/Lebanon/2-htm.

10- مقال من دون مؤلف، (حزب الله في سطور): 13-07-2006 .في موقع:

http:// www.dw-world.de/dw/article.html.

11- مقال من دون مؤلف، حزب الله دراسة شاملة، في موقع:

http://www.syash.maktoobblog.com/61383/post.htm.

12- مورتن ، أبراموفتش، و آخرون، **إسرائيل/فلسطين/ لبنان الخروج من الهاوية،** (تقرير حول الشرق الأوسط)، 23-7-2006. في موقع.

http:// www.Crisisgroup.org.

13- محمد عبد السلام، هل هناك حرب باردة بين العرب وإيران؟ في موقع:

http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2003-htm.

14- أشرف، محمد كشك، الرؤية الإيرانية للتفاعلات الإقليمية، في موقع:

http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/16-5-2006.HTM.

15- كيهان، برزيجار، **سياسة خاتمي الخارجية والعلاقات الإيرانية السعودية**، في موقع:

http://www.albainah.net/index.aspx?Item.2005-1372005#top.

16- باكينام، الشرقاوي، **إيران الثورة والدولة**، في موقع:

http://www.aljazeera.net/17-5-2006/258103.HTML.

17- محمد، عباس ناجي، **التوجه الإيراني شرقا ... الدوافع وحدود الفعالية،** (مختارات إيرانية، العدد 72، جويلية 2005)، في: http://www.albainah.net/index.aspx?function-16205&lang.

18- عبد العظيم ، محمود حنفي ، **طهران و الانتقام لكشف برنامجها النووي السري** ، 2008/12/20. في موقع :

http:// www.albainah.net. .net/index.aspx/Item.12139&top.

19- مقال من دون مؤلف، **لماذا تريد إيران امتلاك السلاح النووي ؟** ،2006/8/30. في موقع:

http:// www.albainah.net/index . aspx/Item.12135&top.

20- محمد جمال، عرفة، **مفاعلات إيران النووية...الهدف الأمريكي القادم**، في موقع :

http: // www.Islamonline .com/Arabic /Politics/2004/08/Article 085 .HTML.77K.

21- مقال من دون مؤلف ، **طهران ترفض طلب موسكو وقف تخصيب اليورانيوم**، في موقع:

http:// Aljazeera.net/NR/exercices/46705058-Bc 01- 4047-9cc3-1261 B72e 9f37.HTM.

22- محمد عباس، ناجي، **الانتخابات الإيرانية و قضايا السياسة الخارجية**، في موقع:

http:// www.ahram .org.eg /acpps/Ahram/2006/1/1.htm.

23- فلاح، علي، **هل سيكون العراق رهينة لإنهاء البرنامج النووي الإيراني ؟ في موقع:**

http:// Iraq4allnews.dk/news/Show News.php? 16-03-2009.cat=8 id=17288.php.

24- علي المليجي ، علي ، **الملف النووي الإيراني** . 2006/12/01. في موقع:

http://Kkmaq.gov.Sa/Detail.asp? In news itemed=2091339.HTML.

25- أشرف عبد العزيز ، عبد القادر، **إدارة بوش و حصاد التجربة المتقلبة مع إيران**. في موقع:

http://www.middele-east-online.com/hraq/?id=72465.

26- عبد الخالق ، حسين، **هل ستنجح سياسة أوباما مع إيران؟** 2009/05/21 . في موقع:

http:// www.albayan- magazine .com./ bayan.229/1765=§ HTM.

27- مؤيد الحسيني ، العابد ، **البرنامج النووي الإيراني بين الحقائق العلمية و الصراعات السياسية**،

2009/1/7.في موقع:

http : //www.Ahewar.org/debat/show.art.asp ?aid=158842 article.

28- مقال بدون مؤلف.**ملف إيران النووي بين الإستخدام المزدوج و الحقوق الدولية** .في موقع:

http:// www.annabaa.org/nbanews/71/802.htm.

29- التقرير الاستراتيجي العربي ، **إيران... هيمنة المحافظين مجددا**. في موقع:

http:// www.ahram.org.eg/ acpss/Ahram/12/06/2006.12546.htm.

30- أسامة ، فاروق ، **الملف النووي الإيراني بين الترويكا الأوروبية و الضغوط الأمريكية** ، في موقع:

http:// www.Albainah.net. Net/index .aspx ?function=Item & ID$7272.

31- أحمد إبراهيم، محمود، الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية، في موقع:

http://www.ahram.org.eg./acpss/ahram/hTM.

32- علي حسين، باكير، علاقات الصين وإيران: الملف النووي والرهان على النفط: في موقع:

http://www.Islamtoday/Albasheer/show-Articles-content.CFM?ID=72&catid=76&Articl=6513-52K.

33- علي حسين، النووي الإيراني في القراءات الإستراتيجية الإسرائيلية، 2006/02/20

http://www.alasr.ws./index.cfn?method=home.com&contentID=7482.HTM

34- علي حسين باكير ، **النووي الإيراني في القراءات الإستراتيجية الإسرائيلية**. 2008/02/20 . في موقع:

http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=7482

35- مقال من دون مؤلف ، **المخاوف الخليجية إزاء ملف إيران النووي** . 2009/5/27. في موقع :

http //: www.albainah.net/Index.aspx= Item /12133&top.

36- عبد الله ، خليفة الشايجي ، **برنامج إيران و دول مجلس التعاون الخليجي** ، في موقع :

http:// www. Albainah.net/index.aspx=function=Item.23-4-2006/22183& =top.

37- مقال من دون مؤلف، **نووي إيران...من مع... من ضد ؟** في موقع:

http:/ / Article 2 php sid = 453- 98 k .

38- فايز ، سارة ، **المحيط الإقليمي و مشروع إيران النووي** . في موقع :

http : //www.Syria.news.com/readnews php ? Sy- seq=20516.

الجرائد:

1-جريدة الخبر الجزائرية، العدد 3251، 23 أوت 2001.

2-عز الدين ، قطوش ، **هل ستصمد إيران؟** ،(جريدة السفير الأسبوعية الجزائرية، العدد 294 "من 14 إلى 20 جانفي 2006).

باللغة الأجنبية:

1- الكتب:

1−Bahgat, Korani, **how foreing policy decisions are made in the third world**, westview press, London.

2- Hashimie, Ahmed ‘le routeur de la puissance, Iranienne, un nouvel Irak’ peroption de sécurité stratégie national au moyen orient. Paris .IFRI.1994

3- Jaques, Borde, **un crime de guerre American, le vol 665 Iran Air**…, éditions du alpha, paris, 2000.

4−Kenneth, katzman, **Iran :U.S Concerns and Policy Responses**,CRS Reports of Congress, Congressional Research service, The Library of Congress, July 31,2006

5 − La coste et d'autre, **Dictionnaire de géopolitique**, France, Edition mise à jour, 2 emme édition.

6−Mark, Gasiorowski « **Révélation sur le coup d’Etat, en 1953, Quand la CIA complotait e**n **Iran** (le monde diplomatique) octobre 2000.

7- Nader, Bazin, l’économie politique de développement de l’énergie nucléaire en Iran (1957-2004). in site : http://www.ccrd.cnrs.fr.

8−Parlement Européen, Rapport Final A5- 0418/2001 du 26 novembre 2001, **sur les relations entre l’EU et la république islamique d’Iran**. Rapporteur : Michael Gahler (Député Allemand de la CDU au parlement Européen).

9-Richard, E, Rubenstein and Farle Croker, **"Chanllenge Huntington"**, foreing policy, number 96, 1994.

10-Seymour, M. Hersh, «watching Lebanon: Washington Interests in Israël War » New York. 14 August 2006.

11-Taylor, Trevor (ED)**, Approach and theory in international relations**, New-york, the annals of american academy of political and social sciences, 1972.

12−Walter de Bock & Jean- Charles Deniau, **des armes pour l'Iran**, édition Gallimard, 1988.

المقالات :

1-Adam , Roberts ,″ **A new age in international relations?″**, international affairs , vol 67, N° 3 July 1991.

2-Arora, Vivek· B and Bayoumi, Tamim A. ″ **reductions in world militery expenditures who stands to gain?″,** Finance and development :vol 31,N° 2, March 1994.

3-Bouchat, Clarence, "**A fundamentalist Islamic threat to the west?"** Studies in conflict and terrorisme: Vol 19, N° 04 October – November 1996.

4-John, Spense , E, ″**Entering futur back words , some reflection the curent international scence″** , review of international stadies. Vol 20, N° 01 , January 1997.

5- Nye , Joseph ,S, **Challenges for american policy**, Dialogue : N° 94. 4/91.

6-Perrin, Jean Pierre, Tahran Ferme la Porte au aux reforme, (Le monde diplomatique, Paris, Octobre 1995).

7-Pop, Laurence, ″**Department's efforts to combat international terrorism**.″, Statement before the senate judiciary commette, Washington D.C.April, 1993 US department of state dispatch: Vol 17, April 1993.

8-Seminatore, Irnerio, **Les relations internationales de l'après-guerre froide : une mutation globale**, Etudes internationales : volume XXVII, N° 03, Septembre 1996.

9-shills, Clinton, « regional trade blocs: trade creating or diverting?», finance and development: vol 32, N 1, marsh 1995·

10- Smith , Vaner , **Iran et Turquie se tiennent toujours a distance** , Revue de L'institut international de géopolitique, N° 88, octobre-Decembre .2004.

Thinking Beyond the Stalemate un U.S Iran en Relation, Vol II. Issues and

analysis. The Atlantic counal of the united States, Washington D.C, July 2001.

11-Vahe, Petrossian, des réformes trop longtemps différées, Parmi:(**L'iran. en transition, problèmes politiques et sociaux)**, n° 813, Décembre 1998.

مواقع الإنترنيت:

1-David, Baake, « the Impending Percian- Amercan Conflict », in site :

http :www.Humanitarian.Blaghi.com/2005/03/18theImpending-AmercanCo−La

communauté Internationale divisée sur le Nucléaire Iranien, in site :

http://www.lefigaro.fr /international/2006/03/08-www.000000334- Nucléaire-Iranien- renions du-conseil- de- sécurité- la- semaine- prochaine- Html

2-Nader, Bazin, l'économie politique de développement de l'énergie nucléaire en Iran (1957-2004) in site. http:// www.aljazeerah.info/ opinion % 20 editorials/ 2004%20OPINIONS.

3- Selah, Nasrawi, « **Iranian president : Move Israel to Europe** », SF Gate Associated Press, December 2005 in : http://www.SFgate.com/cgi-bin/article,eg?File8

4- K .Gagendra, Singh, **Turkey Iran Closer**. 1/3/2004.in site : in site : http://www.ccrd.cnrs.fr.

الفهرسة

الفهرسة

مقدمة .... ص 1

الفصل الأول : مفهوم ومحددات السياسة الخارجية و التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة.......... ص7

المبحث الأول : مفهوم السياسة الخارجية و محدداتها.. ص 8

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية و طبيعتها.. **ص 8**

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية..**ص 11**

المبحث الثاني: التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة.. ص 20

المطلب الأول: التحول في هيكل النظام الدولي.. **ص 21**

المطلب الثاني: التحول من الأنماط العسكرية إلى الاقتصادية... **ص 32**

المطلب الثالث: تراجع دور الأيديولوجيا و بروز دور العوامل الحضارية و الثقافية.................**ص 41**

الفصل الثاني : محددات السياسة الخارجية الإيرانية و أثر التحولات الدولية الجديدة عليها.......... ص 50

المبحث الأول : أوضاع إيران الداخلية و محددات سياستها الخارجية..............................ص 51

المطلب الأول:أوضاع إيران و سياستها الخارجية أثناء الحرب الباردة...............................**ص 51**

المطلب الثاني: محددات سياستها الخارجية.. **ص 54**

المبحث الثاني : أثر التحولات الدولية الجديدة على السياسة الخارجية الإيرانية..................... ص 85

المطلب الأول: أثرها على المستوى الدولي.. **ص 86**

المطلب الثاني: أثرها على المستوى الإقليمي..**ص 103**

الفصل الثالث : البرنامج النووي الإيراني في ظل التحولات الدولية الجديدة.......................... ص 128

المبحث الأول : البرنامج النووي الإيراني و سعي إيران لامتلاك السلاح النووي.................... ص 129

المطلب الأول: البرنامج النووي الإيراني... **ص 129**

المطلب الثاني: أسباب سعي إيران لامتلاك السلاح النووي.. **ص 135**

المبحث الثاني : المواقف المختلفة و النتائج المحتملة للبرنامج النووي الإيراني.................... ص 146

المطلب الأول: المواقف المختلفة من البرنامج النووي الإيراني....................................... **ص 146**

المطلب الثاني: النتائج المحتملة للبرنامج النووي الإيراني.. **ص 171**

خاتمة.. ص 181

الملاحق .... ص 184

قائمة المراجع... ص 204

الفهرسة... ص 218

خاص

منتديات بحور المعارف

WWW.ELMA3ARIF.BA7R.ORG

مكتبة منتديات بحور المعارف

هذا الكتاب

مقدم من طرف منتديات بحور المعارف

- كتب دينية
- علوم القرآن
- علوم السنة النبوية
- تاريخ إسلامي
- موسوعات
- روايات عالمية
- أدب عربي
- كتب الشعر
- سياسة

- تاريخ
- اقتصاد
- إدارة
- فلسفة
- علم نفس
- شخصيات ومشاهير
- معالم وأماكن
- كتب علمية
- كتب الطب

- كتب المرأة
- كتب الطبخ
- كتب انجليزية
- كتب فرنسية
- كتب تربوية
- كتب ثقافية
- كتب أطفال
- إعلام آلي
- بحوث ورسائل جاهزة

للمزيد من الكتب والموسوعات الحصرية زوروا منتديات بحور المعارف وأحصلوا عليها مجانا